

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه والأصول

شعبة الأصول

يوصى بحسن إيفاء بالتفويض
م. م. د. عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد العزيز

مستأجر
عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد العزيز

٢/٤٠



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٦٤٧٧

الفوائد السنية في شرح الألفية

لأبي عبد الله محمد بن عبد الدائم العسقلاني الرمادي

دراسة وتحقيق

أحمد الأول

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب

خالد بن بكر بن إبراهيم عابد

إشراف

الأستاذ الدكتور : حسين خلف الجبوري

الجزء الأول

عام ١٤١٧ - ١٩٩٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي): - خالد بن بكر بن إبراهيم عابد / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم: (الفقه والأصول
الأطروحة مقدمة لنيل درجة: - الدكتوراه - في تخصص: - أصول الفقه
عنوان الأطروحة: " (الصواب) (لستيه في شرح الألفيه لأبي عبد الله محمد بن
عبد البراهم البرماوي) دراسة وتحقيق «المجلد الأول»

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:-
فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه - والتي تمت مناقشتها بتاريخ: - ١٤/٢/١٤١٨ هـ
بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية
المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه

والله الموفق.....

أعضاء اللجنة

المناقش	المناقش	المشرف
الاسم: د/ محمد بن عبد الرحمن	الاسم: د/ جمال الدين المصطفى	الاسم: د/ حسين بن خلف الطيوي
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

الاسم: د/ أحمد بن عبد الله بن حميد

التوقيع:

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ملخص الرسالة

أصول الفقه من أهم العلوم الشرعية ، وقد أدرك السلف هذه الأهمية ، فصرفوا إليه همهمم العلية ، فتارة يخرجه متناً وشرحاً في حلة بهية ، وتارة ينظمونه في ألفية ، كان من أبرزها ألفية العلامة شمس الدين العسقلاني البرماوي ثم توجهها بشرح جامع حاوي ، لهذا تطلعت أن يكون هذا المخطوط مجال البحث للحصول على درجة الدكتوراه

وقد احتوى البحث على قسمين :

القسم الأول : الدراسة وفيه فصول :-

الفصل الأول : عصر المؤلف وحياته :

المبحث الأول : عصر المؤلف .

المبحث الثاني : حياة المؤلف .

وفيه : اسمه ونسبه - نشأته وحياته العلمية - صفاته والنشأة عليه - عقيدته ومذهبه

الفقهية - شيوخه - تلاميذه - مؤلفاته - وفاته .

الفصل الثاني : دراسة عامة عن الكتاب

المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته - المبحث الثاني : دوافع التأليف - المبحث الثالث : مكانة الكتاب - المبحث

الرابع : مصادر المؤلف وتأثره بالمتقدمين - المبحث الخامس : أثر الكتاب واستفادة العلماء منه - المبحث السادس : ترتيب

الكتاب - المبحث السابع : منهج المؤلف وأسلوبه - المبحث الثامن : شخصية المؤلف ومفرداته - المبحث التاسع :

ملاحظات على الكتاب

الفصل الثالث : منهج التحقيق ووصف النسخ المعتمدة

المبحث الأول : منهج التحقيق .

المبحث الثاني : وصف النسخ المتعمدة .

القسم الثاني : التحقيق .

وقد اقتصر في علي المجلد الأول حسب ما أوصى به قسم الدراسات العليا الشرعية وكان تحقيق النص على أربع

نسخ وقد سرت فيه على الخطة التي أوصت بها لجنة الدراسات العليا وهي مبنية في قسم الدراسة .

وكان من نتائج الدراسة ظهور أهمية الكتاب فهو يعد فريداً في فنه فقلما نجد ألفية في الاصول مع شرحها الوافي

للمؤلف واحد .

هذا بالإضافة إلى كونه شاملاً لجميع أبواب الأصول ولم يقتصر فيه المؤلف على مذهب بل أفاض في ذكر

آراء الأصوليين مع بيان الأدلة والتعقيب والتنبية

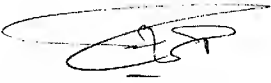
ويظهر أيضاً مكانة المؤلف العلمية فقد كان ضليعاً في الفقه والأصول والعربية ومن ثم نظم هذه الألفية

أما أهم نتائج التحقيق فهي أن المؤلف قدم في كتابه جملة من الأقوال التي لم يسبق إليها وعدها هو من فتح الله ومن

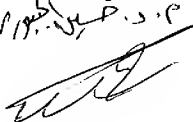
النفائس وهي تعد فتحاً في هذا العلم وإضافة جديدة .

والحمد لله الذي نعمته تتم الصالحات

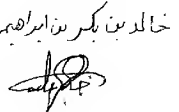
عميد الكلية


د. أحمد سعيد عبد الله بن محمد

المشرف

د. حسين الجبور


الطالب

خالد بن بكر بن إبراهيم عابد


دعاء ودعاء

﴿..... فهذا تعليق مبارك على أرجوزتي المسماة بالنبذة الألفية
يوضح أسرارها ، ويكشف أستهاها ، مع فوائد مزيدة ، ولطائف عديدة
... سميت الفوائد السنية في شرح الألفية .

ضارعاً الى الله تعالى في أن ينفع بذلك ، ويفتح به إلى هذا
الغن المسالك عليه توكلت وهو رب العرش العظيم ولا حول ولا قوة
الا بالله العزيز الحكيم ﴿ .

البرماوي

﴿اللهم أجب دعاءه واجعله فتحاً في هذا العلم وانفع به إلى يوم الدين
وصل على سيد المرسلين النبي الأمي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين﴾

المحقق

شكر وتقدير

الحمد لك ربى كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لاختصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى .

والصلاة والسلام على نبى الهدى الذى أثار لنا الدجى وجعلنا على محجة بيضاء تقيه ليلا كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، فجزاه الله خير ماجزى نبيا عن أمته . أما بعد :

فإن الوالدين هما أحق الناس بالشكر بعد الله ورسوله فجزاهما الله عنى خيرا وقد لقي أحدهما ربه أسأله جل وعلا أن يرزقه الدرجات العلا وأن يسكنه الفردوس الأعلى فما هذا البحث إلا إحدى ثمار صلاحه فقد حبب إلينا الدين ورجبنا فى العلم الشرعى وجاهد من أجل ذلك فجزاه الله خير ماجزى والدا عن ولده وتغمده بواسع رحمته وجعله فى عليين مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين .

كما أسأله أن يمتع والدتى بالعافية وأن يرزقها طول العمر مع حسن العمل إنه سميع مجيب .

ثم إن أحق الناس بالثناء بعد الوالدين هم من تلقيت العلم عنهم فى مختلف المراحل فجزاهم الله خيرا .

ويأتى فى مقدمتهم شيخنا الدكتور حسين الجبورى الذى جمع الله له الدين والعلم والأدب وحسن الخلق مع الصير على البلاء فجزاه الله خير الجزاء على ما قدم من أيد بيضاء فقد كان خافض الجناح واسع الصدر لين الجانب نعم المرشد الناصح أمد الله بحياته ونفع بعلمه .

ثم شيخنا الدكتور حسن مرعى حفظه الله المشرف الأول على الرسالة فقد كان فضله بعد الله كبيرا فى اختيار الموضوع وتذليل صعوباته وقد بذل معى الكثير فله منى الشكر الجزيل .

كما اتقدم بالشناء الجميل للأستاذين الكريمين عضوى لجنة المناقشة لما
سيبذلانه من جهد فى تقويم البحث ، وإنى أسأل العلى التقدير أن يوفقهما
لسد الخلل وإتمام النقص وأن يعظم لهما الأجر إنه بالإجابة جدير .
ولا يفوتنى توجيه الشكر إلى جامعة أم القرى والقائمين عليها لما بذلوه
من أجل نشر العلم .
والشكر موجه أيضا إلى كل من مد يد العون من قريب أو بعيد أسأل
الله أن يجزى الجميع إنه قريب سميع .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

مقدمة التحقيق

وتشمل :

- الافتتاحية

- أهمية علم الاصول

- سبب اختيار الموضوع و أهميته

- خطة البحث

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى ومن سار على نهجهم واقتفى ، وبعد :

فقد شرفني ربي بأن جعلني من طلاب العلم الشرعي ، ومن يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ، فالعلم قوام الدين والمرقى إلى درجات المتقين^(١). ثم من على مرة أخرى فجعلني من طلاب علم الأصول ، جواد العلم الذي لا يلحق وحبله المتين الذي هو أقوى وأوثق ، فهو قاعدة الشرع ، وأصل إليه يرد كل فرع^(٢) ولا طريق إلى معرفة حكم الله تعالى إلا بهذا العلم^(٣).

فعلم الأصول من أهم العلوم الشرعية ، وقد أدرك السلف هذه الأهمية فصرفوا إليه همهم العلية فتارة يخرجونه متنا وشرحا في حلة بهية وتارة ينظمونه في ألفية .

وكان أملى كبيرا في الإسهام بلبنة في هذا الصرح العظيم اقتداء بالسلف وإظهارا للشرعية سيد المرسلين ويكون لي ذخرا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، ويكون إن شاء الله من الصدقة الجارية التي يأتيني أجرها إلى يوم الدين .

وقد لاح تحقيق هذا الأمل عندما يسر الله لي القبول في مرحلة الدكتوراه فقد كان لزاما على اختيار موضوع للبحث ، ومن هنا بدأت في التنقيب والبحث لعل أجد مخطوطا يكون اخراجه إحرازا جديدا خصوصا وأني قدمت موضوعا في مرحلة الماجستير .

وقد واجهتني بعض الصعوبات ، ذلك أني لم أعثر على مخطوط جدير بالتحقيق إلا وأفاجأ بسبق التسجيل فيه .

(١)،(٢) من كلام الزركشى في البحر المحيط (٦،٥/١) .

(٣) بالنص من المحصول (٢٢٨/١/١) .

وفي خضم البحث والتنقيب ذكر لي شيخى فضيلة الدكتور حسن مرعى حفظه الله أن شمس الدين البرماوى أحد علماء الشافعية البارزين له ألفية شهيرة فى الأصول وكثيرا ماينقل عنه ابن النجار فى شرح الكوكب ، ومع ذلك لا يوجد له كتاب مطبوع ثم أشار على فضيلته أن أبحث فى فهرس المخطوطات لعل أجد له مؤلفا فى الأصول يكون تحقيقه وإخراجه عملا جديدا جليلا .

وبفضل الله وجدت لهذا العالم مخطوطا فى أصول الفقه ومن زيادة فضله سبحانه أن هذا الكتاب كان شرحا لألفيته الجميلة فى الأصول .
وبعد التحقق من عدم السبق فى تسجيله اطلعت على أجزاء كبيرة منه فألفيته جديرا بالتحقيق فهو يمتاز بمزايا عديدة من أهمها :

- (١) كونه ألفية مع شرحها لمؤلف واحد ، وهذا قليل فى هذا العلم .
- (٢) كونه شاملا لجميع أبواب الأصول .
- (٣) أنه يعد موسوعة فى هذا العلم حيث لم يقتصر المؤلف على مذهب بل أفاض فى ذكر آراء الأصوليين مع بيان الأدلة والتنبيه والتعقيب ، وقد جمع فيه خلاصة كتب شيخه الإمام الزركشى .

فهذه المزايا وغيرها أضفت على المخطوط أهمية كبرى ، يضاف إلى ذلك أن مؤلفه يعد علما من أعلام الشافعية ومكانته العلمية كبيرة ظهرت من خلال الثناء عليه ونقل أقواله والاستشهاد بها .

فكان هذا الكتاب جديرا بالدراسة والتحقيق وإخراجه لطلاب العلم حتى يستفاد منه .

ومن هنا عازمت على جعله موضوعا لمرحلة الدكتوراه ومن ثم قدمته كاملا إلى قسم الدراسات العليا الشرعية الذى قرر الاقتصار على المجلد الأول فقط فقدتم التماسا إلى مجلس الكلية لاعتماد كامل المخطوط فلم يقر إلا ما أوصى به القسم ومن هنا اقتصر تحقيقى على المجلد الأول والخير فيما يختاره الله .

- وقد كانت خطة البحث كما يلي :
- القسم الأول : الدراسة .
 - الفصل الأول : عصر المؤلف وحياته . ويشتمل على مبحثين :
 - المبحث الأول : عصر المؤلف .
 - المبحث الثاني : حياة المؤلف .
 - اسمه ونسبه وولادته .
 - نشأته وحياته العلمية .
 - صفاته والثناء عليه .
 - عقيدته ومذهبه الفقهي .
 - شيوخه .
 - تلاميذه .
 - مؤلفاته .
 - وفاته .
- الفصل الثاني : دراسة عامة عن الكتاب .
- ويشتمل على المباحث التالية :
 - المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته .
 - المبحث الثاني : دوافع التأليف .
 - المبحث الثالث : مكانة الكتاب .
 - المبحث الرابع : مصادر المؤلف وتأثره بالمتقدمين .
 - المبحث الخامس : أثر الكتاب واستفادة العلماء منه .
 - المبحث السادس : ترتيب الكتاب .
 - المبحث السابع : منهج المؤلف وأسلوبه .
 - المبحث الثامن : شخصية المؤلف ومفرداته .
 - المبحث التاسع : ملاحظات على الكتاب .
 - الفصل الثالث : منهج التحقيق ووصف النسخ المعتمدة فيه .

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : منهج التحقيق .

المبحث الثاني : وصف النسخ المعتمدة .

القسم الثاني : تحقيق الكتاب .

وقد اقتصر في المجلد الأول ، وسرت في التحقيق على المنهج

المتبع وسيأتي بيانه في الدراسة .

وأخيرا :

فإني أرجو من القارئ أن يحسن الظن بالكاتب ، ويغض الطرف عن

النقص فقد أرى الله أن يكون الكمال إلا لكتابه ، وأن يشمر الساعد

لإصلاح الخلل وإتمام النقص والله من وراء القصد .

وهذا أوان الشروع في المقصود

وربنا الرحمن المستعان المقصود

أولا : قسم الدراسة

و يشتمل على فصول :

الفصل الأول: عصر المؤلف و حياته

الفصل الثاني : دراسة عامة عن الكتاب

الفصل الثالث: منهج التحقيق ووصف النسخ المعتمدة فيه

الفصل الاول

عصر المؤلف و حياته

و فيه مبحثين :

المبحث الاول : عصر المؤلف

المبحث الثانى : حياة المؤلف

المبحث الأول : عصر المؤلف

عاش البرماوى بين القرن الثامن والتاسع الهجرى (٧٦٣-٨٣١هـ) ومن المعلوم أنه سبق هذا العصر أحداث جسام مرت بالعالم الاسلامى أدت إلى تفككه ومن أهمها سقوط الخلافة العباسية واستيلاء التتار على بغداد^(١)، وبقي المسلمون بلا خليفة ثلاث سنوات ونصف إلى أن بويج بالخلافة في مصر أبو القاسم أحمد بن الظاهر بأمر الله العباسى^(٢).

ومن هنا بدأ تحول الحياة السياسية والعلمية إلى القاهرة ، وبمنظرة سريعة إلى عصر المؤلف نجد أنه عاش ضمن دولة المماليك البحرية التي انتهت بخلع الملك الصالح أمير حاج عام (٧٨٤هـ) وبداية دولة المماليك الجراكسة التي ابتدأت بالسultan برقوق الذى حضر مبايعته البلقيين - شيخ البرماوى - وهو الذى أشار أن يكون لقبه الملك الظاهر ، وقد استمر حكمه إلى عام (٧٩١هـ) ثم خلع لكنه استعاد ملكه في العام الذى يليه ، واستمر إلى وفاته عام (٨٠١هـ) ، ثم بويج ولده فرج وقد حضر البلقيين أيضا مبايعته^(٣). وتوفى البرماوى ودولة المماليك الجراكسة قائمة .

ومن هنا نرى أن العصر الذى عاشه البرماوى كان مستقرا نوعا ما في مصر والشام وكان أمر الدولة في يد المماليك رغم وجود خليفة عباسى . وكانت القاهرة حاضرة العالم الإسلامى ، وهذا أمر طبعى حيث أن النهضة العلمية تنبسط حيث يستقر أمر الدولة ، وعاصمة الخلافة يكون لها النصيب الأكبر من هذا النشاط . يقول ابن خلدون^(٤) وهو يتحدث عن

(١) انظر تفصيل هول هذه الوقائع في البداية والنهاية (٢١٨/١٣) .

(٢) انظر : البداية والنهاية (٢٤٤/١٣) ، حسن المحاضرة (٥٢/٢) .

(٣) انظر النجوم الزاهرة (٢٢١، ٢١٦/١١) ، (١٦٩/١٢) .

(٤) عبد الرحمن بن محمد الاشيبلى ، مؤرخ أديب ، حكيم ولد بتونس (٧٣٢هـ) ونشأ بها وأكثر النقل ، من مؤلفاته : "التاريخ الكبير" ، "المقدمة" ، ولى قضاء المالكية في القاهرة وبها توفى عام (٨٠٨هـ) .

انظر : الشذرات (٧٦/٧) ، الضوء اللامع (١٤٥/٤) ، معجم المؤلفين (١٨٨/٥) .

العصر الذى عاش فيه البرماوى :

ونحن لهذا العهد نرى العلم والتعلم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها مستبحر وحضارتها مستحكمة منذ آلاف السنين .

ومنذ دولة الترك من أيام صلاح الدين وهلم جرا استكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط ووقفوا عليها الأوقاف فعمت الغلات وكثر طالب العلم ومعلمه وارتحل الناس إليها في طلب العلم من العراق والمغرب وزخرت بها بحار العلوم^(١).

وقال السيوطي^(٢):

ولما صارت مصر دار الخلافة عظم أمرها وكثرت شعائر الإسلام فيها وعلت السنة وعفت البدعة ، وصارت محل سكن العلماء ومخط رجال الفضل وهذا سر من أسرار الله أودعه في الخلافة النبوية حيث ما كانت يكون معها الإيمان والكتاب^(٣).

وبعد هذه النظرية السريعة نجد أن البرماوى عاش في العصر الذى كانت فيه الخلافة في مصر وهو عصر مستقر نسبياً وقد كثر فيه دور العلم وطلابه وازدهرت فيه الحياة العلمية^(٤) فكان لذلك أثر في حياة البرماوى وعطائه فقد أثرى المكتبة الاسلامية بكثير من المؤلفات القيمة في الأصول والفقه واللغة والحديث وصل إلينا بعضها^(٥) فرحمه الله رحمة واسعة .

(١) انظر مقدمة ابن خلدون (٤٣٤) .

(٢) جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر الحضرى ، ولد في القاهرة عام (٥٨٤٩هـ) ، ونشأ يتيماً ودرس وأفتى ولما بلغ الأربعين اعتزل الناس وصنف أكثر كتبه منها : "الدر المنتور" ، "الزهر" ، "الجامع الصغير" وغيرها ، مات بالقاهرة عام (٥٩١١هـ) . انظر : الكواكب السائرة (٢٢٦/١) ، الضوء اللامع (٦٥/٤) ، الشذرات (٥١/٨) ، معجم المؤلفين (١٢٨/٥) .

(٣) انظر حسن المحاضرة (٩٤/٢) .

(٤) لمزيد من التفصيل لعصر المؤلف من عام (٧٦٣ إلى ٨٣١هـ) راجع : انباء الغمر

(٤/١) إلى (١٦١/٨) ، النجوم الزاهرة (١٣/١١) إلى (٣٣١/١٢) وما بعدها .

(٥) انظر مؤلفاته ص (١٩) من المقدمة .

المبحث الثاني : حياة المؤلف (١)

اسمه - نسبه - ولادته :

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى^(٢) بن عبد الدائم بن فارس^(٣) بن محمد بن أحمد^(٤) بن إبراهيم النعمي - بالضم - نسبة إلى نعيم المجرم^(٥)، العسقلاني الأصل شمس الدين البرماوى - بكسر الباء - نسبة إلى (برمة) قرية من نواحي الغربية بمصر .

(١) انظر ترجمته في :

- انباء الغمر (١٦١/٨) ، طبقات ابن شهبة (١٠١/٤) ، الضوء اللامع (٢٨٠/٧) ، الشذرات (١٩٧/٧) ، البدر الطالع (١٨١/٢) ، حسن المحاضرة (٤٢٩/١) ، هدية العارفين (١٨٦/٦) ، الأعلام (١٨٨/٦) ، معجم المؤلفين (١٣٢/١٠) .
- وفي هامش احدى نسخ أنباء الغمر ترجمة للبرماوى منقولة عن خط الحافظ تاج الدين بن الغرابيلى - تأتى ترجمته بعد قليل - وقد أثبتتها المحقق فى الهامش وقد ذكر جزءا منها صاحب الشذرات وهى مهمة وفيها فوائد لم أقف عليها فى غيرها فمتى نقلت منها قلت : انظر هامش أنباء الغمر وإلى الشذرات إن وجد فيها المنقول أو بعضه والله أعلم .
- (٢) سها ابن حجر فى انباء الغمر (١٦١/٨) فجعله عيسى ، وقد نبه السخاوى على ذلك فى الضوء (٢٨٠/٧) .
- (٣) قال السخاوى : وقيل عبد الله بدل فارس .
- انظر الضوء اللامع (٢٨٠/٧) .
- (٤) ذكر الشوكانى وكحالة (رحمه) بدل (أحمد) ولعله تصحيف والمثبت ذكره السخاوى .
- انظر : البدر الطالع (١٨١/٧) ، معجم المؤلفين (١٣٢/١٠) ، الضوء اللامع (٢٨٠/٧) .
- (٥) نعيم بن عبد الله المجرم المدنى مولى آل عمر بن الخطاب ، كان يبخر المسجد النبوى فلقب بذلك ، جالس أبا هريرة مدة طويلة وروى عنه وعن ابن عمر وجابر وربيعة الأسلمى ، وعنه روى ابن عجلان وثقه أبو حاتم وغيره عاش تقريبا إلى عام (٥٢٠هـ) .
- انظر : الثقات (٤٧٦/٥) ، سير النبلاء (٢٢١/٥) ، الجرح والتعديل (٤٦٠/٨) ، تهذيب التهذيب (٤٦٥/١٠) ، التاريخ لابن معين (٦٠٩/٢) ، تقريب التهذيب (٥٦٥) .

قال الحافظ ابن الغرابيل^(١):

وجدت بخطه رحمه الله قال : وجدت بخط والدي أني ولدت ليلة الخامس عشر من شهر ذي القعدة الحرام سنة ثلاث وستين وسبعمائة^(٢).

نشأته وحياته العلمية :

كان والده يؤدب الأطفال فنشأ ابنه طالب علم فحفظ القرآن وكتبه ، وكان في صغره في خدمة القاضي بدر الدين بن أبي البقاء^(٣)، واشتغل وهو شاب وسمع الحديث على إبراهيم الآمدي وعبد الرحمن بن علي القاري والبرهان بن جماعة وابن الفصيح والتنوخي وابن الشيخة .
وأول ما تخرج بقربه المجد البرماوى^(٤) ولازم الزركشى^(٥) وتمهر به وتلقى عن أئمة ذلك العصر شيوخ الإسلام البلقيني وابن الملقن والعراقي^(٦).
أقبل على الاشتغال وأمعن فيه وكان في كل سنة يتم كتابا من المختصرات كالتنبيه والمنهاج والحاوى^(٧) ويعمل له وليمة .

(١) محمد بن محمد الكركي تاج الدين ، محدث ، مؤرخ ، ولد بالقاهرة عام (٧٩٦هـ) وانتقل إلى الكرك وبيت المقدس ، لازم ابن حجر ، له مصنفات حسنة منها : "شرح الإمام" ، ومؤلف في الحمام ، مات عام (٨٣٥هـ) .
انظر : انباء الغمر (٢٦٩/٨) ، الضوء اللامع (٣٠٦/٩) ، الشذرات (٢١٥/٧) ، معجم المؤلفين (٧٩٦/١١) .

(٢) انظر هامش أنباء الغمر (١٦٤/٧) .

(٣)،(٤)،(٥) تأتي ترجمتهم ضمن شيوخ المؤلف .

(٦) قال ابن شهبة : كانوا أعجوبة هذا العصر على رأس القرن البلقيني في معرفة المذهب وابن الملقن في كثرة التصانيف والعراقي في معرفة الحديث وفنونه ، قال : ومن العجائب أن كلا من الثلاثة ولد قبل الآخر بسنة ومات قبله بسنة .
قلت : وكلهم أخذ عن الأسنوى ويتفق البلقيني مع ابن الملقن في الاسم والكنية ولقب سراج الدين عليهم رحمة الله أجمعين ، وستأتي ترجمتهم ضمن شيوخ المؤلف .

انظر طبقات ابن شهبة (٤٦/٤) .

(٧) المراد الحاوى الصغير ، وسيأتي التعريف به ص (٥٤) من الكتاب .

وتولى التدريس وكثيرا من المناصب العلمية في دمشق والقاهرة والقدس
وتصدر للإفتاء وقصد بالفتوى واشتهر فضله واجتمع عليه كثير من الطلبة .
حدث بالقاهرة ومكة ودمشق وبيت المقدس وسمع منه الأئمة ، وفي آخر
عمره حج وجاور بعده بمكة عاما وهو عام (٨٢٩هـ) ونشر العلم هناك ، ثم عاد
إلى مصر ثم إلى بيت المقدس وتولى تدريس الصلاحية ولم ينفصل عنها إلى
أن أدركته المنية رحمه الله .

صفاته والثناء عليه :

اشتهر رحمه الله بالفضل والصلاح حتى أثنى عليه معاصروه ومن
بعدهم .

قال الحافظ ابن الغرابيلي :

هو أحد الأئمة الأجلء والبحر الذى لا يكدره الدلاء فريد دهره ووحيد
عصره مارأيت أقعد منه بفنون العلوم مع ماكان عليه من التواضع والخير
وكان من عجائب دهره و صنف التصانيف المفيدة^(١).

و ابن حجر^(٢) - مع تحامله عليه أحيانا كما هو الشأن في المتعاصرين^(٣) -
كان يثنى عليه فيقول :

-
- (١) انظر : هامش أنباء الغمر (١٦٤/٨) ، الشذرات (١٩٧/٧) .
(٢) أحمد بن على العسقلاني ثم المصرى ، محدث ، حافظ ، مؤرخ ، أديب ولد عام
(٨٧٣هـ) زادت مصنفاته على (١٥٠) منها في الحديث والتاريخ والفقه والأصليين من
أهمها فتح البارى ، مات عام (٨٥٢هـ) .
انظر : الضوء اللامع (٣٦/٢) ، الشذرات (٢٧٠/٧) ، معجم المؤلفين (٢٠/٢) .
(٣) عرض ابن حجر بالبرماوى عندما ترجم له وذلك كما يظهر لمنافسته له تدريس
الفقه بالمؤيدية . أشار إلى ذلك السخاوى حيث قال : وعين لتدريس الفقه بالمؤيدية
عوضا عن شيخنا فلم يتم ذلك .
وقال ابن العماد : وكان بينه وبين ابن حجر نوع وقفة .
ومن هنا نجد ابن حجر يثنى عليه أحيانا ويتحامل أخرى فيقول :

كان غالب عمره خاملا .
ويقول : تفرقت كتبه وتصانيفه شذر مذر ، وكأته يعرض بعدم استفادة الناس منها
ثم يتقم عليه توليه وظائف كان موصى بها لغيره فيقول : =

حسن التودد لطيف الأخلاق كثير المحفوظ حسن الخط^(١).

أما ثناء من بعده فيقول السخاوى^(٢):

كان إماما علامة في الفقه وأصوله والعربية وغيرها مع حسن الخط
والنظم والتودد ولطف الأخلاق وكثرة المحفوظ والتلاوة والوقار والتواضع
وقلة الكلام ذا شبيبة نيرة وهمة عليه في شغل الطلبة وتفريغ نفسه لهم^(٣).
وقال العطار^(٤): وهو ثقة^(٥).

= ولم يلتفت اليرماوى لذلك ولم يرع حق الباريتارى مع ظهوره .
وفي أثناء الترجمة أيضا يذكر أن ابن حجبى كتب إلى معارفه كتابا أطراه فيه للغاية
قال : فتلناه أولئك بالقبول واعتقدوا فيه تلك الأوصاف .
قلت : وكان ابن حجر يلوح بعدم استحقات اليرماوى لذلك الاطراء أو أنه مبالغ
فيه . والحق أنه جدير ، وقد جاء في تعليق على كلام ابن حجر مانصه :
كان حقيقا والله لما قال ابن حجبى متصفا بما وصفه به وسمعت غير واحد من
محققى مشايخنا يبالح في تعظيمه في كل فن ومصنفاته تشهد له بذلك ، ولكن شيخنا
تقم منه سعيه في وظيفة تدريس الفقه في المؤيدية ثم النيابة عن ابن العراقى وكان
ينبغى أن يغفر له ذلك في جنب تعظيمه له وكتابته بعض مصنفاته . ا.هـ .
وهذا التعليق كتب على إحدى نسخ أنباء الغمر وأظنه للسخاوى والله أعلم .
وأخيرا فإنه من المعلوم أن كلام المتعاصرين في بعضهم لا يقبل فلا عبرة بما قاله ابن
حجر ويرحم الله الجميع .

انظر : انباء الغمر (١٦٢/٨ ، ١٦٣ ، ١٦٤) ، الضوء اللامع (٢٨١/٧) .

(١) انظر انباء الغمر (١٦٢/٨) .

(٢) محمد بن عبد الرحمن شمس الدين السخاوى ، فقيه ، مقربى ، محدث ، مؤرخ ،
ولد بالقاهرة عام (٨٣١هـ) ، له تصانيف كثيرة منها : "الضوء اللامع" ، "المقاصد
الحسنة" ، مات بالمدينة وقيل مكة عام (٩٠٢هـ) .

انظر : الضوء اللامع (٢/٨) ، الكواكب السائرة (٥٣/١) ، معجم المؤلفين
(١٥٠/١٠) .

(٣) انظر الضوء اللامع (٢٨١/٧) .

(٤) حسن بن محمد العطار من علماء مصر وأصله من المغرب ، ولد بالقاهرة عام
(١١٨٠هـ) ، شاعر أديب مشارك في الأصول والنحو والطب ، من مؤلفاته : "حاشية
على المحلى على جمع الجوامع" ، ديوان شعر ، تولى مشيخة الأزهر ، مات عام
(١٢٥٠هـ) .

انظر : هدية العارفين (٣٠١/٥) ، الأعلام (٢٢٠/٢) ، معجم المؤلفين (٢٨٥/٣) .

(٥) حاشية العطار (١٥٥/١) .

والذى يجدر ذكره هنا أن أحواله المادية كانت ضعيفة ولم يثنه ذلك عن نشر العلم .

يقول ابن شهبة^(١) : وأقام بمصر يشغل ويفتى في حياة الشيخ - أبا البلقيني - وبعده وهو في غاية ما يكون من الفقر^(٢) .

وقال ابن حجر : كان قوى الهمة في شغل الطلبة ، ضيق المال كثير لهم بسبب ذلك ثم اتسع حاله في آخره^(٣) .

عقيدته ومذهبه الفقهي :

لا نجد عناء في معرفة اتجاهه العقائدى فقد صرح بذلك حيث قال :
وقولى (عن الإمام الأشعري) إشارة إلى أنه إمامنا وقدوتنا نلقى الله عز وجل باتباعه في معتقداته^(٤) .

فهو أشعري المعتقد ولسنا هنا بصدد مناقشة ذلك بل سيأتى إن شاء الله في المواضع التى يرجح فيها المؤلف عقيدة الأشاعرة .

أما منحاه الفقهي فهو شافعى المذهب صرح بذلك فى النظم :

باسم الحميد قال عبد يحمدا
ذا البرموى الشافعى محمدا^(٥)

شيوخه :

لاشك أنه تلقى العلم عن كثير من العلماء منهم من سطرت كتب التراجم أسماءهم وأغفلت الكثير منهم وسبق ذكر بعضهم أثناء الحديث عن حياة المؤلف العلمية .

(١) أبو بكر بن أحمد الأسدى المعروف بابن قاضى شهبة ، ولد بدمشق عام (٧٧٩هـ) فقيه ، مؤرخ ، تصدى للإفتاء والتدريس وناب فى القضاء بدمشق ، من مؤلفاته : "طبقات الشافعية" ، "تفسير القرآن الكريم" ، مات بدمشق عام (٨٥١هـ) .

انظر : الضوء اللامع (٢١/١١) ، الشذرات (٢٦٩/٧) ، معجم المؤلفين (٥٨/٣) .

(٢) طبقات ابن شهبة (١٠٢/٤) .

(٣) انظر أنباء الغمر (١٦٢/٨) .

(٤) انظر ص ١٦٥٦ من الكتاب .

(٥) انظر ص ٤٧ من الكتاب .

ونقتصر هنا على أهم الشيوخ والذين كان لهم أثر بليغ في المؤلف وفي مقدمتهم الذين صرح بهم في هذا الكتاب :

فأولهم : الزركشى

وهو محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشى العلامة إمام المتأخرين وخاتمة المحققين المصنف المحرر ، ولد عام (٧٤٥هـ) وأخذ عن الأسنوى والبلقيني والأذرعى ومغلطاي ، كان فقيها ، أصوليا ، أديبا ، فاضلا ، قال البرماوى : كان منقطعاً إلى الاشتغال بالعلم وله أقارب يكفونه أمر دنياه ، من مؤلفاته :

"البحر المحيط" في الأصول في ثلاثة أجزاء جمع فيه ما لم يسبق إليه ، "تشنيف المسامع" ، "خادم الرافعى والروضة" في عشرين مجلدة ، "تكملة شرح المنهاج للأسنوى" ، "شرح صحيح البخارى" ، "البرهان في علوم القرآن" .

قلت : مؤلفاته في الأصول والفقه والحديث وعلوم القرآن والأدب شاهدة بأن له القدم الراسخ في العلم مع سعة الاطلاع ومعرفة الأقوال وقد تميز به البرماوى وكان من أخص تلاميذه وحرر مصنفاته واستفاد منها وكتابه هذا إنما هو ثمرة من بستان الزركشى ذلك الإمام العظيم .

توفى رحمه الله في مصر عام (٧٩٤هـ)^(١).

وثانيهم : البلقيني .

وهو سراج الدين عمر بن رسلان أبو حفص البلقيني - بضم الباء - نسبة إلى بلقينة من الغربية بمصر موطن مولده ، شيخ الإسلام بقية المجتهدين منقطع القرنين ، فريد الدهر ، أعجوبة الزمان ، النحوى اللغوى ولد عام (٧٢٤هـ) وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين وحفظ "الشاطبية" و"المحرر" للرافعى ، و"الكافية" لابن مالك ، و"مختصر ابن الحاجب" أخذ عن السبكي والأصفهاني وأبي حيان وأجازة المزى والذهبي وأخذ عنه الناس طبقة بعد

(١) انظر : طبقات ابن شهبة (١٦٨/٣) ، الدرر الكامنة (١٧/٤) ، انباء الغمر (١٣٨/٣) ، حسن المحاضرة (٤٣٧/١) ، النجوم الزاهرة (١٣٤/١٢) ، الشذرات (٣٣٥/٦) ، معجم المؤلفين (١٢١/٩) ، الأعلام (٦٠/٦) .

طبقة بعد طبقة فمن الأولى الزركشى ومن الثانية البرماوى ومن الثالثة ابن حجر ، اشتهر اسمه وعلا ذكره وظهرت فضائله وبهرت فوائده وقصد بالفتوى وشهد جمع بأنه العالم على رأس القرن ، كان كثير الصدقة ، قائماً بالحق ، طارحاً للتكلف ، معظماً عند الملوك ، صحيح الحفظ ، قليل النسيان كملت فيه آلات الاجتهاد وصار له اختيارات يفتى بها . من مؤلفاته :

"محاسن الاصطلاح" ، "تصحيح المنهاج" ، "الكشاف على الكشاف" ، "فيض البارى على صحيح البخارى" ، "التدريب" ، "التأديب" وهما فى الفقه .

مات عام (٨٠٥هـ) بالقاهرة وقد رثاه ابن حجر فى قصيدة طويلة (١).

وثالثهم : ابن الملقن .

وهو سراج الدين عمر بن على أبو حفص الأنصارى ، شيخ الاسلام ، ولد عام (٧٢٣هـ) بالقاهرة ، توفى أبوه وهو صغير فرباه زوج أمه ابن الملقن فعرف به ، أخذ عن الاسنوى والسبكى ومغلطاي وأبى حيان وابن هشام وعنه أخذ ابن حجر ، كان من أعذب الناس لفظاً وأحسنهم خلقاً وأجملهم صورة ، كثير المروءة والاحسان والتواضع ، درس وأفتى واشتهرت مؤلفاته فى حياته ونفع الله بها ورغب فيها لكثرة فوائدها وجودة ترتيبها مثل : "شرح المنهاج" و"التنبيه" و"الخواص" كبير وأوسط وصغير ، "شرح البخارى" ، "زوائد مسلم" ، "الكافى" فى الفقه ، "شرح منهاج البيضاوى" ، "الإعلام بفوائد عمدة الأحكام" وهو من أحسن مؤلفاته ومنه أفاد البرماوى فى "جمع العدة" قيل وقد احترق أغلبها ، تغير بعد السبعين وبعد فقد كتبه فحجبه ولده إلى أن مات عام (٨٠٤هـ) فى القاهرة (٢).

(١) انظر : طبقات ابن شعبة (٣٦/٤) ، الضوء اللامع (٨٥/٦) ، انباء الغمر (١٠٧/٥) البدر الطالع (٥٠٦/١) ، حسن المحاضرة (٣٢٩/١) ، الشذرات (٥١/٧) ، معجم المؤلفين (٢٨٤/٧) ، الأعلام (٤٦/٥) .

(٢) انظر : طبقات ابن شعبة (٤٣/٤) ، انباء الغمر (٤١/٥) ، الضوء اللامع (١٠٠/٦) ، البدر الطالع (٥٠٨/١) ، حسن المحاضرة (٤٣٨/١) ، الشذرات (٤٤/٧) ، معجم المؤلفين (٢٩٧/٧) ، الأعلام (٥٧/٥) .

ورابعهم : العراقي .

وهو زين الدين عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل العراقي الأصل ، الناقد ، الحافظ ، المتقن ، محدث الديار المصرية ولد برازان في العراق عام (٥٧٢٥هـ) وتحول مع أبيه إلى مصر ، أخذ عن الأسنوى وعنه أخذ ابنه ولى الدين اشتغل في الفقه والقراءات ثم أشار إليه ابن جماعة بطلب الحديث فأكثر الترحال إلى الشام والحجاز وحلب وحمص وحمص وغيرها وولى قضاء المدينة المنورة ثلاث سنوات ، كان لا يترك قيام الليل ، متواضعا ، حسن الوجه ، جميل الصورة كثير الوقار قليل الكلام كثير الحياء . من مؤلفاته : "نظم في علوم الحديث وشرحه" ، "التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح" وقد افاد البرماوى منه كثيرا في هذا الكتاب ، "تخريج أحاديث الاحياء" وغيرها .

مات عام (٥٨٠٦هـ)^(١).

ومن ضمن شيوخ المؤلف أيضا :

(٥) المجد البرماوى :

وهو اسماعيل بن أبى الحسن بن على البرماوى ولد عام (٥٧٤٨هـ) تقريبا وأخذ عن الأسنوى ولازم البلقينى نحو أربعين سنة واشتهر بالفقه وشارك في الفنون وتقدم ، كان كثير الاستحضار ، علامة ، خيرا مع الزهد في الدنيا والصبر على الفقر ، ترك الاشتغال آخر عمره وله مجاميع حسنة وفوائد مستحسنة . مات عام (٥٨٣٤هـ)^(٢). وهو أول من تخرج به المؤلف .

(٦) القاضى أبو البقاء :

وهو بدر الدين محمد بن محمد أبو البقاء الخزرجى السبكى القاضى ، ولد عام (٥٧٤١هـ) أخذ عن والده وسمع الذهبى وعنه أخذ ابن حجر ، درس

(١) انظر : طبقات ابن شهبة (٢٩/٤) ، الضوء اللامع (١٧١/٤) ، انباء الغمر (١٧٠/٥) البدر الطالع (٣٥٤/١) ، الشذرات (٥٥/٧) ، معجم المؤلفين (٢٠٤/٥) ، الأعلام (٣٤٤/٣) .

(٢) انظر : طبقات ابن شهبة (٨٦/٤) ، انباء الغمر (٢٣٩/٨) ، الضوء اللامع (٢٩٥/٢) ، الشذرات (٢٠٨/٧) .

وحدث وولى القضاء مرارا ، كان لين الجانب حسن الخلق كثير الفكاهة منصفا في البحث كثير التلاوة .

مات عام (٨٠٣هـ)^(١). وقد كان البرماوى فى صغره يقوم بخدمته .
(٧) ابن جماعة :

وهو محمد بن أبى بكر بن عبد العزيز عز الدين ابن جماعة الشيخ الإمام فريد العصر ولد بطريق ينبع عام (٥٧٤٩هـ) أخذ عن البلقينى وابن خلدون وعنه أخذ ابن حجر ، أكب على الاشتغال ومال بفنون المعقول فأقتنها وكان آية فى معرفة العلوم الأدبية والعقلية والأصليين وفاق الأقران بذكائه وقوة حفظه وحسن تقريره ، كان برا لأصحابه مديما للطهارة ولا يترك أحدا يغتاب عنده مع التواضع ، له مؤلفات تزيد على المائتين منها :
"شرح جمع الجوامع" ، "حاشية على العضد" .
مات شهيدا بالطاعون عام (٨١٩هـ) ولم يخلف بعده مثله^(٢).

تلاميذه :

تلقى العلم عن المؤلف كثير من الطلاب منهم من صاروا رؤساء فى حياته ومع ذلك لم يذكر أصحاب التراجم أحدا منهم سوى السخاوى^(٣) فقد ذكر ثلاثة وهم :
(١) المحلى :

وهو محمد بن أحمد جلال الدين المحلى نسبة إلى المحلة الكبرى بمصر ، ولد بالقاهرة عام (٥٧٩١هـ) ونشأ بها أخذ الفقه وأصوله والعربية عن الشمس البرماوى وكان مقيما معه بالبيبرسية فكثرت انتفاعه به ، وأخذ عن ابن البلقينى

(١) انظر : طبقات ابن شهبة (٦٠/٤) ، الضوء اللامع (٨٨/٩) ، الشذرات (٣٧/٧) ، أنباء الغمر (٣٣٣/٤) .

(٢) انظر : طبقات ابن شهبة (٤٩/٤) ، أنباء الغمر (٢٤٠/٧) ، الشذرات (١٣٩/٧) ، الضوء اللامع (١٧١/٧) ، البدر الطالع (١٤٧/٢) ، معجم المؤلفين (١١١/٩) .

(٣) وتبعه الشوكانى . انظر : الضوء اللامع (٢٨٢/٧) ، البدر الطالع (١٨١/١) .

وابن العراقي وابن حجر ، كان إماما ، محققا ، صحيح الذهن ، مفرط الذكاء حاد القريحة ، اشتهر ذكره ، وقصد بالفتوى وتقدم على أقرانه لكنه كان قليل الاقراء يغلب عليه الملل وكان على قدم من الصلاح والورع والأمر بالمعروف ومواجهة الظلمة والحكام ، وكان يرجع إلى الحق . من مؤلفاته : "شرح جمع الجوامع" ، "شرح المنهاج" للنووى ، "شرح الورقات" . مات عام (٨٦٤هـ)^(١).

(٢) المناوى :

وهو يحيى بن محمد أبو زكريا شرف الدين المناوى نسبة إلى منية بنى خصيب ، ولد عام (٧٩٨هـ) ونشأ بالقاهرة فحفظ القرآن و"العمدة" و"التنبيه" و"الفتي الحديث والنحو" تفقه بالبرماوى وأخذ عن ابن الهمام ولازم ابن العراقي وانتفع به وعنه أخذ السخاوى ، اشتهر باجادة الفقه وصار له سجية وكان يقسم فى كل سنة كتابا فراج أمره وقصد بالفتوى والنوازل وولى قضاء الديار المصرية فحمدت سيرته وكان محاسن الدهر ديناً وصلاحاً وكرماً ، حسن العشرة والمداعبة . من مؤلفاته : "شرح مختصر المزنى" ، "الفتاوى" ، "أربعين حديثاً" . مات سنة (٨٧١هـ) وهو جد صاحب فيض التقدير^(٢).

(٣) العبادى :

لم أقف له على ترجمة بعد البحث الطويل ، ولا يوجد سوى عبد القادر العبادى (٨١٤-٨٨٠هـ) ويبعد أنه المقصود لكونه ولد ومات فى مكة ولم يذكر فى شيوخه البرماوى كما أن المدة الزمنية غير كافية لتلقيه عن البرماوى^(٣). والله أعلم .

(١) انظر : الضوء اللامع (٤١/٧) ، حسن المحاضرة (٤٤٣/١) ، الشذرات (٣٠٣/٧) ،
اليدر الطالع (١١٥/٢) ، معجم المؤلفين (٣١١/٨) ، الأعلام (٣٣٣/٥) .
(٢) انظر : الضوء اللامع (٢٥٤/١٠) ، حسن المحاضرة (٤٤٥/١) ، الشذرات (٣١٢/٧) ،
معجم المؤلفين (٢٢٧/١٣) ، هدية العارفين (٥٢٨/٢) .
(٣) انظر : الضوء اللامع (٢٨٣/٤) ، معجم المؤلفين (٢٩٧/٥) .

أما السماع فقد قال السخاوى :

سمع منه الأئمة كالزین رضوان بالقاهرة والتقى ابن فهد بمكة وابن ناصر بدمشق^(١).

ومن التلاميذ الذين وقفت عليهم خارج الترجمة :

(٤) محمد بن حسن البنى القاهرى :

ولد عام (٨٠١هـ) حفظ القرآن وأخذ عن البرماوى والبيجورى وابن العراقى واشتغل كثيرا . من مؤلفاته :

"الديباج المذهب فى أحكام المذهب"^(٢). مات عام (٨٦٥هـ)^(٣).

(٥) محمد بن عبد الرحمن الدهروطى ويعرف بالجلال البكرى :

ولد عام (٨٠٧هـ) حفظ القرآن وكتبا ، تفقه على البرماوى وابن العراقى . من مؤلفاته :

"شرح المنهاج" ، "الفتح العزیزى" ، وهو شرح لمختصر التبريزى^(٤) ، مات عام (٨٩١هـ)^(٥).

مؤلفاته :

أثرى البرماوى المكتبة الاسلامية بالكثير من الكتب صرح بستة منها فى المجلد الأول من هذا الشرح وذكرت كتب التراجم غيرها ، وإليك سردها ونبدأ بما ذكره المؤلف :

(١) الفوائد السنية فى شرح الألفية

وسياتى الحديث عنها فى الفصل الثانى .

(١) انظر الضوء اللامع (٢٨٢/٧) .

(٢) حقق فى رسالة دكتوراه قدمت لجامعة أم القرى عام ١٤١٦هـ من الطالب محمد الشمالى .

(٣) انظر : الضوء اللامع (٢١٩/٧) ، أنباء الغمر (١٣٢/٩) .

(٤) يغلب على الظن أن المراد "التنقيح" للمظفر التبريزى الذى اختصر فيه المحصول والله أعلم . انظر ترجمته ص

(٥) انظر الضوء اللامع (٢٨٤/٧) .

- (٢) النبذة الزكية فى القواعد الأصلية^(١)
(٣) إيضاح الفصول من منهاج الأصول^(٢)
(٤) جمع العدة لفهم العمدة^(٣)
وهو شرح لعمدة الأحكام للمقدسى^(٤)، قال السخاوى :
لخصه من شرح شيخه ابن الملقن من غير افصاح لذلك مع زيادات
يسيرة وعابه شيخنا - يعنى ابن حجر - بذلك^(٥).
(٥) شرح لامية الأفعال لابن مالك^(٦)
قال ابن الغرابيلى : شرحا تاما فى غاية الجودة^(٧).
(٦) تحقيق القول بالصمات عن مشكلات الصفات^(٨)
(٧) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور لابن هشام^(٩)
(٨) شرح صحيح البخارى واسمه اللامع الصحيح شرح الجامع الصحيح^(١٠)

-
- (١) انظر هدية العارفين (١٨٦/٦) .
وقد ذكرها المؤلف فى المقدمة . . . ويأتى الحديث عنها أيضا فى مصادر الكتاب .
(٢) ذكره المؤلف فى مسألة تعلق الأمر بالفعل قبل المباشرة ولم تذكره كتب التراجم .
والله أعلم .
(٣) انظر : حسن المحاضرة (٤٣٩/١) ، معجم المؤلفين (١٣٢/١٠) .
وقد ذكره المؤلف فى مسألة الحديث المرفوع
(٤) وهم البغدادى فجعل العمدة للشاشى فى الفروع ، انظر هدية العارفين (١٨٦/٦) .
(٥) انظر الضوء اللامع (٢٨٢/٧) ، كشف الظنون (١١٧٠/٢) .
(٦) انظر : الضوء اللامع (٢٨٢/٧) ، الشذرات (١٩٧/٧) ، البدر الطالع (١٨١/٢) .
وقد ذكره المؤلف فى مسألة الاشتقاق ، وذكر بروكلمان فى تاريخ الأدب
(٢٩٢/٥) أنه مخطوط فى الاسكوريال ، أما اللامية فهى مطبوعة ضمن مجموعة
أمهات المتون والله أعلم .
(٧) انظر : هامش أنباء الغمر (١٦٥/٨) ، الشذرات (١٩٧/٧) .
(٨) ذكره المؤلف فى مسألة الحمل على المجاز عند تعذر الحقيقة ، ولم تذكره
كتب التراجم .
(٩) انظر : الضوء اللامع (٢٨٢/٧) ، البدر الطالع (١٨١/٢) .
وقد ذكره المؤلف فى مسألة الخير والانشاء . . . وأشار الزركلى فى الأعلام
(١٨٨/٦) إلى أنه مخطوط .
(١٠) انظر : طبقات ابن شعبة (١٠٣/٤) ، الشذرات (١٩٧/٧) ، البدر الطالع (١٨١/٢) ،
معجم المؤلفين (١٣٢/١٠) .

وهو شرح حسن اشتمل على تلخيص مافي الكرمانى والزركشى وفوائد
أبدعها من قبله ومن هدى السارى لابن حجر وهو فى أربعة مجلدات ولم
يبيض إلا بعد موته^(١).

(٩) الزهر البسام فيما حوته عمدة الأحكام من الأيام^(٢)

وهو فى التاريخ ، وهو المراد غالبا بقول السخاوى : وله منظومة فى
أسماء رجال العمدة وشرحها^(٣)، وقال ابن شهبة : وأفرد رجال العمدة^(٤).
والله أعلم .

(١٠) منظومة مبهج الرائض بضوابط الفرائض وشرحها^(٥)

(١١) تلخيص المهمات للأسنوى^(٦)

(١٢) تلخيص التوشيح^(٧)

(١٣) مختصر السيرة وعليه حاشية أيضا^(٨)

(١٤) البهجة الوردية^(٩)

(١٥) شرح خطبة المنهاج للنووى^(١٠)

(١) انظر : هامش أنباء الغمر (١٦٤/٨) ، الضوء اللامع (٨١/٧) .

وقد ذكر الزركلى أن الجزء الأول منه مخطوط ، انظر الأعلام (١٨٩/٦) .

(٢) انظر هدية العارفين (١٨٦/٦) .

(٣) انظر الضوء اللامع (٢٨١/٧) .

(٤) انظر طبقات ابن شهبة (١٠٣/٤) .

(٥) انظر : هدية العارفين (١٨٦/٦) ، الضوء اللامع (٢٨١/٧) ، طبقات ابن شهبة

(١٠٣/٤) ، معجم المؤلفين (١٣٢/١٠) ، وذكر الزركلى فى الأعلام (١٨٨/٦) أنه

مخطوط .

(٦) انظر : هامش أنباء الغمر (١٦٤/٨) ، الضوء اللامع (٢٨٢/٧) ، الشذرات

(١٩٧/٧) ، البدر الطالع (١٨١/٢) .

(٧) انظر هامش أنباء الغمر (١٦٤/٨) .

(٨) انظر : هدية العارفين (١٨٦/٦) ، هامش أنباء الغمر (١٦٥/٨) ، الضوء اللامع

(٢٨٢/٧) ، الشذرات (١٩٧/٧) ، البدر الطالع (١٨١/٢) .

(٩) انظر : الضوء اللامع (٢٨١/٧) ، البدر الطالع (١٨١/٢) .

(١٠) انظر : هدية العارفين (١٨٦/٦) ، معجم المؤلفين (١٣٢/١٠) .

- (١٦) نظم ثلاثيات البخارى وشرحه^(١)
 (١٧) المقدمة الشافية فى علمى العروض والقافية^(٢)
 (١٨) حاشية على شرح ابن قاسم على متن أبى شجاع^(٣)
 (١٩) تلخيص قوت القلوب^(٤)
 (٢٠) شرح للمحة البدرية فى علم العربية^(٥)
 (٢١) شرح النهر بشرح الزهر^(٦)
 قال ابن الغرابيلى : وكتب الكثير وحشى الحواشى المفيدة والتعاليق
 النفيسة والفتاوى العجيبة^(٧).

وفاته :

بعد أن أدى مناسك الحج وجاور بمكة عاد إلى مصر عام (٨٣٠هـ) ثم
 عين له تدريس الصلاحية ببيت المقدس فباشرها نحو السنة مع ملازمة
 الضعف له بالقرحة إلى أن مات بعد ظهر يوم الخميس الثانى عشر من
 جمادى الآخرة عام (٨٣١هـ)^(٨) عن سبع وستين سنة وثمانية أشهر ، قال ابن
 الغرابيلى :

وبقى إلى يوم الجمعة فصلى عليه الجمع الغفير والعدد الكثير بعد صلاة
 الجمعة بالمسجد الأقصى ، وشيعه أمم وتأسفوا عليه وهو جدير بذلك ودفن
 بتربة ماملأ^(٩).

-
- (١) انظر هدية العارفين (١٨٦/٦) .
 وقد أشار الزركلى إلى أنه مخطوط ، انظر الأعلام (١٨٨/٦) .
 (٢) ذكره الزركلى وأشار إلى أنه مخطوط . انظر الأعلام (١٨٨/٦) .
 (٣) ذكره البيجورى فى حاشيته على شرح ابن قاسم (٢/١) .
 (٤)، (٥)، (٦) انظر هدية العارفين (١٨٦/٦) .
 (٧) انظر : هامش أنباء الغمر (١٦٥/٨) ، الشذرات (١٩٧/٧) .
 (٨) انظر : طبقات ابن شهبة (١٠٢/٤) ، أنباء الغمر (١٦٣/٨) ، الشذرات (١٩٧/٧) ،
 الضوء اللامع (٢٨٢/٧) .
 (٩) انظر المصدرين السابقين .

الفصل الثاني

دراسة عامة عن الكتاب

و يشتمل على المباحث التالية :

المبحث الاول: اسم الكتاب و نسبه الى المؤلف

المبحث الثاني : دوافع التأليف

المبحث الثالث : مكانة الكتاب

المبحث الرابع : مصادر المؤلف و تأثيره بالمتقدمين

المبحث الخامس : أثر الكتاب و استفادة العلماء منه

المبحث السادس: ترتيب الكتاب

المبحث السابع : منهج المؤلف و اسلوبه

المبحث الثامن : شخصية المؤلف و مفرداته

المبحث التاسع : ملاحظات على الكتاب

المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف

ليس هناك أدنى شك في اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف فقد سطر اسمه في صدر الألفية فقال :

باسم الحميد قال عبد يحمى ذا البرموى الشافعى محمد^(١)

وبين اسم الكتاب في الشرح فقال :

فهذا تعليق مبارك على أرجوزتى المسماه بالنبذة الألفية في الأصول الفقهية ... سميته الفوائد السنية في شرح الألفية^(٢).

ويتأكد ذلك أيضا بنقول المتأخرين عن الكتاب وعزوهم إلى البرماوى وعلى رأسهم ابن النجار^(٣) الذى كثيرا ما كان ينقل أقوال البرماوى^(٤)، وسيأتى بيان ذلك في مبحث أثر الكتاب واستفادة العلماء منه والله أعلم .

(١) انظر ص (٩٧) .

(٢) انظر ص (٤٥) .

(٣) محمد بن أحمد الفتوحى المصرى ، ولد بالقاهرة عام (٨٩٨هـ) ، فقيه أصولى من

القضاة ، كان صالحا ، تقيا ، عفيفا ، زاهدا ، من مؤلفاته :

"منتهى الإيرادات" وشرحه ، "شرح الكوكب المنير" . مات بالقاهرة عام (٩٧٢هـ) .

انظر : مقدمة شرح الكوكب (٥/١) ، الأعلام (٦/٦) ، معجم المؤلفين (٢٧٦/٨) .

(٤) انظر على سبيل المثال شرح الكوكب (٣٦٣،٢٢٠،١١٦/١) وغيرها كثير بالكتاب ص

المبحث الثاني : دوافع التأليف

يحدثنا المؤلف عن دوافع النظم فيقول :
وبعد فالقصد على روية نظم أصول الفقه في ألفية
معرى من الخلاف والدليل ونبذتى أصل لذا التأصيل
قال : والمراد على ماظهر في التفكير في ذلك أنه صواب لما في المنظوم من
سهولة الحفظ وميل الطبع إليه لاسيما إذا كان لطيفا فإن الهمم قلت
والهموم كثرت وأذلت فالله تعالى يحسن العاقبة^(١).
ويقول عن دوافع الشرح :
فهذا تعليق مبارك على أرجوزتي المسماه بالنبذة الألفية ... يوضح
أسرارها ويكشف أستارها مع فوائد مزيدة ولطائف عديدة والتعرض للخلاف
المشهور ضارعا إلى الله تعالى في أن ينفع بذلك ويفتح به إلى هذا الفن
المسالك^(٢).

(١) انظر ص (٥٣) .

(٢) انظر ص (٤٥) .

المبحث الثالث : مكانة الكتاب

وهى تشمل مكانة الكتاب العلمية ومكانته ضمن مصنفات المؤلف
وعنهما يحدثنا الحافظ ابن الغرابيل فيقول :

ونظم ألفية في أصول الفقه لم يسبق إلى مثل وضعها ، وهى فى غاية
الجودة وشرحها شرحا حافلا فى نحو مجلدين استوعب فيه غالب الفن حتى
سمعته يقول :

قال بعض فضلاء اليمن كل مسألة منه تصلح أن تكون مجلس اجلاس ،
وصدق هذا القائل فإنه عجيب الجمع اعتنى فيه بتحرير المذهب فى الأصول
وكان يقول أكثر هذا الكتاب هو جملة ما حصلت فى طول عمرى ويحتفل به
كثيراً^(١).

ومكانة الكتاب تظهر أيضا عند الحديث عن تأثر المؤلف وتأثيره .

(١) انظر : هامش أنباء الغمر (١٦٥/٨) ، الشذرات (١٩٧/٧) .

المبحث الرابع : مصادر المؤلف وتأثره بالمتقدمين

بالنسبة للنظم أشار المؤلف إلى أن الأصل الذي اعتمد عليه هو كتابه المسمى "بالنبذة الزكية في القواعد الأصلية" وهي عبارة عن مقدمة جمعها المؤلف في الأصول خالية من الخلاف والدليل ، قال :

فالمرد إليها والمحافظة على مافيهما إلا يسيرا وكثيرا من الأمثلة^(١).

وبيان مصادر الشرح يظهر تأثر المؤلف بمن سبقه فقد أشار ابن شهبة والسخاوى أنه أخذ أغلب هذا الشرح من البحر المحيط لشيخه الزركشى^(٢). والواقع أن البرماوى اعتمد على مؤلفات شيخه ولم يقتصر على البحر والذى يسر له ذلك حب الزركشى له فقد كان أخص تلاميذه وأذن له في تحرير مصنفاته^(٣). ومن هنا استفاد البرماوى كثيرا من كتب شيخه ، وكان جل اعتماده عليها في هذا الشرح حتى لا يكاد يخرج عنها .

وكان أكثر نقله من كتابي البحر المحيط وتشنيف المسامع ثم نراه ينقل من المنثور في القواعد والبرهان في علوم القرآن والمعبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر والآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة .

وخروجه عن كتب شيخه نادر حيث ينقل عن كتب ابن السبكي الأبهاج ومنع الموانع وجمع الجوامع ورفع الحاجب ، وعن مختصر ابن الحاجب وتخريج الفروع للزنجاني والتمهيد للأسنوى وغيرها .

ولانستطيع أن نغفل تأثر المؤلف بشيخه الحافظ زين الدين العراقي في المباحث التي تعرض لها في علم المصطلح^(٤) فقد اعتمد كثيرا على كتابه التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح وشرح العراقي لألفيته .

(١) انظر ص (٥٤) .

(٢) انظر : طبقات ابن شهبة (١٠٣/٤) ، الضوء اللامع (٢٨٢/٧) .

(٣) انظر : الضوء اللامع (٢٨١/٧) ، أنباء الغمر (١٦٢/٨) ، مقدمة سلاسل الذهب (٣٨) .

(٤) وقد أطال المؤلف فيها على خلاف عادة الأصوليين وسيأتى ما في ذلك ضمن الملاحظات على الكتاب .

المبحث الخامس : أثر الكتاب واستفادة العلماء منه

ان مما لاشك فيه أن الاستفادة من الكتاب كانت كبيرة وبالأخص بعد وفاة المؤلف رحمه الله وقد ظهر لنا شيء من ذلك ولعل ماخفى أعظم . وأكثر من تأثر به هو ابن النجار فقد اعتمد في شرح الكوكب على هذا الشرح فكثيرا ماينتقل العبارات والمسائل بحروفها ولعله من العجيب التوافق حتى في فروق النسخ ، لذا اعتمدت عليه أحيانا في تحقيق النص وكنت أشير إليه في الترجيح .

هذا وقد صرح ابن النجار باسم البرماوى في نحو مائة موضع ، ومن هنا نستطيع القول انه ألبس هذا الشرح اللباس الحنبلى حيث أضاف أقوال الحنابلة وترجيحاتهم ورد فيما يتعلق بعلم الكلام على أقوال الأشعرية التي رجحها البرماوى ورجح مذهب السلف وخالف المؤلف أيضا في ترتيب الكتاب .

ولا يظن ظان أن اعتماد ابن النجار على هذا الشرح يقلل من قيمة كتابه ، بل قد أبدع حيث جمع فيه علم الإمامين الزركشى والبرماوى ، وأودع في كتابه خلاصة ماتوصلا إليه في كتبهم وأفنيا فيه أعمارهم فجزاهم الله خيرا على أعمالهم .

وممن تأثر بهذا الشرح الكمال ابن أبى شريف^(١) فقد أفاد منه في حاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع المسماه بالدرر اللوامع ، وكان يشير إلى أقوال البرماوى باعتباره شيخ المحلى ، وكان ينبه على مايقع فيه من الوهم ، ويعقب على أقواله إن كان فيها نظر .

(١) محمد بن محمد المقدسى كمال الدين بن أبى شريف ولد بالقدس عام (٥٨٢٢هـ) فقيه أصولى ، مفسر ، من مؤلفاته : "الدرر اللوامع" ، "الفتاوى" مات بالقدس عام (٥٩٠٦هـ) .

انظر : الضوء اللامع (٦٤/٩) ، الكواكب السائرة (١١/١) ، معجم المؤلفين (٢٠٠/١١) .

ويغلب على ظني أن الجزء الأول من نسخة (ب) من هذا الشرح كان بخط ابن أبي شريف . أما أنه اطلع عليه فمقطوع به . ويأتي ذلك في بيان نسخ التحقيق^(١).

وكان شيخ الاسلام الأنصارى^(٢) يشير إلى أقوال البرماوى في غاية الوصول وغيره وكذا العطار تبعا للكمال ابن أبي شريف .

(١) انظر ص (٤٢) .

(٢) زكريا بن محمد الأنصارى شيخ الاسلام ولد عام (٥٨٢٦هـ) عالم مشارك في الفقه والأصول والتفسير والنحو له مؤلفات كثيرة منها "غاية الوصول" ، "شرح صحيح البخارى" ، مات بالقاهرة عام (٥٩٢٦هـ) .
انظر : الكواكب السائرة (١/١٩٦) ، الشذرات (٨/١٣٤) ، معجم المؤلفين (١٨٢/٤) .

المبحث السادس : ترتيب الكتاب

لا نجد عناء في بيان ترتيب الكتاب فقد حدثنا المؤلف عنه وعن
الاعتبارات التي من أجلها جاء هذا الترتيب فيقول :

أبوابها أربعة منظمة بعد الذي جعلته مقدمة

أى رتبها على مقدمة وأربعة أبواب .

المقدمة في تعريف هذا العلم وفائدته واستمداده وما يتصل بذلك من
مقدمات ولواحق .

والباب الأول : في بيان أدلة الفقه وتفسيرها .

والباب الثاني : فيما يتوقف عليه الاستدلال بها .

والباب الثالث : في تعارض الأدلة وما حكم ذلك .

والباب الرابع : في بيان من هو أهل للاستدلال ومقابلته .

ووجه ذلك أن المبحوث عنه في هذا الكتاب أو في هذا العلم اما
المقصود الأصلي أو ما يتوقف عليه المقصود .

الثاني : المقدمة .

والأول : الأبواب الأربعة .

وذلك لأن موضوع هذا العلم الذى يبحث فيه عن عوارضه الذاتية له
هو أدلة الفقه كبدن الانسان بالنسبة إلى علم الطب .

فالبحث عن موضوعه هو الباب الأول .

والاستدلال بالأدلة لما توقف على أمور ذكرتها في الباب الثاني .

ثم إذا صححت هذه الأدلة وتمت ربما تتعارض فما يفعل فيها هو الباب
الثالث ثم ليس كل أحد يستطيع أن يستدل ولا يقدم ما يقدم ويؤخر ما تأخر
إلا من كان أهلا وهو المجتهد فيبين في الباب الرابع وذكر معه مقابله وهو
المقلد الذى ليس أهلا للاستنباط^(١).

(١) انظر ص (٥٦) .

هذا بالنسبة للترتيب العام للكتاب ، أما ترتيب المسائل ضمن الأبواب فالذى يظهر من ثنايا التحقيق - وإن لم يصرح به المؤلف - أنه راعى ترتيب جمع الجوامع في أغلب الأحيان لذا يشير أحيانا إلى المسألة ثم يحيل إلى موضع بسطها ليوافق ترتيب جمع الجوامع وقد تكرر ذلك ، وأحيانا يسقط المسألة ثم يذكر أنها في جمع الجوامع ويبين سبب الإسقاط ، وغير ذلك مما سيظهر في ثنايا البحث .

المبحث السابع : منهج المؤلف وأسلوبه

أما عن منهج المؤلف فقد سبق أنه اعتمد على كتب شيخه الزركشى ومن هنا لم يخرج كثيرا عن منهجه في إيراد المسألة وبيان الأقوال والأدلة والترجيح وتحرير محل النزاع وذكر التنبيهات .

وكان في أغلب الأحيان يجمع ما نقله شيخه في البحر والتشنيف وقليل ما يضيف بعض التفريعات من المنشور في القواعد ، ويضيف من البرهان إذا كانت المسألة لها علاقة بعلوم القرآن وكثيرا ما ينقل أقوال شيخه بقليل أو قال بعض المتأخرين ونحو ذلك ويرد عليه أحيانا أو ينبه على ما وقع فيه من سهو أو يبين ما توقف فيه .

أما عن أسلوبه فهو متميز كيف وهو في عداد علماء العربية فهو سلس العبارة عذب الأسلوب وبالأخص في النظم وامتاز بوضوح المعنى إلا فيما ندر .

والحقيقة أن المؤلف برع في النقل عن مؤلفات شيخه وأجاد في اختيار المسائل وترتيبها وإعادة سبكها فأخرجها بقالب جديد ، فكان كالنحلة انتقل بين أزهار الزركشى فأخرج عسلا مصفى ، أسأل الله أن يجزيهم الجزاء الأوفى .

المبحث الثامن : شخصية المؤلف ومفرداته

من النظرة العامة إلى هذا الشرح نجد أن المؤلف لم ينتقيد دائما بأقوال الأصوليين وترجيحاتهم وبالأخص الشافعية ، بل كان له شخصية مستقلة حيث نجده أحيانا يرحج خلاف قول الجمهور كقوله إن سقوط القضاء عن الحائض رخصة^(١)، وإن المباح ليس بحسن ولا قبيح^(٢)، وفي بعض الأحيان يناقش أدلتهم ولا يسلّم أنها تنهض للاحتجاج .

أما مفرداته : فقد صرح بها في أكثر من موضع منها انفراده بجواب سالم على شبهة الكعبي في انكار المباح وذكر أنها من فتح الله^(٣).

ومنها حله للفظ في جمع الجوامع استعصى على كثير من الشارحين منهم شيخه الزركشى وأشار إلى أنه من الهام الله له سبحانه^(٤).

وسيطهر للقارئ كثيرا مما انفرد به المؤلف وقال إنه نفيس في ثنایا هذا الكتاب . والله أعلم .

(١) انظر ص (٥٢٧) .

(٢) انظر ص (٦٦٥) .

(٣) انظر ص (٦٠٨) .

(٤) انظر ص (١٥٤٤) .

المبحث التاسع : ملاحظات على الكتاب

كان من ضمن الخطة المقترحة من قسم الدراسات العليا وضع عنوان نقد الكتاب ، وقد ترددت كثيرا في وضعه فكيف لمثلئ أن ينصب نفسه ناقدا لكتاب وضع فيه البرماوى علمه الذى جمعه فى أكثر من نحو خمسين سنة وقضيت فى تحقيق نصفه سبع سنوات .

ومن هنا رأيت العدول عن هذا العنوان وإن كان كثير من الباحثين درجوا عليه فى قسم الدراسة .

وهذه الملاحظات إنما هى فى الحقيقة تنبيه على بعض أخطاء وقع فيها المؤلف هى من طبع البشر فلا تنقص من قيمة الكتاب ، وبعد التنبيه عليها تزداد قيمة الكتاب ولعل الله يوجب دعاء المؤلف :

ضارعا إلى الله تعالى فى أن ينفع بذلك ويفتح به إلى هذا الفن المسالك عليه توكلت وهو رب العرش العظيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم . ثم إن هذه الملاحظات منها ما لا يقبل التأويل ومنها ما يقبله .

فمن الأول :

(١) كثرة الوهم .

وهو يشمل :

(أ) الوهم فى أسماء الرواه . ومن أمثلته :

* نقل الحديث من صحيح مسلم وذكر أن راويه جرير بن عبد الله البجلي والصواب أنه جندب بن عبد الله البجلي^(١).

* قوله حديث البراء بن عازب وهو زيد بن أرقم^(٢).

* قوله حديث ابن عمر وهو ابن عمرو بن العاص^(٣).

(١) انظر ص (٦٦٥) .

(٢) انظر ص (٦٤٧) .

(٣) انظر ص (١١٤٤) .

(ب) الوهم في أسماء الأعلام . ومن أمثلته :

- * قوله محمد بن عبد العزيز وهو محمد بن عيسى بن عبد العزيز^(١).
- * قوله أبو عبيد وهو أبو عبيدة^(٢).

(ج) الوهم في العزو إلى الأعلام . ومن أمثلته :

- * العزو إلى تقى الدين السبكي وهو تقى الدين ابن دقيق العيد^(٣).
- * وإلى البيضاوى وهو البويطى^(٤).
- * وإلى السرخسى وهو السروجى^(٥).
- * وإلى القطان وهو العطار^(٦).
- * وإلى الرافعى وهو الرازى^(٧).
- * وإلى الخطيب البغدادى وهو عبد اللطيف البغدادى^(٨).
- * وإلى النيسابورى وهو النسائى^(٩).

ويبعد أن يكون ذلك من تصحيف النساخ لوجوده في أربع نسخ وتكرر أشباهه والله أعلم .

(د) الوهم في عقيدة الأعلام :

- * قوله صاحب المصادر من المعتزلة وكرر ذلك أكثر من مرة ثم ذكر أنه من الشيعة وهو الصواب^(١٠).

(١) انظر ص (٤٣٦) .

(٢) انظر ص (٦٤٢) .

(٣) انظر ص (٥٩٥) .

(٤) انظر ص (٩٠٧) .

(٥) انظر ص (٥٤٤) .

(٦) انظر ص (٣١٧) .

(٧) انظر ص (١٤٩٤) .

(٨) انظر ص (١٨٨٣) .

(٩) انظر ص (٣٠٤) .

(١٠) انظر ص (٦١٨) ، (٤٠٥٢) .

(هـ) الوهم في ضبط الأسماء :

* قوله الطبني بضم الطاء والموحدة مشددة والصواب تسكين الموحدة^(١).

* قوله الغمرى بالغين المعجمة والصواب بالمهملة^(٢).

(و) الوهم في أسماء الكتب . ومن أمثلته :

* قوله شرح التقريب لأبي اسحاق وهو شرح الترتيب^(٣).

* قوله صاحب الاتصال وهو الأمثال^(٤).

* قوله قرره العبدري في شرح البرهان والصواب شرح المستصفي^(٥).

(ز) الوهم في أسماء الكتب الداخلية . ومن أمثلته :

* عزوه إلى كتاب البيوع وهو المزارعة والمساقاة^(٦).

* عزوه إلى كتاب (الأدب) وهو كتاب العلم^(٧).

(ح) الوهم في النقل وعزو الأقوال . ومن أمثلته :

* قوله : حكاه القاضي أبو بكر وإمام الحرمين في البرهان عن أكثر

القراء والنحاه ...

والصواب : حكاه القاضي أبو المعالي شيدله في كتاب البرهان عن

أكثر...^(٨)

* نسب إلى الآمدي تصحيح قول الكعبي في انكار المباح وليس

كذلك^(٩).

(١) انظر ص (١٣٢٥) .

(٢) انظر ص (١٣٢٩) .

(٣) انظر ص (٦٧٤) .

(٤) انظر ص (١٣٥٩) .

(٥) انظر ص (٨٥٧) .

(٦) انظر ص (١٢١٥) .

(٧) انظر ص (١٧٣٦) .

(٨) انظر ص (١٧٣٦) .

(٩) انظر ص (٦٢٧) .

* نسب القول إلى ابن حزم وهو للعراق^(١).

(٢) وقوعه في أشياء غريبة مثل :

* عزى إلى القرافي عكس قوله ثم رد على القرافي بجوابه^(٢).

* ذكر من معاني (أو) التقريب قال ذكره الحريري وظاهر كلام ابن هشام أن الحريري ابتكر ذلك وليس كذلك فقد سبقه إليه أبو البقاء في أعرابه .

ومن المعلوم أن الحريري مات قبل ولادة أبي البقاء بنحو عشرين سنة ولأبي البقاء شرح على المقامات ، فهذا شيء عجيب حتى قال الكمال والجواد قد يكبو ، وقد ذكرت سبب وقوع المؤلف في ذلك^(٣).

* قوله وممن قال بقول داود على بن أبي طالب^(٤).

* قال في الشرح في معضدات المرسل : ذكرت - أي في النظم - سبعة وأسقطت التقوية بعمل أهل العصر لأنه ... الخ وهو غريب فقد ذكر في النظم ثمانية معضدات آخرها عمل أهل العصر حيث قال :

أو عمل العصر به فيحصل حجية المجموع إذا المرسل^(٥)

أما القسم الثاني وهو ما يقبل التأويل وقد يكون للمؤلف وجهة نظر مقبولة فمنه :

(١) إعماده في هذا الشرح على كتب شيخه فأكثر النقول لم يطلع عليها وإنما نقلها بالواسطة ولم يذكر ذلك مطلقا لا بالتصريح ولا بالتلميح ، أما أقوال شيخه فكان يصدرها بقبيل أو قال بعضهم أو قال بعض المحققين أو قال بعض المتأخرين أو قال بعض شيوخنا .

(٢) وصفة هذا الشرح بأنه مختصر وعليه يعرض عن تفصيل مسائل منها ماهو جدير بالتفصيل وقد تكرر هذا ، لكن نجده في بعض الأحيان

(١) انظر ص (١٢٩٠) .

(٢) انظر ص (١٧٧٩) .

(٣) انظر ص (١٨٩٤) .

(٤) انظر ص (١٧٧٨) .

(٥) انظر ص (١٢٤١) .

يستطرد في مسائل بعيدة عن علم الأصول كان الأولى عدم الاستطرد
فيها في هذا المختصر كما ذكر منها :

(أ) استطراده كثيرا في مباحث مصطلح الحديث حتى أنه شغل أكثر من ربع
هذا المجلد ولم أر من نهج ذلك لافيمن سبقه ولا من جاء بعده إلا ابن
النجار وسبق سبب ذلك^(١).
ولم أقف للمؤلف على كتاب مستقل في علم المصطلح ولعله لهذا أطال
هنا والله أعلم .

(ب) استطراده في سرد الكبائر قال تكميلا للفائدة ثم ذكر أكثر من ثلاثين
كبيرة^(٢) وهذا مالم يفعل حتى الزركشى في البحر .

(ج) ذكر أن أصل المد والإمالة في القراءات متواتر وإنما الخلاف في القدر
ثم أخذ يبين مقادير المد عند حمزة وورش وعاصم والكسائي وقالون
والسوسى ثم بين أقسام الإمالة^(٣) وكأنه نسي مقاله بأن هذا مختصر .

(٣) إيراده بعض المسائل الغريبة كسقوط فرض الكفاية بفعل الجن^(٤).

(٤) قوله : بالنص ، مانصه والواقع خلاف ذلك^(٥) وهو في بعض الأحيان
تابع لشيخه الزركشى .

(٥) كثرة الإحالات على ما سبق وعلى ما يأتي رغم قرب الموضوع وأحيانا في
الصفحة الواحدة وأحيانا في أسطر^(٦).

هذه جملة ما يؤخذ على الكتاب والله الموفق والهادى إلى الصواب .

(١) وهو أن ابن النجار اعتمد كثيرا على هذا الشرح ، راجع ص (٢٧) .

(٢) انظر ص (١٠٤) .

(٣) انظر ص (٩٤) .

(٤) انظر ص (٩١) .

(٥) انظر ص (١٠٤) .

(٦) انظر ص (٥٨) حيث قال : ونحو ذلك كما سيأتي ولكن سيأتي ... الخ .

ص (٢٩١) .

الفصل الثالث

منهج التحقيق ووصف النسخ المعتمدة

و يشتمل على مبحثين

المبحث الاول : منهج التحقيق

المبحث الثانى : وصف النسخ المعتمدة

المبحث الأول : منهج التحقيق

سرت في التحقيق على حسب الحطة المقدمة عند تسجيل المخطوط وكذلك ماأضافته لجنة الدراسات العليا من مقترحات وهى تتلخص في الخطوات التالية :

- (١) تحقيق الكتاب على طريقة النص المختار ، باثبات مايصح به اللفظ ويستقيم المعنى دون التقييد بنسخة معينة واثبات ماעדاه في الهامش .
 - (٢) الالتزام بالرسم الإملائى المعاصر .
 - (٣) عدم تدوين الفرق بين النسخ إذا لم يترتب عليه اختلاف في المعنى وهذا قليل أو نادر .
 - (٤) اثبات أرقام لوحات المخطوط في الهامش .
 - (٥) أثبت في الصلب مايقن أنه صواب أو ييقن أنه ساقط لعدم استقامة النص بدونه وجعلته بين معكوفتين [] .
 - (٦) أحيانا أثبت في الهامش ماوجد في حاشية المخطوطات من تعقيب أو تصويب يفيد التحقيق وأحيانا أشير إليه .
 - (٧) توضيح المسائل والمصطلحات الغامضة من مصادرها مع بيان الكلمات الغامضة .
 - (٨) وضع عناوين جانبية لمسائل الكتاب وجعلها بين معكوفتين [] .
 - (٩) الاكتفاء بالتعليق العلمى المختصر ، والحرص على عدم إثقال الهامش بالتعليقات ، وعدم الإطالة فيها إلا عند وجود مايقضى ذلك .
 - (١٠) عزو الآيات الكريمة إلى موضعها في القرآن الكريم .
 - (١١) تخريج الأحاديث الشريفة ، فإن كان الحديث بالنص أحلت إلى الكتاب والصفحة وإن كان فيه تغيير بسيط سبقته بانظر وإن كان هناك اختلاف في اللفظ أثبت اللفظ في الهامش وإن كان هناك سقط في لفظ الحديث أثبته بين معكوفتين [] .
- وفى الغالب أكتفى في التخريج بالصححين ثم أحدهما ثم ماعدهما .

(١٢) عزو النصوص والمذاهب والنقول إلى مصادرها فإن كان المنقول بالنص أحلت إلى الكتاب والصفحة وإن كان بتصريف سبقته بانظر .

وإن كان فيها وهم نهت عليه بعد التروى وأخذ الحيطة والحذر وفي حالة وجود ما يبرره أو أمكن تفسيره أشرت إلى ذلك .

ولما كان المؤلف لم يخرج إلا نادرا عن كتابي شيخه البحر والتشنيف لذا كنت أوثق النقول من مصادرها ثم أعقبها بهذين الكتابين أو أحدهما إشارة إلى الموضوع الذي أخذ منه المؤلف ، وهذا هو الغالب في التوثيق.

وإن لم يتيسر العزو إلى نفس المصادر المنقول عنها - وهذا غالبا لعدم وجودها - اكتفيت بالإحالة إلى البحر والتشنيف وغيرهما مما يوجد فيه المنقول وهذا قليل .

أما إذا تعذر توثيق النص مباشرة أو بالواسطة أهملت العزو وهذا بحمد الله نادر أو لا يكاد يوجد .

(١٣) عزو الأبيات والشواهد الشعرية إلى قائلها والإشارة عند تعذر ذلك .

(١٤) عزو الأمثال والأساليب اللغوية نحو خرق الثوب المسمار ونحوها .

(١٥) ترجمت لجميع الأعلام عدا الأنبياء .

وفي الترجمة أذكر تاريخ وموضع الولادة والاسم والنسبة والشهرة والمذهب وأهم الصفات والمؤلفات ومكان وتاريخ الوفاة .

(١٦) التعريف بالكتاب إذا كان مخطوطا أو مفقودا وأهمله إذا كان مطبوعا .

(١٧) التعريف بالطوائف والفرق .

(١٨) وضع فهرس عامة وتشمل :

١ - فهرس الآيات

٢ - فهرس الأحاديث

٣ - فهرس الآثار

٤ - فهرس الشواهد والأبيات

٥ - فهرس الأمثال

٦ - فهرس الأماكن

- ٧ - فهارس الفرق
- ٨ - فهارس الكتب
- ٩ - فهارس الأعلام
- ١٠ - فهارس المصطلحات اللغوية
- ١١ - فهارس القواعد الفقهية
- ١٢ - فهارس المسائل الفقهية
- ١٣ - مصادر التحقيق
- ١٤ - فهارس الموضوعات

المبحث الثالث : وصف النسخ المعتمدة فى التحقيق

لما شرعت فى تحقيق الكتاب كان لدى نسختان صورتها من معهد المخطوطات العربية فى الكويت التابع لجامعة الدول العربية وهى مصورة عن مكتبة شستربى وبعد عدة شهور عرفت أن هناك نسختان إحداهما فى دار الكتب المصرية والأخرى فى المكتبة العامة فى الرياض وقد أحضرهما الطالب حسن مرزوق والذى يحقق الجزء الثانى من الكتاب وتفضل - جزاه الله خيرا - بإرسالهما إلى ومن ثم بدأت تحقيق النص بأربع نسخ هى :

النسخة الأولى :

وهى عبارة عن جزئين فى مجلد واحد .

اسم الناسخ : عبد الله محمد الصفدى

تاريخ النسخ : الجزء الأول : ١٦ جمادى الآخرة ١٩٠٤هـ

الجزء الثانى : ١٦ جمادى الآخرة ١٩٠٥هـ

عدد الأوراق : (٣٨٩)

الجزء الأول : (٢٠٩) ل (من : ١ إلى ٢٠٩)

الجزء الثانى : (١٨٠) ل (من : ٢١٠ إلى ٣٨٩)

عدد الأسطر : ٢٩

والجزء الأول من هذه النسخة كامل وسلم وهو خال من التعليقات والهوامش والسقط إلا ماندر وهو قليل الأخطاء فيما عدا آخره حيث كثر فيه الوهم .

وقد كتب بخط مشرق نحو (٧٠) ل ثم أكمل بخط نسخ واضح ، وكتب فى نهاية الجزء الثانى مانصه :

الحمد لله قوبل على أصله المنقول منه مسودة المصنف على قدر الطاقة على يد كاتب هذه الأحرف ...
وقد رمزت لهذه النسخة بـ (أ) .

النسخة الثانية :

وهى عبارة عن جزئين منفردين وخط الجزء الثانى يختلف عن الأول .

الجزء الأول	الجزء الثانى	
بدون	أحمد محمد حسين	اسم الناسخ
بدون	٥٨٦٩	تاريخ النسخ
٢٣٥	٢٥٠	عدد الأوراق
٣١	٢٧	عدد الأسطر

والجزء الأول من هذه النسخة يوجد به سقط عدة صفحات وطمس فى بعض الأحيان ، ولم يفرد النظم فى أسطر مستقلة ، وهى بخط نسخى سيىء إلى حد ما ويكثر فيها العبارات الساقطة المستدركة فى الهامش ويوجد عليه تصويبات وتعقيبات مهمة مما يرجح أن ناسخها هو العلامة ابن أبى شريف فخط التعليق لا يختلف عن خط النسخة إلا قليلا . وعلى كل فمما لاشك فيه أن هذه التعليقات والتصويبات لابن أبى شريف فقد كان يحيل إلى كتبه ، كما كنت أرى بعض هذه التصويبات فى حاشيته على المحلى . والله أعلم . وقد رمزت لهذه النسخة بـ(ب) .

النسخة الثالثة :

وهى نسخة دار الكتب وهى عبارة عن جزئين مفردين بخط واحد .

الجزء الأول	الجزء الثانى	
بدون	بدون	اسم الناسخ
٥٨٢٩	٥٨٢٩	تاريخ النسخ
٢٥٩	٢٣٩	عدد الأوراق
٢٩	٢٧	عدد الأسطر

والجزء الأول من هذه النسخة كامل وسلم وهو بخط نسخى فى غاية الجمال وعليه تعليقات جيدة أغلبها شرح للعبارات وتكميل للفوائد ، ويختلف الخط وتنقطع التعليقات والبلاغات من ل (٥٩) إلى ل (١٥٧) ولعل هذا الجزء فقد فأتته البعض .

وعلى هذا الجزء بلاغات لأحد علماء الحنفية جاء في آخرها مانصه :
ثم بلغ الشيخ الإمام العلامة قاضى القضاة الحنفى بمكة المشرفة أبو
البقاء نفع الله تعالى بعلومه قراءة بحث وتحقيق وتدقيق وله مؤلفه عفا الله
عنه .

وكدت أجزم بأن هذه النسخة بخط المؤلف لما اشتهر به من حسن الخط
ولما فيها من شروح وتكميل ولكونها أيضا كتبت في حياته ، بل كان نسخها
في مكة المكرمة في نفس العام الذى جاورها فيه المؤلف وهو عام (٨٢٩هـ) .
لكن وجدت في آخر هذا الجزء مانصه :

بخط مؤلفه ماثاله : تم الجزء الأول... الخ فاستبعدت القطع بذلك وإن
كان الاحتمال قائما والله أعلم .
وقد رمزت لهذه النسخة بـ(ج) .
النسخة الرابعة :

وهى نسخة مكتبة الرياض وهى جزآن فى مجلد واحد .

اسم النسخ : يوسف خضر البحرى

تاريخ النسخ : ٨٨٦هـ

عدد الأوراق : ٣٥٢

الجزء الأول : (١٨٧)ل من (١-١٨٧)

الجزء الثانى : (١٦٥)ل من (١٨٧-٣٥٢)

عدد الأسطر : ٣١

والجزء الأول من هذه النسخة كامل وسليم وهو بخط نسخى دقيق جدا
خالى من التعليقات أو الشروح وتكثر فيه الأخطاء والسقط .
وقد رمزت لهذه النسخة بـ(د) .

نماذج من النسخ المعتمدة
في التحقيق

الجزء الأول من شرح الفية
البرهانى له رحمه الله

الجزء الأول من شرح الفية
الاصول للبرهانى
شرحاً وتبسيطاً
بمذهب الأمام
الاشعري

مركز الدراسات والبحوث
الاسلامية



٧

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال الشيخ الامام العلامة شمس الدين محمد بن عبد الله بن ابي
 الشافعي رحمه الله عن ابيه عن ابي جعفر واشركه بحرفه جازمه . اكدده الذي شرح الحدود وكما به البيت
 وشفاها . ومن ماتك بئنه بيته ثم المصطفى فعلا وشفاها . وعنه استند من الكلام ثم شد
 عنهم ركب ضلالة وشفاها . ومن جاد عن شتر قيا شرعه بدأ الشفاها شفاها . فاستوي
 احكامهم فبعضه بوضوح اوضح اولتها متاهي . وتراجع شفاها لاشفاها . وانفق للبيد ملك
 صوابه فتراها . فقال الله على امره المصطفى . وهو الرسالة جلاها . وعني في ليل كجراح من الامم
 اذا شفاها . وقد فاعل من كالا . وقد خاب من دشفا . وعلى الله وكبره . ما بلغ اوله التي للبيد
 شفاها . ففذا تعلقت ببارك على ارجوزي للسماء بالشفة الاثنية الى الامور
 القهيمه . بوضع اشرفا . وكشف اشرفا . مع فها يد من بين والمطوف يدوي . والبيد من الامم
 المشهور . وبعض ادته شرفا كالمسام المشهور سميت في الغوايد الشفوية . شرح اراؤيته فطرا
 الى الله في ان شفا بذلك . ويقرب الى هذا الفن المسالك عليه توكلت وهو ربه العرش العظيم
 والرحول ولا فاع الا بالله العزيز الحكيم .
 اللهم الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله .
 اللهم الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله .
 ثم الصلاة والسلام الاله على النبي الهادي محمد
 وآله وصحبه والسلم والشفقة على النبي الهادي محمد

التمسد الاستدلال بحرفه كذا في باب لا يندأ في كذا . فهو كذا في قوله . وانه الورد
 وغيره وجرت عادة كثير من سداوا تصنيفهم يقال فلان شرفا في باب كذا . قال محمد بن
 مالك احمد في السخيرة . فيقولون عرض الاستدلال بحرفه حتى يجاب عنه امسا . كما كتبت في السخيرة
 ارباب المقصد . بعد وقديا . بالحرف او نحو ذلك . وكذا في رطب . في هذا النظم على الاستدلال
 اسطر وطب في اصل النظم . ثم الحمد لله على ما ذكره في رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب . لا
 يندأ في كذا . فالحرفه في كذا . ثم الحمد لله على ما ذكره في رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب . لا
 ذلك . والحمد لله على ما ذكره في رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب .
 شفاها . فالحرفه في كذا . ثم الحمد لله على ما ذكره في رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب . لا
 على ذلك على كذا . الفضل في كذا . في كذا . الحمد لله على ما ذكره في رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب .
 ولكن هذا في كذا . ما كان في الدنيا . فالحرفه في كذا . ثم الحمد لله على ما ذكره في رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب .
 الحمد لله على ما ذكره في رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب .
 مقول في كذا . وهو ان كذا . الحمد لله على ما ذكره في رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب .
 وداعية فها . ملحقه من معنى اللواحقه . لان كذا . الحمد لله على ما ذكره في رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب .
 والمحمود . رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب . الحمد لله على ما ذكره في رطب .

الأدلة من

القرآن الكريم

في

شرح الألف

ببرمادى + 831/1427

B. II 96

واما باعتبار صفه حالته فكما عليه والمجاز لا يحذر عنه في لغتنا
 لان صفه المعقولة وحمله محل صفه لعدله ويقول وفق مجاز وهو
 العايل على من الشريعة اي وفقه والله كذا فيقول هو اي الشريعة والى
 حد في لم كل ما يعجز له ان ير قال الله والنور في خلق قدوة للطاعة
 وواعه فله اما هو فمن معنى الوافقه لان به يوافق فعل المبدأ ما يريد
 منه هذا قول الاشعرى والمحققين وهذه الكلمة والفقهاء الذين يرون
 ودرأيته لانه الغرض لغة كما سائق وحكمة الشريعة والفقهاء الذين يرون
 به ذلك الى قوله على الله عليه ولم فيها انشور به باخر اوجه الصبحان
 وجاء به من يرد السمع حيزا يفتقه في التمسك انما المقاسم والله يدرك
 فانهم يرون الاله مستقما حتى تقوم الساعة في ذلك العظيم هذا التمسك
 في الدينه فان الله تعالى هو الفقيه وهو فريده وازادته في كل ما اريد
 وكم انما خازن لاله اياه اليه من الشريعة وانواع الحكمه وقاسمها كالميزان
 الناس على حسب اركانهم نعمات ولهذا في بعض الهالوت ولما انما في
 اي على ما عندي بما بينني الله هو الله هو الوفاق المتكدر ولما انما في
 الايم من الايمان والايام والاحسان لم يدرك جبريل جاهدكم فيكم
 وانما رحل الله حاله في لم بقوله ولن في الامر هذه الايم مستقيمة الى ان
 استقامتها انما هو باليقينه في الدين فان العمل يابق على العمل كما ترجمه به
 الحمارك باب العلم قبل القول والعمل لقوله الله عز وجل فاعلم انه قال
 الا انه في كل ما بالعلم وقد سبقه الى الاستكلام ان كان سفيها لانه غير متعلم
 في قوله واصلهم يعود الى الفقه او الى الدين في كل حال قاله ابو حامد
 بان الدين مثال للفروع ايضا والهاشمي استلم على الله عليه السلام
 لانه محله عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن عبد شمس بن
 ابن اسحاق في سلم ثم اصطفى من بني هاشم فهاشم اقرب نسبه والشرع
 جمع بايم واله كذا في قوله به منه به يفتح الهاء فيكون الهاء بالشرع
 هاء في هاء واستناره من الجسم للمعنى والصحة في الهاء على الله عليه السلام
 التامين للصحة به باحسان وهو انما لهم على ما هم عليه من الاهتم به من
 صلوا له ولم اي شرعوا الذي شرعوه وبنيته واوجه على الخلق انما
 فيه صلوا له فالتصديق لله به نظم له والملائكة في الغيب معكم من الخلائق الذين
 وتلك الهاء التي هي هاء ما بينة في الفية مع شرعوه في قوله تعالى
 والله ولي المومنين على الذي قصت في الاية شر القصد لصدقه

ذواقنا اول الفساد ربحوا كلمها بما اتي من شاهد علمها حتى لا ننته
 ان الذي يقتضى الفضا ولها سبق من الاشارة ذكرت ما هو في معنى الذي هل يقتضى
 ايضا اولاً ذلك فيما اذ نفي الفضا والقول عن فعل في حالة من احواله كقوله تعالى
 فان يقبل من احدكم من الارض ذمها ولو اشدى به لن يقبل منهم وكقوله عليه
 الصلاة والسلام لا تقبل صلاة احدكم اذا احدن حتى يتوضا لا يقبل الله صلاة حاله
 الا بخيار لا تقبل صلاة من غلبه من غلوه ونحو ذلك ووجه مشابهة
 للذي انه في معنى لا يقبل احدكم الا بطهارة ولا اتصل حائض الا بخيار وكهذا في المثال
 فيقتضى الفضا كالذي هل ما سبق وكما نفي نفي لقول نفي الصيغة ولذلك ادخلها
 في جمع الموامع ونفي الذي عنه لوصفه حيث قال عن ابن حنيفة ان الذي عنه لوصفه في
 الصيغة وقيل ان نفي عنه القبول المراد التقدير وقيل في الذي عنه ان نفي عنه القبول
 هل يكون قاسداً الاول قولان احدهما ان القبول والصيغة متلازمان فاذا نفي
 احدهما اتفق الآخر والى ذلك لان القبول من الصيغة اذ كل قبول صحيح وليس
 كل صحيح مقبول بل دليل قوله صلى الله عليه وسلم من اتي عرفاً لم يقبل الصلاة اذا سبق
 العيبة لم يقبل له صلاة حتى يرجع الى مواليه من شرب الخمر لم يقبل له صلاة اربعين
 ما ما وبه ذلك يكون القبول هو الثواب ونحوه وقد يعنى الفعل ولا ثواب فيه كما هو
 الصحيح عندنا في الصلاة في المصوب فلا يلزم حنفياً من نفي القبول نفي الصيغة وهذا
 القولان متافقان لا مرجحان لاحدهما على الآخر لان نفي القبول ورد في الشريعة بمعنى نفي
 العيبة كما في حديث لا تقبل بغير طهور ونحو ذلك مما استدلل به اصحابنا وغيرهم على اشتراط الطهارة
 او شرط العورة وتارة بنفي القبول مع وجود الصيغة كما في الامامية السابقة في الآبق وكما في الخمر
 اتي العرفان وعلى الشرح الذي بنى في شرح العمرة نقول ان واستمر كلامه بعدم
 احدهما على الاخر حيث حكم في تفسير القبول قولين احدهما ترتيب الفرض المطلوب من الشيء
 الشيء فحان قبل عذره اذ اربب على عذره الفرض المطلوب وهو عدم المؤاخذه بالجنازة وعلى
 هذا فالصيغة والقول متلازمان والى ان القبول كون العادة بحيث ترتب الثواب عليها
 وعلى هذا فالقبول احض من الصيغة وكل مقبول صحيح ولا يتعكس انتهى نعم ان يعقل من
 الخالية حكمي نقولان في كتابه في الاسول ونحو ان الصيغة لا يكون لا مقبولاً ولا يكون مردداً
 الا وهو باطل لكن يرجعه ذلك ليس بالواضح كثره بحج الامرين في الشرع كما اشرف اليه
 ولذلك حرت في النظر على عدم الترجيح قلت ربحوا طهها بما اتي من شاهد علمها وقول واخره اشرف
 الى ان نفي الاخر لا يقتضى القبول كما ذكر كقوله صلاة عليه ولم لا تخمراً صلاة لا تقبلها ما من القرآن ربه الا لا يقبل
 وكقوله سلم اربع الاخرى في الصيام ونحو ذلك نعم اختلف في كيفية التعلق في عمل طهرتين في الصيام العلم بانها تعلق
 القبول والى ان في الملائق السابق في نفي القبول واولى باقتضائه السناد بان الصيغة قد توجد تحت القبول
 بخلاف الاجزاء مع الصيغة قلت وقد سبق في الكلام في خطاب الرضع مع الاجزاء والفرق بينه وبين الصيغة
 بما عدا ما ذكرنا فارجعه والله تعالى اعلم

على الاخر من نفي القبول وروى في الشرع تارة بمعنى نفي الصحة كما في حديثه ما نقل بعينه ظهوره
 ونحو ذلك مما استدله اصحابنا وقدرهم على اشتراط الطهارة او ستر العورة نحو ذلك
 وتارة بمعنى القبول مع وجود الصحة كما في الاحاديث السابقة في المأثور وشارح المعجم والحاوي
 العرائف وحكي الشرح في الدر المنثور وفي العبد في شرح العمدة القولين واشارت لانه بعد
 ترجيح احدها على الاخر حيث حكى في تفسير القبول قولين احدهما نفي الغرض المطلوب من الشيء
 على الشيء فيقال قبل غدره اذا ارتب على غدره الغرض المطلوب وهو عدم المواخاة بالحناية
 وعلى هذا فالصحة والقول متلازمان والى ان القبول كون العبادة بحيث يترتب التوكل
 عليها وعلى هذا فالقبول اخضر من الصحة فكل مقبول صحيح ولا يتكسر انتهى نعم
 ابن عقيل من الحناية حكى القولين في كتابه في الاصول ورجح ان الصحيح لا يكون الا
 مقبولا ولا يكون مردودا الا وهو باطل لكن رحمه ذلك ليس بالواضح مع كثرة محكي
 المبرين في الشرع كما اشترنا اليه ولذا ذكره في النظم على عدم الترجيح فنقل
 رخصوا كليهما بما اثنى من شاهده عليهما وقول اول الجزاء الترتيب به الى ان في الجزاء
 كفي القبول فيما ذكره قوله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بآية القرآن
 رواه الدارقطني وقوله صلى الله عليه وسلم اربع لا تجزئ في الصلوات نحو ذلك نعم
 اختلف في كيفية الخلاف فيه على ترتيب الصلوات في القطع بانه كفي القبول والثاني اذ فيه
 الخلاف السابق في نفي القبول واولى ما اقتضاه الفساد لان الصحة قد توجد حيث لا يقبل
 بخلاف الجزاء ومع الصحة قلتمسرح وقد سبق في الكلام في خطابات الوضع معنى الجزاء او صريح
 والفرق بينه وبين الصحة بما يجدرش كما ذكره هنا في اجفة والله تعالى اعلم ومولانا سلطان الميرزا

طلع اليه الامام
 في النسخة الحاشية
 ابو الفتح
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

تم الحسرة الاولى بعون الله ونوفعه في ليلة اسفر صاحبها من سابع عسرة
 شهر المحرم الحرام من شهر سنة ست وعشرين عامامة غزالي الماكية من الشام
 المروسة احسن الله عامها واملأ في الحرة الثاني
 الفصل الثاني في العام والحاص
 انتهى انسخة عسرة يوم الخميس سابع اذار من جمادى الاولى من شهر سنة سبع وعشرين وثمان مائة
 برطاب اليدرة الملاصق للسجدة الحرام بمكة المشرفة زادها الله شرفا وكريما وعظما ومهاجرا
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله

ثانيا : قسم التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم
وهو حسبي ونعم الوكيل (١)

[الافتتاحية] :

قال الشيخ الإمام العلامة شمس الدين محمد عبد الدائم موسى البرماوى الشافعى تغمده الله بغفرانه ، وأسكنه مجوحة جنانه (٢) :

* الحمد لله الذى شرح الصدور بكتابه المبين وشفاهها (٣) ، وبين مانزل بسنة نبيه محمد المصطفى فعلا وشفاهها (٤) ، وعصم أمته من الخطأ ، فمن شذ عنهم ركب ضلالة وشفاهها (٥) ، ومن حاد عن سنن قياس شرعه بذ (٦) السفهاء سفاها (٧) ، فأصبحت أحكام فقهه بوضوح أوضح (٨) أدلتها (٩)

- (١) هذه العبارة من : ب .
- (٢) هذه العبارة من أ ، وفي ج قال الفقير إلى رحمة ربه الغنى محمد بن عبد الدائم موسى البرماوى الشافعى عفا الله عنه والمسلمين .
- * فى هذا المطلع براعة الاستهلال حيث عرض بموضوع أصول الفقه وهو الأدلة الأربعة ، وأشار إلى التعادل والترجيح ، والفتوى والعموم والخصوص ، وغير ذلك من الشفاء أى أبرأها من السقم .
- (٣) انظر : لسان العرب (شفه) (٢٢٩٤/٤) ، الصحاح (شفي) (٢٣٩٣/٦) .
- (٤) من المشافهة أى أدنى شفته من شفته فكلمه ، وهو يشير إلى السنة القولية فشفاهها الأولى من الشفاء ، وهنا بمعنى المشافهة وهذا من الجناس الناقص .
- المصباح المنير (الشفه) (٣١٨) ، لسان العرب (شفه) (٢٢٩٤/٤) .
- (٥) سفه رأيه سفاها وسفاها حمله على السفه وهو خفة العقل .
- انظر : لسان العرب (سفه) (٢٠٣٢/٤) ، أساس البلاغة (سفه) (٢٩٩) .
- (٦) أى غلب وعلا . انظر لسان العرب (بذذ) (٢٣٧/١) .
- (٧) السفا : الخفة فى كل شىء وهو الجهل ، وأسفاه الأمر : حمله على الطيش . ولعل المراد : أن من يجيد عن سنن قياس الشرع يغلب عليه الخفة والطيش . والله أعلم .
- انظر لسان العرب (سفا) (٢٠٣٤/٤) .
- (٨) جمع وضع وهو الضوء والبياض ، والوضع أيضا الحلى من الفضة .
- انظر : المصباح المنير (وضع) (٦٦٢) ، لسان العرب (وضع) (٦٣٤/٢) .
- (٩) فى ب : أدلتها .

تتباهى^(١)، وتراجيح^(٢) سناها^(٣) لاتتناهى^(٤)، وانفتح للمجتهدين^(٥) بذلك صوب صواب فتواها^(٦). فضلى الله على محمد المخصوص بعموم^(٧) الرسالة فجلاها ، وحى دجى ليل الجهل من الأمم إذا يغشاها . قد أفلح من زكاها ، وقد خاب من دساها ، وعلى آله وصحبه ما بلغ أولو النهى البهى^(٨) منهاها . أما بعد :

فهذا تعليق مبارك^(٩) على أرجوزتى المسماه "بالنبذة الألفية فى الأصول الفقهية" يوضح^(١٠) أسرارها ، ويكشف^(١١) أسرارها ، مع فوائد مزيدة ، ولطائف عديدة ، والتعرض للخلاف المشهور وبعض أدلة ترى كالصارم المشهور سميته (الفوائد السنية فى شرح الألفية) ضارعا إلى الله تعالى فى أن ينفع

(١) لعله يشير إلى المبين ويقابله المجمال ، واكتفى بالإشارة إلى أحدهما كما فى قوله تعالى : {وسراييل تقيكم الحر} النحل (٨١) ، انظر تفسير الرازى (٩٦/١٠) .

(٢) يشير إلى التراجيح ولازمه التعادل .

(٣) سنا : ارتفع ، وأسناه أى رفعه ، والمراد والله أعلم رفعتها .

انظر : مختار الصحاح (سنا) (٣١٨) ، لسان العرب (سنا) (٢١٢٩/٤) .

(٤) لعل فيه ترجيح القول بفتح الاجتهاد بخلاف من زعم أنه أغلق من زمن بعيد إذ لا يخفى ضرر هذا القول على الأمة بل على الفكر الإسلامى فهو حاكم عليه بالجمود . ولم نقول باغلاق باب الاجتهاد وهو اليوم أسهل من أى عصر فالعلوم دونت وما يحتاجه المجتهد ممكن الحصول بأقل زمن وجهد إذا قيس على المجتهدين السابقين . والله أعلم .

انظر : الاجتهاد (١١٧-١١٩) لشيخنا الدكتور حسن مرعى وهو بحث مقدم لمؤتمر الفقه الإسلامى المعقود بجامعة الامام عام (١٣٩٦هـ) .

(٥) إشارة إلى المجتهد وشروطه ولازمه الاجتهاد .

(٦) إشارة إلى الفتيا وشروط المفتى ونحو ذلك .

(٧) إشارة إلى العموم والخصوص .

(٨) فى ب : بالنهى .

(٩) قاله رجاء أن يبارك الله فى هذا الشرح فينتفع به طلاب العلم .

كذا يحظه علق شيخنا الدكتور حسن مرعى على كلام المؤلف .

(١٠) فى ج ، د : توضح .

(١١) فى ج : تكشف .

بذلك، ويفتح به إلى هذا الفن المسالك ، عليه توكلت وهو رب العرش العظيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم^(١).

(١) رحم الله البرماوى فقد ختم الافتتاحية باقتباس من الكتاب والسنة .
أما الاقتباس من الكتاب فهو قوله {عليه توكلت وهو رب العرش العظيم} فهى آخر آية فى سورة التوبة (١٣٩) .
وأما الاقتباس من السنة فهو ماورد فى مسلم من حديث سعد بن أبى وقاص قال جاء أعرابى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
(علمنى كلاما أقوله ، قال : قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، سبحان رب العالمين ، لا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم) .
الحديث .
صحيح مسلم (الذكر) (٢٠٧٢/٤) .

[فضل التفقه فى الدين] :

بإسم الحميد قال عبد يحمى
الحمد لله الذى من وفقا
ثم الصلاة والسلام الأبدى (١)
"وآله وصحبه والتبع
على الهمى الشافعى محمد
للقه فى الدين وأصله ارتقى
على النبى الهاشمى محمد (٢)
على الهدى بهديه المتبع" (٣)

: الشرح :

القصد الابتداء بحمد الله لحديث (كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله (٤) فهو أجزم) رواه أبو داود وغيره (٥)، وجرت عادة كثير أن يبدأوا تصنيفهم بقال فلان ثم يأتوا بالحمد كقول ابن مالك (٦):

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربه الله خير مالك (٧)

فيفوت غرض الابتداء بالحمد ، حتى يجاب عنه :

إما بأنه كتب البسملة أولا .

أو بأن المقصود هو ما بعد وقد بدأه بالحمد أو نحو ذلك .

(١) فى ج : أبدا .

(٢) فى ج : أحمدا .

(٣) هذا البيت ساقط من ج .

(٤) ما أثبتته المؤلف هنا يوافق احدى نسخ سنن أبى داود ، وفى نسخة (بالحمد لله) وهى رواية أخرى ذكرها البيهقى وسيشير المؤلف إليها قريبا . والله أعلم .

انظر : سنن أبى داود (الأدب) (٦٧٧/٢) ، السنن الكبرى (٢٠٩/٣) ، سنن ابن ماجه (النكاح) (٦١٠/١) ، الجامع الصغير (٢٧٧/٢) .

(٥) انظر نفس المصادر .

(٦) محمد بن مالك الجبائى نسبة إلى جبان فى الأندلس حيث ولد فيها عام (٥٩٨هـ) على

الراجح ثم إنتقل إلى دمشق ، أحد الأئمة فى علوم العربية ، نحوى لغوى ، عرف بالكرم والقوى ، اشتهر بكثرة التأليف والنظم فى اللغة العربية . من أشهر كتبه : "الألفية" فى النحو وتسمى الخلاصة ، "تسهيل الفوائد" ، "شرح" ، "الكافية الشافية" و"شرحها" ، مات فى دمشق عام (٦٧٢هـ) .

انظر : طبقات الاسنوى (٢٥٠/٢) ، معجم المؤلفين (٢٣٤/١٠) ، مقدمة شرح الكافية (١١) الأعلام (٢٣٣/٦) ، طبقات ابن السبكى (٦٧/٨) ، الشذرات (٣٣٩/٥) .

(٧) انظر ألفية ابن مالك (١٩) .

فحافظت في هذا النظم على الابتداء باسم الله عز وجل في أصل النظم بقول (باسم الحميد) ثم قلت (الحمد لله) على قاعدة الخطب لما في بعض الروايات بلفظ (لا يبدأ فيه بالحمد لله)^(١).

(فالباء) في قول (باسم الحميد) متعلقة بحال محذوفة من "فاعل"^(٢) قال أى متبركا باسم الحميد أو نحو ذلك .

والحميد : فعيل بمعنى (مفعول) لأنه حمد نفسه وخلق تحمده .

أو بمعنى (الفاعل) لأنه حامد لنفسه ولمن شاء من خلقه^(٣).

ومعنى الحمد : الثناء بالوصف الجميل^(٤).

فخرج نحو : ماجاء في الجنابة (فأتنوا عليها سرا)^(٥).

ومنهم^(٦) من يزيد على ذلك على جهة التفضيل .

ليخرج نحو [ذق إنك أنت العزيز الكريم]^(٧) فإنه على جهة التهكم لاجل جهة التفضيل^(٨).

ولكن هذا مجاز إما باعتبار ماكان في الدنيا وإما باعتبار ضد حالته

تهكما عليه . والمجاز لا يجتزأ عنه في لفظ الحمد^(٩) لانصرافه للحقيقة .

(١) سبق تخرجها قبل قليل .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) انظر : شرح أسماء الله الحسنى (٣٠٢) ، شأن الدعاء (٧٨) ، لسان العرب (حمد)

(٤) (٩٨٧/٢) ، تفسير أسماء الله الحسنى (٥٥) .

(٥) وقال الشيخ تقي الدين : (الثناء بجميل الصفات والأفعال ، ولا يكون إلا بالقول).

وقال ابن النجار : (الثناء على الله تعالى بجميل صفاته على قصد التعظيم) .

وينبوه قال الجرجاني .

الإبهاج (١٤/١) ، شرح الكوكب (٢٣/١) ، وانظر : التعريفات (٩٣) ، اشتقاق

أسماء الله الحسنى (٥٥) .

(٥) هذا لفظ البخارى وفي مسلم (فأنتي) .

صحيح البخارى (الجنائز) (١٠٠/٢) ، صحيح مسلم (الجنائز) (٦٥٥/٢) .

(٦) مراده شيخه الزركشى .

(٧) الدخان (٤٩) .

(٨) انظر تشنيف المسامع (٤٠٣/١) .

(٩) في ج : الحد .

وجملة (بمحمد) صفة لعبد ، ومفعول (وفق) محذوف وهو العائد على (من) الشرطية ، أى وفقه .

وكذلك مفعول جواب الشرط وهو (ارتقى) حذف ليعم كل ما يصلح له أن يرقى إليه .

والتوفيق : خلق قدرة الطاعة وداعية فعلها . مأخوذ من معنى الموافقة لأن به يوافق فعل العبد مأريد منه . هذا قول الأشعري^(١) والمحققين^(٢) وضده الخذلان^(٣) .

(والفقه في الدين) فهمه ودرايته لأنه الفهم لغة كما سيأتى^(٤) ، وجملة الشرط والجزاء صلة (للذى) .

والإشارة بذلك إلى قوله صلى الله عليه وسلم فيما انفرد^(٥) بإخراجه

(١) على بن اسماعيل الأشعري يرجع نسبه إلى أبى موسى الأشعري صاحب رسول الله ولد في البصرة عام (٥٢٧٠هـ) ، وقيل عام (٥٢٦٠هـ) ، تلقى مذهب المعتزلة في بداية أمره وتقدم فيه ثم رجع إلى الحق وجاهر به ، قمع المعتزلة وغيرهم من المبتدعة بلسانه وقلمه ، له تصانيف كثيرة نصر فيها مذهب أهل السنة منها : "الموجز" ، "التوحيد" ، "القدر" ، "الإبانة في أصول الديانة" ، "مقالات الاسلاميين" توفي في بغداد عام (٥٣٢٤هـ) على الراجح .

انظر : الديباج المذهب (٩٤/٢) ، طبقات الاسنوى (٤٧/١) ، الأعلام (٢٦٣/٤) .
(٢) عزاه الكفوى إلى المحدثين قال ووافقهم الأشعري .
ثم رده بأن القدرة صالحة للضدين .

قال فالتوفيق : هو النصره والتسهيل وكشف حسن الشيء على القلب .
انظر : الكليات (٣١٠) ، حاشية الصبان على ملوى (١١) .

(٣) فعلى قول الأشعري يكون : خلق قدرة على المعصية .
ورده الكفوى بأن القدرة صالحة للضدين على البذل .

قال : والخذلان : هو عدم النصره فيبينهما تقابل العدم والملكة لالتضاد قال : فهو بمعنى عدم التوفيق وعدم الإعانة وترك العبد مع نفسه .

أسأل الله عز وجل أن يرزقنا التوفيق وأن يحفظنا من الخذلان آمين .
انظر الكليات (٣١٠) .

(٤) انظر ص (٦٨)

(٥) في ب : انفرد به بإخراجه .

الصحيحان من حديث معاوية^(١).

(من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ، وإنما أنا قاسم ، والله يعطى^(٢) ، ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيما حتى تقوم الساعة)^(٣).

ففى ذلك الشاء العظيم على المتفقه فى الدين ، وأن الله تعالى هو المفقه له بتوفيقه وإرادته ، وإن النبى صلى الله عليه وسلم إنما هو خازن لما أوحاه "الله"^(٤) إليه من الشرع وأنواع الخير وقاسم ذلك بين الناس على حسب إرادته تعالى ، ولهذا فى بعض الروايات (وإنما أنا خازن)^(٥) "أى"^(٦) على ما عندى مما بعثنى الله تعالى به والله "هو"^(٧) الموافق والمقدر^(٨).

(١) معاوية بن أبى سفيان بن صخر القرشى ، ولد قبل البعثة بخمس سنين ، أسلم عام الفتح ، صحب الرسول وكان من كتابه ، ولاه عمر الشام بعد وفاة أخيه يزيد بن أبى سفيان وأقره عثمان ثم استقل بالشام زمن على وأضاف إليها مصر ، اجتمع الناس عليه فى عام الجماعة (٤١هـ) حينما بايعه الحسن بن على واستمر فى الخلافة حتى توفى فى دمشق عام (٥٦هـ) .

انظر : الاستيعاب (١٣٤/١٠) ، الإصابة (٢٣١/٩) ، أسد الغابة (٣٨٥) .

(٢) فى الصحيحين (ويعطى الله) .

والمثبت يوافق رواية أخرى فى صحيح البخارى لكن باقى الحديث فيه اختلاف ، وهنا تنتهى رواية مسلم . والله أعلم .

(٣) صحيح البخارى (الاعتصام) (١٤٩/٨) ، صحيح مسلم (الزكاة) (٧١٩/٢) ، وانظر أيضا صحيح البخارى (العلم) (٢٦/١) .

(٤) لفظ الجلالة ساقط من أ ، ب .

(٥) انظر : صحيح مسلم (الزكاة) (٧١٨/٢) ، صحيح البخارى (الخمسة) (٤٨/٤) ، سنن أبى داود (الخراج) (١٥١/٢) ، مسند أحمد (٣١٤/٢) ، (٤٧٥/٣) ، (١٠٠،٩٩/٤) ، المعجم المفهرس (٢٨/٢) .

(٦) ساقطة من أ ، د .

والصواب اثباتها فما بعده ليس بحديث حيث لم أقف بعد البحث الطويل على رواية بهذا المعنى فالراجع إنها من تفسير المؤلف للحديث . والله أعلم .

(٧) ساقطة من أ .

(٨) الظاهر أن هذا تفسير المؤلف كما سبق ولا يخلو من نظر ، فبالرجوع إلى الروايات ظهر أن المقصود هو المال فقد أورد مسلم الرواية فى باب النهى عن المسألة ولفظه (إنما أنا خازن ممن أعطيته ...) الحديث ، وأوردها البخارى فى (باب الخمسة) ، =

والمراد بالدين الأعم من الإيمان والاسلام "والإحسان"^(١) لحديث (جاء جبريل [عليه السلام]^(٢) يعلمكم دينكم)^(٣).

وأشار صلى الله عليه وسلم بقوله (ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيماً) إلى أن استقامتها إنما هو بالتفقه^(٤) في الدين^(٥) فإن العلم سابق "على"^(٦) العمل كما ترجم به البخارى^(٧): (باب العلم قبل القول والعمل) لقول الله عز وجل

= قال يعنى أن للرسول قسم ذلك وأورده أبو داود في باب (الخراج والفسىء) ، وكذا ظاهر روايات الإمام أحمد وسبب سهو المؤلف تشابه الحديثين في اللفظ وتقاربهما في الموضع . والله أعلم .

راجع مصادر تخريج الحديث قبل قليل .

(١) ساقطة من ج .

(٢) مثبتة من الحديث .

وفي أ ، ب ، د : لحديث (جبريل جاء) وهى توافق رواية أخرى في المعنى ، والمثبت يوافق لفظ البخارى .

(٣) قال البخارى فجعل ذلك كله ديناً .

صحيح البخارى (الإيمان) (١٨/١) ، وانظر صحيح مسلم (الإيمان) (٣٩/١) .

(٤) في ج : بالفقه .

(٥) انظر شرح الحديث في : فتح البارى (١٦٤/١-١٦٥) ، النووى على مسلم (١٢٨/٧) .

(٦) ساقطة من أ .

(٧) محمد بن اسماعيل البخارى نسبة إلى بخارى حيث ولد فيها عام (١٩٤هـ) ، أحد

الأعلام في الحديث ، قام برحلة طويلة سنة (٢١٠هـ) لطلب الحديث فزار خراسان والعراق ومصر والشام فجمع ستمائة ألف حديث أثبت منها ماوثق بروايته في كتابه الجامع الصحيح الذى اشتهر بأنه أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل . له تصانيف عديدة منها :

"الأدب المفرد" ، "التاريخ" ، "خلق أفعال العباد" وغير ذلك ، توفى عام (٢٥٦هـ)

باحدى القرى القريبة من سمرقند .

انظر : المنهج الأحمد (٢٠٤/١) ، طبقات الحنابلة (٢٧١/١) ، وفيات الأعيان

(١٨٨/٤) ، شذرات الذهب (١٣٤/٢) ، الأعلام (٣٤/٦) .

(٨) في ج ، د : في باب ، والأصوب اسقاط (في) . والله أعلم .

{فاعلم أنه لا إله إلا الله} (١). فبدأ بالعلم (٢) وقد سبقه إلى الاستدلال بذلك سفيان ابن عيينة (٣) (٤).

والضمير في قوله (وأصله) يعود للفقهاء أو إلى الدين ، وعلى كل حال فالبراعة حاصلة لأن الدين شامل للفروع أيضا .

و(الهاشمي) نسبته صلى الله عليه وسلم لجده هاشم لأنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، وفي حديث واثلة بن الأسقع (٥) في مسلم [و] (٦) صطفاني من بنى هاشم (٧) فهاشم أقرب نسبه .
و(التبع) جمع تابع .

(١) محمد (١٩) .

(٢) صحيح البخارى (العلم) (٢٥/١) .

(٣) سفيان بن عيينة الهلالي ، ولد بالكوفة عام (١٠٧هـ) ، محدث الحرم المكي ، طلب الحديث ولقى الكبار ، كان حافظا ، ثقة ، واسع العلم ، كبير القدر ، قال الشافعي لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز .

له كتاب "الجامع" في الحديث ، وكتاب في التفسير ، وهما غير معروفين ، سكن مكة وتوفي بها عام (١٩٨هـ) .

انظر : شذرات الذهب (٣٥٤/١) ، وفيات الأعيان (٣٩١/٢) ، معجم المؤلفين (٢٣٥/٤) ، الأعلام (١٠٥/٣) ، الفهرست (٣١٦) .

(٤) رواه أبو نعيم بسنده إلى سفيان ونقل ذلك أيضا ابن حجر .

انظر : الحلية (٢٨٥/٧) ، فتح الباري (١٦٠/١) .

(٥) واثلة بن الأسقع الليثي ، ولد قبل الهجرة بنحو ٢٢ عاما صحابي جليل من أهل الصفة ، أسلم والنبي صلى الله عليه وسلم يتجهز لغزوة تبوك فشهدا معا ، يقال إنه خدم الرسول ثلاث سنوات ، شهد فتح دمشق وحمص ثم تحول إلى بيت المقدس ومات بها عام ٨٣هـ وهو ابن ١٠٥ سنة .

انظر : الإصابة (٢٩٠/١٠) ، الاستيعاب (٤٧/١١) ، أسد الغابة (٧٧/٥) ، الأعلام (١٠٧/٨) .

(٦) في جميع النسخ : ثم ، والمثبت من الحديث في مسلم وغيره .

(٧) صحيح مسلم (الفضائل) (١٧٨٢/٤) ، سنن الترمذي (المناقب) (٥٤٤/٥) ، مسند أحمد (١٠٧/٤) .

و(الهدى) فى قولى (بهديه) - بفتح الهاء وسكون الدال - الطريق التى
يمشى فيها^(١) فهو استعارة مالم الجسم للمعنى ، والضمير فيه للنبي صلى الله عليه
وسلم : أى التابعين للصحابة بإحسان وهو اتباعهم على ما هم عليه من
الاهتداء بهدى النبي صلى الله عليه وسلم أى شرعه الذى شرعه وبينه
وأوجب على الخلق اتباعه فيه .

[بيان المقصود من النظم وأصله ومنهج المؤلف فيه] :

وبعد فالقصد على روية	نظم أصول الفقه فى ألفية
معرى من الخلاف والدليل	ونبذتى أصل لذا التأصيل
فسمها ^(٢) بالنبذة الألفية	مع زيد فى أصولنا الفقهية
والله ربى أسأل الإعانة	على الذى قصدت فى الإبانة

الشرح :

(القصد) مصدر قصد بمعنى المقصود ، (على روية) فى موضع نصب على
الحال أى على تفكر والروية التفكير فى الأمور^(٣) والمراد على ما ظهر فى (*)
التفكر فى ذلك أنه صواب لما فى المنظوم من سهولة الحفظ ، وميل الطبع
إليه لاسيما إذا كان لطيفا ، فإن الهمم قلت ، والهموم كثرت وأذلت ، فالله
تعالى يحسن العاقبة .

و(ألفية) صفة لمحذوف أى أرجوزة ألفية أو قصيدة ألفية .

(١) ومنه : إن أحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، أى أحسن الطريق .
لسان العرب (هدى) (٣٥٦/١٥) .

(٢) كذا فى جميع النسخ ، ويحتمل أنها (سميتها) كذا أشار شيخنا الدكتور حسن
مرعى حفظه الله ، قال : وهو يناسب قول المؤلف كما سيأتى بعد قليل ، وسميتها
بالنبذة... الخ .

(٣) وهى خلاف البديهة .

انظر : لسان العرب (روى) (١٧٨٧/٣) ، المعجم الوسيط (روى) (٣٨٤) .

(ومعرى) حال من أصول الفقه أى معرى ذلك أى أعرى مافيهما من أصول الفقه من الخلاف والأدلة ليكون أسرع إلى ضبط الفن وثبوت الراجح فى الذهن على قاعدة الحاوى فى الفقه^(١) ونظمه ، وألفية ابن مالك (*) فى النحو ، ونحو ذلك . والمعنى أنى لآلتزم ذلك وربما أتعرض لخلاف أو لدليل فى النادر ، فإن القصد عدم التزام ذلك لالتزام عدمه .

ومعنى قولى (ونبذنى أصل لئذا التأصيل) أى المقدمة التى جمعتها قبل ذلك خالية من الخلاف والدليل ، وسميتها (النبذة الزكية فى القواعد الأصلية) هى الأصل لهذا النظم ، فالمرء إليها والمحافظة على مافيهما إلا اليسير وكثيرا من الأمثلة .

والنبذة - بضم النون وبالذال المعجمة - الشئ اليسير^(٢) . وفى حديث أم عطية^(٣):

(١) الحاوى الصغير فى الفروع لنجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزوينى المتوفى سنة (٥٦٦٥هـ) ، وهو من الكتب المعتمدة بين الشافعية ، وهو كتاب وجيز اللفظ بسيط المعانى حسن الترتيب له شروح عديدة ، وله عدة منظومات منها نظم الملك المؤيد ، ونظم ابن قاسم الموصلى .
انظر : كشف الظنون (٦٢٥/١) ، ايضاح المكنون (٣٩٠/٣) .

(*) ٢ ج

(٢) انظر : الصحاح (نبذ) (٥٧١/٢) ، القاموس المحيط (النبذ) (٣٥٩/١) .

(٣) وهى نسبة بنت الحارث كانت من كبار نساء الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين غزت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات قرض المرضى وتداوى الجرحى ، شهدت غسل ابنة رسول الله وحكت ذلك فأتقنت وحدثها أصل فى غسل الميت وهو فى الصحيحين ، روت عن النبي عدة أحاديث .

فائدة : المشهور أن المراد بابنة رسول الله هى زينب كما جاء مصرحا بها فى بعض روايات مسلم وقيل أم كلثوم . والله أعلم .

انظر : الإصاية (٢٥٣/١٣) الاستيعاب (٢٥٥/١٣) ، أسد الغابة (٥/٦٠٣، ٥٥٤/٥) ، صحيح البخارى (الجنائز) (٧٣/٢) ، صحيح مسلم (الجنائز) (٦٤٦/٢) ، فتح البارى (١٢٨/٣) .

(خذى نبذة من قسط^(١) وأظفار^(٢))^(٣). وكثيرا ماتستعمل^(٤) في الطيب ونحوه كما في الحديث ، فلذلك قلت في التسمية (الزكية) .
وقولى (مع زيد) هو مصدر بمعنى الزيادة أى مع زيادة قولك كذا .
وأشرت بقولى (أصولنا) - وإن كان ليس ملتزما في التسمية بل يقال في الأصول - إلى مراعاة أصول الشافعية في هذه الألفية حسب القدرة .
وسأذكر في هذا الشرح ما يظهر من تفريعات في الفقه في بعض المسائل على ذلك إن شاء الله تعالى .
"وقولى"^(٥) (الله ربي) قدم فيه المنصوب لإفادة الاختصاص مثل إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ^(٦). والله أعلم .

-
- (١) هو نوع من الطيب قال الليث عود يجاء به من الهند يجعل في البخور والدواء ويقال أنه عقار معروف طيب الريح تتبخر به النساء والأطفال ، قال ابن الأثير : وهو أشبه بالحديث لأنه أضافه إلى الأظفار .
انظر : لسان العرب (قسط) (٣٦٢٨/٦) ، فتح البارى (٤١٤/١) .
(٢) الأظفار شيء من العطر أسود والقطعة منه شبيهة بالظفر .
انظر : لسان العرب (ظفر) (٢٧٤٩/٥) ، فتح البارى (٤١٤/١) .
(٣) الحديث في صحيح مسلم وليس فيه (خذى) وإنما وردت في رواية أخرى عن عائشة وبلطف مختلف ، وحديث أم عطية :
(رخص للمرأة في طهرها إذا اغتسلت إحداها من محيضها في نبذة من قسط وأظفار).
صحيح مسلم (الطلاق) (١١٢٨/٢) ، وانظر صحيح البخارى (الحيض) (٨٠/١) .
(٤) في د : يستعمل .
(٥) ساقطة من ب .
(٦) الفاتحة (٥) .
وقد نازع ابن الأثير في افادة التقديم والتأخير الاختصاص وقال انه هنا مراعاة النظم ، وسيأتى ذلك ص (١٨٣٤)

[تقسيم أبواب الكتاب وسبب ترتيبها] :

أبوابها أربعة منظمة بعد الذى جعلته مقدمة

الشرح :

أى رتبته على مقدمة وأربعة أبواب :

المقدمة : فى تعريف هذا العلم وفائدته واستمداده وما يتصل بذلك من مقدمات ولواحق .

والباب الأول : فى بيان أدلة الفقه وتفسيرها .

والباب الثانى : فيما يتوقف عليه الاستدلال بها .(*)

والباب الثالث : فى تعارض الأدلة وما حكم ذلك ؟

والباب الرابع : فى بيان من هو أهل للاستدلال بالأدلة ومقابله^(١).

ووجه ذلك أن المبحوث عنه فى هذا الكتاب أو فى هذا العلم ، إما المقصود الأصلى وإما المتوقف عليه المقصود .

والثانى المقدمة ، والأول الأبواب الأربعة التى بينها .

وذلك لأن موضوع هذا العلم الذى يبحث فيه عن عوارضه الذاتية له

هو أدلة الفقه^(٢) كبدن الإنسان بالنسبة إلى علم الطب .

وأما مسائل كل علم فهو ما يبحث فيها عن أحكام تلك العوارض .

فالبحث عن موضوعه هو الباب الأول .

والاستدلال بالأدلة لما توقف على أمور ذكرت هذه الأمور فى الباب

الثانى .

(*) ٣ د

(١) فى أ : ومقابله .

(٢) لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية كقولهم الأمر يفيد الوجوب ... الخ .
هذا مذهب الجمهور .

وذهب الحنفية إلى أن موضوع أصول الفقه هو الأدلة والأحكام .

انظر : التلويح (٢١/١) ، مراقي السعود (١٥/١) ، الإحكام للآمدي (٢٣/١) ،
البرهان (٨٥/١) ، منع الموانع (١٨) ، نهاية السؤل (١٨/١) ، شرح للمع
(١٠٨/١) ، شرح مختصر الروضة (٨١/٢) .

ثم هذه الأدلة إذا تمت وصحت ربما تتعارض فما يفعل فيها هو الباب الثالث .

ثم ليس كل أحد يستطيع أن يستدل ولا يقدم ما يقدم ويؤخر ما يؤخر إلا من كان أهلا ، وهو المجتهد فيين في الباب الرابع ، وذكر معه مقابله وهو المقلد الذى ليس أهلا للاستنباط ، فالبحث عن مسائله وما يتصل بذلك هو الأبواب الثلاثة .

والمقدمة - بكسر الدال - كلام متقدم أمام المقصود لتوقفه عليه ، أو انتفاعه " به " ^(١) بوجه كمقدمة الجيش طائفة تتقدمه . وهو من قدم بمعنى تقدم كما في قوله تعالى { لا تقدموا بين يدي الله ورسوله } ^(٢) أى لا تتقدموا ^(٣) . وقد تفتح الدال لأن صاحب الكلام أو أمير الجيش قدمها . أو لأنها مشبهة بمقدمة الرحل ، وهى ما أمام الراكب مقابلة لمؤخرته ^(٤) وهى ما وراءه .

وعلى الفتح جرى الشيخان أبو حيان ^(٥) ، وادعى أن تجويز الكسر من

(١) ساقطة من د .

(٢) الحجرات (١) .

(٣) ذكر ابن عطية أن هذا التفسير مبنى على قراءة ابن عباس (لا تقدموا) يفتح التاء والدال .

انظر : تفسير ابن عطية (١/١٤٤) ، تفسير ابن كثير (١/٢٠٦) .

(٤) فى د : لمؤخره .

(٥) محمد بن يوسف بن حيان الغرناطى ، ولد فى احدى جهات غرناطة عام (٦٥٤هـ) ، كان إماما فى التفسير والنحو والحديث ، كثير النظم ثبتا فيما ينقله ، رحل إلى مالقا وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة ، كان على نمط السلف الصالح كثير الخشوع والعبادة ، اشتهر بالبخل وكان يفخر به ، تزيد مؤلفاته على الخمسين من أشهرها : "البحر المحيط" فى التفسير و"مختصره" ، "منظومة فى القراءات" على وزن الشاطبية "تحاف الأريب بما فى القرآن من الغريب" ، توفى عام ٧٤٥هـ .

انظر : الدرر الكامنة (٤/٣٠٢) ، شذرات الذهب (٦/١٤٥) ، البدر الطالع (٢/٢٨٨) ، الأعلام (٧/١٥٢) .

تغييرات النقلة^(١)، واقتصر جمع على الكسر . والحق جواز الوجيهين
بالاعتبارين^(٢). والله أعلم .

-
- (١) لم أقف على كلام أبي حيان في تفسيره ولا في غيره ، وقد أشار ابن النجار إلى هذا القول في شرح الكوكب (٣٣/١) . والله أعلم .
- (٢) انظر : لسان العرب (قدم) (٣٥٥٣/٦) ، المصباح المنير (قدم) (٤٩٣) ، التهذيب (قدم) (٤٧/٩) ، المعجم الوسيط (قدم) (٧٢٠) ، التعريفات (٢٢٥) ، نهاية السؤل (٣٠/١) ، تشنيف المسامع (٣٧/١) ، المحلى على جمع الجوامع مع تقارير الشريبي (٢٧/١) .

[المقدمة]

[ما يجب معرفته على كل من حاول أن يتعلم علما من العلوم] :

علمنا تصور له قد انتسب	أقول فيها حق كل من طلب
لاجهة التفصيل فى حقيقته	من حيث معنى جامع لكثرتة
ومن يحصل حاصلًا مظلول	فطلب المجهول مستحيل
فيا لما فى عيث يعد	والعلم بالفاية منه ^(١) بعد
إن رام تحقيق الذى قد حصله	وماستمد منه كى يرجع له

الشرح :

بدأت هذه المقدمة بقاعدة كلية ، وهى أن حق كل من حاول علما من العلوم وطلب معرفته أن يعرف أمورًا ثلاثة :

أولها : معرفة ذلك العلم أى تصوره^(٢) بوجه لأن طلب الإنسان ما لا يعرفه محال ببديهة العقل .

وذلك الوجه الذى يعرفه به هو المعنى الذى يحيط بكثرتة ثم يطلبه^(٣) من جهة تفصيله ، فإن عرفه من جهة التفصيل كان طلبه له محالا ، لأنه تحصيل الحاصل ، فلذلك برهنت على الأمرين معا .

وقولى (ومن يحصل حاصلًا) أى من يريد تحصيل الحاصل فهو (مظلول) أى مهدر لالتفات له لأنه طالب محال^(٤) من قولهم ظل دمه - بالبناء للمفعول - أى هدر^(٥) .

(١) فى ب ، د : فيه .

(٢) أى إدراك معناه . انظر معنى التصور والتصديق ص ٥٩ من الكتاب .

(٣) فى أ : يطلب ، وفى د : تطلبه .

(٤) فى أ : مجاز .

(٥) انظر : القاموس المحيط (الظل) (٧/٤) ، الصحاح (ظلل) (١٧٥٢/٥) .

ثم الجهة التي يعرفه^(١) بها إن كانت ذاتية ، فالمنبئ عنها الحد وإلا فالرسم كما سيأتى بيان ذلك^(٢).

وثانيها : أن يعرف^(٣) غاية ذلك العلم لثلا يكون سعيه عبثا ، لأنه تضييع للعمر فيما لم يعلم له فائدة ، وهو معنى قولى (نفيا لما فى عبث يعد) بالنصب على المفعول لأجله ، و(فى عبث) متعلق بـ(يعد) .

وثالثها : أن يعرف ما يستمد منه ذلك العلم لأنه إذا رام تحقيقه والاطلاع على أصله الذى نشأ منه فلا بد له من معرفة ما استمد منه ليرجع فى تلك الجزئية إلى محلها منه^(٤).

واعلم أن أصل هذه القاعدة أن كل معدوم يوجد يتوقف وجوده على أربع علل :

العلة الصورية : وهى التى تقوم بها صورته وتتميز عن غيرها ، فتصور المركب متوقف على تصور أركانه وانتظامها على الوجه المقصود . وتصور البسيط باعتبار تميزه^(٥) عن غيره مما شاركه^(٦) يكون بتصور متعلقه معه (*) فيصير كالمركب ، ولهذا أدخله بعضهم فى المركب تقديرا من هذه الحيثية وجعله يعرف بالحد الحقيقى الذى هو بالذاتيات .

والعلة الغائية وهى الباعث على إيجاده ، وهى الأولى فى الفكر ، مقدمة على سائر العلل ، وإن كانت آخرا فى الوجود الخارجى . ولهذا يقال : مبدأ العلم منتهى العمل . ويقال أيضا : هى علة فى الذهن معلولة فى الخارج^(٧).

(١) فى ب : تعرفه .

(٢) انظر التعريف بالحد والرسم ص (١٥٧)

(٣) فى أ : أن تعرف .

(٤) انظر شرح الكوكب (٣٧، ٣٦/١) .

(٥) فى ب : تميزه .

(٦) فى د : يشاركه .

(*) ب٣

(٧) سيأتى بيان المؤلف لذلك ص (١٥٨٥)

والعلة المادية : هي^(١) التي منها تستمد^(٢) المركبات أو مافي حكمها كما تقدم^(٣) كالعلوم المتميزة بمتعلقاتها بدون ملاحظة الهيئة التي هي عليها ، فإن تلك العلة الصورية كما سبق .

والعلة الفاعلية : هي المؤثرة في إيجاد ذلك وإخراجه من العدم للوجود ولكن هذه عند أهل السنة لاحقيقة لها في شيء من العالم ، لأن الوجود كله بإرادة الله تعالى وتأثيره فيه بالقدرة والإرادة ، وليس لشيء عندهم تأثير في وجود شيء بالذات^(٤) .

وقولي (جامع) مرفوع لأنه صفة لمعنى ، و(معنى) مبتدأ وخبره محذوف أي موجود ، والجملة في محل خفض بإضافة حيث لأنها لاتضاف لمفرد إلا شذوذا^(٥) . والله أعلم .
[تعريف أصول الفقه] :

فأصول الفقه معنيان	إضافة ولقب فالثاني
مقصودنا علم بطرق الفقه	من حيث إجمال لها بوجه (*)
وكيف يستفاد منها حكمه	وحال مستفيدها ذا رسمه

الشرح :

لما ثبت^(٦) أن كل طالب علم لابد له من معرفة أمور ثلاثة شرعت في بيانها فيما أنا بصدده وهو علم أصول الفقه .

(١) في أ : وهي .

(٢) في أ ، د : يستمد .

(٣) كتنصور البسيط مع متعلقه فإنه في حكم المركب وقد تقدم قبل قليل في العلة الصورية .

(٤) انظر : العلل الأربعة في النفائس (٢/٨٧٧) ، النهاية (١/٢٩٤) ، شرح الكوكب (١/٣٧) ، التعريفات (١٥٤) .

(٥) كقول الشاعر :

نحما يضيء كالشهاب لامعا

أما ترى حيث سهيل طالعا

انظر : شرح ابن عقيل ومعه منحة الجليل (٣/٥٥) ، شرح ألفية ابن مالك (١٥١) .

(*) ج ٣

(٦) في ب ، د : بينت .

فلا بد من معرفته من حيث المعنى الجامع لجزئياته كلها .
ومعرفة غايته .
ومعرفة استمداده .

فالأول : لفظ أصول الفقه مركب إضافي في الأصل ثم صار بكثرة الاستعمال في عرف أهل الأصول والفقه له معنى آخر غير الأول ، وصار علما عليه بالغلبة ، لقبا مشعرا برفعته فينبغي أن يعرف من حيث معناه الإضافي ومن حيث معناه اللقبى وهو معنى قولى في النظم (إضافة ولقب) أى ذو إضافة ، كرجل عدل أى ذو عدل^(١).

والمراد معنى (إضافة) ومعنى (لقب) فهو على حذف مضاف دل عليه (معنيان) أى المعنى الذى دل عليه بالإضافة ، والمعنى الذى دل عليه باللقب .
فأما المعنى اللقبى - وبدأت به لأنه المقصود وإن كان معرفة المفرد ينبغى أن تكون قبل المركب بل أقول إن ذلك فيما تركيبه ملحوظ ، أما ماصار كالمفرد فلا . (*)

واعلم أن العلم لما كان بسيطا كان تنوعه وانقسامه إنما هو بحسب متعلقه^(٢) ، فجهة معلومات كل علم التى تجمع كثرته وتضبطها لاتكون ذاتية كلها ، بل مع لازم وهو متعلقها المميز لها ، إلا بالتأويل الذى حكيناه عن بعضهم قريبا^(٣).

فالمعرف له^(٤) دائما الرسم إلا على هذا القول ، فلذلك قلت بعد فراغ تعريفه (ذا رسمه) ولم أقل ذا حده^(٥).

(١) انظر ص (٥٩٣) .

(*) أ٣

(٢) راجع الكليات (٦١٥) ، وسيأتى حديث المؤلف مطولا عن العلم ص (٩١)

(٣) انظر ص

(٤) المراد هنا (أصول الفقه) .

(٥) انظر بيان المؤلف رحمه الله للتعريف بالحد والرسم واللفظ ص (٥٧)

فرسم أصول الفقه من حيث اللقب :
علم طرق الفقه من حيث الاجمال وكيفية الاستفادة منها وحال
المستفيد^(١).

فلفظ (علم) كالجنس^(٢) يشمل سائر العلوم .
والمراد به هنا : ماهو أعم من اليقين والظن^(٣)؛ لأن بعض مسائل
أصول الفقه ظنية خلافا لمن زعم أن الكل قطعي^(٤)، ولمن قال إن الظني^(٥)

- (١) وقد عرف أصول الفقه بتعريفات أخرى وهي لاتكاد تخرج عن تعريفين :
الأول : معرفة دلائل الفقه اجمالا وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد .
وهذا تعريف البيضاوى وعلى نحوه جرى أكثر الشافعية .
الثاني : العلم بالقواعد التى يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن
أدلتها التفصيلية .
وهذا تعريف الرهاوى وعلى نحوه أيضا جرى أكثر الحنفية والمالكية والحنابلة .
انظر : نهاية السؤل (١٣/١) ، المستصفى (٤/١) ، المحصول (٢٢٣/١/١) ، حاشية
الرهاوى (١٩/١) ، فوائح الرحموت (١٤/١) ، شرح العضد (١٨/١) ، بيان
المختصر (١٤/١) ، شرح الكوكب المنير (٤٤/١) ، نزهة الخاطر (٢٠/١) ، المدخل
لابن بدران (١٤٤) .
- (٢) كذا عبر البدخشى ويقال جنس وهو الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى
جواب ماهو .
- انظر : شرح البدخشى (١٩/١) ، نهاية السؤل (١٩/١) ، البحر المحيط (٢١/١) ،
تحرير القواعد المنطقية (٤٩) ، التعريفات (٧٨) ، الكليات (٣٣٨) .
- (٣) كذا قرره الزركشى تبعاً للسبكى حيث قال :
والمراد بالعلم الصناعة كما يقول علم النحو أى صناعته ، وحينئذ يتدرج فيه الظن
واليقين وعلى هذا فلا يرد سؤال الفقه من باب الظنون .
انظر : البحر المحيط (٢١/١) ، تشنيف المسامع (٥٢/١) ، الإبهاج (٣٠/١) ، نهاية
السؤل (٢٢/١) ، شرح البدخشى (٢٣/١) ، الدرر اللوامع (٥٦/١/١) .
- (٤) كالإمام وأتباعه وسيأتى ص (٧٢) .
- (٥) فى د : الظن .

فيه يرجع إلى القطع^(١).
ومابعده خاصة^(٢) يخرج به مساواه فيخرج علم نفس الفقه ، وطرق غير
الفقه .

والمراد بالطرق الموصلات إليه وهى أدلته وإن خصت الأدلة بالقطع ،
وجعل مايفيد الظن إمارة^(٣) فهو داخل فى الطرق . وإنما أتيت بالجمع فى قولى
(طرق) إشارة إلى التنوع ، كما أضيف العلم إلى ثلاثة أشياء^(٤)، لإفادة أن
أصول الفقه أنواع يصدق على كل نوع منها^(٥) أنه أصول الفقه .

لأن طرق الفقه إذا كانت أنواعا ، وكل نوع منها أصول فقه كان كل
من الأمور الثلاثة كذلك أيضا .

فكل من علم الطرق وعلم الاستفادة وعلم حال المستفيد تحته أنواع .
وانقسام أصول الفقه إلى كل من أنواعه من قسمة الكلى إلى جزئياته ، لامن
قسمة الكل إلى أجزائه^(٦). ولهذا لم يصر علما بالغلبة إلا جمعا ملاحظة لهذا
المعنى فتأمله فإنه نفيس .

(١) لم أقف على القائل بعد طول بحث ، ثم ولله الحمد وقفت قدرا فى البحر المحيط
المحقق (٦٠/١) على قول الزركشى : واعلم أن مسائل أصول الفقه قطعية وإن كان
شىء منها ظنيا فهو راجع للقطع... الخ .

وقد سقطت هذه العبارة من جميع نسخ البحر عدا واحدة ومن هنا لم توجد هذه
العبارة فى البحر المحيط المطبوع . والله أعلم .

(٢) الخاصة : كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً .
تحرير القواعد المنطقية (٥٩) ، التعريفات (٩٥) ، وسيأتى تعريف الجنس والخاصة
أيضاً ص (١٦٠)

(٣) انظر الفرق بين الدليل والإمارة ص (١٥٥)

(٤) يقصد إضافة علم (فى التعريف) إلى ثلاثة أشياء هى :
طرق الفقه ، كيفية الاستفادة منها ، حال المستفيد .

(٥) فى ب ، ج ، د ، منه ، والمثبت أقرب للصواب لقوله بعدها وكل نوع منها... الخ
والله أعلم .

(٦) الكلى : هو اللفظ المفرد الذى لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه .
أو هو ما يصلح معناه لأن يشترك فيه أكثر من فرد .

كلفظ مدرسة أو معهد فإنه يشترك فيهما الكثير كمدرسة عمر وخالد ومعهد الحرم
وأسيوط ونحو ذلك . =

وخرج بكونه من حيث الإجمال علم الأدلة في نفس الفقه لأنه من (*) حيث التفصيل كما سيأتي بيانه في تعريف الفقه (١).
وقولى (وكيفية الاستفادة) أى استنتاج الحكم من الدليل بالجهات التى تفصل فى أقسام الألفاظ وفى تعارض الأدلة وأشباه ذلك .
وقولى (وحال المستفيد) يشمل (٢) المستفيد من الأدلة وهو المجتهد ، والمستفيد من المجتهد وهو المقلد ، لكن بدليل إجمالى كما سيأتى (٣).
وعلم من هنا وجه مغايرة تفسير أصول الفقه باعتبار اللقب وتفسيره باعتبار الإضافة ، بكونها أدلة الفقه ومدلول اللقبى (٤) : علم متعلق بثلاثة أمور وذلك نفس الأدلة بلازيادة .
فحكاية خلاف فى أن أصول الفقه هل هو الأدلة ؟ أو العلم بالأدلة ؟ لاحاصل له لعدم التوارد على كل واحد (٥).

= الجزئى : هو اللفظ المفرد الذى يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه كلفظ زيد فإن ذاته يستحيل جعلها لغيره .
الكل : هو الحكم على المجموع .
كقولنا : كل إنسان يحب وطنه ، فهذا حكم على المجموع وإلا فإن هناك من لا يحب وطنه .
والجزء : ما تتركب منه ومن غيره كل .
الجزئية : هى الحكم على بعض الأفراد .
كقولنا : بعض التلاميذ مجتهدين .
انظر : تحرير القواعد المنطقية (٦١) ، حاشية الصبان (٧٦،٦٠) ، ايضاح المبهم (٨٠٧) ، علم المنطق (١٣٠٦) ، شرح الأخضرى (٢٧،٢٦) .

٤٤ (*)

(١) انظر ص (٨٦)

(٢) فى أ : بل .

(٣) انظر ص (٨٧)

(٤) أى مدلول التعريف اللقبى .

(٥) قال ابن السبكى :

(وقد اضطرب رأى المتأخرين فى أن موضوع أصول الفقه هو تلك الحقائق فى أنفسها أو العلم بها؟ =

وأبعد منه من يجعل أصول الفقه أدلته ، ويجعل العلم بها وبطرق استفادتها ومستفيدها من أوصاف الأصولى ، لامن نفس الأصول كما وقع في "جمع الجوامع"^(١) لابن السبكي^(٢) وقرره في "منع الموانع"^(٣) بما لا يشفى^(٤).

= وكلام الإمام الرازى وغيره يقتضى الأول وهو الصواب عندى ... لأن الأصول فى اللغة الأدلة فجعله اصطلاحاً نفس الأدلة أقرب إلى المدلول .
وكلام صاحب الحاصل والبيضاوى يقتضى الثانى ولاأراه) .
وحقق الزركشى المسألة فقال :
(والتحقيق : أنه لاختلاف فى ذلك ولم يتواردوا على محل واحد .
فإن من أراد اللقبى وهو كونه علماً على هذا الفن حده بالعلم .
ومن أراد الإضافة حده بنفس الأدلة ، ولهذا لما جمع ابن الحاجب بينهما عرف اللقبى بالعلم والإضافة بالأدلة) .
منع الموانع (١٦) ، البحر المحيط (٢٥/١) .

(١) انظر جمع الجوامع (٣٤/١) .
(٢) عبد الوهاب بن على السبكي نسبة إلى سبكي من أعمال المنوفية فى مصر ، ولد فى القاهرة عام (٨٧٢٧هـ) أفتى ودرس وصنف ، كان ذا ذهن وقاد وذكاء مفرط ، تولى القضاء والخطابة فى الجامع الأموى ، له مصنفات عديدة منها :
"رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب" ، "تكملة الإبهاج شرح المنهاج" ، "جمع الجوامع" ، "طبقات الشافعية" ، توفى بالطاعون فى عام (٨٧٧١هـ) .
وقد اعتمد المؤلف على مؤلفاته وراعى فى النظم ترتيب "جمع الجوامع" . والله أعلم .

انظر : طبقات ابن شهبة (١٠٤/٣) ، الدرر الكامنة (٤٢٥/٢) ، شذرات الذهب (٢٢١/٦) ، الأعلام (١٨٤/٤) .
(٣) أقول : الذى يترجح لدى أن لابن السبكي كتابان بهذا الاسم أحدهما أكبر من الآخر وقد لاحظت الزركشى يشير إليه أحيانا بقوله (منع الموانع الكبير) .
وهناك منع الموانع الصغير وقد حقق فى رسالة دكتوراه فى جامعتنا جامعة أم القرى .
ومن هنا إذا كان النقل من الصغير أحلت عليه ، وإن كان من الكبير أشرت إلى عدم وجوده فى الصغير وأوثق بالواسطة من تشنيف المسامع غالباً . والله أعلم .
(٤) لم أقف عليه فى منع الموانع الصغير ، وقد نقل الزركشى عبارته :
قال : وجعل المعرفة بطرق استفادتها جزءاً من مدلول الأصولى دون الأصولى أمر لم يسبقنى إليه أحد .

ووجهه : أن الأصول لما كان عندنا نفس الأدلة لأمعرفتها لزم من ذلك أن يكون الأصولى هو المتصرف به لأن الأصولى نسبة إلى الأصول وهو من قام به الأصول الخ ثم أطال فى ذلك . =

فهو لا يكون المنسوب فيه زيادة على المنسوب إليه قيده من حيث النسبة . هذا لا يعرف^(١) . والله أعلم .

[التعريف الإضافى لأصول الفقه] :

وهو الدليل هاهنا بوصل
مفصل الدليل منه فرعى

والأول الأصول جمع أصل
والفقه عرفاً علم حكم شرعى

: الشرح :

هذا تعريف أصول الفقه بالمعنى الأول وهو الإضافى وكل مركب فإنما يعرف بمعرفة أجزائه ، فأصول الفقه مركب من مضاف ومضاف إليه .

فأما المضاف : فأصول جمع أصل .

وهو لغة : ما يبنى عليه غيره .

أو ما يحتاج إليه .

أو مامنه الشيء .

أو نحو ذلك من الأقوال التى لا طائل فى اختلافها^(٢).

- = قال الأنصارى : وقد خالف فى ذلك الأصوليين باعترافه . ا.هـ .
انظر : تشنيف المسامع (٤٨/١) ، غاية الوصول (٥) ، حاشية البنانى (٣٣/١) .
(١) هذا استفهام انكارى معناه كيف يكون فى الأصولى - وهو المنسوب - زيادة قيد على المنسوب إليه - وهو أصول الفقه - .
وهذا رد على ابن السبكي الذى جعل أصول الفقه أدلته ، وجعل العلم بها وبطرق استفادتها ومستفيدها من أوصاف الأصولى .
وقد وافق الأنصارى المؤلف وحذف كلام ابن السبكي فى مختصر جمع الجوامع وأشار إلى ذلك فى شرحه . والله أعلم .
انظر غاية الوصول (٥) .
(٢) انظر : لسان العرب (أصل) (٨٩/١) ، المصباح المنير (أصل) (١٦) .
قال الأسنوى :

فأما معناه اللغوى فاختلّفوا فيه على عبارات :

أحداها : ما يبنى عليه غيره قاله أبو الحسين البصرى فى شرح العمدة .

ثانيها : المحتاج إليه قاله الإمام فى المحصول والمنتخب وتبعه صاحب التحصيل .
ثالثها : ما يستند تحقق الشيء إليه قاله الآمدى فى الإحكام ومنتهى السؤل . =

وفي الاصطلاح : يطلق غالبا على الدليل فإذا وصلته بالفقه فقلت دليل الفقه كان تفسيرا لأصول الفقه من حيث الإضافة ، وهو معنى قولى (بوصل) لأن المضاف يفسر^(١) من حيث هو و"من حيث اتصاله بالمضاف إليه . واحتزت بقولى (ههنا) عن إطلاق الأصل على غير الدليل فى مواضع أخرى .

كما يطلق على الراجع من الأمرين فى "نحو"^(٢) قولك : الأصل فى الإطلاق الحقيقة للمجاز ، أى الراجع .
وعلى الأمر المستمر كقولك : أكل الميتة على خلاف الأصل ، أى على خلاف الحالة المستمرة فى الحكم .

وعلى مايقابل الفرع^(٤) فى باب القياس وسيأتى^(٥) .

وأما المضاف إليه : وهو الفقه .

"فهو"^(٦) فى اللغة : الفهم^(٧) قال تعالى : [ولكن لاتفقهون تسبيحهم]^(٨) .

= رابعها : مامنه الشئ قاله صاحب الحاصل .

خامسها : منشأ الشئ .

قال بعضهم وأقرب هذه الحدود الأول والأخير) . نهاية السؤل (١٤/١) . وانظر : الإبهاج (٢٠/١) ، البحر المحيط (١٥/١) .

(١) فى د : تفسير .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) ساقطة من د .

(٤) فى د : الفروع .

(٥) سيأتى فى المجلد الثانى .

وهناك معنى خامس للأصل فى الاصطلاح وهو المستصحب ، فيقال : الأصل براءة الذمة أو المتهم برىء حتى تثبت ادانته استصحابا لحالته الأولى .

انظر : الإبهاج (٢١/١) ، فواتح الرحموت (٨/١) ، نهاية السؤل (١٤/١) ، البحر المحيط (١٦/١) ، شرح الكوكب (٣٩/١) ، ارشاد الفحول (٣) .

(٦) ساقطة من د .

(٧) انظر : لسان العرب (فقه) (٣٤٥٠/٦) ، المصباح المنير (الفقه) (٤٧٩) .

(٨) الإسراء (٤٤) .

وعبر عنه ابن فارس^(١) في "المجمل"^(٢) بالعلم وجرى عليه إمام الحرمين^(٣) في "التلخيص"^(٤) والكنيا الهراسي^(٥)،

(١) أحمد بن فارس القزويني ، ولد في قرية كرسف بالقرب من قزوین عام (٣٠٦هـ) تقريبا ، كان إماما في اللغة والأدب ، وكتابه مجمل اللغة هو أول معجم رتبته مفرداته ترتيبا ألفبائيا فكان له السبق في هذا الشأن ، اشتهر بالكرم فلا يكاد يرد سائلا ، كان فقيها شافعي المذهب ثم تحول إلى مذهب مالك في آخر أيامه ، أقام مدة في همدان ثم انتقل إلى الري وتوفي فيها عام (٣٩٥هـ) . له مصنفات كثيرة منها :

"أصول الفقه" ، "تأويل القرآن" ، "شرح مختصر المزني" .

انظر : دراسة عن ابن فارس (١١) ، الديباج (٣٥) ، أنباه الرواه (١٢٧/١) ، بغية الوعاه (٣٥٢/١) ، وفيات الأعيان (١١٨/١) ، الأعلام (١٩٣/١) .

(٢) انظر : مجمل اللغة (فقه) (٧٠٣/٣) ، المصباح المنير (الفقه) (٤٧٩) .

(٣) عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي ، ولد في جوين من نواحي نيسابور سنة (٤١٩هـ) ، كان من كبار الأصوليين والفقهاء ، ظهرت فطنته وشاع ذكره منذ وقت مبكر فدرس وهو دون العشرين ، جاور بمكة والمدينة فلقب بإمام الحرمين ، له مؤلفات منها :

"البرهان" ، "الورقات" ، "الغياثي" ، توفي في نيسابور عام (٤٧٨هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (١٦٥/٥) ، طبقات الأسنوي (١٩٧/١) ، طبقات الحسيني

(١٧٤) ، هدية العارفين (٦٢٦/١) ، تبين كذب المفتري (٢٧٨) ، الأعلام (١٦٠/٤) .

(٤) جرى على ذلك تبعاً للتقريب ، وقال في الورقات : الفقه أخص من العلم وفي شرحها قال المحلى : فكل فقه علم وليس كل علم فقه .

انظر : تلخيص التقريب (١١١/١) ، التقريب والارشاد (١٧١/١) ، البحر المحيط (١٩/١) ، شرح الورقات (٨) ، لطائف الاشارات (١٣) ، حاشية النفحات (٢٤) .

(٥) علي بن محمد الطبرستاني المعروف بإلكيا الهراسي ، فقيه شافعي مفسر ، لازم إمام الحرمين حتى برع في الفقه والأصول والخلاف ، كان إماما نظارا قوى البحث دقيق الفكر ، قدم بغداد وتولى النظامية ودرس بها ، قال ابن السبكي في طبقاته ، من مصنفاته :

"شفاء المسترشدين" ، "نقض مفردات أحمد" ، "التعليق" في أصول الفقه ، توفي عام (٥٠٤هـ) .

(وإلكيا - بهمز مكسور ولام ساكنة ثم كاف مكسورة بعدها ياء - كلمة فارسية تعني

الكبير ، والهراسي - بتشديد الهاء - بمعنى الذعر) .

وأبو نصر القشيري^(١)، والماوردي^(٢)(٣).

وفسره الراغب^(٤) بأخص من الفهم والعلم فقال : التوصل إلى علم غائب بعلم شاهد^(٥).

= انظر : طبقات ابن شهبة (٢٨٨/١) ، طبقات ابن السبكي (٢٣١/٧) ، شذرات الذهب (٨/٤) ، الأعلام (٣٢٩/٤) ، سير النبلاء (٣٥٠/١٩) ، وفيات الأعيان (٢٨٦/٣) ، العبر (٨/٤) ، تبين كذب المفتري (٢٨٨) .

(١) عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري ، من بني قشير ، كان أبوه أبو القاسم إماما في التفسير والأصول فرباه واعتنى به حتى برع في النظم والتفسير والأصول ، ثم لازم إمام الحرمين - بعد وفاة والده - حتى أحكم عليه المذهب والخلاف والأصول ، علت له شهرة كأبيه وأثنى عليه شيخه الشيرازي ، مكث في بغداد فترة جرى له خلالها فتن فأمر بالرجوع إلى نيسابور فرجع إليها ملازما للتدريس والافتاء حتى توفي سنة (٥١٤هـ) . من مؤلفاته :

"المقامات والآداب" ، وله كتاب في التفسير ، وآخر في الأصول ذكره الزركشي .
انظر : طبقات ابن شهبة (٢٨٥/١) ، طبقات الاستوى (١٤٩/٢) ، طبقات السيوطي (٥٥) ، طبقات ابن السبكي (١٥٩/٧) ، شذرات الذهب (٤٥/٤) ، تبين كذب المفتري (٣٠٨) ، الأعلام (٣٤٦/٣) ، البحر المحيط (٢١٤/١) .

(٢) علي بن محمد الماوردي ، ولد بالبصرة عام (٣٦٤هـ) في أسرة تشتغل بصناعة ماء الورد وبيعه ، تفقه على عالم البصرة الصيمري ثم ارتحل إلى بغداد ، كان جريئا في الحق ذا خلق جميل وعلم واسع ، ولي القضاء في بلاد كثيرة حتى أطلق عليه قاضي القضاة ، له مكانة رفيعة عند الخلفاء ، توفي ببغداد عام (٤٥٠هـ) ، من مؤلفاته : "الأحكام السلطانية" ، "الحاوي" ، "التكت والعيون" .

انظر : طبقات الأستوى (٢٠٦/٢) ، الأعلام (٣٢٧/٤) ، أبو الحسن الماوردي (١٧-١٨٥) .

(٣) نقله عنهم الزركشي في البحر (١٩/١) ، وماعزاه للماوردي لم أقف عليه في الحاوي والله أعلم .

(٤) الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني المعروف بالراغب ، أديب من العلماء الحكماء من أهل أصبهان ، سكن بغداد واشتهر حتى كان يقرون بالإمام الغزالي ، ذكر السيوطي والداودي أن اسمه المفضل بن محمد ، من كتبه : "الذريعة إلى مكارم الشريعة" ، "مفردات غريب القرآن" ، "جامع التفسير" ، توفي عام (٥٠٢هـ) .

انظر : كشف الظنون (١٧٧٣/٢) ، طبقات المفسرين للداودي (٣٢٩/٢) ، الأعلام (٢٥٥/٢) ، معجم المؤلفين (٥٩/٤) .

(٥) قال : فهو أخص من العلم .
انظر : المفردات (٣٨٤) ، البحر المحيط (١٩/١) .

وقال الشيخ أبو اسحق الشيرازي (١) و"صاحب اللباب" من الحنفية (٢):
فهم الأشياء الدقيقة (٣)، ولا يحسن الرد عليهما بنحو (ولكن لاتفقهون
تسيحهم) (٤)، (إلهم قلوب لايفقهون بها) (٥)، (إمانفقه كثيرا مما تقول) (٦)، لأن
ذلك كله مظنة الخفاء (٧).

وأما في الاصطلاح : فهو علم حكم شرعى فرعى من دليل تفصيلي (٨).

(١) ابراهيم بن علي الشيرازي ، ولد بقرية فيروز آباد من قرى شيراز عام (٣٩٣هـ) ونشأ
بها ثم انتقل إلى شيراز ثم البصرة ثم بغداد وأخذ عن علمائها فاشتهر وارتنع ذكره
حتى ارتحل إليه الطلاب من المشرق والمغرب ، كان لا يجد أحيانا قوتا ولا لباسا ،
وكان طلق الوجه دائم البشر ، بنيت له النظامية ودرس فيها حتى توفي سنة
(٤٧٦هـ) ، من مؤلفاته :

"اللمع" ، و"شرح" ، "التبصرة" ، "المهذب" ، "التنبيه" .

انظر : طبقات الأسنوي (٧/٢) ، طبقات ابن شعبة (٢٣٩/١) ، طبقات ابن السبكي
(٢١٥/٤) ، مفتاح السعادة (٢٨٩/٢) ، الأعلام (٥١/١) .

(٢) ذكر الزركشى في مقدمة البحر أنه أبو الحسن البستي الجرجاني ، وقد ذكر كحالة
أكثر من ثلاثين جرجانيا ليس فيهم المذكور ولم أقف له على ترجمة .

نعم ذكر خليفة : (اللباب في أصول الفقه) لأبي الحسن علي بن عبد الله البستي
المتوفى عام (٥٦٧هـ) ، أوله : الحمد لله الذى أبدع الخلاق بلاآلة وعلة ... الخ
لكنه ذكر أنه مالكي أندلسي . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٨/١) ، كشف الظنون (١٥٤٢/٢) .

(٣) نقله عنهما الزركشى في البحر (٢٠/١) وعبارة الشيرازي :

(الفقه لغة ماذق وغمض ... فلا يقال فقهت أن السماء فوق والأرض تحتي) . شرح
اللمع (١٠١/١) .

(٤) الإسرائ (٤٤) .

(٥) الأعراف (١٧٩) .

(٦) هود (٩١) .

(٧) انظر البحر المحيط (٢٠/١) .

(٨) وعلى نحو هذا التعريف جرى الشيخ زكريا الأنصاري في غاية الوصول (٥) .

وعرفه الرازي بقوله : (العلم بالأحكام الشرعية العملية المستدل على أعيانها بحيث
لا يعلم كونها من الدين ضرورة) . المحصول (ج/١ق/٩٢) .

وانظر تعريف الفقه في : الإحكام للآدمي (٢٢/١) ، نهاية السؤل (١٩/١) ، منتهى

السؤل والأمل (٣) ، العدة (٦٩/١) ، روضة الناظر (١٨/١) .

فالعالم كالجنس^(١)، والمراد به هنا مطلق التصديق ، وهو ثاني إطلاقات العلم الآتي ذكرها^(٢)، ليشمل اليقين والظن لأن مجرد الدليل النقلى لا يفيد إلا الظن ، وأدلة الفقه نقلية ، نعم ماكان يقينا^(٣)لكونه من ضروريات الدين كإيجاب الصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج ، وتحريم الزنا والسرقه ، ونحو ذلك ليس من الفقه لأنه ليس مستخرجا من دليل تفصيلي^(٤). وهذا أصوب من ادعاء أن الفقه قطعى كما زعمه الإمام^(٥) وأتباعه كالبيضاوى^(٦)،

(١) راجع ص (٦٣)

(٢) انظر ص (١٠٦)

(٣) أى العلم بالأحكام إذا كان يقينا لكونه من ضروريات الدين ...

(٤) وإلى ذلك ذهب الإمام الرازى فقال : (العلم بوجود الصلاة والصوم ... لا يسمى فقها لأن العلم الضرورى حاصل بكونهما من دين محمد صلى الله عليه وسلم) . المحصول (ج/١ق/٩٣/١) .

قال الأسنوى : وفى ذلك نظر لأن أكثر علم الصحابة إنما حصل بسماعهم من النبى صلى الله عليه وسلم فيكون ضروريا فعلى هذا القول لا يسمى الصحابة فقهاء ولا يسمى علمهم فقها وهو باطل . اهـ بتصرف .

فالصحيح أن هذه الأحكام تسمى فقها قال السبكي : هو المختار ومنعه الرهاوى . انظر : نهاية السؤل (٢١/١) ، الإبهاج (٣٧/١) ، حاشية الرهاوى (١٩/١) .

(٥) محمد بن عمر الطيرستانى الرازى الشافعى ، قرشى النسب لقب بفخر الدين واشتهر بالإمام ، ولد بالرى عام (٥٤٤هـ) ، كان حكيما ، أدبيا ، شاعرا ، برز فى الأصول والفقه والتفسير ونال منزلة رفيعة فى زمنه ، اشتغل بعلم الكلام ثم ندم وعباراته فى ذلك مشهورة ، له الكثير من المؤلفات منها : "المحصل" ، "المحصل" ، "مفاتيح الغيب" فى التفسير ، توفى بهرة عام (٥٦٠هـ) وخلف ثروة كبيرة .

انظر : طبقات ابن السبكي (٨١/٨) ، طبقات الاسنوى (١٢٣/٢) ، طبقات ابن شهبة (٦٥/٢) ، مفتاح السعادة (١٠٢/٢) .

(٦) عبد الله بن عمر البيضاوى نسبة إلى قرية بيضاء فى بلاد فارس قريبة من شيراز ، لقب بناصر الدين ، كان إماما ميرزا ، خيرا ، صالحا ، برع فى الفقه والأصول ، ولى قضاء شيراز فترة ثم استقر فى تبريز وتوفى فيها عام (٥٦٨٥هـ) وقيل (٥٦٩١هـ) من مؤلفاته :

وقرروه بدليل لا يفيدهم المدعى^(١) لفساده من وجوه كما بين ذلك في موضعه^(٢).

نعم سبق الإمام إلى نحو ذلك إمام الحرمين حيث قال في جواب السؤال ليست الظنون فقها وإنما الفقه العلم بوجود العمل عند قيام الظنون^(٣)، فأخذه الإمام الرازي وبسطه^(٤) (*).

ثم المراد بالعلم بالأحكام التصديق بتعلقها بأفعال المكلفين .
لاتصورها^(٥) لأن ذلك من مبادئ أصول الفقه كما سيأتي^(٦).

= "المنهاج" وشرحه ، "أسرار التأويل" ، "الغاية القصوى في دراية الفتوى" .
انظر : طبقات الاسنوى (١٣٦/١) ، طبقات ابن شعبة (١٧٢/٢) ، مفتاح السعادة (٩٢/٢) ، طبقات المفسرين للداودي (٢٤٨/١) .

(١) انظر : المحصول (٩٢/١/١) ، منهاج الوصول (٢٣/١) ، الغاية القصوى (١٧٦/١) .
(٢) أى في موضعه من كتب الأصول . انظر : نهاية السؤل (٢٦/١) ، الإبهام (٣٣/١) بيان المختصر (٢٣/١) ، بيان البديع (٩٨/١/١) .

(٣) وتام قول إمام الحرمين :

(فإن قيل معظم متضمن مسائل الشريعة ظنون؟

قلنا : ليست الظنون فقها ، وإنما الفقه العلم بوجود العمل عند قيام الظنون ولذلك قال المحققون : أخبار الآحاد وأقضية الفقه لاتوجب عملا لذواتها وإنما يجب به العلم بالعمل وهى الأدلة القاطعة على وجوب العمل عند رواية أخبار الآحاد واجراء الأقيسة) . البرهان (٨٥/١) .

(٤) فقال : (فإن قلت الفقه من باب الظنون فكيف جعلته علما؟

قلت : المجتهد إذا غلب على ظنه مشاركة صورة لصورة في مناسط الحكم قطع بوجود العمل بما أدى إليه ظنه ، فالحكم معلوم قطعاً والظن واقع في طريقه) .
المحصول (ج١/٩٢/١) ، وانظر الغاية القصوى (١٧٦/١) .

(*) ج٤

(٥) التصور : هو ادراك معنى مفرد كادراك معنى زيد .

والتصديق : ادراك وقوع نسبة كادراك وقوع القيام في قولنا زيد قائم .

انظر : ايضاح الميهم (٥) ، شرح الأخضرى على السلم (٢٤) ، وانظر ص من الكتاب .

والمراد هنا بالعلم بالأحكام هو ادراك تعلقها بأفعال المكلفين لاثبوتها عليهم . والله أعلم .

(٦) انظر ص (١٠١) رسا بربها

والالتصديق بشيوتها لأن ذلك^(١) من علم الكلام^(٢).
 وإنما قلت : علم بالتنكير ولم أعرفه باللام^(٣) لأن التعريف إنما هو للماهية
 من غير اعتبار كمية مشخصاتها ، ودخول اللام إنما هو لكمية عموم أو
 خصوص يعهد فإن أريد بها الجنس فلم تغد زيادة فلا حاجة لها لأن اللفظ

(١) . في ج : ذاك .

(٢) انظر بيان المختصر (٣١/١) .

وعلم الكلام هو :

هو علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبهة .
 وموضوعه : المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية تعلقا قريبا أو بعيدا .
 وهناك أقوال أخرى في موضوعه . انظر المواقف (٧) .
 واختلف في جواز الاشتغال بعلم الكلام وجمهور السلف على تحريمه ، وقد أُلّف
 السيوطي لهذا الغرض كتاب صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام أورد فيه
 نصوص الأئمة على تحريمه . انظر ص ٣٣ ، وكذلك شارح الطحاوية ، انظر ص ٢٢٢ ،
 وابن تيمية في نقض المنطق (٥٩) .
 ولطاش كبرى زاده تفصيل حيث يقول :

واعلم أن السلف من الفقهاء والمجتهدين قد ينقل عنهم النكير في حق علم الكلام
 حتى انزعج منه المحصلون فوجب عليها الكلام في الكلام ليمتيز كلام أهل السنة
 عن كلام العوام ، ودفع ماسبقت إليه الأفهام من الأوهام ، وبعد أن أورد نصوص
 السلف في انكار علم الكلام قال :

إذا عرفت هذه النقول فاعلم أن الحق يتوقف على تعيين مباحث علم الكلام ، وقد
 عرفت أن علم الكلام باحث عن ذات الله تعالى وصفاته والنبوة والمعاد على قانون
 الاسلام ولايجزى أن هذه المسائل أصل العلوم الشرعية فلايجزى أحد من المسلمين
 على منعه وتحريمه فضلا عن العلماء المجتهدين وإنما يتداخله الحرمة والكرهية لأمر
 منها :

* اما من جهة ادخال مسائل لاتوافق الكتاب والسنة كخلط مباحث الفلسفة
 ونحوها ، وهذا لا يكون كلاما أصلا لما سبق في تعريف علم الكلام أن العقائد لايد
 أن تؤخذ من الكتاب والسنة .

* واما من جهة اثبات مسأله لاعلى وجه يوافق الكتاب والسنة ، وهذا لااعتبار به .

انظر مفتاح السعادة (١٣٢/٢) ، وانظر ما قبل أيضا ص (١٥٥٥)

(٣) كالرازي وغيره حيث قالوا : العلم بالأحكام .

انظر : المحصول (ج/١ق/٩٢) ، البحر المحيط (٢١/١) .

المنكر هنا لم يقصد به فرد مبهم شائع ، بل أريد به مطلق الحقيقة ، وسيأتى الفرق بين المطلق والنكرة^(١).

وخرج بقييد إضافة العلم للحكم ماتعلق بالذات أو الصفة أو الفعل .
وإنما لم أقل بالحكم لأن (علم) يتعدى بنفسه^(٢)، فزيادة الباء تحتاج إلى تأويله بتضمين العلم معنى الإحاطة أو غير ذلك ، وإن كنت أتيت بالباء في تعريف أصول الفقه^(٣) جريا على المشهور في العبارة لما حصل به من سهولة نظمه هناك .

وإنما لم أعرف (الحكم) ولاقلت (الأحكام) بالجمع لما ذكر في تنكير (علم) .

وأیضا فلو أتيت باللام فإن كانت للاستغراق فيخرج فقه الأئمة الذين أجابوا في مسائل بلا أدري ، فلا يكون التعريف جامعاً^(٤).
فقد روى ابن عبد البر^(٥) في "مقدمة التمهيد" : أن مالكا^(٦) سئل عن

(١) وذلك ضمن المجلد الثاني .

(٢) ينقسم الفعل إلى لازم ومتعد :

فاللازم : ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر .

والمتعدى : هو الذى يصل إلى مفعوله بغير حرف .

انظر : شرح ابن عقيل (١٤٥/٢) ، شرح شذور الذهب (٣٥٥) .

(٣) حيث قال : (علم بطرق الفقه) . انظر ص (٦٦) .

(٤) انظر : نهاية السؤل (٢٠/١) ، وقد أجاب المحلى على هذا الاعتراض . انظر ص (٨٤) .

(٥) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ، ولد في قرطبة عام (٥٣٦٨هـ) ، رحل

رحلات طويلة في غرب الأندلس وشرقها من أجل العلم ، ولى قضاء لشبونة ، كان

موفقا في التأليف ، معانا عليه ، نفع الله بتأليفه التي منها :

"التمهيد" ، "الدرر في اختصار المغازي والسير" ، "الاستيعاب" ، "الكافي" ، "جامع

بيان العلم وفضله" ، توفي بشاطبة عام (٥٤٦٣هـ) .

انظر : الديباج (٣٦٧/٢) ، شجرة النور (١١٩) ، الأعلام (٢٤٠/٨) .

(٦) الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي ، إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة ،

أصله من اليمن ، ولد بالمدينة عام (٥٩٣هـ) ، جمع بين الفقه والحديث وكان يعظم

حديث رسول الله ، ولم يركب دابة في المدينة مع ضعفه وكبر سنه لأن فيها جسد

رسول الله مدفون ، واجه ضيقا من العيش في بداية حياته ثم فرج الله عليه ، =

ثانية وأربعين مسألة فقال في اثنتين وثلاثين منها لأدري^(١).
وحكى العبادي^(٢) من أصحابنا في "فتاويه"^(٣): أن أبا حنيفة^(٤) سئل عن

= تولى التدريس والافتاء في المسجد النبوي ، كان صلبا في دينه ، امتحن وضرب بالسياط بسبب حديث حدث به ، سأله المنصور أن يصف كتابا فصف "الموطأ" ، توفي رحمه الله في المدينة عام (١٧٩هـ) .

(١) انظر : ترتيب المدارك (١٠٢/١) ، الديباج (٨٢/١) ، طبقات الداودي (٢٩٣/٢) ، شذرات الذهب (٢٨٩/١) ، طبقات الحفاظ (٨٩) ، تهذيب الأسماء (٧٥/٢) ، العبر (٢٧٢/١) ، مالك لأبي زهرة (١٨) ، الأعلام (٢٥٧/٥) .
(١) انظر : التمهيد (٧٣/١) ، المعبر (٢٤) .

(٢) محمد بن أحمد العبادي القاضي أبو عاصم ، ولد عام (٣٧٥هـ) تقريبا ، كان مجرا في العلم ، إماما مناظرا ، أحد أعيان الأصحاب ، حافظا لمذهب الشافعي ، عرف بغموض العبارة لتأثره بشيخه أبو اسحاق الاسفراييني ، نقل عنه الرافعي في كثير من المواضع في الفقه ، وكذلك النووي في الروضة ، والاسنوي في طبقات الشافعية من مؤلفاته :

"الزيادات" ، "المبسوط" ، "أدب القضاء" ، "طبقات الفقهاء" ، قال السبكي : والعبادي إذا أطلق لا يتبادر الذهن منه إلا إلى أبي عاصم نفسه ، توفي عام (٤٥٨هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (١٠٤/٤) ، طبقات ابن شهة (٢٣٢/١) ، طبقات الاسنوي (٧٩/٢) ، معجم المؤلفين (١٠/٩) ، الأعلام (٢١٤/٥) .
(٣) يراد بها كتابه (الزيادات) قال حاجي خليفة : (وأصله في مجلد لطيف ويعبر الرافعي عنه بفتاوى العبادي) . ولهذا الكتاب تكملتان هما : زيادة الزيادات ، والزيادات على زيادة الزيادات .

وقد نقل ابن السبكي فوائد عن الزيادات وتكلمته الأولى . والله أعلم .

انظر : كشف الظنون (٩٦٤/٢) ، طبقات ابن السبكي (١٠٨/٤) .

(٤) الإمام النعمان بن ثابت بن زوطي ، ولد بالكوفة عام (٨٠هـ) ، من التابعين ، عمل في بداية حياته في تجارة الحز (الشياب) وكان يتردد على الأسواق حتى نصحه الشعبي أن يتردد على مجالس الفقهاء ففعل ولازم مجلس حماد بن سليمان وتلقى العلم على يديه حتى توفي ، كان أعلم أهل زمانه ، قال الشافعي الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه ، ذكر أنه كان يصل الفجر بوضوء العشاء لاشتغاله بالقراءة والعلم ، كان حسن الشياب شديد الكرم ، امتحن آخر حياته حيث أجز على القضاء فأبى فحجسه المنصور وضرب بالسياط فترة ثم أطلق سراحه ومنع من الافتاء والتدريس ولم يبق طويلا حيث توفاه الله في بغداد سنة (١٥٠هـ) وقيل أنه مات مسموما في السجن .
انظر : (أبو حنيفة) لأبي زهرة (١٤) ، الجواهر المضية (٤٩/١) ، الطبقات السنوية (٧٣/١) ، الأعلام (٣٦/٨) .

خمس مسائل فقال فيها لأدرى "وهى" (١):
 الحنثى الذى له آلة الرجال وآلة النساء (٢).
 ووقت الحتان (٣).
 وأطفال المشركين (٤).
 ومن حلف لا يكلم (٥) فلانا دهر (٦).

- (١) ساقطة من ب ، ج ، د .
 (٢) هذه المسألة ليست على إطلاقها ، فالذى توقف فيه أبو حنيفة هو الحنثى إذا بال من الفرجين دون سبق أحدهما فهنا قال لأدرى ولا عبرة بالكثرة عنده وبذلك قال الشافعية .
 وذهب الصحابيان والمالكية والحنابلة إلى اعتبار الكثرة ، بمعنى أن العضو الذى يبول منه أكثر يحكم به ، فإن بال من الذكر أكثر فرجل والعكس بالعكس .
 انظر : المبسوط (١٠٤/٣٠) ، الخرشى على خليل (٢٢٩/٨) ، مغنى المحتاج (٢٩/٣) كشف القناع (٤٦٩/٤) .
 (٣) الحتان عند الشافعية والحنابلة واجب ووقته عند البلوغ ، وذهب المالكية إلى أنه سنة مؤكدة حتى قال التنوخى إنها سنة واجبة ، وهو قول الحنفية أيضا لكن قالوا يقاتل أهل المصر إذا اجتمعوا على تركه والذى توقف فيه أبو حنيفة هو وقت استحبابه متى يكون؟ وروى عن مالك أنه يستحب فيما بين سبع إلى عشر سنين .
 انظر : الفتاوى الحانية (٤٠٩/٣) ، حاشية ابن عابدين (٧٥١/٦) ، شرح البرنسى على الرسالة (٣٩٣/١) ، المهذب (٢١/١) ، المغنى لابن قدامة (٧٠/١) ، تحفة المودود (١٠٠) .
 (٤) اختلف في محل أطفال المشركين إلى عشرة أقوال أشهرها ثلاثة :
 الأول : أنهم في النار ، الثانى : أنهم في الجنة ، الثالث : التوقف وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله .
 انظر : فتح القدير لابن الهمام (١٣٢/٢) ، عمدة القارىء (٢١٢/٨) ، فتح البارى (٢٤٦/٣) ، صحيح مسلم (٥٢/٨) .
 (٥) فى أ : لاكلم .
 (٦) قال أبو حنيفة : إن كانت له نية فهو على مانوى ، وإن لم تكن له نية فلاأدرى ما الدهر؟ أى لايدرى تفسيره ، وعند الصحابيان هو ستة أشهر .
 وقد ذكر بعض الحنفية أن التوقف خاص بكلمة دهر (بدون أل التعريف) أما إذا قال لأكلمه الدهر فهو إلى الأبد ، وقال البعض أن التوقف فى الاثنين . والله أعلم .
 انظر : بدائع الصنائع (٥٠/٣) ، المبسوط (١٦/٩) .

وهل يجوز للقيم نقش جدار المسجد من غلة الوقف^(١)(*) .
 وفي كتاب "مآل الفتاوى"^(٢) للشريف أبي القاسم بن يوسف الحسني
 الحنفى^(٣) مؤلف كتاب "النافع"^(٤) وغيره - مسائل غير الخمسة قال فيها أبو
 حنيفة لأدري ، فذكر ثمانية :

مالدهر؟

ومحل أطفال المشركين .

ووقت الختان .

وإذا بال الخنثى من الفرجين .

(١) قال ابن عابدين : (يجوز لو خيف عليه من ظالم أو كان منقوشا زمن الواقف ، أو
 لإصلاح الجدار) .

حاشية ابن عابدين (٨٠١/٣) .

وماحكاها العبادى فى فتاويه نقله الزركشى فى المعتمبر (٢٥) .

٤٤ (*)

(٢) ويسمى أيضا بـ"الملتقط فى الفتاوى الحنفية" ، تم جمعه فى أواخر شعبان عام
 (٥٥٤٩هـ) . وقد أشار الزركلى إلى أنه مخطوط .

انظر : كشف الظنون (١٨١٣/٢) ، الأعلام (١٤٩/٧) .

(٣) أبو القاسم محمد بن يوسف الحسنى السمرقندى ، فقيه حنفى عالم بالتفسير والحديث
 والوعظ ، كان شديد النقد للعلماء والأئمة ، حج وفى عودته أقام مدة ببغداد ثم
 عاد إلى سمرقند وتوفى فيها عام (٥٥٥٦هـ) وقيل إنه قتل صبرا ، له تصانيف منها :
 "بلوغ الأرب من تحقيق استعارات العرب" ، "مصابيح السبل" ، "الجامع الكبير فى
 الفتاوى" وغير ذلك .

انظر : الجواهر المضية (٧١٠/٢) ، الأعلام (١٤٩/٧) ، معجم المؤلفين (١٣٧/١٢) .

(٤) ويسمى أيضا بالفقه النافع وهو مختصر فى الفقه علت شهرته ، أوله : الحمد لله
 رب العالمين حمدا أمداه الأبد... الخ قال : سألتهمونى أن أصوغ لكم فى الفقه كتابا
 نافعا فاستخرت الله فى كتاب نظرى الدراية صحيح الرواية وسميته الفقه النافع .
 اهـ وقد أشار الزركلى إلى أنه مخطوط .

انظر : كشف الظنون (١٩٢١/٢) ، هدية العارفين (٩٤/٦) ، الأعلام (١٤٩/٧) .

- والملائكة أفضل أم الأنبياء؟ (١)
 ومتى يصير الكلب معلما؟ (٢)
 وسؤر الحمار؟ (٣).
 ومتى يطيب لحم الجلالة؟ (٤) (٥)

(١) ذهب فريق إلى أن الأنبياء أفضل بدليل أمره سبحانه للملائكة بالسجود لآدم ، ولأن الله علم آدم الأسماء والعالم أفضل ، ولأن للبشر عوائق عن العبادة فتكون أفضل لما فيها من مشقة بخلاف الملائكة ، وذهب فريق إلى تفضيل الملائكة لأنهم يعلمون الأنبياء ، قال تعالى : {علمه شديد القوى} النجم (٥) ، والمعلم أفضل . وقد ذكر أبو العز تفصيلا في المسألة .

قلت : ولاثرة لهذا الخلاف فالتوقف أفضل والله أعلم .

انظر : شرح العقيدة الطحاوية (٣٣٧) ، المواقيت (٣٦٧) .

(٢) يرى الحنفية أنه يشترط في كلب الصيد أن يكون معلما حتى يباح صيده ، وقالوا إن حد معرفة التعليم في الكلب أنه إذا أرسل تبع الصيد وإذا أخذه أمسكه على صاحبه ولا يأكل منه شيئا ، أما أبو حنيفة فلم يقدر فيه تقديرا وأرجع ذلك إلى أهل الصناعة .

انظر بدائع الصنائع (٥٣/٥) .

(٣) يقول البخارى : (تعارضت الأخبار في تحريم لحوم الحمر الأهلية وإباحتها فألزم الاشتباه في سؤره لأنه متولد من اللحم ، وكذلك تعارضت الآثار الواردة عن الصحابة فابن عمر كان يكره التوضؤ بسؤر الحمار ويقول انه رجس ، وكان ابن عباس يرى أن سؤره طاهر ولا بأس بالتوضؤ منه ، ثم يقول البخارى : أما سؤر الحمار فهو عندنا في حكم لحمه ولحمه مشكل) . اهـ بتصرف كشف الأسرار (٨٧/٣) .

ومن الحنفية من يرى أن الاشكال في طهارة سؤر الحمار أو نجاسته ، والذي عليه عامة مشائخهم أن الاشكال في طهارته أو طهوريته .

وعند هذا الاشتباه يقول الحنفية يجب تقرير الأصول وهو اثبات ماكان على ماكان فلا يتنجس به ماكان طاهرا ولا يطهر به ماكان نجسا ، فتأمل عظم هذه القاعدة . انظر : كشف الأسرار (٨٧/٣) ، التلويح (١٠٤/٢) .

(٤) الجلة : البعر والجلالة من الحيوان : هى التى يغلب على أكلها النجاسة ، وفى أكل لحمها والانتفاع بها خلاف ، لكنها نجس وتعلف ، ولم يؤقت أبو حنيفة رحمه الله مدة لحسها وقال نجس حتى يطيب لحمها وهو قول صاحبين أيضا ، وروى أنه قدر فى الأبل شهرا وفى البقر عشرين وفى الشاة عشرة وفى الدجاج ثلاثة أيام . انظر : لسان العرب (جلل) (٦٦٤/٢) ، بدائع الصنائع (٤٠/٥) ، البنائة (٩٠/٩) .

(٥) أورد الكمال ابن أبى شريف هذا النقل أيضا فى الدرر اللوامع (٦٢/١/١) .

فيحصل^(١) من مجموع النقلين تسع مسائل^(٢) :
وفي مقدمة شرح المهذب للنووي^(٣) عن الأثر^(٤) سمعت أحمد بن

(١) في ب : فتحصل .

(٢) وقد نظمها شيخ الاسلام ابن أبي شريف بقوله :

حمل الامام أبا حنيفة دينه
أطفال أهل الشرك أين محلهم
أم أنبياء الله ثم اللحم من
والدهر مع وقت الحتان وكلبهم
والحكم في الخنثي إذا ما بال من
وأجائر نقش الجدار لمسجد
واكتفى البعض بنظم أربعة منها فقال :

من قال لأدري لما لم يدره

في الدهر والخنثي كذاك جوابه

انظر : حاشية ابن عابدين (٨٠١/٣) ، بدر المنقى (٥٦٩/١) ، فتح القدير لابن الهمام (١٥٦/٥) ، وفي الكليات (٣٠٤) نظم ثمانية في بيتين . والله أعلم .

(٣) يحيى بن شرف النووي نسبة إلى نوى إحدى قرى سوريا حيث ولد بها سنة (٦٣١هـ) ثم انتقل به والده إلى دمشق فأقام بها طويلا ، تفقه على اسحاق المغربي ، كان محققا في علمه ، صرف أوقاته في أنواع العلم ولم يتزوج ، كان حسن العيش ، قانعا بالقوت ، تاركا للشهوات ، قوالا للحق ، ترجيحه هو المعتمد عند الشافعية وبالأخص إذا وافق ترجيح الرافعي ، من مؤلفاته :

"روضة الطالبين" ، "المجموع" ، "شرح صحيح مسلم" ، توفي بنوى عام (٦٧٦هـ) .

انظر : طبقات السبكي (٣٩٥/٨) ، طبقات ابن شعبة (١٥٣/٢) ، طبقات الأسنوي

(٤٧٦/٢) ، المهذب عند الشافعية (٤٧،٣٩) ، الأعلام (١٤٩/٨) ، طبقات الحفاظ

(٥١٠) ، شذرات الذهب (٣٥٤/٥) .

(٤) أحمد بن محمد بن هاني الأثرم ، كان إماما جليل القدر من حفاظ الحديث ، قال

ابراهيم الأصفهاني هو أحفظ من أبي زرة الرازي وأتقن ، أثنى عليه يحيى بن معين

نقل الكثير من المسائل عن الإمام أحمد وصنفها ورتبها أبوابا .

له كتاب "العلل" ، "السنن" في الفقه وشواهد من الحديث ، "التاسخ والمنسوخ" في

الحديث ، توفي عام (٢٦١هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (٤١١) ، طبقات الحنابلة (٦٦/١) ، المنهج

الأحمد (٢١٨/١) ، معجم المؤلفين (١٦٧/٢) .

حنبل^(١) يكثر أن يقول لأدرى^(٢).
وفي "تذكرة السامع والمتكلم" لقاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة^(٣) أن
الشافعي^(٤) سأله محمد بن عبد الحكم^(٥) عن المتعة :

- (١) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني عربي الأصل ولد في بغداد عام (١٦٤هـ) ، نشأ
مكبا على العلم وسافر كثيرا من أجله ، واجه محنة لرفضه القول بخلق القرآن
وضرب بالسياط مرة بعد أخرى ثم أطلق ، منعه الواثق من التدريس ، ولما جاء
المتوكل أكرمه وأعاد للتدريس ، من مؤلفاته :
"المسند" ، "التاريخ" ، "الناسخ والمنسوخ" ، توفي رحمه الله عام (٢٤١هـ) .
انظر : مناقب الإمام أحمد (٣٤) ، طبقات الحنابلة (٤/١) ، المنهج الأحمد (٥١/١)
ابن حنبل (١٥-٤٦) ، الأعلام (٢٠٣/١) .
- (٢) المجموع (٤٠/١) ، الدرر اللوامع (٦٢/١/١) .
- (٣) محمد بن ابراهيم بن جماعة الكناني ، ولد بحماة سنة (٦٣٩هـ) ، نشأ في أسرة
اشتهرت بالعلم وعرفت بالصلاح والتقوى ، تنقل كثيرا من أجل السماع والتقى
بالعديد من الشيوخ ، أجازته ابن المفرج وابن علان وغيرهم ، تولى القضاء في
القدس ومصر ودمشق ، كان على دين وتواضع ، من مؤلفاته :
"تراجم البخاري" ، "شرح كافية ابن الحاجب" ، "كشف المعاني" ، توفي عام
(٧٣٣هـ) وقد أكمل أربعا وتسعين سنة .
- انظر : طبقات السبكي (١٣٩/٩) ، الدرر الكامنة (٢٨٠/٣) ، طبقات ابن شهبة
(٢٨٠/٢) ، دراسة عن ابن جماعة (١١-٢٥) .
- (٤) محمد بن ادریس الشافعي نسبة إلى جده شافع بن السائب قرشي الأصل يلتقي مع
الرسول صلى الله عليه وسلم في جده عبد مناف ، ولد بغزة في فلسطين عام (١٥٠هـ)
ونشأ بها فقيرا يتيما ، نقلته أمه إلى مكة وهو ابن سنتين فنشأ بها وحفظ القرآن
والموطأ ، تفقه على مسلم بن خالد مفتي مكة ثم رحل إلى المدينة ولازم الإمام مالك
مدة ثم قدم بغداد وتلقى من محمد بن الحسن وصنف بها كتبه القديمة ، انتقل
أخيرا إلى مصر وصنف فيها كتبه الجديدة ، توفي عام (٢٠٤هـ) .
- انظر : طبقات السبكي (٧١/٢) ، طبقات الاستوى (١٨/١) ، طبقات الحسيني (١١)
الأعلام (٢٦/٦) ، الشافعي (١٤) .
- (٥) محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري ، ولد سنة (١٨٢هـ) ، من أكابر الفقهاء ،
انتهت إليه رئاسة العلم في مصر ، كان مالكي المذهب فلما قدم الشافعي إلى مصر
صحبه وتفقه عليه ، أعجب به الشافعي وكان يقربه حتى قال : وددت أن لي ولدا
مثله ، حمل إلى بغداد في فتنه القول بخلق القرآن فلم يجب فردد إلى مصر وتوفي
فيها عام (٢٦٨هـ) وقد رجع في آخر حياته إلى مذهب مالك رحمه الله ، من
مؤلفاته :

أكان^(١) فيها طلاق أو ميراث أو نفقة تجب أو شهادة ، فقال : والله ماندرى^(٢).

وهذا وإن لم يكن من النوع الماضى بل من قبيل التاريخ^(٣) لكن فيه التنبيه على أن العالم إذا سئل عما لا يعرف ، يقول : لأدرى^(٤).

= "أدب القضاة" ، "أحكام القرآن" ، "الرد على فقهاء العراق" .
انظر : الديباج (١٦٣/٢) ، شجرة النور (٦٧) ، طبقات السبكي (٦٧/٢) ، طبقات الحسيني (٣٠) ، وفیات الأعيان (١٩٣/٤) .
(١) في أ : إن كان .

(٢) انظر : تذكرة السامع (٤٢) ، الدرر اللوامع (٦٣/١/١) .
(٣) أى ليس مثل المسائل السابقة التى سئل عنها أبو حنيفة ومالك فأجابوا عنها بلاأدرى ، لأن الشافعى سئل عن نكاح المتعة أيقع فيه طلاق أو يجب به ميراث أو نفقة أو الاشهاد عليه فقال لأدرى .

ومن المعلوم أن نكاح المتعة نسخ واستقر تحريمه فأصبح السؤال عن أحكامه من قبيل التاريخ وإلا فلأفائدة من معرفتها بعد النسخ .
وقد نقل النووى أنه لاميراث فيه وتحصل الفرقة بانقضاء الأجل دون طلاق . انظر شرح النووى على مسلم (١٨١/٩) .

(٤) أقول وهذا من مناقب الأئمة إذ لم تمنعهم شهرتهم بالإمامة وعلو منزلتهم أن يقولوا لأدرى ، وهذا دليل على كمال العلم وقام الورع ، وهم فى ذلك أيضا يقتدون بالنبي الكريم صلى الله عليه وسلم حيث قال لأدرى حينما سئل عن أحب البقاع إلى الله حتى أخبره جبريل أنها المساجد ، ومما يروى فى هذا الشأن أيضا : أن رجلا سأل الإمام مالك فقال لأدرى فقال الرجل : ياأبا عبد الله تقول لأدرى ، قال : نعم وأبلغ من وراءك أنى لأدرى .

وكان رحمه الله يقول : من أجاب فى مسألة فينبغى قبل أن يجيب فيها أن يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه فى الآخرة ثم يجيب .
وسئل القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق رضى الله عنهم فقال : لأحسنه ، فقال الرجل إنى وقتت إليك ولأعرف غيرك ، فقال القاسم : لا تنظر إلى طول لحيتي وكثرة الناس حولي والله ماأحسنه ، فقال شيخ جالس إلى جنبه يابن أسى الزمها فوالله مارأيتك فى مجلس أنبل منك اليوم ، فقال القاسم والله لأن يقطع لساني أحب إلى من أن أتكلم بما لا أعلم لى به .

وقال سحنون : انى لأسأل عن المسألة فأعرفها وأعرف فى أى كتاب هى وفى أى ورقة وفى أى صفحة وعلى كم بنيت من السطور فما يمتنعى من الجواب فيها إلا كراهة الجرأة بعدى على الفتوى . نسأل الله أن نكون خير خلف لخير سلف ، كذا يحظه علق شيخنا الدكتور حسن مرعى حفظه الله . =

فغن ابن عباس^(١) رضى الله عنهما (إذا أخطأ العالم لأدري أصيبت مقاتله)^(٢)، ورواه البيهقي^(٣) في "المدخل" من حديث أحمد عن الشافعي عن مالك عن محمد بن عجلان^(٤) "أن محمد بن عجلان قاله"^(٥) أيضا ، لكن بلفظ

= انظر : فتاوى ابن الصلاح (٨/١) ، اعلام الموقعين (٣٣/١) ، مقدمة المجموع (٤٠/١) ، الفقيه والمتفقه (١٧٠/٢) ، جامع بيان العلم (٤٩/٢) ، المدخل للبيهقي (٤٢٩) .

(١) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي ، حبر هذه الأمة ، ولد بمكة في الشعب حينما حاصرت قريش بني هاشم ، دعى له الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : اللهم فقهِه في الدين وعلمه التأويل ، قال عنه ابن مسعود إنه ترجمان القرآن ، كان الناس يأتيونه في الشعر والأنساب ، ويأتونه للعلم والفقه فيقبل عليهم بما يشاؤون ، توفي رحمه الله بالطائف عام (٥٦٨) وعمره احدى وسبعين .
انظر : الإصابة (١٣٠/٦) ، الاستيعاب (٢٥٨/٦) ، أسد الغابة (١٩٢/٣) ، درة السحابة (٣٤٥) ، الأعلام (٩٥/٤) .

(٢) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ، باب ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يدره من وجوه العلم (٥٤/٢) ، وقد ذكر رواية أخرى بلفظ (إذا أغفل العالم) ورواه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١٧٣/٢) .

(٣) أحمد بن الحسين البيهقي نسبة إلى بيهق ، ولد بمجسرواجرد من قرى بيهق عام (٥٣٨٣) كان كثير التحقيق ، حسن التصنيف ، قانعا من الدنيا باليسير ، زاهدا ورعا ، قال عنه إمام الحرمين مامن شافعي إلا وللشافعي فضل عليه غير البيهقي فإن له على الشافعي منه لكثرة تصانيفه في نصرته مذهبه وتأييد آرائه . قال الذهبي : لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهباً لكان قادراً على ذلك لسعة علومه ومعرفته بالخلاف ، قيل إن تصانيفه زهاء ألف جزء منها : "السنن الكبرى" ، "السنن الصغرى" ، "دلائل النبوة" ، "مناقب الشافعي" ، توفي عام (٥٤٥٨) .

انظر : طبقات الاسنوى (٩٨/١) ، طبقات ابن شهبة (٢٢٠/١) ، الأعلام (١١٦/١) ، معجم المؤلفين (٢٠٦/١) .

(٤) محمد بن عجلان المديني مولى فاطمة بنت عتبة ، روى عن عكرمة والثوري ومالك والليث ، قال عنه ابن عيينة وابن حنبل : إنه ثقة ، وعن ابن المبارك قال : لم يكن بالمدينة أحد أشبه بأهل العلم من ابن عجلان كنت أشبهه بالياقوتة بين العلماء كان عابداً ناسكاً صادقاً ، له حلقة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم للفتوى ، توفي عام (٥١٤٨) .

انظر : الجرح والتعديل (٤٩/٨) ، شذرات الذهب (٢٢٤/١) .

(٥) ساقطة من د .

(إذا أغفل الحاكم)^(١).

وإذا^(٢) كان كذلك فلا يكون التعريف جامعاً^(٣).

وقد أجيّب عن ذلك بأنهم كانوا يعرفون الكل بالقوة بمعنى^(٤) أنهم لو اجتهدوا فيه لعلموه^(٥) ولكن شغلهم - وقت الجواب بلا أدري - ما هو أهم ، أو تركوا الجواب لمعنى آخر فالله أعلم .

نعم إطلاق أنهم علموا بمعنى القوة مجاز يسان عنه الحد إلا أن يدعى قرينة أو اشتهار عرفي صيره حقيقة^(٦).

وإن كانت اللام للعهد فليس هناك معهود^(٧)، ولو سلم فالمراد الأعم .
وإن كانت للجنس فتقتضي أن يعلم المقلد بعض مسائل الفقه يكون فقيهاً ، ولا قائل به ، فلا يكون^(٨) التعريف مانعاً لأن ما عرفه المقلد ليس فقهياً وقد دخل في التعريف .

وقد أجيّب عنه بأنه لم يعرف ذلك من دليل تفصيلي وإلا لكان فقيهاً ، والمراد إنما هو أن يعرفه من دليله التفصيلي كما سيأتي^(٩).

(١) انظر : المدخل إلى السنن الكبرى (٤٣٦) ، المعبر (٢٥) ، فتاوى ابن الصلاح (١٠/١) .

(٢) في د : فإذا .

(٣) عاد المؤلف إلى قوله في شرح التعريف : فلو أثبت باللام فإن كانت للاستغراق فيخرج فقه الأئمة .

(٤) في د : يعنى .

(٥) قال المحلى :

(وكون المراد بالأحكام جميعها لا ينافيه قول مالك ... لا أدري لأنه متهين للعلم بأحكامها بمعاودة النظر) .

المحلى على جمع الجوامع (٤٦/١) ، غاية الوصول (٦) .

(٦) جزم بالثاني المحلى تلميذ المؤلف فقال :

وإطلاق العلم على مثل هذا التهيؤ شائع عرفاً ، يقال فلان تعلم النحو ولا يراد أن جميع مسأله حاضرة عنده على التفصيل بل انه متهيء لذلك . اهـ وقرره أيضاً الكمال .

انظر : الدرر اللوامع (٦٥/١/١) ، نفس المصدرين .

(٧) هذا عطف على قوله السابق فإن كانت اللام للاستغراق فيخرج فقه الأئمة .

(٨) في ب : فيكون .

(٩) سيأتي ص ، وانظر السؤال وجوابه في نهاية السؤل (٢٢) .

إذا علمت ذلك علمت أن حذف لام التعريف يغني عن الأسئلة والأجوبة .

ولذلك^(١) أيضا لم أقل أحكام بالجمع كما عبر به كثير^(٢) لأن الكمية خارجة عن الحقيقة وهو واضح . ففى الأفراد سلامة من ذلك ، وفى التجريد من اللام نقص لفظ ، واستغناء عن قرينة تصرف عن العموم ، والعهد للجنس^(٣) .

وخرج بقيد الشرعى "نحو"^(٤) علم الحساب والطب والهندسة ، وعلوم العربية من نحو وتصريف ولغة وبيان وعروض وغير ذلك .
وخرج بقيد (الفرعى) الأسمى ، كأصول الدين وأصول الفقه ، وهو أحسن من التعبير بالعمل^(٥) ، أى عمل الجوارح ليخرج الاعتقادات لأن فيه مجاز تخصيص العمل ببعض أنواعه . فمن الفقه مالم يعمل جارحة كالنية وأحكامها ، وسائر القصود المذكورة فى الفقه إلا أن يجاب بأنه تابع لأفعال

(١) فى أ : وكذلك .

(٢) منهم إمام الحرمين والرازى والرهاوى وغيرهم .

انظر : البرهان (٨٦/١) ، المحصول (ج١/٩٢/١) ، حاشية الرهاوى (١٩/١) ، جمع الجوامع (٤٢/١) .

(٣) أقول : نقص اللفظ والاستغناء عن القرائن أمور مطلوبة كلما وجدت فى التعريف كان أكثر دقة وأسلم من الاعتراضات ، وبهذا رجح المؤلف تعريفه عما سواه وقد أيدته الانتصارى فى غاية الوصول (٦) .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) اعترض الاسنوى على البيضاوى لأنه عبر بلفظ العملية فى تعريف الفقه فقال : (لا يخلو إما أن يريد بالعملية عمل الجوارح ، أو ما هو أعم منها ومن عمل القلوب فإن أراد الأول ورد عليه إيجاب النية وتحريم الرياء والحسد وغيرها فإنها من الفقه وليس فيها عمل بالجوارح .

وإن أراد الثانى ورد عليه أصول الدين فإنه ليس بفقه مع أنه عمل بالقلب ولو قال الفرعية كما قاله الآمدى وابن الحاجب لكان يخلص من الاعتراض) . وقد أجاب المؤلف على الاعتراض الثانى .

نهاية السؤل (٢٢/١) ، وانظر : الإحكام للآمدى (٢٢/١) ، منتهى السؤل والأمل (٣) .

الجوارح لا مجرد اعتقاد كعقائد^(١) الأصيلين^(٢).

وخرج بكون علم ذلك من دليل تفصيلي ماليس مكتسبا أصلا كعلم الله عز وجل .

أو "كان"^(٣) مكتسبا لامن دليل تفصيلي كعلم الملائكة وعلم الرسل فيما^(*) ليس من اجتهادهم حيث جوزناه^(٤).

وكذا ما علم من الدين بالضرورة كما تقدم^(٥)، وإن كان يسمى فروعاً بالنسبة إلى أصول الدين كما يقال في تكليف الكافر بالفروع ، مرادهم بذلك الصلاة والزكاة والحج وغير ذلك كما سيأتي^(٦).

(١) في ج : لعقائد .

(٢) المراد أصول الدين وأصول الفقه وقد أشار إلى ذلك المؤلف قبل قليل .

(٣) ساقطة من د .

(*) ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧

(٤) والمعنى : أن علم الرسول صلى الله عليه وسلم للأحكام لا يسمى فقها .

أما على القول بعدم جواز الاجتهاد للرسول صلى الله عليه وسلم فواضح ، أى أن علمه يكون حاصلًا بالوحي لاعن دليل تفصيلي فلا يسمى فقها .

وأما على القول بجواز الاجتهاد فيخرج فقط علم الرسول فيما ليس من اجتهاده فلا يسمى فقها ، وأما الأحكام الناتجة عن اجتهاده صلى الله عليه وسلم فتسمى فقها . قال الكمال :

(وأما علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهاده بناء على جواز الاجتهاد في حقه صلى الله عليه وسلم ... فباعتبار حصوله عن دليل شرعي يصح أن يسمى فقها وتسميته فقها هو الذي اقتضاه كلام البرماوى في شرح ألقيته) . ا.هـ

انظر : الدرر اللوامع (٥٤/١/١) ، حاشية العطار (٦١/١) ، غاية الوصول (٦) ، حاشية الجوهري (٦) .

وجواز الاجتهاد للرسول صلى الله عليه وسلم هو ما عليه جماهير الأصوليين ، وهناك من منع ذلك .

انظر : كشف الأسرار (٢٠٥/٣) ، مسلم الثبوت (٣٦٦/٢) ، تنقيح الفصول (٤٣٦) المستصفي (٣٥٥/٢) ، شرح الكوكب المنير (٤٧٤/٤) ، ارشاد الفحول (٢٧٨) .

(٥) وقد سبق الرد على هذا انظر ص (٧٢)

(٦) انظر ص (٢٦٦)

وكذا علم المقلد فإنه من دليل إجمالي ، وهو أن كل ماأفتاه به المفتي فهو حكم الله في حقه لقوله^(١) تعالى {فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون} (٢) وقيام الاجماع كما سيأتي بيانه في الباب الرابع^(٣).

لايقال أن الذى يعلمه المقلد هو أيضا من دليل تفصيلى باعتبار أن مقلده أخذه منه فينبغى أن يزداد (بالاستدلال) ليخرج^(٤).

لأننا نقول مسلم ، لكن المقلد ماأخذ من الدليل التفصيلى وهو معنى قولى (منه) وهو متعلق بعلم ، وفاعل العلم محذوف ، أى علم انسان أو نحو ذلك . فذلك الفاعل مقيد بكونه علمه من الدليل التفصيلى ، فلم يدخل المقلد أصلا^(٥). والله أعلم .

[الغاية والفائدة من دراسة أصول الفقه] :

و غاية الفن هو التوصل لكل خير يقتضيه العمل

الشرح :

لما فرغ الكلام فى الأول من الثلاثة وهو تصور العلم ، شرعت فى الثانى وهو الغاية ، والفائدة منه .

والفن : قال الجوهري^(٦) : هو النوع ، وفن الرجل كثر تفننه فى الأمور

(١) فى أ : كقوله تعالى .

(٢) النحل (٤٣) ، الأنبياء (٧) .

(٣) وذلك ضمن المجلد الثانى .

(٤) أى يزداد فى التعريف لفظ بالاستدلال ليخرج علم المقلد .

(٥) قال الزركشى : قبل علم المقلد لم يدخل فى الحد بل هو احتراز عن علم الخلاف . اهـ البحر المحييط (٢٢/١) .

(٦) اسماعيل بن حماد الجوهري لغوى أديب من الأئمة ، أصله من بلاد الترك من فاراب دخل العراق وهو صغير ، قرأ العربية على السيرافى والفارسى ، كان يؤثر السفر ويحترق البدو والحضر ، دخل ديار ربيعة ومضر لاتقان اللغة العربية ثم استقر فى نيسابور وتوفى فيها عام (٣٩٣هـ) وقيل فى سبب وفاته أنه حاول الطيران من سطح بيته فتردى قتيلا ، من مؤلفاته :

"الصحاح" ، "العروض" ، "مقدمة فى النحو" .

انظر : بيتمة الدهر (٤/٤٦٨) ، أنباه الرواه (١/٢٢٩) ، معجم المؤلفين (٢/٢٦٧)

الأعلام (١/٣١٣) .

أى تنوعه ومنه أفنت الشجرة صارت ذات أفنان ، أى أغصان ، واحده فن^(١).

والمراد هنا فن أصول الفقه ، فاللام للعهد ، فغاية أصول الفقه التوصل إلى استنباط الأحكام الشرعية ، أو معرفة كيف استنبطت حيث تعذر إمكان الاستنباط والاجتهاد ، ليستند العلم إلى أصله ، وذلك موصل إلى العمل ، والعمل موصل إلى كل خير في الدنيا والآخرة ، وهو معنى قولى (يقتضيه العمل) ومعناه هنا يعرفه ويدل عليه لالتأثير لحديث (لن يدخل الجنة أحد بعمله)^(٢) إلى آخره ، وإنما الكل بفضل الله ورحمته . والله أعلم .^(*)

[مايستمد منه أصول الفقه] :

ومايستمد منه فالكلام وعربية كذا الأحكام

الشرح :

هذا هو الثالث من الثلاثة ، وهو مادة أصول الفقه ، فهو مستمد من ثلاثة أمور : من علم الكلام^(٣) ، ومن علم العربية ، ومن معرفة الأحكام^(٤) .
ووجه الحصر الاستقراء وأيضاً فالتوقف :

إما أن يكون من جهة ثبوت حجية الأدلة فهو علم الكلام أى أصول الدين فإن حجية الأدلة تستدعى معرفة الصانع خالق الخلق ، وباعث الرسل إليهم بالشرائع حتى يستدل بما جاءوا به على الأحكام وثبوت رسالتهم متوقف على المعجزة الدالة على صدقهم حتى يعلم أن ما جاءوا به من عند الله ويتفرع من ذلك مايستدل به في شرعنا من الكتاب والسنة ، والإجماع

(١) انظر الصحاح (فن) (٢١٧٧/٦) .

(٢) انظر : صحيح البخارى (الرفاق) (١٨٢/٧) ، صحيح مسلم (صفات المنافقين) (٢١٦٩/٤) .

(*) هـ

(٣) انظر تعريفه في هـ (ص ٧٤) .

(٤) قال إمام الحرمين :

(فأصول الفقه مستمدة من الكلام والعربية والفقه) . البرهان (٨٤/١) .

والقياس ، ومانشأ من ذلك عند مشبته ، وثبوت ذلك إنما هو في أصول الدين ، فحصل التوقف عليه .

وإما أن يكون التوقف من جهة دلالة الألفاظ على الأحكام ؛ إذ الأدلة هي موضوع أصول الفقه كما سبق ، وعوارضها هي^(١) مسائل أصول الفقه ، والأصل في الأدلة الكتاب والسنة ، وهما عربيان فتوقف فهمهما على معرفة الكلم العربية وأحكامها ، فإن كان^(٢) من حيث المدلول فهو علم اللغة ، أو من أحكام تركيبها فعلم النحو ، أو من أحكام أفرادها فعلم التصريف ، أو من جهة مطابقته لمقتضى الحال وسلامته من التعقيد ، وتحسينه بشيء من وجوه الحسن فعلم البيان بأنواعه الثلاثة^(٣).

وإما أن تتوقف من جهة تصور مايدل بها عليه وهو الأحكام ، فإنه لا بد من تصور الأحكام ؛ ليتمكن من اثباتها ونفيها ، فالحكم على شيء^(٤) فرع تصوره^(٥). والله أعلم .

[شرح أمور مهمة] :

إذا عرفت ماضى بالجملته فهما^(٦) شرح ما ذكرت أصله
والعلم والدليل ثم النظر والحكم بالتفصيل فيما حرروا

(١) في د : في .

(٢) في د : كانت .

(٣) سيشير المؤلف إلى هذا أيضا ص (١٤١١)

وعلم البيان في الاصطلاح : (هو عبارة عن المنطق الفصيح المعبر عما في الضمير ... وكثير من البلاغيين يسمي علوم البلاغة الثلاثة - المعاني والبيان والبديع - علم البيان لتعلقها بالبيان) .

معجم البلاغة العربية (٩٧) ، وانظر : التعريفات (١٥٦) ، مفتاح السعادة (١٨٥/١).

(٤) في ج ، د : الشيء .

(٥) انظر : الإحكام للآمدى (٢٤/١) ، البرهان (٨٤/١) .

(٦) في ج : فهاء ، بالهمز .

الشرح :

أى (إذا عرفت) ماقدمته في صدر هذه المقدمة إلى هنا ، تبين لك أنه لا بد من شرح أمور أربعة مهمة تضمنها ماسبق وهى : "العلم" ، و"الدليل" ، و"النظر" ، و"الحكم" .

فأما العلم فلوقوعه في التعاريف السابقة^(١).

وأما الدليل : فلأنه مدلول أصول الفقه الإضافى ولوقوعه في تعريف اللقبى ، حيث كان هو المراد بالطرق ، وتعريف الفقه .

وأما النظر : فلأن الأحكام إذا كانت من أدلتها التفصيلية فإنما يتوصل إليها بالنظر .(*)

وأما الحكم : فلوقوعه في التعاريف ، ولكون تصوره هو أحد الثلاثة المستمد منها^(٢).

فخذ شرح كل منها بالتفصيل والإيضاح إلى آخر المقدمة ، و(ها)^(٣) اسم فعل^(٤) بمعنى خذ ، و(شرح) مفعول به ، و(العلم) ومابعده بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى ماذكرت^(٥) أصله هو العلم وكذا وكذا . والله أعلم .

(١) أى في تعريف الأصول وتعريف الفقه راجع ص () .

(*) ه أ

(٢) أى التى يستمد منها أصول الفقه وهو معرفة الأحكام .

(٣) فى ج : هاء بالهمز .

(٤) اسم الفعل : هو لفظ يقوم مقام الفعل فى الدلالة على معناه وفى عمله . وله ثلاثة أنواع :

الأول : ماسمى به الأمر مثل : عليك ، آمين ، صه .

وهذا هو الغالب والكثير فى اسم الفعل .

الثانى : ماسمى به الماضى ، مثل هيهات وشتان .

الثالث : ماسمى به المضارع مثل وى بمعنى التعجب ، أوه بمعنى أتوجع .

ولاسم الفعل أحكام انظرها فى :

شرح ابن عقيل (٣/٣٠٢) ، شرح ألفية ابن مالك (٢٣٦) ، قطر الندى (٢٥٥) ،

شرح شذور الذهب (٤٠٦) .

(٥) فى ب : وهو ماذكرت .

[العلم]

فمطلق العلم له معانى
أحدها مجرد الإدراك
أو مستو وكل هذا منقسم
فأول حصول صورة بلا
إثباتا أو نفيًا وكلما درى
فما على مثل له توقفا
عن علمه التوقف المعين
هو الضرورى فلا يبرهن

الشرح :

هذا هو الأول من الأربعة التى لا بد من شرحها ، وإيضاحها وهو العلم .
وله إطلاقات فى اللغة والعرف ، وهو معنى قولى (على اصطلاحات)
فإنه يشمل اللغة والعرف ، إذ المراد هنا اصطلاح التخاطب للمقابل للغة^(٢)
والشرع كما سيأتى . وقد ذكرت منها ثلاثة^(٣) يحتتمل أن تكون^(٤) حقيقة فى

(١) فى ج : فيها .

(٢) وهو الاصطلاح الشرعى .

أقول : اللفظ يكون له معنى لغوى ثم يصطلح جماعة على نقله إلى معنى آخر فيه
مناسبة للمعنى اللغوى فيقال معناه فى اللغة كذا وفى الاصطلاح كذا .
ويكون الاصطلاح حسب الجماعة التى اصطلحت ذلك فيقال اصطلاح الشرع أو
اصطلاح المناطقة أو الأصوليين ونحو ذلك .
انظر التعريفات (٢٨) .

(٣) والمراد أن العلم إذا أطلق وخلا عن القرائن والقيود فله عدة معان واصطلاحات
ذكر المؤلف ثلاثة منها :

المعنى الأول : أن يراد به مجرد الإدراك .

المعنى الثانى : أن يراد به مطلق التصديق .

المعنى الثالث : أن يراد به التصديق اليقيني وهذا أشهر الاطلاق وأكثرها استعمالا .

وقد أوفى المؤلف رحمه الله هذه المعانى بيانا وشرحا . والله أعلم .

(٤) فى ج : يكون .

كل منها أو حقيقة في البعض ، مجازا في الباقي ، أو لقدر مشترك من باب التواطؤ ، وتحرير ذلك عسر ، ولاطائل في بسطه في هذا المختصر .
وقولى (لها معانى) هو بضم الميم اسم فاعل ، عانا الشىء : أى لزمه وألفه^(١).

[المعنى الأول للعلم] :

وقولى (مطلق العلم) أى لفظه المطلق السالم من قيد ومن قرينة أحد المعانى الثلاثة (بمجرد الادراك) وبدأت به لأنه الأعم سواء كان ذلك الإدراك جازما أو مع احتمال خلافه ، رجح ذلك الاحتمال أو ضعف أو ساوى^(٢).
ولما كان الراجح والمساوى^(٣) يبعد معهما أن يقال علم الشىء ؛ أتيت بهما بعد لو فى قولى (ولو مع احتمال ضد زاكى) أى راجح أو (مستو) وأما عند الجزم أو الرجحان فى الأول^(٤) فواضح ، ومن هذا قوله تعالى {قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء}^(٥) إذ المراد نفى كل ادراك ولو توهما .
وقولى (وكل هذا منقسم) إلى آخره يبان لأقسام العلم بهذا المعنى العام^(٦)، وينبغى أن تقدم على هذا التقسيم أمرين : (*)

(١) انظر لسان العرب (عنا) (٣١٤٦/٥) .

(٢) والمعنى أن العلم يطلق ويراد به مجرد الادراك سواء أكان هذا الادراك جازما أم مع احتمال راجح ، أم احتمال مساو ، أم احتمال مرجوح وهو الذى عبر عنه المؤلف بقوله (أو ضعف) . انظر شرح الكوكب المنير (٦٣/١) .

(٣) أى ولما كان الادراك مع احتمال خلافه احتمالا راجحا أو مساويا يبعد معهما ... الخ .

(٤) المراد بالأول هو الادراك .

والمقصود بالرجحان هنا رجحان الادراك على الاحتمال المخالف ، فيكون الاحتمال المخالف مرجوحا . والله أعلم .

(٥) يوسف (٥١) .

(٦) وهو مجرد الادراك .

(*) ب

أحدهما : قد اختلف في العلم هل تصوره ضرورى أو نظرى^(١).
 ذهب الامام الرازى إلى أنه ضرورى لاحتياج إلى تعريف^(٢)، وكان
 مراده "العلم"^(٣) بهذا المعنى الأعم لابل المعنى الثالث الذى هو أخص هذه الثلاثة
 فإنه قد عرف ذلك في ضمن تقسيم كما سيأتى^(٤)، فنسبته إلى المناقضة ليس
 بجيد^(٥).

وقال إمام الحرمين إن العلم لايجد لعسره لالكونه ضروريا^(٦) فإنه قد

- (١) أى أنه يحصل بمجرد التفات النفس إليه من غير نظر واكتساب ، أم أنه يحتاج إلى
 نظر وتأمل .
 ذهب الرازى إلى أن العلم ضرورى لايجد .
 وقال إمام الحرمين والغزالى أنه لايجد لعسره وليس لكونه ضروريا .
 وذهب جماعة منهم الأمدى وابن الحاجب الى أنه نظرى وعرفوه بتعاريف مختلفة .
 انظر : المحصول (٩٩/١/١) ، البرهان (١١٥/١) ، المستصفى (٢٥/١) ، كشف
 الأسرار للبخارى (٧/١) ، الإحكام للأمدى (٢٩/١) ، منتهى السؤل (٤) ، بيان
 المختصر (٣٩/١) ، شرح الكوكب المنير (٦٠/١) ، شرح الجلال على جمع الجوامع
 (١٥٥/١) ، التمهيد للكلوذانى (٣٧/١) ، شرح العضد (٤٦/١) .
 (٢) انظر المحصول (١٠٢/١/١) .
 في ب ، ج ، د : لتعريف ، والمثبت هو الأول لأن المؤلف ذكره مرة أخرى ص (١١٤)
 (٣) ساقطة من ب .
 (٤) انظر ص (١١٣)
 (٥) سبق القول بأن العلم له ثلاثة معان :
 فالمعنى الأول هو أن يراد به مجرد الادراك ، وهذا الذى ذهب الرازى إلى أنه
 ضرورى لايجد .
 أما المعنى الثالث وهو أن يراد به التصديق اليقيني فقد عرفه الرازى ، وقد توهم
 الزركشى بأنه تناقض وليس كذلك لعدم تواردهما على محل واحد .
 وكان الزركشى استشعر هذا الجواب ورده بما لافائدة في ذكره ، وسيأتى جواب
 المؤلف عما زعمه شيخه ^(١١٤) والله أعلم .
 انظر : البحر المحيط (٥٣/١) ، تشنيف المسامع (١٨٥/١) .
 (٦) يرى إمام الحرمين أن العلم لايعرف بالحد لأن تصور حقيقته عسر ، وليس لكونه
 ضروريا كما يقول الرازى .
 انظر : البرهان (١١٥/١) ، شرح الجلال على جمع الجوامع (١٥٩/١) .

اختلف في حقيقته أهو جوهر أم عرض؟^(١)
وعلى أنه عرض ، أهو من مقولة الكيف ولكنه وصف حقيقى تلزمه
الإضافة؟

أم هو من مقولة الإضافة؟

أم هو من مقولة الانفعال لا الفعل؟

وإذا لم تتميز ذاتياته عن عرضياته عسر تحديده ، فلاتطريق لتعريفه إلا
أن يميز عن غيره بالقسمة بأن يؤخذ المشترك بينه وبين غيره ، ثم يؤخذ
المميز حتى يخرج لنا العلم^(٢).

قلت : فعاد إلى تعريفه بالرسم^(٣)، وتبين أنه إنما أراد عسر التعريف
بالحد .

نعم ظاهر كلام الإمام^(٤) والغزالي^(٥) في "المستصفى" وغيرهما من المحققين

(١) للجوهر والعرض عدة اطلاقات ، فما يقابل العرض :

الجوهر : الموجود القائم بنفسه ، أى يوجد من غير محل يقوم به .

قال الإمام في الشامل قال بعض الأئمة الجوهر : ما يشغل الحيز ، وقال بعضهم كل

جرم وهذا من أحسن الحدود ويؤول إلى المتحيز إلا انه أبين .

وربما عبر القاضى عن الجوهر : بما له حظ من المساحة .

والعرض : ما لا يقوم بذاته ، ويقال الوجود القائم بالجوهر .

انظر : الكليات (٦٢٥،٣٤٦) ، الشامل (٤٨) ، وانظر أيضا : معيار العلم (٣٠٤) ،

علم المنطق (١٦) .

(٢) أى نيزه عما يلتبس به بالقسمة ، وإنما يلتبس العلم بالاعتقاد فنقول الاعتقاد إمام

جازم أو لا ، والجازم إمام مطابق أو لا ، والمطابق إمام ثابت أو لا فخرج من

القسمة اعتقاد جازم مطابق ثابت وهو العلم .

ويقول إمام الحرمين : (فليجرد الناظر فكره لمحاولة الميز بينهما فإن استتب له ذلك

فقد أحاط بحقيقة العلم ، فإن ساعدت عبارة سديدة في الحد حد بها ، وإن لم تساعد

اكتفى بدرك الحقيقة ولم يضر تقاعد العبارة) .

انظر : ارشاد الفحول (٣) ، المستصفى (٢٥/١) ، البرهان (١٢٠/١) .

(٣) انظر بيان المؤلف للتعريف بالرسم والحد ص (٦٠) .

(٤) المراد إمام الحرمين .

(٥) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعى ، الملقب بحجة الاسلام ، نسبته إلى قرية

يقال لها غزالة وقيل غير ذلك ، ولد بطوس وارحل في طلب العلم ، أخذ عن إمام

الحرمين ، برز في ميادين الأصول والفقه والحكمة والكلام ، من مؤلفاته : =

أن الخلاف المذكور إنما هو في العلم بالمعنى الذي يأتي في ثالث الإطلاقات^(١)، وإن زعم بعضهم أن المذكور هنا هو محل الخلاف^(٢)، وليس تحت هذا الخلاف كثير^(٣) فائدة ، فلاحاجة للتطويل فيه .

[الأمر] الثاني : أن مجرد الإدراك الذي قلناه يشارك العلم "فيه"^(٤) ألقاظ تظن مترادفة لكنها^(٥) لمعان تتميز بقيود لا ينبغي أن يخلو مرید العلم من معرفتها لكثرة دورها في الكلام ، فلنذكرها مختصرة ، فمن ذلك : (*)
الشعور : وهو أول مراتب وصول العلم إلى القوة العاقلة مأخوذ من الشعار وهو مايلي الجسد^(٦) ولهذا كان وصف الكفار {بأنهم لا يشعرون}^(٧) أبلغ من نفى العلم ونحوه عنهم^(٨).

= "المستصفى" ، "المنخول" ، "الوجيز" ، "إحياء علوم الدين" ، مات في طوس عام (٥٥٥هـ) .

انظر : طبقات ابن شهبة (٢٩٣/١) ، طبقات الحسيني (١٩٢) ، طبقات السبكي (١٩١/٦) ، مفتاح السعادة (٣٠١/٢) .
(١) وهو : التصديق اليقيني .

انظر : البرهان (١١٥/١) ، المستصفى (٢٥/١) ، البحر المحيط (٥٣/١) ، تشنيف المسامع (١٨٦/١) ، وانظر أيضا كلام المؤلف ص (١١٣) .
(٢) انظر : البحر المحيط (٥٣/١) ، تشنيف المسامع (١٨٤/١) .

(٣) في ج : كبير .

(٤) ساقطة من د .

(٥) في د : ولكنها .

(*) د٦

(٦) مايلي الجسد من الثياب .

انظر : المفردات للراغب (٢٦٢) ، مجمل اللغة (٥٠٤/٢) .

(٧) ساقطة من أ .

قال تعالى : {إنسارع لهم في الخيرات بل لا يشعرون} المؤمنون (٥٦) .

وقال تعالى : {وما يشعرون أيان يبعثون} النحل (٢١) ، النمل (٦٥) .

والآيات في ذلك كثيرة راجع المعجم المفهرس (شعر) (٣٨٣) .

(٨) قال أبو حيان :

الشعور : ادراك الشيء على وجه يدق ، مشتق من الشعر .

والادراك بالحاسة مشتق من الشعار وهو ثوب على الجسد ، ومشاعر الانسان حواسه .

هـ

ثانيها : الإدراك الذي سبق ذكره^(١)، وهو وصول المعقول إلى العقل^(٢)، مأخوذ من أدركت الشيء وصلت إليه^(٣)(*) .
 ثالثها : التصور : وهو حصول صورة الشيء^(٤) في العقل كما سيأتي^(٥) .
 رابعها : الحفظ : وهو تأكد المعقول في العقل واستحكامه .
 خامسها : التذكر : وهو محاولة القوة استرجاع مآزال من المعلومات .
 سادسها : الذكر : وهو فائدة التذكر وهو رجوع الصورة المطلوبة إلى الذهن^(٦) .

ويقال بضم الذال وكسرهما^(٧)، قال ابن سيده^(٨) : هو ضد النسيان^(٩)،

= ومن هنا كان نفى الشعور أبلغ لأن فيه نفى الاحساس بالكلية فهو أبلغ من نفى العلم .

قال الآلوسي : أى ليس من شأنهم الشعور إن هم إلا كالأتعام بل أضل .
 تفسير البحر المحيط (١٨١/١) ، روح المعاني (٤٣/١٨) .

(١) سبق قريبا في أول معاني العلم .

(٢) ويقال : حصول الصورة عند النفس الناطقة .

التعريفات (١٤) ، وانظر الكليات (٦٦) .

(٣) والاسم الدرك من الإدراك وهو اللحق .

تهذيب اللغة (درك) (١١٤، ١١٣/١٠) .

(*) ج ٦

(٤) في ب ، ج : حصول الصورة في العقل .

(٥) سيأتي بيانه ص (١٠١) .

(٦) ماسبق في تعريف الحفظ والتذكر والذكر بلفظه تقريبا في الكليات (٦٧) .

(٧) هذايعود على (الذكر) .

(٨) على بن أحمد بن سيده الأندلسي ، ولد بمرسية شرق الأندلس عام (٣٩٨هـ) ، كان

إماما في النحو واللغة والأشعار وأيام العرب ، له تأليف حسان منها :

"المخصص" وهو من أثن كنوز العربية ، "المحكم والمحيط الأعظم" في لغة العرب ،

توفي في دانية عام (٤٥٨هـ) وقيل غير ذلك ، ومن العجب أنه كان ضريرا وأبوه

كذلك .

انظر : انباه الرواه (٢٢٥/٢) ، الديباج (٢٠٤) ، الأعلام (٢٦٣/٤) ، معجم

المؤلفين (٣٦/٧) .

(٩) الذي يظهر أنه جمع بين كلاميه في المحكم والمخصص حيث قال في المحكم :

الذكر : الحفظ وقال في المخصص الحفظ ضد النسيان . والله أعلم .

المحكم (ذكر) (٤٨٩/٦) ، المخصص (٢٤/٣/١) .

وزعم ابن جنى^(١) أنه بالكسر باللسان ، وبالضم بالقلب^(٢) ، وكأن هذا باعتبار الأكثر في الاستعمال .

سابعها : الفهم وهو متعلق بلفظ من يخاطبك في الغالب^(٣) .
ثامنها : الفقه وقد سبق^(٤) .

تاسعها : الدراية وهى المعرفة الحاصلة بعد ترو ومقدمات^(٥) .
عاشرها : اليقين وهو أن يعلم^(٦) الشيء لا يتخيل^(٧) خلافه^(٨) .

الحادى عشر : الذهن وهو قوة النفس واستعدادها لكسب العلوم غير الحاصلة^(٩) .

(١) عثمان بن جنى الموصلى ، من أئمة الأدب والنحو والصرف ، ولد قبل عام (٥٣٣٠هـ) بالموصل ، كان أبوه جنى (بكسر الجيم وتشديد النون) مملوكا روميا ، صحب أبا على الفارسى وتبعه في أسفاره ، سكن بغداد ودرس بها إلى أن توفى عام (٥٣٩٢هـ) ، من مؤلفاته :

"الخصائص" ، "سر الصناعة" ، "اللمع" ، "المحتسب" .

انظر : أنباه الرواه (٣٣٥/٢) ، يتيمة الدهر (١٣٧/١) ، الأعلام (٢٠٤/٤) ، معجم المؤلفين (٢٥١/٦) ، بغية الوعاة (١٣٢/٢) .

(٢) لم أقف عليه في مظانه من كتب ابن جنى كالخصائص وسر الصناعة ، وقد عزاه ابن منظور إلى الفراء ، والمراد :

ان الذكر - بالكسر - مذكرته بلسانك وأظهرته .

والذكر - بالضم - مذكرته بقلبك ، فتقول مازال منى على ذكر أى لم أنسه .
انظر : لسان العرب (ذكر) (١٥٠٧/٣) ، الصحاح (ذكر) (٦٦٤/٢) ، المصباح المنير (ذكرته) (٢٠٨) .

(٣) انظر : الكليات (٦٧) ، التعريفات (١٦٩) .

(٤) أى سبق معناه في اللغة . راجع ص (٦٨) .

(٥) فى ب : مقدماتها .

وفى الكليات (٦٧) : تردد مقدمات ، والصواب المثبت .

(٦) ، (٧) فى ب : يعلم ، يتخيل ، والمثبت يوافق الكليات .

(٨) الكليات (٦٧) ، وانظر التعريفات (٢٥٩) .

(٩) انظر : الكليات (٦٧) ، التعريفات (١٠٨) ، البحر المحيط (٢٠/١) .

الثاني عشر : الفكر وهو الانتقال من الأمور الحاضرة إلى الأمور المحضرة كما سأتى بيانه " في النظر" (١).

الثالث عشر : الحدس وهو الذي يتميز به عمل الفكر (٢)، وهو استعداد النفس بوجود المتوسط بين الطرفين .

الرابع عشر : الذكاء وهو قوة الحدس وبلوغه الغاية لأنه من ذكت النار (٣).

الخامس عشر : الفطنة وهو التنبه للشئ الذي يقصد معرفته (٤).

السادس عشر : الكيس وهو استنباط الأنفع والأولى (٥) ومنه الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم (الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت) (٦)، ولذلك جعل مقابل (٧) العجز في حديث (كل شئ بقضاء وقدر حتى العجز والكيس) (٨).

السابع عشر : الرأى وهو استحضار المقدمات وإجالة الخاطر فيها وفيما يعارضها .

الثامن عشر : التبين : وهو علم يحصل بعد الالتباس .

(١) ساقطة من أ ، وانظر ص (٦٧) ، (١٦٨)

(٢) الكليات (٦٧) ، وانظر التعريفات (٨٣) .

(٣) أى اشتعلت ، انظر : الكليات (٦٧) ، الصحاح (ذكا) (٢٣٤٦/٦) .

(٤) الكليات (٦٧) . انظر ص (١٩٠) هـ (ج)

(٥) المصدر نفسه .

ويقال : الكيس : هو الحفة والتوقد ، والمراد به في حديث الكيس من دان نفسه ... أى العاقل .

انظر : لسان العرب (كيس) (٣٩٦٦/٧) ، المصباح المنير (كيس) (٥٤٥) .

(٦) رواه الترمذى وقال حديث حسن ، ورواه أيضا ابن ماجه والإمام أحمد . سنن الترمذى (القيامة) (٥٥٠/٤) ، سنن ابن ماجه (الزهد) (١٤٢٣/٢) ، مسند أحمد (١٢٤/٤) .

(٧) فى أ : فى مقابله .

(٨) انظر صحيح مسلم (القدر) (٢٠٤٥/٤) .

التاسع عشر : الاستبصار وهو علم بعد التأمل .
العشرون : الإحاطة وهي العلم بالشيء من جميع وجوهه^(١).
الحادى والعشرون : العقل^(٢). تقول عقلت الشيء أى علمته^(٣)، وتكرر
في القرآن [قوم يعقلون]^(٤)، [أفلا تعقلون]^(٥)، وفي الحديث فى تسوية
الصفوف (حتى رأى^(٦) [أنا]^(٧) قد عقلنا)^(٨) فهو مصدر عقلت الشيء

(١) ماسبق فى تعريف الرأى والتبيين والاستبصار والإحاطة بالنص تقريبا فى الكليات (٦٧) . والله أعلم .

(٢) الخلاف كبير بين العلماء فى تعريف العقل .

فقيل : هو ضرب من العلوم الضرورية كالعلم باستحالة اجتماع الضدين ونحو ذلك
قاله الشيرازى وجماعة من الحنابلة .

وقيل : هو الغريزة أو القوة التى يتهبأ بها الانسان لقبول العلم وإدراكه قاله الإمام
أحمد والمحاسنى وغيره .

وقيل : هو نفس العلم المستفاد بتلك القوة .

ويرى الغزالى عدم إمكان حد العقل بحد يحيط به لأنه يطلق بالاشتراك على عدة
معان ، لكنه يحد لكل اعتبار على حده .

فباعتبار أحد مسمياته يطلق على بعض العلوم الضرورية وهذا يوافق القول الأول .
وباعتبار آخر يحد : بأنه غريزة يتهبأ بها النظر فى المعقولات وهكذا بقية الاعتبارات
وهذا ماذهب إليه شهاب الدين ابن تيمية أيضا وهو الأقرب . والله أعلم .

انظر : المستصفى (٢٣/١) ، شرح الكوكب (٧٩/١) ، المسودة (٥٥٨) ، المفردات
للراغب (٣٤١) ، الحدود للباسجى (٣١) ، شرح اللمع (١٥١/١) ، التعريفات
للجرجانى (١٥١) ، الفروق اللغوية (٦٥) ، التمهيد للكلاذانى (٤٣/١) ، المنخول
للغزالى (٣٦) .

(٣) انظر : لسان العرب (عقل) (٣٠٥٠، ٣٠٤٦/٥) ، الصحاح (عقل) (١٧٧٢/٥) .

(٤) فى سورة البقرة (١٦٤) ، الرعد (٤) ، النحل (٦٧، ١٢) ، العنكبوت (٣٥) ، الروم
(٢٨، ٢٤) ، الجاثية (٥) .

(٥) فى سورة البقرة (٧٦) ، الأنعام (٣٢) ، الأعراف (١٦٩) ، يونس (١٦) ، هود
(٥١) ، يوسف (١٠٩) ، الأنبياء (٦٧، ١٠) ، المؤمنون (٨٠) ، القصص (٦٠) ،
الصفافات (١٣٨) .

وفى ج : أفلا يعقلون ، وهى فى سورة يس (٦٨) .

(٦) فى د : يرى والمثبت يوافق الحديث .

(٧) فى جميع النسخ : أن ، والمثبت من الحديث .

(٨) صحيح مسلم (الصلاة) (٣٢٤/١) ، ورواه ابن أبى شيبة فى المصنف (٤٤/٢) بلفظ :
(أن قد علمنا) .

أعقله^(١)، وفي الفرق بين العقل والعلم ، أو هما مترادفان خلاف مشهور^(٢).
 الثاني والعشرون : الحسبان وبابه من الظن والإخالة وغيرهما مما ذكر
 في العربية في باب ظن وأخواتها^(٣). وقد نظمت هذه الأنواع قديما فقلت :

عليك بأنواع العلوم مرتبا	شعور وإدراك تصور حفظها
تذكر من بالذكر يفقه فهمها	ويدرى يقينا ذهنه متوجها
وفي الفكر من حدس الذكي بفتنة	يرى الكيس منها قد تبين ماوهي
كذلك في استبصاره بإحاطة	وفى العقل مع حسبانها ما يتمها

(١) انظر مصادر هامش (٢) .

(٢) سبق قبل قليل أن العقل يطلق على القوة المتهيئة لقبول العلم ويطلق أيضا على نفس العلم الذي يستفيده الانسان بتلك القوة ، قال الراغب :
 (وإلى الأول أشار صلى الله عليه وسلم بقوله (ما خلق الله خلقا أكرم عليه من العقل) .

وإلى الثاني : أشار بقوله (ما كسب أحد شيئا أفضل من عقل يهديه إلى هدى أو يردّه عن ردى) .

وهذا العقل هو المعنى بقوله {وما يعقلها إلا العالمون} العنكبوت (٤٣) .

وكل موضع ذم الله فيه الكفار بعدم العقل فإشارة إلى الثاني دون الأول نحو ...
 {صم بكم عمى فهم لا يعقلون} البقرة (١٧١) ونحو ذلك من الآيات ، وكل موضع
 رفع التكليف عن العبد لعدم العقل فإشارة إلى الأول) .

فعلى الإطلاق الثاني يكون العقل مرادف للعلم . والله أعلم .

انظر المفردات (٣٤٢) .

(٣) ظن وأخواتها من الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر وهي على قسمين :

أفعال القلوب ، وأفعال التحويل .

وتنقسم أفعال القلوب إلى قسمين :

الأول : ما يدل على اليقين ومنها رأى ، علم ، وجد .

الثاني : ما يدل على الرجحان ومنها ظن ، خال ، حسب ، وزعم ...

انظر : شرح ابن عقيل (٢٨/٢) ، قطر الندى (١٧٠) .

[أقسام المعنى الأول للعلم] :

إذا عرفت ذلك فزج للمقصود وهو انقسام العلم بهذا المعنى^(١) إلى تصور وتصديق .

فالتصور : حصول صورة الشيء في الذهن بشرط عدم الحكم .

والتصديق : تصور مع حكم .

فالأول : ساذج أى مشروط^(٢) فيه عدم الحكم .

والثاني : مشروط فيه الحكم^(٣) (*) .

فليس فيه تقسيم الشيء إلى نفسه ، ولاكون قسم الشيء قسمه إذ الفرق ظاهر بين الماهية لابقيد وبقيد لا^(٤) ، ومن معنى هذا الفرق تظهر التفرقة^(٥) بين مطلق الماء والماء المطلق^(٦) ، ومطلق الجمع ، والجمع

(١) أى بالمعنى الأول وهو مجرد الادراك .

(٢) في د : أى غير مشروط .

(٣) انظر : تشنيف السامع (١٨١/١) ، شرح الخبصى على التهذيب (١٣) ، ايضاح

المهم (٥) ، شرح الأخضرى على السلم (٢٤) ، المواقف (١١) ، شرح العضد

وحواشيه (٦٢/١) ، بيان المختصر (٥٥/١) ، علم المنطق (٣) ، شرح الجلال على

جمع الجوامع (١٤٦/١) .

(*) أ٦

(٤) الماهية بلاقيد : هى الماهية المطلقة ، وبقيد لا هى : الماهية المقيدة ببقيد لا . اهـ

فقلا عن هامش ج ، وانظر الدرر اللوامع (٧٣٩/٢/١) .

وماهية : مابه الشيء ، وتطلق غالبا على الأمر المتعقل .

وهو من حيث أنه مقول في جواب ماهو يسمى ماهية .

ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة .

ومن حيث امتيازه عن الأغيار هوية .

ومن حيث حمل اللوازم له ذاتا . والله أعلم .

انظر : التعريفات (١٩٥) ، الكليات (٧٥٢) .

(٥) في ب : الفرقة .

(٦) الماء المطلق : هو الماء بقى على أصل خلقته ولم تخالطه نجاسة ولم يغلب عليه شيء

طاهر .

ومطلق الماء : ينقسم إلى طهور وغيره .

والفرق أن الحكم المتعلق بمطلق الماء يترتب على حصول الحقيقة من غير قيد . =

المطلق^(١)، وما أشبه ذلك .

ومعنى الحكم فى التصديق : إسناد أمر إلى آخر اثباتا أو نفيًا نحو كون زيد قائما أو ليس بقائم .

فخرج مالا نسبة فيه أصلا ومافيه نسبة قد تصورت ، ولم يحكم فيها بإثبات أو نفي .

فكل تصديق متضمن من مطلق التصور ثلاثة تصورات^(٢) : تصور المحكوم عليه والمحكوم به من حيث هما ثم تصور نسبة أحدهما للآخر فالحكم يكون تصورا رابعا على ما قاله المحققون^(٣) لأنه تصور تلك النسبة

= والمرتب على الماء المطلق مرتب على الحقيقة بقيد الاطلاق .

ولا يلزم من توقف الحكم على مطلق الحقيقة توقفه على الحقيقة المقيدة بقيد الاطلاق .

انظر : التعريفات (١٩٥) ، الكليات (٨٧٤) ، الإبهام (٣٤٠/١) .
(١) فمطلق الجمع معناه : أى جمع كان .

والجمع المطلق : هو الجمع الذى لم يقيد بشيء أى الجمع لا بقيد .

هذا الفرق ذكره الاسنوى فى التمهيد (٢١٠) ، وفى الموضوع تفصيل فانظر : الدرر

للوامع (٧٤٠/٢/١) ، فتح الغفار (٥/٢) .

(٢) فى أ : ثلاث تصورات .

(٣) والمعنى أننا إذا قلنا صالح صائم فقد اشتمل هذا القول على أربع تصورات :

الأول : تصور المحكوم عليه (الموضوع) وهو صالح .

الثانى : تصور المحكوم به (المحمول) وهو صائم .

الثالث : تصور نسبة أحدهما إلى الآخر وهو تعلق المحمول بالموضوع أى تصور

صيام صالح .

الرابع : تصور وقوع هذه النسبة أى تصور وقوع الصيام من صالح .

فمذهب الحكماء أن التصور الرابع (وهو الحكم) يسمى تصديقا والثلاثة قبله

شروط له .

وذهب الرازى إلى أن جميع التصورات الأربعة تسمى تصديقا ، فيكون التصديق

سيطا عند الحكماء مركبا عند الرازى .

انظر : ايضاح الميهم (٦) ، شرح الأخضرى على السلم (٢٥) ، الكليات (٢٩١) ،

شرح الكوكب (٥٨/١) ، حاشية البنانى على شرح جمع الجوامع (١٤٥/١) ،

تقريرات الشريبي (١٤٦/١) .

موجه^(١) أو تصورها منفية ، وهذا التصور أيضا من مطلق التصور لاتصور مطلق لأنه قسيمه .

وبهذا التقرير لا يخرج التصديق عن مقولة الانفعال التي منها العلم على قول الأكثرين أو من مقولة الكيف ، وبه قال كثير^(٢) وليس المراد من الحكم بالنفى "أو"^(٣) الاثبات^(٤) إلا هذا لا التأثير في إيجاد^(٥) أو في عدمه لأن ذلك من مقولة الفعل وهو خارج عن مقولة العلم ، فيعود معنى الحكم إلى اعتقاد "الشيء"^(٦) مثبتا أو اعتقاده منفيا ، وفي الموضوع مباحث أخرى ليس في التطويل بها كبير فائدة .

نعم ذهب الأقدمون كابن سينا^(٧) وغيره إلى أن التصديق نفس الحكم (*) كيف فرض^(٨) ، وتلك التصورات الثلاثة السابقة عليه شرط له ، وذهب الإمام الرازي وجمع من المحققين إلى أن المجموع هو التصديق فالتصورات السابقة على الحكم شرط من التصديق لاشترط^(٩) .

(١) أى مشبهه .

(٢) انظر غاية الوصول (٢١) .

(٣) ساقطة من د .

(٤) فى أ : وليس المراد من النفي والاثبات .

(٥) فى ب : إيجاد .

(٦) ساقطة من أ .

(٧) الحسين بن عبد الله بن سينا أصله من بلخ ، ومولده فى إحدى قرى بخارى عام

(٣٧٠هـ) ، نشأ وتعلم فى بخارى ، طاف البلاد وناظر العلماء ، واتسعت شهرته حتى

لقب بالرئيس ، تقلد الوزارة فى همدان ثم انتقل إلى أصفهان ، ووصف بها أكثر

كتبه التى من أشهرها :

"القانون" فى الطب ، "الموجز الكبير" فى المنطق ، وله ديوان شعر ، توفى فى

همدان عام (٤٢٨هـ) .

وقد طعن فى عقيدة ابن سينا ونسب إلى الالحاد حتى سماه ابن القيم إمام الملحدين

لأنه كان ينكر المعاد وينفى علم الرب وقدرته .

انظر : الأعلام (٢٤١/٢) ، معجم المؤلفين (٢٠/٤) ، اغائة اللهفان (٢٦٦/٢) .

(*) ب٨

(٨) فى ب ، ج : فرضته ، وفى د : فرضه .

(٩) سبق الإشارة إلى ذلك قريبا فى هامش () ص () .

وإنما سمي التصور تصورا لأخذه من الصورة لأنه حصول صورة الشيء في الذهن^(١).

والتصديق : تصديقا لأن فيه حكما يصدق فيه أو يكذب فسمى بأشرف لازمي الحكم في النسبة^(٢).

وقولي (وكل مادري) إلى آخره أى كل ما علم ، وسبق تفسير الدراية ، والذي درى فيما ذكرناه المراد به التصور والتصديق السابقان لا يتخلو كل منهما إما أن يكون ضروريا ، أى يحصل للإنسان بالضرورة من غير نظر ، أو نظريا وهو بخلافه فيهما . فالأقسام أربعة^(٣) :

أحدها : التصور النظرى : وهو ماتوقف على تصور آخر بأن يكون المتصور مركبا فيتوقف تصوره على تصور ماتركب منه ، فيطلب تصوره من تصور مادته وجزئه الصورى وهو جهة التركب ، ولذلك^(٤) يسمى مطلوبا وذلك بمعرفة جزئية^(٥) الشامل له ولغيره ثم جزئه^(٦) المميز له عن غيره وهما الجنس والفصل^(٧) ، وربما عرفه بلازمه كما سنذكره من بعد مفصلا^(٨).

(١) انظر ايضاح المبهم (٥) .

(٢) لم أقف على هذا المعنى بعد البحث في كثير من كتب المنطق واللغة وإنما ذكره ابن النجار والكمال تبعاً للمؤلف والأغلب يعبر بحكم العقل بنسبة بين مفردين إيجابا وسلبا . والله أعلم .

انظر : شرح الكوكب (٥٨/١) ، الدرر اللوامع (١٨٠/١/١) ، المبين للآمدى (٦٩) .
(٣) انظر : ايضاح المبهم (٦) ، شرح الأخضرى على السلم (٢٥) ، علم المنطق (٣) ،
المواقف (١٢) ، بيان المختصر (٦٠،٥٨/١) ، شرح العضد وحواشيه (٦٤/١) .

(٤) في د : وليس .

(٥) في ج ، د : جزئه .

(٦) في أ ، ب : جزئيه .

(٧) وهذا يسمى التعريف بالحد ، فإن كان بالجنس والفصل القريبين فهو التام ، وإن كان بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد فهو الناقص وسيأتى مزيد بيان مع الأمثلة

ص (١٦٠)

(٨) وهذا يسمى التعريف بالرسم . انظر ص (١٦٠)

وفي معناه ما كان من البسيط في حكم المركب فيميز باعتبار تعلقه اللازم له وإن كان خارجيا ل يتميز عن غيره فتعريفه حينئذ بالرسم لا بالحد كما سيأتي^(١)، وذلك كتنصور حقيقة الصلاة والحج ونحو ذلك .

ثانيها : التصديق النظرى : وهو ما يتوقف على تصديق سابق عليه لكونه دالا عليه فيطلب منه فلذلك يسمى النظرى مطلوبا وسيأتي بيان الدليل وكيفية دلالاته^(٢).

مثاله : الحكم بكون الصلاة واجبة أو مندوبة ، وكون الحج واجبا على الفور أو التراخي وذلك معنى قولى فى التصور والتصديق النظرين (فما على مثل له توقفا . فالنظرى فيهما) وإنما قدمت النظرين على الضروريين لأن تقابلهما تقابل العدم والملكة^(٣)، ولا تعرف^(٤) الأعدام إلا بملكاتها .

ثالثها ورابعها : التصور الضرورى والتصديق الضرورى وهما^(*) ما لا يتوقفان على مثلهما ، وهو معنى قولى (وما انتفى عن علمه التوقف المعين) أى توقف التصور على تصور ، والتصديق على تصديق مثالهما تصور الواحد والحكم عليه بأنه نصف الاثنين^(٥).

(١) انظر ص من الكتاب . (١٦٠)

(٢) انظر ص (١٤١)

(٣) المتقابلان بالعدم والملكة : أمران أحدهما وجودى والآخر عدمى كالبصر والعمى والعلم والجهل . انظر التعريفات (١٩٨) .

(٤) فى ج ، د : فلا تعرف .

(*) ج

(٥) راجع ما ذكر من مصادر فى أول التقسيم .

تتيه :

قد علم من تقسيم كل من التصور والتصديق إلى ضرورى ونظرى انه ليس الكل من كل منهما ضروريا^(١)، وإلا لما جهلنا شيئا ولانظريا^(٢)، وإلا لما تحصلنا على شيء والمسألة فيها مذاهب كثيرة وأدلة منتشرة^(٣) لا يليق بذكرها هذا المختصر ولا طائل تحتها . والله أعلم .

[المعنى الثانى للعلم] :

فمطلق التصديق عند الفهم	أما الذى ثانى معانى العلم
لأنها تصور دون صفة	وهو الذى قد قابلوا بالمعرفة
وهو إلى اثنين لحكم ^(٤) زائد	من أجل هذا عدت لواحد

الشرح :

أى الثانى من معانى العلم وإطلاقاته أن يراد به مطلق التصديق سواء كان قطعيا أم ظنيا ، لا التصور وحينئذ فيكون مقابلا للمعرفة التى هى تصور مجرد لاحكم فيه^(٥) وهو معنى قولى (دون صفة) أى دون حكم وليس مرادى هنا بالصفة ماهو مقابل للذات والفعل والحكم^(٦).

(١) أى بديهيا .

(٢) هذه عبارة صاحب الرسالة الشمسية ، لكن صوبها القطب الرازى بقوله :

(والصواب أن يقال لو كان كل من التصورات والتصديقات بديهيا لما احتجنا فى تحصيل شيء من الأشياء إلى كسب ونظر ، وهو فاسد ضرورة إحتياجنا فى تحصيل بعض التصورات والتصديقات إلى الفكر والنظر) . تحرير القواعد المنطقية (١٣) .

(٣) انظر : تحرير القواعد المنطقية ومعها الرسالة الشمسية (١٣) ، حاشية التصورات (١٣٢) ، حاشية الجرجاني على تحرير القواعد (١٣) .

(٤) فى ب ، د ، بحكم ، والمثبت أولى لما سيأتى فى الشرح . انظر ص (١١٣)

(٥) الحكم يكون فى التصديق أما التصور فلاحكم فيه . راجع شرح المؤلف رحمه الله للتصور والتصديق ص^(١) وانظر : ايضاح المبهم (٥) ، شرح الأخضرى على السلم (٢٤) .

(٦) وإنما المراد بالصفة هنا هو الحكم فقط فيكون من اطلاق الكل على الجزء . والله أعلم .

ومعنى مقابلته^(١) أنك تقول إما معرفة وإما علم ، كما تقول إما تصور وإما تصديق ، ومن أجل ماقرنناه كان عرف ومافى معناه من مادته متعديا إلى مفعول واحد^(٢)، تقول عرفت زيدا ، أى تصورته بلازيادة على ذلك بخلاف العلم وما تصرف^(٣) منه فإنه متعد إلى مفعولين ، تقول علمت زيدا صائما^(٤)، إذ المقصود نسبة الصيام إلى زيد ، فتوقف على مسند ومسند إليه^(*).

فمن الأول : قوله تعالى : {فعرّفهم وهم له منكرون} (٥).

ومن الثانى : قوله تعالى : {فإن علمتموهن مؤمنات} (٦).

على أنه قد جاء علم بمعنى عرف فيتعدى لواحد^(٧) كقوله تعالى {لاتعلمهم نحن نعلمهم} (٨)، {يعلم السر وأخفى} (٩)، {يعلم خائنة الأعين} (١٠)، {حتى نعلم المجاهدين منكم} (١١) وغير ذلك .

(١) أى معنى قولنا العلم يقابل المعرفة ، والمراد أن العلم بهذا المعنى يكون قسيما للمعرفة انظر شرح الكوكب (٦٥/١) .

(٢) انظر : شرح شذور الذهب (٣٥٥) ، شرح ابن عقيل (١٤٥/٢) .

(٣) فى د : وما تصور .

(٤) سبق أن علم من أخوات ظن وهى تنصب المبتدأ والخبر ، انظر هامش ص (٦٠٠) (٣)

(*) د٧

(٥) يوسف (٥٨) .

(٦) المنتحنة (١٠) .

(٧) علم تأتى بمعنيين :

أحدهما : ادراك ذات الشئ (وهو التصور) .

والثانى : الحكم على الشئ بوجود شئ له أو نفى شئ عنه (وهو التصديق) .

فالأول هو المتعدى إلى مفعول واحد ويكون هنا بمعنى عرف نحو {لاتعلمونهم الله يعلمهم} الأنفال (٦٠) .

والثانى : المتعدى إلى مفعولين نحو {فإن علمتموهن مؤمنات} المنتحنة (١٠) .

انظر : المفردات (٣٤٣) ، شرح شذور الذهب (٣٦٤) ، المصباح المنير (علم) (٤٢٧) .

(٨) التوبة (١٠١) .

(٩) طه (٧) .

(١٠) غافر (١٩) .

(١١) محمد (٣١) .

واعلم أن الفرق بين العلم والمعرفة بذلك^(١) ذكره جماعة كما قرره الماوردي في تفسيره^(٢)، وأورده ابن الحاجب^(٣) في مختصره^(٤)، ولكن ذكر بينهما فروق أخرى ، فلنذكر أحسنها تكميلا للفائدة ، فمن ذلك أن :
المعرفة : تتعلق بالجزئيات .

والعلم : بالكليات .

قاله السهيلي^(٥) في "نتائج الفكر"^(٦)، ونقله غيره عن ابن سينا^(٧).

- (١) أى يكون عرف يتعدى إلى مفعول واحد وعلم يتعدى إلى مفعولين . والله أعلم .
(٢) بحث في تفسير الماوردي عن هذا النقل فلم أجده في مظانه . والله أعلم .
(٣) عثمان بن عمر الكردى ، عرف بابن الحاجب لأن أباه كان حاجبا عند الأمير عز الدين الصلاحى ، ولد باسنا بصعيد مصر عام (٥٧٠هـ) ، فقيه ، أصولى من كبار العلماء بالعربية كان علامة زمانه ورئيس أقرانه ، حجة عفيفا ، محبا للعلم وأهله ، انتقل إلى دمشق ودرس بجامعة ثم عاد إلى مصر ، من مؤلفاته :
"منتهى السؤل والأمل ومختصره" ، "جامع الأمهات" ، "الكافية الشافية" ، توفي بالاسكندرية عام (٦٤٦هـ) .
انظر : شجرة النور (١٦٧) ، الديباج (٨٦/٢) ، الأعلام (٢١١/٤) ، معجم المؤلفين (٢٦٥/٦) .
(٤) انظر : منتهى السؤل (٥) ، بيان المختصر (٥٥/١) ، شرح العضد (٦٢/١) ، وبهذا الفرق قال الشيرازى في اللمع (١٤٦/١) .
(٥) عبد الرحمن بن عبد الله الحنعمى السهيلي نسبة إلى سهل وهى قرية بالقرب من مالقه ، ولد عام (٥٠٨هـ) ، عمى وعمره (١٧) عاما ولم يمتعه ذلك من تحصيل العلم فأخذ القراءات عن سليمان بن يحيى ، وسمع ابن العربى ولازمه ، أخذ عنه الكثير واشتهر حتى نما خيره إلى صاحب مراکش فطلبه وأحسن إليه فأقام بها ثلاثة أعوام ألف فيها كتبه التى من أشهرها "الروض الأتق" ، "تفسير سورة يوسف" ، "نتائج الفكر" ، "التعريف والأعلام" ، وله كثير من الشعر . توفي رحمه الله في مراکش عام (٥٨١هـ) .
انظر : الديباج (٤٨٠/١) ، شجرة النور (١٥٦) ، انباه الرواه (١٦٢/٢) ، الأعلام (٣١٣/٣) ، معجم المؤلفين (١٤٧/٥) .
(٦) لعله سهو فالذى ذكره السهيلي هو أن العلم يتعلق بالمركبات والمعرفة بالباطن وعبارته : أما علم فأصل موضوعها للمركبات .
وعرف : لتمييز المعانى المفردة .
انظر : نتائج الفكر (٣٣٨) ، حاشية النفحات (٢٥) ، الكليات (٨٦٨) .
(٧) وذكره أيضا الخطيب في حاشية النفحات (٢٤) ، والكفوى في الكليات (٨٦٨) .
والله أعلم .

- وقيل : العلم : ما كان بدليل .
 والمعرفة : ما كان فيه الإدراك أوليا بلا استدلال .
 ذكره ابن الخشاب^(١)، لكن يلزم منه أن العلم لا يكون إلا نظريا
 ولا يكون ضروريا وهو ضعيف كما سبق^(٢)، ولذلك لم أعد من إطلاقات
 العلم ما كان لدليل فقط .
 وقيل : المعرفة : علم الشيء من حيث تفصيله .
 بخلاف العلم : فإنه المتعلق بالشيء مجملا ومفصلا .
 ذكره العسكري^(٤) في "الفروق"^(٥) .
 وقيل : المعرفة : لا تكون إلا بعد جهل .

- (١) عبد الله بن أحمد بن الخشاب ، من أهل بغداد مولدا ووفاة ، ولد عام (٥٤٩٢هـ) ،
 نحوي ، فقيه ، محدث ، حافظ لكتاب الله ، له اطلاع بالمنطق والفلسفة ، كان من
 أعلم معاصريه بالعربية ، قال عنه ابن الجوزي : انتهى إليه معرفة النحو واللغة ،
 كان ثقة في الحديث عالما بالتفسير والفرائض والقراءات ، عرف بالبساطة والتواضع
 قيل انه كان ضيق الصدر في التأليف حتى أن أغلب تصانيفه لم يتمها منها :
 "المرآة في شرح الجمل" ، "شرح اللمع" لابن جنى ، "شرح مقدمة الوزير ابن
 هبيرة" ، توفي عام (٥٦٧هـ) .
- انظر : ذيل طبقات الحنابلة (٣/٣١٦) ، أنباه الرواه (٢/٩٩) ، الأعلام (٤/٦٧) ،
 معجم المؤلفين (٦/٢٠) ، بغية الوعاة (٢/٢٩) ، الشذرات (٤/٢٢٠) .
- (٢) لم أقف عليه بعد البحث في كتب اللغة والتعريفات والقواميس . والله أعلم .
- (٣) راجع ص (٩٣) .
- (٤) أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري نسبة إلى عسكر مكرم حيث ولد ونشأ فيها
 كان عالما عقيفا يجتاز من الدناءة والتبذل ، كان الغالب عليه الأدب والشعر ،
 اشتغل بالتجارة وتقل من أجلها ولم يمنعه ذلك من التصنيف بل كانت مؤلفاته في
 غاية الجودة منها :
- "جمهرة الأمثال" ، "كتاب الصناعتين" ، "الفروق" وهو كتاب حسن فرق فيه بين
 معاني الكلمات ، "المحاسن" وهو في التفسير ، مات بعد الأربعمائة .
- انظر : أنباه الرواه (٤/١٨٩) ، طبقات السيوطي (٣/٣٣) ، طبقات الداوودي
 (١/١٣٨) ، معجم المؤلفين (٣/٢٤٠) ، الأعلام (٢/١٩٦) .
- (٥) انظر الفروق اللغوية (٦٢) .

بخلاف العلم : فقد يكون بعد جهل لقوله تعالى {والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئاً} ^(١) وقد لا يكون كذلك كالعالم القديم ^(٢).
 نقله ابن اياز ^(٣) في "شرح الفصول" ^(٤) عن بعضهم وكذا النيلي ^(٥) في "شرح الحاجبية" ^(٦).

ورد : بأن المعرفة تطلق نسبتها إلى الله تعالى كالعالم .

-
- (١) النحل (٧٨) .
 (٢) كعلم الله تعالى فهو قديم لأنه صفة من صفاته ، وهي قديمة بلانزاع بين الأئمة ، ولذلك لا يوصف سبحانه بأنه عارف .
 انظر : شرح الكوكب (٦٥/١) ، شرح اللمع (١٤٨/١) ، التعريفات (٢٢١) ، التمهيد (٤١/١) ، المنحول (٤٢) .
 (٣) حسين بن بدر بن إياز البغدادي ، عالم بالنحو من أهل بغداد ، قرأ على الناج الأرموى وسمع من ابن القبيطى ، ولى مشيخة النحو بالمستنصرية ، كان دمث الأخلاق ، من مؤلفاته :
 "قواعد المطارحة" ، "الاسعاف فى الخلاف" ، "شرح الضرورى" لابن مالك ، توفى عام (٥٦٨١هـ) .
 انظر : بغية الوعاه (٥٣٢/١) ، معجم المؤلفين (٣١٦/٣) ، الأعلام (٢٣٤/٢) .
 (٤) واسمه المحصول فى شرح الفصول لابن معطى ، أوله الحمد لله الذى اتخذ الحمد لنفسه... الخ وقد أشار الزركلى إلى أنه مخطوط . والله أعلم .
 انظر : كشف الظنون (١٢٦٩/٢) ، الأعلام (٢٣٤/٢) .
 (٥) فى أ : البعلى ، وفى ب : النبلى ، وبعد البحث فى تراجم الكثير من هؤلاء لم أستطع تحديد الشخص المطلوب لأنه لم يذكر لأحد منهم شرح الحاجبية ورجعت إلى كشف الظنون ومفتاح السعادة فلم يذكر أحدًا من شراح الحاجبية بهذه الأسماء . والله أعلم .
 انظر : كشف الظنون (١٠٢٠/٢) ، مفتاح السعادة (١٣٥/١) ، (١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٣٦، ١٣٥/١) .
 (٦) الذى يغلب على الظن أن المراد بالحاجبية هى تصريف ابن الحاجب المسمى بالشافية فقد ذكر زاده والسيوطى ضمن مؤلفات ابن مالك شرح الحاجبية ، ذكر ابن شهبة وابن العماد أن له شرح تصريف ابن الحاجب فعلم أن المراد بالحاجبية تصريف ابن الحاجب . والله أعلم .
 انظر : مفتاح السعادة (١٨٠/١) ، بغية الوعاه (٢٢٥/١) ، طبقات ابن شهبة (١٩٩/٢) ، شذرات الذهب (٣٩٨/٦) .

وأجيب : بأن اشتراط سبق الجهل فيها إنما هو فيمن يتصور فيه الجهل لامطلاقاً^(١).

وقيل العلم في الإنسان والمعرفة تكون في الناس وفي البهائم ، قاله ابن القطاع^{(٢)(٣)}.

وقيل المعرفة فيما يكون مشعوراً به بالحواس والعلم في غير ذلك ، حكاه ابن جنى في "خاطرياته"^(٤) عن الفارسي^(٥). ويدل له قوله تعالى إِيْعَرَفْ

(١) في أ ، ب : مطلقاً .

وانظر هذا الفرق الخلاف فيه : البحر المحيط (٥٤/١) ، الحدود الأنيقة (٦٦) ، حاشية النفحات (٢٥) .

(٢) على بن جعفر بن القطاع الصقلي نسبة إلى جزيرة صقلية حيث ولد فيها عام (٤٣٣هـ) وقرأ الأدب على فضلائها كابن عبد البر اللغوي وغيره ، أديب ، لغوي ، شاعر ، أجاد النحو غاية الإجابة ، رحل عن صقلية حينما احتلها الافرنج وأقام بمصر يصنف ويفيد حتى توفي بها عام (٥١٥هـ) ، من مؤلفاته : "الأفعال" ، "شرح الأمثلة" ، "الدرة الخطيرة" .

انظر : أنباه الرواه (٢٣٦/٢) ، معجم المؤلفين (٥٢/٧) ، الأعلام (٢٦٩/٤) ، بغية الوعاة (١٥٣/٢) .

(٣) ثم بين ابن القطاع سبب التفرقة فقال : (وإنما خص الانسان بالعلم ... لأن العلم إنما يكون بالانساب والمعرفة بالجليلة ، فالانسان يعلم ويعرف والبهيمة تعرف ولا تعلم ، لأن الانسان يكتسب والبهيمة لا تكتسب) . الأفعال (٣٢٦/٢) .

(٤) لم أقف عليه بعد التتبع في الخطاريات المطبوع وهذا يؤكد ما أشار إليه المحقق من احتمال أن ماعثر عليه بعض الكتاب . والله أعلم . انظر الخطاريات ، المقدمة (١٣،١١) .

(٥) الحسن بن أحمد الفارس الفسوي نسبة إلى فسا - وهي مدينة قريبة من شيراز عاصمة فارس - حيث ولد فيها عام (٢٨٨هـ) ثم انتقل إلى بغداد واستوطنها وتلقى النحو من علمائها ، برع في النحو وعلت منزلته حتى قيل انه أعلم من المرید ، أقام بجلب فترة ثم عاد إلى بغداد وأقام بها إلى أن توفي عام (٣٧٧هـ) ، نبغ من طلابه جماعة منهم ابن جنى والربعي ، من مؤلفاته :

"التذكرة" ، "الإيضاح والتكملة" ، "الحجة في القراءات" ، ومما يذكر أنه كان متهما بالاعتزال .

انظر : أنباه الرواه (٣٠٨/١) ، مفتاح السعادة (١٦٠/١) ، معجم المؤلفين (٢٠٠/٣) الأعلام (١٧٩/٢) .

المجرمون بسيماهم^(١) ومنه أيضا قول الشاعر وهو من أبيات سيبويه^(٢)(٣):
 أوكلما وردت عكاظ^(٤) قبيلة بعثوا إلى عريفهم يتوسم^(٥)
 وقيل المعرفة لمأسى ثم ذكر كقوله تعالى {فدخلوا عليه فعرفهم وهم له
 منكرون^(٦)}، {الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم^(٧)} ونحو ذلك
 بخلاف العلم فإنه أعم ، وفروق أخرى^(٨) أضربت عنها لضعفها .

(١) الرحمن (٤١) .

(٢) أى الأبيات التى استشهد بها سيبويه . انظر الكتاب (٧/٤) .

(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر ، اشتهر بسيبويه وهى كلمة فارسية معناها راحة التفاح ، ولد بقرية البيضاء بالقرب من شيراز ، قدم البصرة وتلقى النحو واللغة عن الخليل ابن أحمد وعيسى بن عمر والأخفش الكبير ، برع فى علم النحو حتى سُمى بإمام النحاه وهو أول من بسط علم النحو ، من مؤلفاته :

"كتاب سيبويه" وهو من أعظم كتب النحو لم يصنع قبله ولا بعده واشتهر بين النحويين بالكتاب ، توفى بشيراز عام (١١٨٠هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : بغية الوعاة (٢/٢٢٩) ، أنباه الرواه (٢/٣٤٦) ، طبقات النحويين (٦٦) ، معجم المؤلفين (١٠/٨) ، الأعلام (٨١/٥) .

(٤) هو سوق من أعظم أسواق العرب فى الجاهلية كانوا يجتمعون فيه شهرا كل سنة فيتفاخرون ويتناشدون ما أحدثوا من الشعر ثم يتفرقون ، وعكاظ مشتق من عكظ الرجل صاحبه إذا غلبه بالمفاخرة فسميت عكاظا لذلك ، واختلف فى تحديد موضعه والأقرب أنه على بعد ليلة من الطائف . والله أعلم .

انظر : معجم ما استعجم (٢/٩٥٩) ، معجم البلدان (٤/١٤٢) .

(٥) البيت لطريف بن تميم العنبرى ، والشاهد فيه أنه جعل عريفا بمعنى عارف ، ويتوسم أى ينظر فى وجهى حتى يعرف سيماءى ، وقصة هذا البيت أن حمصيصة الشيباني التقى بطريف فى عكاظ وأخذ يشد النظر إليه فقال طريف لم تنظر إلى قال لأعرفك لعل ألقاك فى خيل ، قال وماذا تصنع ، قال حمصيصة أعممك بالسيف فقال طريف اللهم رب هذا البيت لا تحل الحول حتى تلقينه فى خيل فالتقى بعد ذلك فى خيل فقتله حمصيصة .

انظر : شرح أبيات سيبويه للسيرافى (٢/٣٨٩) ، المفردات (٣٣٢) .

(٦) يوسف (٥٨) .

(٧) البقرة (١٤٦) .

(٨) منها أن العلم يستعمل فى المركبات والمعرفة فى البسائط ، لذلك يقال عرفت الله

ولم يقل علمته) قاله الخطيب فى حاشية النسخات (٢٥) . =

قولى (عديت لواحد) أى المعرفة و(هو إلى اثنين) أى العلم . فالتمييز بينهما بالتذكير والتأنيث فى الضمير .
 وقولى (لحكم زائد)^(١) تعليل للتعدية إلى اثنين لأن الحكم يستدعى محكوما عليه ، ومحكوما به كما قرناه^(٢) . والله أعلم .(*)

[المعنى الثالث للعلم] :

والتالى المعنى الشهير الفائق	حكم للذهن جازم مطابق
لموجب فغير جازم رجح	ظن ومرجوح فوهم ^(٣) اتضح (**)
ومستوى الطرفين شك نبذا	وإن يكن غير مطابق فذا
يسمى إعتقادا فاسدا وجهلا	مركبا أما البسيط نقلا
فهو انتفاء العلم بالمقصود	عن قابل للعلم لاجلمود

الشرح :

أى (الثالث) من إطلاقات العلم وهو أشهرها وأكثرها استعمالا أن يكون بمعنى التصديق اليقيني .
 وهو : حكم الذهن الجازم المطابق لموجب .
 كذا عرفه الإمام فخر الدين الرازى فى "المحصل" فى تقسيم حصر به

= وانظر الفرق بين العلم والمعرفة فى : الفروق اللغوية (٦٢) ، التعريفات (٢٢١) ،
 القاموس الفقهي (٢٤٩) ، المفردات (٣٤٣) ، شرح الكوكب المنير (٦٤/١) ،
 حاشية النفحات (٢٤) ، بيان المختصر (٥٥/١) ، شرح العبادى على الورقات (٣٤)
 المصباح المنير (علم) (٤٢٧) .

(١) فى ب : بحكم زائد .

(٢) انظر ص من الكتاب . (١٦٦٩)

(*) ١٧

(٣) فى ج : بوهم .

(**) ٩ب

العلم وأضداده^(١)، ولكن بعد أن ذكر قبل ذلك أن العلم ضرورى لايحتاج إلى تعريف ، وأقام على ذلك دليلين^(٢) ذكرهما ابن الحاجب في "مختصره" ، وأجاب عنهما^(٣) فعد ذلك من تناقض كلام الإمام .

والجواب عندى : أنه أراد بالضرورى الذى لايحتاج لحد هو العلم بالإطلاق الأول وهو مجرد الإدراك .

وماذكره فى التقسيم^(٤) إنما هو العلم بالمعنى الثالث^(٥) الذى نحن فيه وهو أخص من ذلك .

ولايلزم من كون الأعم ضروريا أن يكون الأخص ضروريا كما سبق الوعد به^(١) .

وبالجملة فحاصل ماذكر من قيود هذا التعريف ثلاثة :

الجزم .

والمطابقة لما فى الخارج .

(١) حيث قال : (ان حكم الذهن بأمر على أمر إما أن يكون جازما أو لا يكون ، فإن كان جازما فإما أن يكون مطابقا للمحكوم عليه أو لا يكون ، فإن كان مطابقا فإما أن يكون لوجب أو لا يكون) . المحصول (ج/١ق/٩٩) ، وانظر جمع الجوامع (١٥٨/١) .

وقد نقل الابجى تعريف الرازى للعلم بأنه (إعتقاد جازم مطابق لوجب) وقال : (لاغبار عليه غير أنه يخرج عنه التصور مع أنه علم) . المواقف (١٠) ، وانظر الإبهاج (٣٠/١) .

(٢) انظر : المحصول (ج/١ق/١٠٢) ، المواقف (٩) .

(٣) انظر : شرح العضد (٤٨/١) ، بيان المختصر (٤١/١) ، منتهى السؤل (٤) . وقد ذكرهما أيضا الأمدى والمحلى وأجابا عنهما . انظر : الإحكام (٢٩/١) ، شرح جمع الجوامع (١٥٥/١) .

(٤) سبق نقل هذا التقسيم قبل قليل فى الهامش رقم (١) .

(٥) وهو التصديق اليقيني .

(٦) راجع ص (٩٣) .

وللمحلى جواب آخر حيث قال :

(حده أولا بناء على قول غيره من الجمهور أنه نظرى مع سلامة حده عما ورد على حدودهم الكثيرة ، ثم قال : انه ضرورى اختياري) . شرح المحلى على جمع الجوامع (١٥٨/١) ، وانظر : حاشية البناني (١٥٨/١) ، حاشية العطار (٢٠٦/١) .

وكون ذلك لموجب يقتضيه .
 وكل من الثلاثة محتز به عن أمور هي أضداد للعلم ، فلا بد من شرح
 كل قيد ، وما احتز به عنه من قسائم العلم .

[محتزات تعريف العلم] :

[القيد الأول] :

فقولى (فغير جازم) إلى آخره بيان للمحتز عنه بالقيد الأول وهو
 الجزم ومعناه أن يعتقد بحيث لا يجتمل عنده نقيضه .
 فخرج عنه المحتمل ، وهو قسيمان :
 مافيه طرف راجح .
 وما استوى طرفاه .
 فالأول : يسمى الراجح فيه ظنا ، والمرجوح فيه وهما .
 والثانى : وهو المستوى يسمى شكاً^(١) .

(١) الظن : هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض ، كذا عرفه الجرجاني .
 وقيل : هو تجويز شيئين أحدهما أظهر من الآخر ، وهو يسمى إدراك الطرف
 الراجح وذلك كخبر الثقة يجوز أن يكون صادقا ويجوز أن يكون كاذبا غير أن
 الأظهر من حالة الصدق فيظهر أنه صادق .
 والظن يقوى : حتى يقال غلبة الظن وهو أن تتزايد الأمارات الموجبة للظن
 وتتكاثر قال الجرجاني : فإذا ترجح أحدهما ولم يطرح الآخر فهو ظن فإذا طرحه
 فهو غالب الظن وهو بمنزلة اليقين ، وقال الكلوداني هو قوة أحد التجويزين على
 الآخر .
 الوهم : هو الإدراك المتعلق بوقوع أمرين مع اعتقاد الطرف المرجوح ، فهو مقابل
 الظن .
 وقيل : ادراك المرجوح من أحد الأمرين .
 الشك : هو التردد بين النقيضين بلاترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاك .
 وقيل : هو تجويز أمرين لامتزجه لأحدهما على الآخر .
 وقيل : هو ما استوى طرفاه .
 انظر : بيان المختصر (٥١/١) ، شرح العضد وحواشيه (٥٨/١) ، المحصول
 (ج١/ق١٠١/١) ، البحر المحيط (٧٤/١-٨٠) ، شرح المحلى على جمع الجوامع
 (١٥٣/١/١) ، شرح اللمع (١٥٠/١) ، العدة (٨٢/١) ، التمهيد للكلوداني (٥٧/١)
 شرح الكوكب (٧٤/١) ، التعريفات (١٤٤،١٢٨) ، ضوابط المعرفة (١٢٤) =

وربما أطلق العلم بمعنى الظن مجازا كعكسه^(١)، إن قلنا العلم حقيقة في هذا المعنى الثالث^(٢)، فمن ثم لم أعد من إطلاقات العلم كونه بمعنى الظن من حيث هو ظن ، فإن تلك إما حقائق لغوية ، إن ثبت استعمال العرب لها كذلك ، وإما حقائق عرفية اشتهرت لكثرة الاستعمال^(٣).

فمن إطلاق العلم بمعنى الظن قوله تعالى {فإن علمتموهن مؤمنات} ^(٤) الآية فليس المراد اليقين إذ لا اطلاع لنا على الباطن إنما حكمنا به لمطلق^(*) "التلفظ"^(٥) بالشهادتين ، لكن لما نزل ذلك منزلة اليقين لتعذر اليقين ، ولعظم هاتين الكلمتين أطلق على ذلك علما^(٦).

= شرح العبادى على الورقات (٤٩) ، حاشية النضجات (٣٢) ، نزهة المشتاق (١٩) ، ارشاد الفحول (٥) ، تيسير التحرير (٢٦/١) .

- (١) كإطلاق الظن بمعنى العلم .
 (٢) وهو التصديق اليقيني ، وقد سبق ذكر الخلاف في كون العلم حقيقة في المعاني الثلاثة أو أنه حقيقة في البعض مجاز في الباقي . راجع ص (٩١)
 (٣) ذكر المؤلف ثلاثة إطلاقات للعلم هي مجرد الإدراك ، مطلق التصديق ، التصديق اليقيني ، ولم يعد من إطلاقات العلم إطلاقه بمعنى الظن لأنه إما حقيقة لغوية وإما حقيقة عرفية .
 (٤) المتحنة (١٠) .
 وانظر البحر المحيط (٨٢/١) .

(*) ج ٨

(٥) ساقطة من أ .

(٦) قال الرازى في تفسيره : {فإن علمتموهن} :

(العلم الذى هو عبارة عن الظن الغالب بالحلف وغيره) .
 وقال أبو السعود :

(علما يمكنكم تحصيله ... وهو الظن الغالب ، وتسميته علما للإيدان بأنه جار مجرى العلم في وجوب العمل به) .

تفسير الرازى (٣٠٦/٢٩) ، أبو السعود (٢٣٩/٨) ، وانظر : المفردات (٣٤٣) ، المعجم الوسيط (٦٢٤) .

ومن عكسه وهو اطلاق الظن بمعنى العلم^(١) قوله تعالى {الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم} ^(٢) فإن المراد^(٣) هنا اليقين^(٤) لأنه من عقائد الدين ، لكن قصد فيه التيسير والبشارة لمن قد دخل فيه بضعف اعتقاد كالمؤلفة^(٥) قيل أن يحسن اسلامهم ، فلعله بذلك يحسن اسلامه ويقوى حتى يصير يقينا ، فهو من ألطاف الله تعالى فإنه إذا كان بهذا الظن مبشرا بهذه السعادة فكيف إذا

(١) الظن : اسم لما يحصل عن اشارة متى قويت أدت إلى العلم ، ومتى قوى العلم استعمل معه أن المشدده وأن المخففة منها ، ومتى ضعف استعمل أن وأن المختصة بالمعدومين من القول والعمل . فمن اليقين قوله تعالى {الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم} البقرة (٤٦) ، و{أنهم ملاقوا الله} البقرة (٢٤٩) . انظر المفردات (٣١٧) . وقال الباجي :

الظن في كلام العرب على قسمين :

أحدهما : أن يكون بمعنى العلم . منه قوله تعالى {إني ظننت أني ملاق حسابه} الحاقة (٢٠) .

ومنه قول دريد بن الصمه :

فقلت لهم ظنوا بألفى مدحج

سراتهم في الفارسي المسرد

أى استيقنوا ، وإنما يخوف عدوه باليقين لا بالشك .

الثاني : ليس بمعنى العلم ولكنه من باب التجويز .

انظر : الحدود (٣٠) ، الصحاح (ظنن) (٢١٦٠/٦) ، لسان العرب (ظنن) (٢٧٦٢/٥) .

(٢) البقرة (٤٦) .

(٣) في ب : فالمراد .

(٤) هذا ماعليه جمهور المفسرين ، ومنهم من يرى أن الظن على حقيقته وله عدة تأويلات .

انظر : تفسير الرازي (٥٣/٣) ، النكت والعيون (١٠٣/١) ، وانظر البحر المحيط (٨٢/١) .

(٥) المؤلفة قلوبهم : المستمالة قلوبهم بالاحسان والمودة ولهم سهم في الزكاة وهم أنواع قسم كفار كان الرسول صلى الله عليه وسلم يعطيهم ليتألفهم على الاسلام ، وقسم كان يعطيهم ليدفع شرهم ، وقسم أسلموا وفيهم ضعف في الاسلام فكان يتألفهم ليشتوا .

وللمذاهب تفصيل انظره في القاموس الفقهي (٢١) .

حسن اعتقاده وقوى ؟ وكيف من كان يقينه ابتدائيا^(١).

تنبيه :

الشك في اللغة مطلق التردد^(٢)، وكونه مع الاستواء إنما هو اصطلاح للأصوليين^(٣).

وزعم النووى أنه عند الفقهاء كما في اللغة ، فلا يفرق في الفقه بين حالتى التساوى والرجحان^(٤).

ورد ذلك : بأن هذا إنما هو في بعض الأبواب^(٥)، كباب الحدث في

(١) رجعت إلى بعض كتب التفسير منها تفسير الرازى والشوكانى والماوردى والسيوطى وابن كثير وأبو السعود وغيرها فلم أجد المعنى الذى ذكره المؤلف من أنه يراد بالآية التيسير والبشارة ، ولعله من استنباط المؤلف . والله أعلم .

(٢) انظر : المصباح المنير (٣٢٠) ، التعريفات (١٢٨) ، المفردات (٢٦٥) ، لسان العرب (شكك) (٢٣٠٩/٤) ، القاموس الفقهي (٢٠٠) .

(٣) كما سبق قبل قليل .

(٤) قال النووى :

اعلم أن مراد الفقهاء بالشك في الماء والحدث والنجاسة ... وغيرها هو التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء كان الطرفان في التردد سواء أو أحدهما راجحا فهذا معناه في استعمال الفقهاء في كتب الفقه .

وقال ابن نجيم :

الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لأنهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما .

وقال الفيومى :

واستعمل الفقهاء الشك في الحالين على وفق اللغة نحو قولهم من شك في الطلاق ومن شك في الصلاة أى من لم يستيقن وسواء رجح أحد الجانبين أم لا .

المجموع (١٦٨/١) ، الأشباه لابن نجيم (٨٢) ، المصباح المنير (شك) (٣٢٠) .

(٥) كذا رده الزركشى وعبارته :

وأما عند الفقهاء فزعم النووى أنه كاللغة في سائر الأبواب لانفرق بين المساوى والراجح وهذا إنما قالوه في الأحداث ، وقد فرقوا في مواضع كثيرة بينهما . ثم ذكر الزركشى مسائل فرق الفقهاء فيها بين الشك والظن سيذكر المؤلف الآن بعضها . والله أعلم .

انظر المنتور في القواعد (٢٥٥/٢) .

قاعدة "من يتقن الطهارة وشك في الحدث أو عكسه .
ولذلك ضعف ماقاله الرافعى^(١) - وتبعه في "الحاوى الصغير" في^(٢) من
يتقن الحدث وظن الطهارة بعده أنه يرتفع به ، لامن شك أى استوى عنده
الطرفان^(٣) .

(١) عبد الكرىم بن محمد القزوىبى الرافعى نسبة إلى رافع بن خديج رضى الله عنه ،
وقيل غير ذلك ، ولد عام (٥٥٧هـ) تفقه على والده وعلى غيره ، كان إماما فى
الفقه والتفسىر ، قال عنه النووى : إنه كان من الصالحىن المتمكنىن ، وقال عن
كتابه فتح العزىز : اعتقادى أنه لم يوجد مثله فى الكتب السابقات والمتأخرات ،
كان شديدا الاحتراز فى النقل فلا يتقل عن أحد إلا إذا رآه من كلامه ، وترجىحه
معتمد عند الشافعىة بعد ترجىح النووى ، مات فى قزوىن سنة (٦٢٣هـ) ، من
مؤلفاته :

"فتح العزىز شرح الوجىز" ، "المحرر" ، "الشرح المسند" .
انظر : طبقات السبكى (٢٨١/٨) ، طبقات الاستوى (٢٨١/٨) ، طبقات ابن شهبة
(٧٥/٢) ، المذهب عند الشافعىة (٤٧) ، الأعلام (٥٥/٤) ، تهذىب الأسماء
(٢٦٤/٢) .

(٢) مابىن القوسىن ساقط من د ، وقد سبق التعرىف بالحاوى الصغير ص (٥٤) .
(٣) هذه جملة اعتراضىة ذكر المؤلف فىها ضعف قول الرافعى لأنه فرق بىن الشك
والظن فى باب الحدث ، بىنما الأولى عدم التفرقة فى هذا الباب . وبيان قول
الرافعى :

أن من يتقن الحدث وظن الطهارة بعده فإن الحدث يرتفع بهذا الظن ، أما إذا يتقن
الحدث وشك فى الطهارة فإن الشك لاىرفع الحدىث . يقول الرافعى :

(لو ظن الطهارة بعد الحدث لم يستصحب حكم الحدث بل له أن يصلى بالظن)
ويقول :

(الشك التردد فى طرفى وجود الشىء وعدمه بصفة التساوى فإذا حدث هذا التردد
... فى الطهارة بعد يتقن الحدث لم يلتفت إىله واستصحب ماكان) . فتح العزىز
(٨٥/٢) .

أى أنه لاىلتفت إلى هذا الشك فىبقى حكم الحدث .
وممن ضعف قول الرافعى القىومى حيث قال :
وخالف الرافعى فقال : من يتقن الحدث وظن الطهارة عمل بالظن ووافق فىمن
يتقن الطهارة وشك فى الحدث أو ظنه أنه بىنى على يقىن الطهارة وهو كالمنفرد
بالفرق ، وقد ناقض قوله فقال فى باب ماالغالب فى مثله النجاسة يستصحب طهارته
فى أحد القولىن تمسكا بالأصل المستيقن إلى أن يزول بيقىن بعده كما فى =

بأنه^(١) لا فرق بين الشك والظن في هذا الباب ونحوه لمعنى يخص ذلك الموضوع لامتطاً ، فقد فرقوا في أبواب بينهما كالأصوليين .
 فقالوا في باب الإيلاء^(٢) : لو قيد بمستبعد الحصول في أربعة أشهر كزول عيسى عليه السلام فمول .
 وإن ظن حصوله قبلها^(٣) فليس بمول قطعاً .
 وإن شك فوجهان أصحهما كذلك^(٤) .
 ولو شك في المذبوح هل فيه حياة مستقرة أو لا ؟ فإن غلب على ظنه بقاؤها حل وإلا حرم للشك في المبيح .

- = الأحداث فقولهُ أن يزول ييقن بعده كالنص في المسألة كما قاله غيره أيضاً .
 المصباح المنير (٣٢٠) .
 ووجه التناقض الذي أشار إليه الفيومي :
 أن الرافيى قال : إذا تيقن الحدث وظن الطهارة فإن الحدث يرتفع بهذا الظن .
 وفي باب ما الغالب فيه النجاسة قال : إنه طاهر استصحاباً للأصل المتيقن حتى يزول هذا الأصل ييقن بعده .
 ففى قوله الأول : أن الحدث يرتفع بظن الطهارة .
 وفي قوله الثانى : لا ترتفع طهارة الشيء إلا بيقين أنه تنجس ومعناه أنه لو ظن أنه تنجس يبقى طاهراً .
 فكيف يرتفع الحدث بظن الطهارة ، ولا تزول الطهارة بظن النجاسة .
 فكان الأولى في من تيقن الحدث وظن الطهارة أنه يبنى على اليقين فلا يرتفع الحدث بظن الطهارة وهو قول جمهور الفقهاء .
 ومما يذكر أن الرافيى لم يفرق بين الظن والشك في مسائل أخرى من هذا الباب حيث قال : فيمن شك في الحدث بعد تيقن الطهارة أو العكس : (وهذا الحكم لا يختص بالشك في طرف الحدث بل لو كان الحادث ظن الحدث بعد تيقن الطهارة فهو كالشك) . فتح العزيز (٨٥/٢) ، وانظر نهاية المحتاج (١٢٨/١) .
 والله أعلم .
- (١) في ج : فإنه .
 (٢) الإيلاء : هو حلف زوج بالله تعالى أو صفته على ترك وطء زوجته في قبلها أكثر من أربعة أشهر ، وهو حرام لما فيه من الأضرار بالزوجة .
 انظر : الروض المربع (٣٠٩/٢) ، القاموس الفقهي (٢٣) .
 (٣) أى قبل أربعة أشهر .
 (٤) أى ليس بمول .

وقالوا في القاضى يقضى بعلمه وبغلبة الظن باستصحاب الحال ، وعند الشك المستوى لا يقضى .

وفى الأكل من مال من يغلب على ظنه الرضى يجل دون من يشك وغير ذلك مما لا ينحصر^(١).

[القييد الثانى] :

وقولى (وإن يكن غير مطابق) إلى آخره . هذا هو المحترز عنه بالقييد الثانى وهو المطابقة لما فى الخارج ، فغير المطابق مع الجزم هو الاعتقاد الفاسد ويسمى الجهل المركب^(٢)، لأنه مركب من عدم العلم بالشئ واعتقاد غير

(١) هذه الفروع نقلها المؤلف من كتاب شيخه فى القواعد ومن هذه الفروع أيضا :

وجوب ركوب البحر فى الحج إن غلبت السلامة ، وإن شك فلا .

ومثله فى المرض المخوف إذا غلب على ظنه كونه مخوفاً نفذ التصرف من الثلث وإن شككنا فى كونه مخوفاً لم ينفذ إلا بقول أهل الخبرة .

ومنها فى كتاب الطلاق أنه لا يقع بالشك فأرادوا به الطرف المرجوح ، ولهذا قال الرافعى لا يقع الطلاق بالشك مسلم لكنه يقع بالظن الغالب . وغير ذلك .

انظر المنتور فى القواعد (٢٥٥/٢) .

فائدة :

قد يستعمل الفقهاء غلبة الظن فيما يكفى فيه الظن . قال الشيرازى :

(وما يستعمله الفقهاء من التحرى فى الأوائى من قولهم إذا غلب على ظنه طهارة إناء توضأ به غير صحيح ، لأنه لا يعتبر فى ذلك غلبة الظن بل يكفى فيه أن يقع

الظن بطهارة بعض الأوائى بامارة واحدة) . شرح اللمع (١٥٠/١) .

(٢) وتعريفه : هو اعتقاد جازم غير مطابق للواقع قاله الجرجانى .

وقال ابن النجار : تصور الشئ على غير هيئته .

وقال الشيرازى : تصور المعلوم على خلاف ماهو به فى الواقع .

التعريفات (٨٠) ، شرح الكوكب (٧٧/١) ، نزهة المشتاق (١٧) .

وانظر : شرح اللمع (١٥١/١) ، التمهيد للكلوذانى (٥٧/١) ، العدة (٨٢) ،

المحصول (ج/١ق/١٠٤) ، ارشاد الفحول (٥) ، المواقيت (١٤٢) ، البحر المحيط

(٧٢/١) .

مطابق ، وهذا كاعتقاد المعتزلى^(١) أن الله تعالى لا يرى في الدار الآخرة^(٢) وسواء في هذا القسم .

(١) نسبة إلى المعتزلة وهم جماعة واصل بن عطاء الغزال ، وكان هذا تلميذا للحسن البصرى ثم خالفه في مرتكب الكبيرة وقال إنه في منزلة بين المنزلتين أى أنه يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر فطرده الحسن عن مجلسه فاعتزل إلى سارية من سوارى مسجد البصرة فسموا بالمعتزلة .

ويلقبون أيضا بالقدرية لأنهم يقولون : إن العبد خالق لأفعاله وأن الله - تعالى عما يقولون - ليس له في كسب العبد صنع ولا تقدير ، فالرب مزمه أن يضاف إليه شر وظلم .
وللمعتزلة أصول خمسة هي :

العدل : وستروا تحته نفى القدر وقالوا إن الله لا يخلق الشر ولا يقضى به ، ويلزم من هذا أنه يكون في ملك الله ما لا يريد ، ويلزم أيضا وصفه بالعجز فيريد الشيء ولا يكون تعالى الله عن ذلك .

التوحيد : وستروا تحته القول بخلق القرآن ، ونفى رؤية الله في الدار الآخرة ، ونفى الصفات عن الله فقالوا عالم بذاته لا يعلم ونحو ذلك .
إنفاذ الوعيد : فقالوا إذا أوعد عبده فلا يجوز أن يخلف وعيده فلا يعفو عن من يشاء ولا يغفر لمن يريد .

المنزلة بين المنزلتين : فعندهم مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر . الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : قالوا علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به وأن نلزمه بما يلزمنا تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

وللمعتزلة فرق شتى منها : الواسلية ، النظامية ، الهاشمية ، الجبائية .
انظر : العقيدة الطحاوية (٥٨٩) ، الملل والنحل (٤٨) ، الفصل (١٩٢/٤) ، اعتقادات فرق المسلمين (٢٣) ، المرشد الأمين (٢٣) ، الفرق بين الفرق (١١٤،٢٠) في علم الكلام (المعتزلة) (٩٧) ، المعتزلة وأصولهم (١٣) .

(٢) هذا من الأصول المتفق عليها بين فرق المعتزلة ، وماعليه أهل السنة والجماعة ثبوت رؤية الله جل وعلا في الآخرة لقوله تعالى {وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة} القيامة (٢٢-٢٣) .

ولقوله صلى الله عليه وسلم : (فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل) . رواه مسلم (كتاب الإيمان) (١١٢/١) .
انظر العقيدة الطحاوية (٢٠٣) .

ما اعتقده تقليديا كما في اعتقاد بعض الكفار الذين حكى الله تعالى قولهم {إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون} (١).

أو اعتقده (٢) بشيء باطل ظنه دليلا كما في رؤوس المبتدعة وكثير من الكفار {يحسبون أنهم على شيء ألا إنهم هم الكاذبون} (٣).

وأما الجهل البسيط (٤) فهو انتفاء ادراك الشيء بالكلية بحيث لا يخطر بالبال أصلا (٥) وهو معنى قولى (انتفاء العلم بالمقصود) (٦) وهو أحسن من التعبير بانتفاء العلم بالشيء ، لأن الشيء لا يطلق على المعلوم ، ولفظ المقصود شامل للموجود والمعلوم (٧).

نعم شرط هذا النوع أن يكون انتفاؤه عن القابل للعلم أى الذى من شأنه الإدراك فيخرج نفيه عن نحو الجلمود - بفتح الجيم والضم كما قاله الجوهري - "أى" (٨) الصخر (٩) ، ومثله الحيوان غير العاقل ، فلا يوصف شيء

(١) الزخرف (٢٣) .

(٢) فى أ : وإن اعتقده .

(٣) المجادلة (١٨) .

(٤) وقد مثل ابن النجار للجهل المركب والبسيط فقال :

(فمن سئل هل تجوز الصلاة بالتيميم عند عدم الماء فقال : لا ، كان ذلك جهلا مركبا من عدم العلم بالحكم ، ومن الفتيا بالحكم الباطل ، وإن قال لأعلم كان ذلك جهلا بسيطا) .

شرح الكوكب (٧٧/١) .

(٥) انظر : نزهة المشتاق (١٨) ، شرح الكوكب (٧٧/١) ، شرح العبادى على الوراقات (٣٧) .

(٦) هذا تعريف ابن السبكي للجهل وقد نقله من قصيدة ابن مكى وستأق بعد قليل . انظر جمع الجوامع (١٦١/١) .

(٧) كذا نقله الأنصارى عن المؤلف ورجحه .

لكن رده الجرجاني قال : والجواب أنه شيء فى الذهن . والله أعلم . انظر : غاية الوصول (٢٣) ، الحدود (٢٩) ، التعريفات (٨٠) .

(٨) ساقطة من د .

(٩) انظر : الصحاح (جلمد) (٤٥٩/٢) ، لسان العرب (جلمد) (٦٦٧/٢) ، المعجم الوسيط (جلمد) (١٣١) .

من ذلك بالجهل لعدم القابلية^(١)، كذا ذكره الآمدى^(٢) في "أبكار الأفكار"^(٣) (٤) ،
وقد علم من تقرير أنهما نوعان للجهل أن مافي "جمع الجوامع" من حكاية*
العبارتين قولين^(٥) ليس بجيد ،

(١) انظر : شرح الورقات للعبادى (٣٨) ، والخطيب في حاشية النفحات (٢٦) ،
والجلال وشرح جمع الجوامع (١٦٥/١) ، والأنصارى في غاية الوصول (٢٣) .

(٢) على بن أبى على التغلبى الآمدى نسبة إلى آمد حيث ولد فيها عام (٥٥١هـ) ثم رحل
إلى بغداد وقرأ بها القراءات والهداية على مذهب الإمام أحمد ، ثم تحول شافعيًا ،
دخل مصر وأعاد بمدرسة الشافعى ثم وقع التعصب عليه فخرج مستخفيا إلى حماه
ثم قدم دمشق وأقام بها ، كان من الأذكباء البارزين ، برع في الأصول والفقه
وتفنن في علم النظر والكلام والحكمة ، من مؤلفاته :

"الإحكام في أصول الأحكام" ، "منتهى السؤل في علم الأصول" ، "دقائق الحقائق"
"أبكار الأفكار" ، توفي رحمه الله في عام (٥٦٣١هـ) .

انظر : طبقات السبكي (٣٠٦/٨) ، شذرات الذهب (١٤٤/٥) ، طبقات الأسنوى
(٧٣/١) ، معجم المؤلفين (١٥٥/٧) .

(٣) وهو كتاب أئفه الآمدى في أصول الدين يقع في خمس مجلدات ، الأول والثاني في
علم الكلام ثم اختصره في مجلد واحد ، وذكر الزركلى أنه مخطوط في طوبقبو .
وطبقبو - كما أعلم - هو قصر الحكم زمن السلاطين العثمانيين في استانبول وقد
تحول الآن إلى متحف .

انظر : طبقات ابن شهبة (٨٠/٢) ، الأعلام (٣٣٢/٤) ، مفتاح السعادة (١٦٠/٢) ،
المصدر نفسه .

(٤) عبارة الآمدى في أبكار الأفكار نقلها الزركشى في التشنيف (١٩١/١) .

(*)
دا

(٥) حيث قال ابن السبكي : (الجهل انتفاء العلم بالمقصود وقيل تصور المعلوم على
خلاف هيئته) . جمع الجوامع (١٦١/١) .

والواقع أنهما ليسا قولين في تعريف الجهل بل هما نوعان فالقول الأول تعريف
للجهل البسيط والثاني تعريف للجهل المركب .

هذا مفهوم اعتراض الرماوى ، لكن ذكر صاحب قرة العين أن التعريف الأول
للجهل وهو انتفاء العلم بالمقصود ليس قاصرا على الجهل البسيط بل يشمل المركب
فقال :

(والتعريف الشامل للقسمين أن يقال الجهل انتفاء العلم بالمقصود ... إما بأن لم
يدرك أصلا وهو البسيط أو بأن يدرك على خلاف ما هو عليه في الواقع وهو
المركب) . قرة العين (١٣) . =

وإنما تبع في ذلك ابن مكي^(١) في قصيدته^(٢).
وما أحسن قول الإمام الرافعي في (باب الربا) من "شرح الوجيز" في
الكلام على "قاعدة مد عجوة"^(٣) أن الجهل معناه المشهور الجرم بكون

= وهذا ما فعله ناظم الورقات حيث عرف الجهل المركب أولا ثم ذكر تعريفا يشمل
المركب والبسيط فقال :

والجهل قل تصور الشيء على خلاف وصفه الذي به علا
وقبل حد الجهل فقد العلم بسيطا أو مركبا قد سمي
قال الشارح : (الجهل قسمان : مركب وهو ما ذكره . فالتعريف في هذا البيت خاص
به ، وبسيط وقد ذكره في البيت الذي بعده بتعريف يتناوله والمركب) .
لطائف الإشارات (١٣) .

ولعل هذا يوضح مراد ابن السبكي من ذكر قولين في تعريف الجهل ، وبهذا يزول
تضعيف البرماوى . والله أعلم .
(١) لم أهدت الى معرفته . والله أعلم .

(٢) هذه القصيدة من أحسن تصانيف الأشعرية في العقائد ، وهى تسمى "بالصلاحية"
لأنه أهداها إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي فأقبل عليها وأمر بتعليمها للصبيان .
وابن مكي في هذه القصيدة ذكر قولين في تعريف الجهل فقال :

وإن أردت أن تحذ الجهلا وهو انتفاء العلم بالمقصود
من بعد حد العلم كان سهلا وقيل في تحديده ما ذكر
فاحفظ فهذا أوجز الحدود تصور المعلوم هذا جزؤه
من بعد هذا والحدود تكثر مستوعبا على خلاف هيئته
وجزؤه الآخر يأتي وصفه انظر : تشنيف المسامع (١٨٩/١) ، حاشية البناني (١٦٤/١) ، حاشية العطار (٢١٤/١)
فافهم فهذا القيد من تنمته حاشية الجوهري (٢٣) .

(٣) هذه القاعدة عظيمة دقيقة في باب الربا وبسطها عسر لكن هذا بيان أشهر صورة منها
وهى :

إذا جمعت الصفقة جنسين ربويين من الجانبين بأن كان في الثمن جنسين ربويين
وكذلك في المبيع ، وكان هذان الجنسان مختلفين كبيع مد عجوة ودرهم بمد عجوة
ودرهم .

فالعجوة جنس ربوى ، والدرهم كذلك فكل من الثمن والمبيع اشتملا على جنسين
ربويين مختلفين .

فهذا البيع باطل لأن اشتمال أحد طرفي العقد على مالين مختلفين يؤدي إلى المفاضلة
أو الجهل بالمماثلة . =

الشيء على خلاف ماهو عليه ، قال : ويطلق ويراد به عدم العلم^(١) . انتهى .
فأشار إلى أنهما نوعان ، وإن كان إطلاق الجهل في أحدهما أشهر . نعم
تعبيره بالشيء فيه ماسبق^(٢) .

وقولى (أما البسيط نقلا) يجوز أن يكون نصب (نقلا) فيه على الحال ،
أى حال كونه منقولا عن العلماء ، وأن يكون تمييزا ، أى معنى البسيط من
حيث النقل عنهم . والله أعلم .

= فالدين من الجانبين إن اختلفت قيمتهما مثل إن كان مد زيد يساوى درهمين ومد
عمرو يساوى درهما ظهرت المفاضلة ، وإن لم تختلف قيمتهما لم تظهر المفاضلة لكن
المائلة هنا غير متحققة بل تستند إلى التقويم وهو تخمين قد يكون صوابا وقد
يكون خطأ .

والمائلة المعتبرة في الربا هى المائلة الحقيقية لا مجرد التخمين لذا بطل البيع .
ومن الشافعية من يصحح هذا العقد إذا كان الدرهمان من ضرب واحد والمدان
من شجرة واحدة لأن هذا يعلم فيه إتحاد القيمة وحكى هذا القول عن القاضيين
الطبرى والحسين والرويانى .

ولهذه القاعدة تفصيل كبير وتفريع كثير راجعه فى :

فتح العزيز (١٧٢/٨) ، شرح الجلال على المنهاج (١٧٣/٢) ، معنى المحتاج
(١٢٨/٢) ، نهاية المحتاج (٤٣٩/٣) .

والعجوة قال الجوهري : ضرب من أجود التمر بالمدينة وغلقتها تسمى لينة ، وقال
ابن منظور : يقال هو مما غرسه النبي صلى الله عليه وسلم بيده .

الصحاح (عجا) (٢٤١٩/٦) ، لسان العرب (عجا) (٢٨٣٠/٥) .

(١) انظر فتح العزيز (١٧٧/٨) ، والعبارة منقولة بتصرف بسيط ، وقد نقلها الزركشى
فى التشنيف (١٩٠/١) ، والمنثور (١٢/٢) قال : والأول يسمى المركب والثانى
البسيط .

(٢) سبق قبل قليل . ص (١٢٣)

فإن يكن ذا^(١) بعد علم وجدا
فالسهو يسمى وبطول فى المدا^(*)
يكون نسيانا فكل قسم
الشرح :

هذا تقسيم للجهل البسيط إلى ثلاثة أقسام : سهو ونسيان وغيرهما^(٢)،
وذلك أنه إن سبقه ادراك ثم زال سمى سهوا ، وإن لا فلا ، والأول إن
قصر فيه زمان ذهاب الإدراك اشتهر تسميته سهوا ، وربما سمى غفلة^(٣)،

(١) فى ج : من .

(*) ١٠ب

(٢) المعنى العام للجهل البسيط هو انتفاء ادراك الشئ بالكلية .

وكل من السهو والنسيان أخص من الجهل البسيط لأنهما انتفاء ادراك الشئ مع
سبق وجود الادراك ، أى أن الادراك كان موجودا ثم زال فإن قصرت مدة
الزوال سمى سهوا ، وإن طالت سمى نسيانا .
فالجهل ثلاثة أقسام :

الأول : انتفاء الادراك مع عدم سبق وجوده وإليه أشار المصنف بقوله (وغيرهما).
الثانى : انتفاء الادراك مع سبق وجوده ، وقصر زمن زوال الادراك وهذا هو
السهو.

الثالث : انتفاء الادراك مع سبق وجوده وطال زمن زوال الادراك وهذا هو
النسيان .

وهذا التقسيم لم أجده عند غير البرماوى ، لذلك قال الأنصارى بعد أن أورد
تعريف السهو والنسيان : (وجعلهما البرماوى من أقسام الجهل البسيط حيث قسمه
اليهما وإلى غيرهما) . غاية الوصول (٢٣) .

وجملة أقوال الأصوليين أن السهو والنسيان يدخلان تحت الجهل البسيط قال
الإيجى والخطيب : (ويقرب منه السهو وكأنه جهل بسيط) ، وقال ابن النجار :
(ومنه أى من الجهل البسيط سهو وغفلة ونسيان) .

المواقف (١٤٣) ، حاشية النفحات (٢٧) ، شرح الكوكب (٧٧/١) .

(٣) عبارة المؤلف دقيقة حيث قال ربما وهى للتقليل ، أى ربما يطلق على السهو غفلة -
كما قال الجوهري وغيره - وإلا فإن الأصل أن هناك فروق بين السهو والغفلة
منها :

أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول كنت غافلا عما كان من فلان ، ولاتقول
سهيت عن فعل فلان لأنه لا يجوز أن يسهى عن فعل الغير ، وهناك فروق أخرى .
انظر الفروق اللغوية (٧٨) .

ولهذا قال الجوهري السهو : الغفلة^(١)، وإن طال زمانه وامتد سمي مع كونه سهوا نسيانا^(٢) لاستحكام الغفلة فيه بالطول .

فهو أخص من مطلق السهو ومطلق السهو أخص من مطلق الجهل البسيط وهو معنى قولى (فكل قسم أخص مما قبله فى الرسم) أى فى رسمه وتعريفه الذى يعرف به .(*)

وهذا أحسن مافرق به بين السهو والنسيان^(٣) كما يؤخذ ذلك من استقراء استعمال اللفظين فى كلام العرب^(٤).

ومنهم من فرق بينهما :

بأن النسيان : عدم ذكر ماكان مذكورا .

والسهو : غفلة عما كان مذكورا وعما لم يكن مذكورا^(٥). فعلى هذا النسيان أخص من السهو مطلقا ، فهو باعتبار آخر غير الأول .

ومنهم من يفرق بغير ذلك^(٦) وهو كثير ، فلاحاجة للتطويل به ، وذهب كثير إلى أن معناهما واحد^(٧).

(١) الصحاح (سها) (٢٣٨٦/٦) ، وانظر : الأفعال (١٧٠/٢) ، القاموس المحيط (سها) (٢٥،٣٤٦/٤) ، لسان العرب (سها) (٤٠٦/١٤) ، مشارق الأنوار (سهو) (٢٢٩/١).

(٢) قال الإيجى : (والجهل بعدالعلم يسمى نسيانا) . المواقف (١٤٣) .
أ٨ (*)

(٣) وهو إن قصر زمن زوال الادراك سمي سهوا وإن طال سمي نسيانا .

(٤) لم أعثر على هذا الفرق فيما اطلعت عليه من قواميس اللغة ، وكلام المؤلف بعد قليل يشير إلى ذلك ، وممن ذكر هذا الفرق الزركشى فى التشنيف (١٩٣/١) .

(٥) انظر : الفروق اللغوية (٧٨) ، الحدود (٣٠) .

(٦) قيل : السهو : الغفلة عن المعلوم الحاصل فيتنبه له بأدنى تنبيه .

والنسيان : زوال المعلوم فيستأنف تحصيله .

وقيل النسيان : زوال المعلوم عن القوة الحافظة والمدركة .

والسهو : زواله عن الحافظة فقط .

وقيل غير ذلك .

انظر : غاية الوصول (٢٣) ، حاشية النفتاح (٢٧) ، حاشية البناني (١٦٦/١) ،

حاشية العطار (٢١٦/١) ، الحدود (٣٠) ، المصباح المنير (سها) (٢٩٣) ، تشنيف

المسامع (١٩٢/١) ، البحر المحيط (٨٠/١) .

(٧) قال ابن النجار : (سهو وغفلة ونسيان والجميع بمعنى واحد عند كثير من العلماء)

شرح الكوكب (٧٧/١) .

قال القاضي عياض^(١) في "المشارك" : السهو في الصلاة : النسيان فيها^(٢). وقال الشيخ تقي الدين^(٣) في "شرح العمدة"^(٤): أن الفرق بينهما من حيث

(١) عياض بن موسى بن عياض السبتي نسبة إلى سبته بالمغرب حيث ولد فيها عام (٥٤٧٦هـ) كان إمام أهل الحديث في وقته ، عالما بالنحو والتفسير ، فقيها ، أصوليا ، خطيبا بليغا ، حافظا لمذهب مالك ، كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم ، عرف بكثرة الصدقة ، تولى القضاء في سبته وغرناطة فحمدت سيرته ، له مؤلفات نافعة منها :

"الشفاء" ، "الاماع" ، "مشارك الأنوار" ، "ترتيب المدارك" ، توفي بمراكش عام (٥٤٤٤هـ) وقيل مات مسموما سمه يهودى .

انظر : الديباج (٤٦/٢) ، شذرات الذهب (١٣٨/٤) ، وفيات الأعيان (٤٨٣/٣) ، شجرة النور (١٤٠) ، الأعلام (٩٩/٥) .

(٢) ذكر القاضي معينان للسهو حيث قال :

(السهو فى الصلاة قيل هو بمعنى النسيان وقيل بمعنى الغفلة) . مشارك الأنوار (سهو) (٢٢٩/١) .

(٣) محمد بن على بن وهب القشيري المشهور بابن دقيق العيد ، ولد بينبع على ساحل البحر الأحمر عام (٦٢٥هـ) حيث كان أبوه متوجها للحج ، تفقه على والده وهو مالكي المذهب ثم أخذ الفقه الشافعي عن العز بن عبد السلام فحقق المذهبين وأفتى فيهما . قال عنه ابن السبكي : لم ندرك أحدا من مشايخنا يختلف في أن ابن دقيق العيد هو العالم المبعوث على رأس السبعمائة المشار إليه في الحديث ، وأنه أستاذ زمانه علما ودينا .

كان دائم الذكر ، كثير السكينة ، كثير التهجد ، ولقضاء الديار المصرية حتى توفي ، له تصانيف مشهورة منها :

"الامام" وشرحه ، "الإمام" ، "الأحكام" ، "شرح مختصر ابن الحاجب في الفقه" وغيرها ، مات عام (٧٠٢هـ) .

وقد نقل القاضي عياض عن بعضهم قوله : جاء في الأثر أن الله تعالى كان يتعاهد عباده بأنبيائه ورسله فلما ختم الرسالة بمحمد صلى الله عليه وسلم تعاهد أمته في رأس كل مئة عام برباني من علمائها يحيي لها دينها ويجدد شريعته .

انظر : طبقات ابن السبكي (٢٠٧/٩) ، شذرات الذهب (٥/٦) ، الديباج (٣٢٤) ، الدرر الكامنة (٩١/٤) ، البدر الطالع (٢٢٩/٢) ، الأعلام (٢٨٣/٦) ، ترتيب المدارك (٥٨٧/٢) .

(٤) واسمه "إحكام الأحكام" وقد شرح فيه كتاب "العمدة في الأحكام" لعبد الغني الجماعلي .

اللغة بعيد^(١). والله أعلم .

[القيد الثالث] :

أو ذو^(٣) تركب وكل عدوا
محصل بنظر له حوى
والعلم فى^(٤) هذا يسمى الحسى
كالعلم أو كالجوع ثم دان^(٥)
ومنه عقل دون شىء ضما
تصور الطرفين فيه يكفى
أو إن يكن قياسه معه جلى
زوج لكون القسم فيهما يقع
فالنظرى^(٨) اسم لعلمه اشتهر^(*)
سمع مكرر مفيد للفظن

والموجب المذكور إما فرد^(٢)
موجب من الضرورى سوى
فالفرد حس ظاهر من خمس
أو باطن ومابه وجدانى
مايهما المشاهدات تسمى^(٦)
فإن يكن بديهية أى تلفى^(٧)
فذا البديهى ويسمى الأولى
فسمه الفطرى نحو الأربع
بمتساويين أما بالنظر
ومنه ماركب من عقل ومن

(١) ذكر الشيخ هذا القول فى معرض التعقيب على القاضى عياض الذى فرق بين السهو والنسيان فى الصلاة فقال الشيخ : (وليس فى هذا تلخيص للعبارة عن حقيقة السهو والنسيان مع بعد الفرق بينهما فى استعمال اللغة ، وكأنه يلوح رحمه الله من اللفظ على أن النسيان عدم الذكر لأمر لايتعلق بالصلاة والسهو عدم الذكر لأمر يتعلق بها ... وليس فى هذا بعدما ذكرنا تفريق كلى بين السهو والنسيان) . - إحكام (٢٨/٢) .

وتفريق القاضى هذا يضاف إلى جملة مايفرق به بين السهو والنسيان . والله أعلم .

(٢) فى د : فردا .

(٣) فى ب : ذوا .

(٤) فى د : من .

(٥) فى د : ذانى .

(٦) فى ج : يسمى .

(٧) فى أ : يلقى .

(٨) فى د : فالنظر .

(*) ج٩

وذا تواتر وعلمنا به
ومنه ماتركيبه من عقل
ومشاهدات كررت بتجربة
وإن تكن قرائن قوية
بل كل ظنى حوى قرائنا
تواترى وسيأتى فاداره
وحس غير السمح بل بوصل
فالتجربى اسم لعلم اكسبه
فى حدس نسبة فذى الحدسية
يصير علميا بما قد قارنا

الشرح:

أى الثالث من قيود العلم كون الجزم المطابق لموجب ، وهذا الموجب المذكور له أقسام كثيرة يتنوع العلم بسببها إلى أنواع ، ولكل نوع لقب فذكرت فى هذه الآيات ذلك مرتبا على وجه حسن ، ثم أذكر بعد ذلك ما يخرج بهذا القيد .

فالموجب المراد به المقتضى لذلك والمحصل له وهو يخلق الله تعالى العلم عنده لاعلى جهة تأثير ذلك الموجب ، كما هو رأى المعتزلة فى العلل كما سيأتى (١).

وهو (٢) إما مفرد أو مركب .

والمفرد : إما حس وحده ظاهر أو باطن .

أو عقل وحده .

(١) يرى المعتزلة أن العلم الحاصل متولد من الموجب تولد الأسباب مسبباتها ، وهذا مبنى على أصلهم الفاسد وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه ، فالعلم عندهم يحصل بتأثير ذلك الموجب والصحيح أن العلم الحاصل عند الموجب إنما هو يخلق الله تعالى وليس بتأثير ذلك الموجب .

ومن هنا يرى أهل السنة أن العلة معرفة للحكم وإمارة عليه .

وذهب المعتزلة إلى أن العلة مؤثرة فى وجود الحكم .

انظر تفصيل المؤلف لهذه المسألة والرد على قول المعتزلة ص (٤٠٨)

وانظر : إيضاح المبهم (١٨) ، شرح الأخضرى (٣٨) ، حاشية الصبان (١٥١) ،

البرهان (١٢٦/١) ، تشنيف المسامع (١٦١/١) ، حاشية العطار (١٧٢/١) ، المحلى على

جمع الجوامع (١٢٩/١) ، تقريرات الشربى (١٢٩/١) .

(٢) أى الموجب .

والمركب : إما من حس مطلقا وعقل .
وإما من حس [غير^(١)]سمع وعقل^(٢).

(١) اضافة يقتضيها السياق واللاحق حيث ذكرها المؤلف في النظم وفي الشرح كما سيأتى . والله أعلم .

(٢) أقول ذكر المؤلف هنا القيد الثالث من قيود تعريف العلم ، وهو كون الجزم المطابق لموجب أى لمقتضى لذلك العلم .

وهذا المقتضى إما مفرد أو مركب .

فالمفرد له ثلاثة أقسام :

الأول : الحس الظاهر .

وهو أن يكون حصول العلم فيه بالحواس الخمس الظاهرة وهى البصر والسمع... الخ . ومثل لها المؤلف بإدراك كون الشمس مضيئة... الخ . ويسمى العلم بهذه الحواس العلم الحسى ، ويطلق عليه أيضا (المحسوسات) .

الثانى : الحس الباطن :

وهو أن يكون حصول العلم فيه بالحواس الباطنة من غير توقف على عقل كالأحساس بالجوع والعطش والألم واللذة . ويطلق على هذا العلم (الوجدانيات) أو العلم الوجداني .

الثالث : أن يكون حصول العلم بواسطة العقل الصرف وهذا له طريقتان :

أ - أن يحصل العلم ببديهة العقل أى لا يحتاج إلى نظر وفكر ، وذلك كقولنا الواحد نصف الاثنين والسماء فوقنا ، وكعلم الانسان بوجود نفسه ، ويسمى هذا بالبديهيات أو (الأولييات) نسبة إلى الأول لحصولها فى العقل أولا من غير واسطة تتوقف على تأمل ، أو كما قال المؤلف : من غير توقف على قضية أخرى .

ب - أن يحصل العلم بالتفكر والنظر .

وذلك كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فينتج العالم حادث .

وهذا يطلق عليه العلم النظرى .

وأما المركب فله قسمان :

الأول : ما تركيب من عقل وحس هو سمع .

أى ما كان حصول العلم فيه عن طريق العقل مع حاسة السمع فقط وذلك كعلمنا بأبى حنيفة ومالك والشافعى رضى الله عنهم وكعلمنا بالقرون الماضية ونحو ذلك .

ويطلق على هذا العلم (المتواترات) أو العلم التواترى .

الثانى : ما تركيب من عقل وحس غير سمع وهو أنواع :

أ - ما كان حصول العلم فيه بواسطة مشاهدات متكررة تؤدى إلى جزم العقل بترتب أمر على آخر كمشاهدة ترتب الاسهال على السقمونيا والاسكار على الخمر والاحراق على النار ونحو ذلك . وتسمى هذه القضايا (التجربيات) . =

وكل ما أوجبه شيء من هذه الموجبات فمعدود عندهم^(١) من العلوم
الضرورية على خلاف في بعضه^(٢) سوى ما استفيد بنظر العقل فإنه علم نظري^(٣)
كما سيأتي بيانه^(٤).

= ب - ما كان حصول العلم فيه بواسطة قرائن قوية يجزم العقل بالحكم المرتب عليها
كالعلم بأن نور القمر مستمد من ضوء الشمس ويسمى هذا العلم (الحدسيات) .
وسأني بيان المؤلف لهذه الأقسام .

انظر : ايضاح المبهم (١٨) ، شرح الأخصرى (٣٨) ، شرح الملوى وحاشية
الصبان (١٤٨) ، تحرير القواعد المنطقية (١٦٧) ، حاشية العطار (١٩٦/١) ، حاشية
البناني (١٥٠/١) ، المستصفي (٤٤/١) ، شرح الجلال على جمع الجوامع (١٥٠/١) ،
روضة الناظر (٨٠/١) ، بيان المختصر (٩٥/١) ، شرح العضد (٨٩/١) ، منتهى
السؤل (٩) .

(١) أى عند أهل المنطق .

(٢) مما اختلف فيه الحدسيات فقال العضد : (إنها مبنية على مقدمات ظنية) .

قال التفتازاني : (وزعم الشارح أن الحدسيات ليست قطعية فضلا عن أن تكون
ضرورية وهذا مخالف لما صرح به في المواقف) ، أقول : والذي يظهر أن العضد قد
تبع ابن الحاجب في جعل الحدسيات من قبيل الظنيات ، قال الصبان : (وهو المنتج
الذى درج عليه كثير من العلماء) .

حاشية التفتازاني على شرح العضد (٩٠/١) ، حاشية الصبان (١٥٠) ، وانظر :
المواقف (٣٨) ، منتهى السؤل (١٠) .

(٣) جميع الأقسام السابقة يعدها أهل المنطق من العلوم الضرورية عدا قسم واحد وهو
ما كان حصول العلم فيه بالعقل الصرف واحتاج إلى نظر وتأمل فيسمى العلم
النظري فهم قسموا العلم إلى ضرورى ومكتسب :

فالضرورى : يشمل الأقسام الستة وهى المحسوسات ، الوجدانيات ، الأوليات ،
التواترات ، التجريبات ، الحدسيات ، وتسمى اليقينية لأنها تتألف من مقدمات
يقينية يكون اعتقادها جازما مطابقا ثابتا لا يتغير .

والمكتسب : هو ما يحصل عن طريق النظر والفكر وتسمى العلم النظري .

راجع هامش ص ، ميزان الأصول (٨) ، التمهيد للكلوذاني (٤٢/١) ، العدة
(٨٠/١) ، شرح اللمع (٨٦/١) ، نزهة المشتاق (١٢) ، شرح العضد (٨٩/١) ،
بيان المختصر (٩٥/١) .

(٤) انظر ص (١٣٦)

وقد سبق قبل قليل توضيحه في القسم الثالث من أقسام المفرد .

فأول أقسام الموجب المفرد : الحس الظاهر .
 أي يكون المدرك للشيء إحدى الحواس الخمس التي هي البصر
 والسمع والذوق والشم واللمس كإدراك كون الشمس مضيئة ، وأن صوت
 البلبل حسن دون صوت الحمار ، وأن ريح الورد طيب ، وطعم العسل حلو
 وأن القطن لين^(١) .

ويسمى العلم بشيء من هذه الخمس : العلم "الحسي"^(٢) سواء قلنا أن " (٣)
 نفس الحواس مدركة ، أو المدرك النفس بواسطتها على الخلاف في ذلك^(٤) .
 ومنهم من أنكر إفادة الحواس اليقين^(٥) وهو مباحته^(٦) ، وتعلقوا في ذلك
 بشبهة ضعيفة^(٧) .

وجعل الإدراك بالحس من قبيل العلوم هو قول الأشعري خلافا لمن
 خص العلم بالمعنوي وهو الأمر الكلي لالحسي^(٨) .

(١) ذكر المؤلف الحواس الخمس ثم ذكر مثلا لكل منها ، ولو رتب ذكر المثال على
 حسب ترتيب ذكر الحواس لكان أفضل . وهذا لف ونشر غير مرتب كما سيأتي في
 هامش ص (١٦٤) .

(٢) ويسمى أيضا المحسوسات كما سبق قبل قليل . وانظر : شرح الملوي (١٤٨) ،
 إيضاح المبهم (١٨) ، شرح الأخضري (٣٨) ، تحرير القواعد المنطقية (١٦٧) ،
 المستصفي (٤٤/١) .

(٣) هذه العبارة ساقطة من ب .

(٤) ذهب الحكماء إلى أن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وأن نسبة الإدراك
 إليها أي إلى الحواس كنسبة القطع إلى السكين في يد صاحبها ، قال الصبان :
 (وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله
 تعالى) .

حاشية الصبان (١٤٩) ، وانظر : العبادي على شرح الورقات (٤١) ، حاشية
 النفحات (٢٧) ، نزهة المشتاق (١٣) .

(٥) وهم أفلاطون وأرسطو وغيرهما . انظر المواقف (١٥) .

(٦) أي قول بالباطل . انظر لسان العرب (يهت) (٣٦٨/١) .

(٧) انظر هذه الشبهة وردتها في كتاب المواقف (١٤) .

(٨) ذهب الأشعري إلى أن ما يدرك بالحواس يسمى علما فهو من قبيل العلوم .
 وقال الجمهور الاحساس غير العلم فلا يسمى ادراك الحواس علما لأنه يكون في
 المعنوي لافي الحسي ، لذلك يضاف إلى تعريف العلم - وهو صفة توجب تمييزا
 لا يجرى التقيض - قيد في الأمور المعنوية ليخرج ادراك الحواس =

الثاني : الحس الباطن .

كإحساس الانسان بمحصول علم شيء ، وبمحصول جوع أو عطش ويسمى هذا النوع العلم الوجداني^(١) نسبة إلى الوجدان "أى الوجود"^(٢) النفساني . وكل من المحسوس بالظاهر والباطن يسمى المشاهدة ، ويقال لقضاياها المشاهدات^(٣).

الثالث : العقل الصرف .

وهو معنى قولى (دون شيء ضمنا) أى بدون شيء انضم إليه العلم وهذا ضربان :

أحدهما : أن يكون ببديهية العقل وهو القضية التى يجزم العقل بها بمجرد^(٤) تصور الطرفين الموضوع والمحمول^(٥) سواء أكان تصور كل من طرفيها بضرورة أو بنظر . فهى أربعة أقسام^(٦) :

= وقيل إن الأشعري رجع عن قوله .

انظر : بيان المختصر (٤٧/١) ، المواقف (١٤٣) ، العبادى على السورقات (٤٠) ، لطائف الاشارات (١٥) ، شرح العضد (٥٦/١) .
(١) ويسمى أيضا الوجدانيات . راجع هامش (٤) ص (٣٤) وانظر : حاشية الصبان (١٤٩) ، ايضاح المبهم (١٨) ، التمهيد (٤٢/١) ، روضة الناظر (٨٠/١) ، منتهى السؤل (١٠) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) جرى المؤلف رحمه الله على ادخال المحسوسات ضمن المشاهدات حيث جعلها شاملة لما يدرك بالحواس سواء كانت ظاهرة أم باطنة . وهناك من يفرق فيطلق على الادراك بالحواس الظاهرة محسوسات وبالحواس الباطنة مشاهدات .

انظر : حاشية الصبان مع شرح الملوى (١٥٠) ، ايضاح المبهم (١٨) ، شرح الأخضري (٣٨) ، تحرير القواعد المنطقية (١٦٧) .

(٤) فى ب : لمجرد .

(٥) سيأتى بيان المؤلف لهما ص (١٤٨)

(٦) وبيان هذه الأقسام كما يلى :

الأول : أن يكون التصور فى الموضوع والمحمول ضرورى .

الثاني : أن يكون التصور فى الموضوع والمحمول نظرى .

الثالث : أن يكون التصور فى الموضوع ضرورى وفى المحمول نظرى .

الرابع : أن يكون التصور فى الموضوع نظرى وفى المحمول ضرورى .

مثاله قولنا : الكل أعظم من الجزء ، والواحد نصف الاثنين ، وتسمى القضايا المعلومة بذلك الأوليات^(١) نسبة إلى الأول لحصولها أولا من غير توقف على قضية أخرى بخلاف النظريات كما سيأتى^(٢).

ويلحق بهذا القسم ماهو كالبديهي ، وهى القضايا "التي قياساتها معها"^(٣)، وذلك بأن يحكم العقل بها بواسطة لا يغفل عنها الذهن عند تصور حدود تلك القضايا^(٤)المحكوم عليه وبه فيها كقولنا : الأربعة زوج لانقسامها بمتساويين "فإن الانقسام"^(٥)بمتساويين وسط حاضر في الذهن دائما عند تصور الأربعة والزوجية ، فلذلك قيل فيها أن قياساتها معها^(٦)، فمن حيث أن لها دليلا هى نظرية ، ومن حيث أنه معة في العلم بديهية ، وهذا يغلب فيها ولذلك^(٧)تسمى القضايا الفطرية لأن علمها بالفطرة بقولى (أو إن يكن قياسه معه) ينبغى أن يكون عطفًا على تفسير البديهي بقولى (أى تلفى) أى تجد يأيها^(٨)المخاطب - تصور الطرفين - كافيا في حصول العلم أو إن كان قياسه معه فهو أيضا بديهي .

وقولى بعده (أما بالنظر) هو بفتح الهمزة أى أما إذا كان حصول العلم بالعقل الصرف إنما هو بالنظر والتفكر^(٩)المؤدى إليه فهذا هو الضرب الثانى من المستفاد بالعقل وهو العلم النظرى ، وذلك كل قضية يقوم عليها^(*)

- (١) وتسمى أيضا البديهيات . راجع هامش^(ج) ص^(١٣٤) ، وانظر : شرح العضم مع حواشيه (٨٩/١) ، بيان المختصر (٩٥/١) ، منتهى السؤل (٩) ، إيضاح المبهم (١٨) ، حاشية الصبان (١٤٨) ، تحرير القواعد المنطقية (١٦٧) .
- (٢) يأتى قريبا ، وقد سبق بيانه في القسم الثالث من أقسام المفرد . راجع هامش^(ج) ص (١٣٥) .
- (٣) (أى أدلتها مصاحبة لها في الذهن لاتنفك عنها) . حاشية الصبان (١٤٨) .
- (٤)،(٥) هاتان العبارتان ساقطتان من د .
- (٦) انظر : شرح الملوى (١٥١) ، حاشية الصبان (١٤٨) ، تقارير الشريبي (١٥٠/١) ، تحرير القواعد المنطقية (١٦٧) .
- (٧) في ج : وكذلك .
- (٨) في أ : أى يلقى أى يجد ما بها المخاطب .
- (٩) في أ : الفكر .
- (*) ١١١

البرهان^(١) نحو العالم حادث ، لأن العالم متغير ، وكل متغير حادث ، فأنتج المطلوب^(٢) ، والعلم حينئذ يحصل عند الدليل لابه كما تقدم تقريره ، لأنه متولد منه ، كما يقوله المعتزلة^(٣).

واعلم أن النظرى لا يتقيد بكون كل من مقدمتى دليله^(٤) بالعقل الصرف ، بل قد تكون^(٥) إحداهما سمعية ؛ حيث أفاد السمع اليقين بأن يكون من ضروريات الدين ، كوجوب الصلاة ونحوه .

وربما كانت القضيتان سمعيتين لكن انتاجهما المطلوب وإفادتهما العلم به بالعقل الصرف ولا يضر كون علم النسبة فى كليتهما أو إحداهما^(٦) بغير العقل^(٧).

وأما الموجب المركب وإليه أشرت بقولى (ومنه ماركب) إلى آخره ... فأقسام :

أحدها : ماتركب من عقل وحس هو سمع بواسطة كثرة ذلك السمع وتكرره وهو التواتر وسيأتى بيانه فى باب طريق ثبوت الدليل أى سند الأخبار ، وفى إفادته العلم وكونه علما ضروريا أو نظريا خلاف يأتى هناك^(*) "أيضا"^(٨) ، وذلك كعلمنا بالقرون الماضية كعاد وثمود وقوم^(٩) موسى وعيسى

(١) الدليل إذا كانت مقدمتيه قطعية سمي برهانا وسيأتى ذلك ص (١٥٤) ، ص () .

(٢) وهو العالم حادث .

انظر : ميزان الأصول (٩) ، التمهيد للكلوذانى (٤٣/١) ، شرح اللمع (٨٧/١) ، الحدود (٢٧) .

(٣) تقدم قريبا ص (١٣١)

(٤) الدليل عند المناطقة له مقدمتين صغرى وكبرى . انظر بيان ذلك ص (١٤٦)

(٥) فى ج : يكون .

(٦) فى أ : أحديهما ، والمثبت رجحه شيخنا الدكتور حسن مرعى حفظه الله .

(٧) انظر مصادر هامش (<) السابق .

(*) د٩

(٨) ساقطة من أ .

وانظر ص (٩١٦)

(٩) فى أ : قومى .

والبلاد النائية كالروم والهند ، ويسمى الإدراك بذلك العلم التواترى^(١) .
 الثاني : أن يتركب الموجب من عقل وحس غير سمع وهو أنواع :
 أحدها : بواسطة مشاهدات متكررة تؤدي إلى جزم العقل بترتيب أمر
 على أمر ، لاعلى سبيل الاتفاق ، كمشاهدة ترتب الإسهال على السقمونيا^(٢) ،
 فيحكم بأن السقمونيا مسهلة ، وتسمى هذه القضايا التجريبات^(٣) .
 وثانيها : أن يكون بواسطة قرائن قوية يجزم العقل بسبب توسطها
 بالحكم المرتب عليها كقولنا : نور القمر مستفاد من الشمس ، فإنه لما اختلف
 تشكل النور في القمر بسبب قربه من الشمس وبعده منها ، فكلما قرب من
 الشمس وانحرف من مقابلتها^(٤) ينقص نوره ، وكلما بعد عنها ازداد نوره^(*) .
 فيحصل حدس قوى بأن نوره مستفاد منها .
 والحدس عبارة عن سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب^(٥) ،

(١) ويسمى أيضا المتواترات . راجع هامش ص ، وأنظر : (١٨) ،
 حاشية الصبان (١٤٩) ، تحرير القواعد المنطقية (١٦٧) ، بيان المختصر (٩٥/١) ،
 حاشية الجرجاني (٩٠/١) ، التمهيد للكلوذاني (٤٢/١) .

(٢) بفتح السين والقاف والمد كلمة يونانية وقيل سريانية ، وهى نبات يستخرج من
 تجاويفه رطوبة دقة وتجفف وتسمى باسم نباتها أيضا ، وهى مضادة للمعدة أكثر
 من جميع المسهلات وتصلح بالأشياء العطرة كالقلفل والانيسون والزنجبيل ، ولها
 تأثير كبير في اخراج الدود من البطن .

انظر : المصباح المنير (سقم) (٢٨١) ، القاموس المحيط (السقام) (١٢٩/٤) ، المعجم
 الوسيط (٤٣٧) .

(٣) راجع هامش ص ، وأنظر : شرح الملوى (١٤٩) ، شرح العضد وحاشية التفتازاني
 (٩٠/١) ، ايضاح المبهم (١٨) ، شرح الأخضرى (٣٨) ، تحرير القواعد المنطقية
 (١٦٧) .

(٤) في د : مقابلها .

(*) ١٩

(٥) تحرير القواعد المنطقية (١٦٧) ، التعريفات (٨٣) .

وهناك من يرى أن الحدس : هو ستوح المبادئ والمطالب في الذهن دفعة واحدة -
 بفتح الدال - أى مرة واحدة . قال الصبان : =

وليس بفكر إذ لا بد في الفكر من حركة لأن المبادئ تسبح^(١) في الذهن فيحصل المطلوب من غير حركة ، وتسمى هذه القضايا الحدسيات^(٢).

واعلم أن كلا من التجري والحدسي مقصور حصول العلم به على صاحبه ، فليس حجة على غيره لجواز أن لا تحصل التجربة أو الحدس لغيره على الوجه الذي أفاده العلم^(٣).

قلت : ويجرى مثل ذلك في التواتر وغيره ، فإن العلم إنما يحصل لمن حصل عنده الموجب فلا يقصر ذلك على التجري والحدسي ، ولكن يتميزان بأن أصلهما ظن انضم إليه قرائن قويت حتى أفادت العلم بخلاف ماسبق ، فإنه علم في أصله .

وعلى هذا فلا يختص ذلك بهما^(٤) أيضا ، بل كل ظني انضم إليه قرائن يحدث عنها يقين يصير ذلك علميا ، وإليه أشرت بقولي (بل كل ظني^(*) حوى القرائن)^(٥) إلى آخره .

وسياتى بيان أن الدليل السمعي لا يفيد اليقين إلا بواسطة قرائن تنضم إليه ، ومثله ثبوت المروى بالآحاد لا يقطع بصحته عن نقل عنه إلا بقرائن بخلاف المتواتر^(٦) . والله أعلم .

= (والمراد بالمبادئ الأدلة وبالمطالب النتائج وإنما كان ذلك دفعة واحدة لأنه لو كان هناك انتقال من المبادئ إلى المطالب لكان هناك فكر فتكون الحدسيات من النظريات والفرض أنها من الضروريات ، وفي كلام بعضهم أن مع الحدسيات انتقالا بسرعة) .

حاشية الصبان (١٥٠) ، وانظر : شرح الكوكب (٥٧/١) ، بيان المختصر (٣٩/١) ، حاشية التفزازي والجرجاني (٤٥/١) ، وانظر ص

(١) في ب : تسع .

(٢) راجع هامش (٢٠) ، ص (١٣٢) ، وانظر : إيضاح المبهم (١٨) ، حاشية الصبان (١٥٠) ، تحرير القواعد المنطقية (١٦٧) ، حاشية الجرجاني (٩٠/١) ، التعريفات (٨٣) .

وقد وقع الخلاف في عدها من العلوم الضرورية . انظر هامش

(٣) انظر : إيضاح المبهم (١٨) ، تحرير القواعد المنطقية (١٦٧) .

(٤) في أ ، ج : بها .

(*) ج ١٠

(٥) كذا في جميع النسخ وفي النظم (القرائنا) . والله أعلم .

(٦) سياتى ذلك في الباب الثاني ص (٩١٦)

والجزم للموجب تقليد صحيح الاعتقاد ذا المفيد

الشرح :

لما بين القيد الثالث في حد العلم وهو كونه لموجب ، وشرح الموجب ذكر هنا ما يجتزئ عنه ، فإذا كان حكم الذهن الجازم المطابق للموجب سمي ذلك تقليدا لاستناده إلى غير دليل ، بل مأخوذ بالتسليم ، ويسمى اعتقادا صحيحا^(١) ، لكونه مطابقا للواقع ، وبذلك يفارق الاعتقاد الفاسد ، وهو الجهل المركب كما سبق^(٢) . والله أعلم .

(١) وقد مثل له المحلى باعتقاد المقلد أن الضحى مندوب .
انظر : شرح المحلى على جمع الجوامع (١٥٣/١) ، حاشية المطار (٢٠٠/١) ، تيسير التحرير (٢٦/١) .
(٢) انظر ص من الكتاب . (١٢١)

[الحليل]

حد الدليل هو مايمكننا	بالنظر الصحيح فيه بينا
توصل لمطلب تصديقى	المنطقى معدد التصديق
حيث يكون منتجا للحكم	هو الدليل عنده فى الرسم
لكنه سمي قياسا ذا وما	يعرف بالقياس تمثيلا سما

الشرح :

لما انتهى الكلام فى أول الأربعة وهو العلم شرعت فى الثانى .
وهو الدليل : وهو فعيل بمعنى فاعل ، من دل يدل دلالة - بفتح الدال
على الأفصح وبكسرهما^(١) وقيل بالفتح فى الأعيان وبالكسر فى المعانى - تقول :
دله على الطريق دلالة ، ودل الدليل على الحكم دلالة^(٢) .
ومعنى الدلالة : الإرشاد إلى الشئ .
فالدليل : إما المرشد حقيقة وإما مابه الإرشاد^(٣) .

-
- (١) انظر : الصحاح (دلل) (١٦٩٨/٤) ، القاموس المحيط (دل) (٣٧٧/٣) ، المصباح
النير (دللت) (١٩٩) ، لسان العرب (دلل) (١٤١٤/٣) ، تيسير التحرير (٢٣/١) ،
شرح العضد (٣٩/١) ، شرح اللمع (٩٦/١) ، شرح الكوكب (٥١/١) .
(٢) لم أقف على هذا بعد طول بحث فى كتب اللغة والحدود وغيرها .
وقد أشار إليه شيخنا أبو سنة أثناء شرح كلمة (مقصد) إلا أنه ذكر الكسر فى
الأعيان فتقول مكة مقصدى بكسر الصاد وبالفتح فى المعانى فتقول حج بيت الله
مقصدى . والله أعلم . ص (١٥٣٧)
(٣) يطلق الدليل حقيقة على المرشد أو الدال ، ويطلق مجازا على ما يحصل به الارشاد
وهو ما يسمى دليلا فى عرف الفقهاء .
قال الجاوى : (وهو يطلق حقيقة على الناصب لما يرشد به ، ويطلق مجازا على مابه
الارشاد) . حاشية التفحات (٣١) .
وهناك معنى ثالث للدليل وهو كون الدليل بمعنى الذاكر لما فيه إرشاد وجعله
المؤلف من معانى المرشد .
ومثلوا لهذه المعانى الثلاثة بقولهم :

والمرشد : إما الناصب للذى به الإرشاد من العلامات مثلا ، وإما
الذاكر لذلك^(١).

ففى ما نحن فيه .

الناصب : هو البارى سبحانه وتعالى .

والذاكر : هو الرسول صلى الله عليه وسلم .

ومابه الإرشاد : هو كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله
عليه وسلم ، وما نشأ عنهما من الإجماع والقياس^(٢) وغيرهما عند من

= الدليل على الصانع هو الصانع لأنه الذى نصب العالم دليلا عليه .

أو العالم (بالفتح) فهو الذى به يحصل الارشاد .

أو العالم (بالكسر) فهو الذى يبين للمستدلين كون العالم دليلا على الصانع .

وأما فى عرف الشرع فقد وقع الخلاف فى اطلاق الدليل حقيقة على الدال أو على
العلامة التى تدل على المدلول . قال السمرقندى :

(لكن الأصح أن يقال أنه اسم للدال فى حقيقة اللغة ولكن فى عرف الاستعمال
صار اسما للعلامة فىكون حقيقة عرفية) . ميزان الأصول (٧٠) .

انظر : الإحكام للآمدي (٢٧/١) ، بيان المختصر (٣٣/١) ، نزهة المشتاق (٢٣) ،
شرح الكوكب المنير (٥١/١) ، تيسير التحرير (٣٣/١) ، حاشية الجرجاني
والفتازانى (٣٩/١) ، الحدود (٣٧) .

(١) المرشد له معنيان : الناصب للعلامات التى يكون بها الارشاد ، أو الذاكر لما به
الارشاد .

قال الأصفهانى : (المرشد : هو الناصب للعلامة أو الذاكر لها) . بيان المختصر
(٣٣/١) .

وقيل إن المرشد له نفس معانى الدليل الثلاثة .

انظر : تيسير التحرير (٢٣/١) ، حاشية الفتازانى والجرجانى (٤٠/١) ، العبادى على
الورقات (٤٧) ، نزهة المشتاق (٢٣) ، شرح الكوكب (٥١/١) .

(٢) ذكر الإمام أحمد أن قواعد الاسلام أربع :

الأولى : الدال : وهو الله سبحانه ، وعبر عنه المؤلف وغيره بالناصب للدليل .
الثانية : الدليل : وهو القرآن الكريم وعبر عنه المؤلف بما به الارشاد وتدخل
السنة لأن القرآن دل على اعتبارها ويدخل الاجماع والقياس لأنهما ناشتان عن
الكتاب والسنة . =

يقول به (١) كما سيأتي (٢).

وأما الدليل في الاصطلاح ففيه رأيان :

أحدهما : - للفقهاء ، وأهل الأصول ، وكذا المتكلمون إلا فيما سيأتي (٣) - ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري (٤) ، وهو معنى قول (تصديقي) (٥).

مثاله الدليل على حدث العالم نفس العالم ؛ لأن بالنظر في أحواله من التغيير والتجدد والتحول على اختلاف أنواع ذلك يتوصل إلى المطلوب ، وهو الحدوث فيه ، وإنما عبر بما يمكن دون ما يتوصل للإشارة إلى أن الاعتبار التوصل بالقوة لا بالفعل ؛ لأن الدليل "قد" (٦) لا ينظر فيه ولا يخرج ذلك عن

= الثالثة : المبين : وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعبر عنه المؤلف بالذاكر .
الرابعة : المستدل : وهم أولو العلم الذين يجمع المسلمون على هدايتهم .
انظر : العدة (١٣٥/١) ، شرح الكوكب (٥٥،٥٦/١) ، شرح اللمع (٩٧/١) ، الحدود (٣٩) .

(١) أى وغير الاجماع والقياس كالأدلة التي قال بها بعض الأئمة دون غيرهم ويطلق عليها الأدلة المختلف فيها ممن يرى حجيتها يحصل بها الارشاد عنده . والله أعلم .
(٢) سيأتي ضمن المجلد الثاني .
(٣) وهو أن الدليل عند المتكلمين لابد أن يفيد القطع ، فإن أفاد الظن سمي أمانة ، وعند الأصوليين يسمى دليلا سواء أفاد القطع أم الظن .
فالدليل عند أهل الأصول والمتكلمين ما أفاد القطع ، وأما ما يفيد الظن ففيه خلاف يذكره المؤلف قريبا .

(٤) هذا هو التعريف الذى درج عليه عامة أهل الأصول . انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (١٥٩/١) ، فواتح الرحموت (٢٠/١) ، تيسير التحرير (٣٣/١) ، بيان المختصر (٣٤/١) ، شرح العضد (٤٠/١) ، المحلى على جمع الجوامع (١٢٤/١) ، العبادى على الورقات (٤٨) ، الإحكام للآمدى (٢٧/١) ، شرح الكوكب (٥٢/١) البحر المحيط (٣٥/١) .

(٥) أى قوله في النظم : (توصل لمطلب تصديقي) أى خبري .

(٦) ساقطة من أ .

أن يكون دليلاً^(١).

وقولى (بيننا) نصب على الحال من النظر وقد خرج بذلك ما لا يمكن التوصل به إلى المطلوب^(٢).

"أو يمكن"^(٣) لكن لا بالنظر كسلوك طريق يمكن أن يتوصل بها اتفاقاً .
أو يمكن لا بصحيح النظر بل بفساده ككاذب المادة في اعتقاد الناظر^(٤).
أو يمكن التوصل بصحيح النظر لكن لمطلوب تصورى لاتصديقى^(٥)، فإن المفيد لذلك إنما هو المعرفة^(٦) كما سيأتى^(٧)، فكل ذلك لا يسمى دليلاً .

(١) قاله الزركشى في التشنيف (١٦٠/١) .

وقال الأصفهانى : (وإنما قال يمكن ولم يقل يتوصل بالفعل ليتناول الدليل الذى لم ينظر فيه) وعلل الآمدى ذلك بقوله (فإنه لا يخرج بذلك عن كونه دليلاً لما كان التوصل به ممكناً) . بيان المختصر (٣٥/١) ، الإحكام (٢٨/١) .

انظر : المحلى على جمع الجوامع (١٢٤/١) ، حاشية البناني (١٢٥/١) ، حاشية العطار (١٦٧/١) ، تقارير الشريبي (١٢٤/١) ، حاشية التفتازانى والجرجاني (٤٠/١) ، شرح الكوكب (٥٢/١) ، الحدود (٣٨) .

(٢) كالمطلوب نفسه فإنه لا يمكن التوصل به إليه وكالقضايا المرتبة ترتيباً صحيحاً ، إذ المرتبة لا يمكن أن يتوصل بالنظر الصحيح فيها . شرح الكوكب (٥٢/١) ، بيان المختصر (٣٥/١) .

(٣) ساقطة من ج .

(٤) ومعنى صحة النظر كما قال المحلى في شرح جمع الجوامع (١٢٨، ١٢٥/١) :
أن يكون النظر فيه من الجهة التى من شأنها أن ينتقل الذهن بها إلى ذلك المطلوب المسماه وجه الدلالة ، ويكون فساده بانتفاء وجه الدلالة عنه .

وقال صاحب تيسير التحرير :

(وصحة النظر أن يكون فيه وجه الدلالة ، أعنى ما به ينتقل الذهن ، وفساده بخلافه كما فى قولنا العالم بسيط وكل بسيط له صانع إذ ليست البساطة مما ينتقل منه إلى ثبوت الصانع وهذا فساده من حيث المادة وأما من حيث الصورة فكانتفاء شرط من شروط الانتاج فى الأشكال) . تيسير التحرير (٣٣/١) باختصار .

(٥) المراد بالتصديقى أى الحبرى ، ولم يقل المؤلف حبرى كما فى التعريف لأن التصديق يقابل التصور فيناسب ذكر التصديق مع التصور . والله أعلم .

(٦) كالحذ والرسم ، وتسمى أيضاً الأقوال الشارحة .

انظر : شرح الكوكب (٥٣/١) ، بيان المختصر (٣٥/١) ، المواقف (٣٤) ، ايضاح المبهم (٨) ، ضوابط المعرفة (٥٥) .

(٧) انظر ص (١٥٥)

نعم يدخل في التعريف المذكور ما يفيد القطع ، وما يفيد الظن ، فيعلم أن كلا يسمى دليلا ، وهو طريقة الفقهاء ونحوهم ؛ لأن مطلوبهم عمل وهو لا يتوقف على اليقين .

ومنهم من لا يسمى مفيدي الظن دليلا بل أمارة ، وهو اصطلاح المتكلمين ؛ لأن مطلوبهم يقين^(١) ، فحينئذ يزداد فيه إلى العلم بالمطلوب الخرى^(٢) .

وخرج من التعريف بذلك أيضا الدليل بعد تمامه مرتبا صحيح المادة والصورة فإنه قد حصل به المطلوب فلا يسمى دليلا ، إذ لا يتوصل به لأن المطلوب حاصل به من قبل النظر فيه في الحال ، وتخصيل الحاصل محال .

(١) الدليل في اللغة يستعمل فيما يوجب العلم وفيما يوجب الظن وهذا ما عليه أكثر الفقهاء والأصوليين .

وذهب المتكلمون وعلى رأسهم الرازي إلى أن الدليل لا يستعمل إلا فيما يوجب القطع كنص الكتاب والخبر المتواتر والاجماع ، وأما موجب الظن فيسمى أمارة كخبر الواحد والقياس .

وقد رد كثير من الأصوليين على هذا التفريق بأنه باطل من وجهين : الأول : أن أهل اللغة لا يفرقون بين موجب العلم وموجب الظن فقد سموا كلاهما دليلا .

الثاني : أن موجب الظن يوجب العمل فكان دليلا كالذي يوجب العلم .

قلت : فالذي يفهم أن الاعتراض على المتكلمين إنما هو في قصر اطلاق الدليل على ما يفيد العلم ، وإلا فلو سمي ما يفيد الظن أمارة تميزا له عما يفيد القطع مع عدم المنع من تسميته دليلا فلا بأس ، ولهذا قال القاضي أبو يعلى في تعريف الامارة : هي الدليل المظنون كخبر الواحد والقياس وليس بدليل مقطوع .

قال : وهذه عبارة وضعها أهل النظر للفرق بين ما يفيض للعلم وبين ما يؤدي إلى غلبة الظن . اهـ والله أعلم .

انظر : العدة (١٣٥، ١٣١/١) ، المسودة (٥٧٣) ، المحصول (ج١/ق١/١٠٦) ، شرح اللمع (٩٦/١) ، التمهيد للكلوذاني (٩١/١) ، شرح الكوكب (٥٣/١) ، الإحكام للآمدی (٢٧/١) ، المحلى على جمع الجوامع (١٢٧/١) ، نزهة المشتاق (٢٣) ، فواتح الرحموت (٢٠/١) ، المواقف (٣٤) ، الحدود (٣٧) .

(٢) فيكون تعريف الدليل على رأى المتكلمين :

ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بالمطلوب الخرى .

انظر : بيان المختصر (٣٥/١) ، حاشية التفتازاني مع شرح العضد (٤٠/١) .

ويدخل فيه أيضا ما فسد فيه الدليل لفساد صورته لكن مادته (*)
 صحيحة لأنه يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى المطلوب بخلاف فاسد المادة
 سواء أكانت (١) صورته صحيحة أم لا .
 وكذلك ما توصل (٢) بفساد النظر فيه إلى المطلوب ومادته صحيحة فإن
 الوصول مع الفساد إنما هو اتفاق ، ومثل ذلك لا ينافي التوصل بصحيح النظر
 فيه إلى المطلوب (٣) .
 الثاني (٤) : وإليه أشرت بقولي (المنطقي) إلى آخره ، أى قال (٥) المنطقي ،
 والمراد أن أهل المنطق رأوا تفسير الدليل بأنه تصديقان (٦) فصاعداً يكون عن
 ذلك تصديق آخر هو المطلوب (٧) وذلك معنى قولي (معدد) (٨) التصديق أى
 عدد (٩) من التصديقات اثنان فأكثر ، فاللام في المنطقي للجنس .
 نعم هذا إنما هو بناء على جواز القياس المركب ، وهو ما كان فيه أكثر

(*) ١٢ ب

(١) في ب : كانت .

(٢) في أ : ما توصل .

(٣) انظر : تيسير التحرير (٣٦/١) ، التقرير والتحرير (٥٤/١) .

(٤) سبق قريباً أن ذكر المؤلف أن الدليل في الاصطلاح فيه رأيان ثم ذكر الأول وهو
 للفقهاء والأصوليين والمتكلمين على الخلاف المذكور بينهم ، وهذا هو الثاني وهو
 للمنطقة .

(٥) في ب ، د : وقال .

(٦) المراد بالتصديقين هما المقدمتين أو القضيتين التي يتركب بهما القياس عند المنطقة .
 قال ابن الحاجب : وأقلها تصديقان ويسمى كل تصديق قضية وتسمى في الدليل
 مقدمات . انظر منتهى السؤل (٨) .

هذا وقد بين المؤلف سبب تعبيره بتصديقين دون مقدمتين ص من الكتاب (١٥٣)
 (٧) ويطلق عليه النتيجة ، فالدليل عند أهل المنطق يسمى قياساً وهو ما اشتمل على
 مقدمتين أو أكثر يلزم عنهما لذاتهما قول ثالث .

انظر : إيضاح المبهم (٩) ، علم المنطق (٢٧) .

(٨) في أ : تعدد .

(٩) في د : أى عدت التصديقات .

من مقدمتين^(١) وعلى ذلك جرى ابن الحاجب بقوله : (قولان فصاعدا)^(٢).
وأما من يرى بأن ذلك قياسان لقياس واحد^(٣)، لاجتياج أن يقول
فصاعدا ، بل يقول : تصديقان يكون عنهما تصديق ثالث .
وقولى (حيث يكون منتجا للحكم) إشارة إلى أن التصديقين أو أكثر
إنما يسمى دليلا إذا كان على وجه ينتج الحكم المطلوب^(٤)، بأن يكون على
القانون المبين^(٥) في المنطق المبرهن على صحته والتعبير بقولنا (يكون عنهما
قول ثالث) إشارة إلى شمول ماينتج القطع والظن . أما من يخصص الدليل
بما ينتج القطعي فيقول : يلزم موضع يكون^(٦).
نعم أهل المنطق يسمون ذلك قياسا سواء أفاد الظن أو القطع كما
سيأتى^(٧)، ويقسمونه إلى اقتراي واستثنائي^(٨).

-
- (١) إذا كان في القياس مقدمتين سمى قياسا بسيطا ، وإذا كان فيه أكثر من مقدمتين
سمى قياسا مركبا .
مثال الأول : العالم متغير ، وكل متغير حادث ، يلزم عنه العالم حادث .
مثال الثاني : النباش أخذ للمال خفية ، وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق
تقطع يده . ينتج النباش تقطع يده .
انظر : ايضاح المبهم (١٧، ١٢) ، شرح الأخصرى (٣٧) ، شرح الملوى مع حاشية
الصبان (١١٣) ، تحرير القواعد المنطقية (١٣٨) .
(٢) مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٤١/١) ، قال الأصفهانى :
(قوله فصاعدا يتناول القياس البسيط والمركب) . بيان المختصر (٣٦/١) .
(٣) قال النجار : (القياس يتركب من قضيتين فإذا صادفك قياس مؤلف من أكثر فاعلم
أنه مجموعه قياسين أو أقيسة أدمجت في بعضها) . علم المنطق (٤٣) .
قال الصبان : (والصحيح عند المحققين أن القياس المركب يرجع للبسيط) . حاشية
الصبان (١١٤) .
(٤) أى أن القياس لا يسمى دليلا عند المناطق إلا إذا كان على وجه ينتج المطلوب .
(٥) فى أ : المعين .
(٦) كذا العبارة فى جميع النسخ . والله أعلم .
(٧) انظر ص (١٥٤)
(٨) القياس الاقتراي : هو مادل على النتيجة بقوة معناه بأن تكون النتيجة المذكورة فيه
بمادتها لا بصورتها .
والقياس الاستثنائي : هو مادل على النتيجة بالفعل بأن ذكرت فيه النتيجة بمادتها
وهيئتها وسيأتى بيان المؤلف لهذين القياسين . =

فالاقترافي^(١): ما كان مقدمته خريتين نحو العالم متغير ، وكل متغير حادث ، فينتج العالم حادث ؛ لأن المحكوم عليه في المقدمة الأولى وهو المسمى بالموضوع قد اندرج في المحكوم به فيها وهو المسمى بالمحمول^(٢) وهذا المحمول مندرج تحت محمول الثانية لأنه موضوع له فلزم اندراج موضوع الأولى تحت محمول الثانية وسقط الوسط المتكرر .

ويسمى موضوع الأولى الحد الأصغر ، ومحمول الثانية الحد الأكبر ، والوسط المتكرر الحد الأوسط ، وتسمى^(٣) ذات الأصغر الصغرى ، وذات الأكبر الكبرى^(٤) ، وهذا هو الشكل الأول^(٥) عندهم الذي هو ضروري

= انظر : ايضاح المبهم (١٢) ، شرح الأخضري (٣٧) ، شرح الملوى وحاشية الصبان (١١٣) ، علم المنطق (٤٣) ، تحرير القواعد المنطقية (١٣٨) .

(١) سمي بذلك لاقتران الحدود فيه ، أى اقتران الحد الأصغر في الأكبر . انظر تحرير القواعد (١٤٠) ، هامش ص () .

(٢) الموضوع : هو المحكوم عليه بالاثبات أو النفي ، وهو يتناول المبتدأ أو الفاعل أو نائبه .

وسمى موضوعاً لأنه قد وضع ليحكم عليه بشيء .

المحمول : هو المحكوم به إثباتاً أو نفيًا ، وهو يتناول الخبر ، الفعل .

وسمى محمولاً لحمله على شيء .

قال ابن الحاجب : (والفردات من مقدمته يسمى المنطقيون الأول : موضوعاً ، والثاني : محمولاً ، والمتكلمون موصوفاً وصفة ، والفقهاء محكوماً عليه وحكماً ، والنحويون مبتدأ وخبراً) . منتهى السؤل (١١) .

وانظر : تحرير القواعد المنطقية (٨٦) ، علم المنطق (٢٨) ، شرح الملوى مع حاشية الصبان (٩٠) ، ضوابط المعرفة (١٧) ، بيان المختصر (٩٩/١) .

(٣) في ب : يسمى .

(٤) أى أن المقدمة التي اشتملت على الحد الأصغر تسمى الصغرى ، والمقدمة التي اشتملت على الحد الأكبر تسمى الكبرى .

(٥) أى الشكل الأول من أشكال القياس الاقترافي وبيانه كالتالي :

المقدمة الصغرى	المقدمة الكبرى	النتيجة
الموضوع المحمول	الموضوع	المحول
العالم متغير	كل متغير	اندرج موضوع الصغرى في محمول الكبرى
الحد الأصغر	الحد الأوسط	حادث العالم حادث
		اندرج الحد الأصغر في الأكبر

الانتاج بشرطه (١).

فأما إذا كان الحد المتكرر موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى عكس ماسبق فهو الشكل الرابع^(٢) نحو : كل أ ب وكل ج أ^(٣).
أو كان محمولا في المقدمتين فهو الشكل الثاني^(٤) نحو :

= بيان قول المؤلف : أن الموضوع في المقدمة الصغرى (العالم) قد اندرج في المحمول فيها (متغير) .

ومحمول المقدمة الصغرى (متغير) قد اندرج في محمول المقدمة الكبرى (حادث) ، فلزم اندراج موضوع المقدمة الصغرى (العالم) تحت محمول المقدمة الكبرى (حادث) .

فالشكل الأول باختصار : هو ما جعل الحد الأوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى وهو أقوى هذه الأشكال ويسمى النظم الكامل .
انظر : علم المنطق (٤٦) ، تحرير القواعد المنطقية (١٤١) ، ايضاح المبهم (١٣) ، شرح الأخضري (٣٣) ، شرح المللوي مع حاشية الصبان (١٢٠) ، ضوابط المعرفة (٢٣٤) ، منتهى السؤل (١١) ، بيان المختصر (١٠٩/١) ، شرح العضد مع حاشية الفتازاني والجرجاني (٩٧/١) .

(١) وهو ايجاب الصغرى وكلية الكبرى . انظر : تحرير القواعد المنطقية (١٤١) ، منتهى السؤل (١١) .

(٢) الرابع من أشكال القياس الاقترازي وهو أضعفها ، وفيه يجعل الحد الأوسط موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى عكس الشكل الأول ، وقد مثل له المؤلف بالرموز جريا على عادة أهل المنطق للاختصار ، واليك بعض الأمثلة .

المقدمة الصغرى	المقدمة الكبرى	النتيجة
الموضوع	المحمول	الموضوع
المتغير	حادث	المتغير
كل انسان	حيوان	كل انسان حيوان
فيلاحظ أن الحد الأوسط - وهو متغير ، انسان - جعل موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى .		

انظر المصادر السابقة .

(٣) فينتج : بعض ب ج .

(٤) الثاني من أشكال القياس الاقترازي وهو أن يكون الحد الأوسط محمولا في المقدمتين وإليك المثال :

المقدمة الصغرى	المقدمة الكبرى	النتيجة
الموضوع	المحمول	الموضوع
المتغير	لاشئ من القديم	المتغير
فيلاحظ أن الحد الأوسط - وهو متغير - محمولا في المقدمتين . انظر المصادر السابقة .		

كل ب أ وكل ج أ^(١).
 أو كان موضوعا في المقدمتين فهو الشكل الثالث^(٢) نحو كل ب أ وكل
 ب ج^(٣)، ولا ينتج شيء من هذه الثلاثة^(٤) إلا بعد الرد للأول غالبا على
 الوجه المبين في الفن^(٥).
 وأما الاستثنائي^(٦)؛ فهو ما كان بشرط أو تقسيم .

(١) أقول : لعل هذا المثال لا يصح لأنه يشترط في هذا الشكل اختلاف المقدمتين في
 الإيجاب والسلب (أى الاثبات والنفي) ، ولا ينتج إلا سالبة ، أما مثال المؤلف
 فلا اختلاف فيه ، والذي مثل به في كتب المنطق هو :

كل ب أ ولا شيء من ج أ ينتج لاشيء من ب ج . والله أعلم .
 انظر : تحرير القواعد المنطقية (١٦٣) ، بيان المختصر (١١٥/١) ، شرح العضد مع
 حاشية الجرجاني والتفتازاني (٩٩/١) .

(٢) الثالث من أشكال القياس الاقتراني وهو أن يكون الحد الأوسط موضوعا في
 المقدمتين ومثاله :

	المقدمة الكبرى		المقدمة الصغرى
	الموضوع	المحمول	الموضوع
	العالم	متغير	العالم
حادث	المتغير	حادث	حادث

نجد أن الحد الأوسط - وهو العالم - موضوعا في الصغرى والكبرى معا .
 انظر المصادر السابقة .

(٣) ينتج كل أ ج .

(٤) أى الشكل الثاني والثالث والرابع .

(٥) انظر المصادر في هامش ص () .

(٦) سمي بذلك لاشتغال المقدمة الثانية (الصغرى) على حرف الاستثناء "لكن" وهذا
 اصطلاح للمناطق ويسمى أيضا القياس الشرطي لاشتغال المقدمة الأولى (الكبرى)
 على شرط .

فالقياس الاستثنائي : يكون مركبا من مقدمتين أولهما شرطية وتشتمل على جزئين
 (مقدم - تالي) .

والثانية وضعية أى فيها اثبات أحد هذين الجزئين أو نفيه .

وهذا القياس نوعان : متصل : فالاثبات فيه ينتج الاثبات والنفي ينتج النفي .
 منفصل : فالاثبات فيه ينتج النفي والنفي ينتج الاثبات .

انظر : ايضاح المبهم (١٦) ، شرح الأخضري (٣٥) ، علم المنطق (٥٣) ، تحرير
 القواعد المنطقية (١٦٣) ، شرح الملوى مع حاشية الصبان (١٣٦) ، ضوابط المعرفة
 (٢٨١) .

فالأول^(١) ويسمى المتصل نحو : إن كان هذا إنسانا فهو حيوان " ويسمى الشرط مقدا والجزاء تاليا ، ثم يستثنى ولكن ، فيقال لكنه ليس بحيوان (*) فليس إنسانا ، أو لكنه إنسان فهو حيوان"^(٢) فيحصل الانتاج باستثناء (**) نقيض التالي ، فينتج نقيض المقدم ، وباستثناء عين المقدم فينتج عين (***) التالي^(٣) كما مثلناه^(٤) لأنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت اللازم ، ومن انتفاء اللازم انتفاء الملزوم .

أما استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فلا ينتجان لجواز أن يكون اللازم أعم من الملزوم ، أما إذا استوى المقدم والتالي في التلازم فينتج

(١) أى القسم الأول من أقسام القياس الاستثنائى وهو ما كان بشرط .

(*) ١٠

(٢) هذه العبارة ساقطة من د .

(**) ١٠

(***) ١١ ج

(٣) وبعبارة أخرى أن الانتاج لا يحصل إلا بنفى التالي فينتج نفي المقدم ، واثبات المقدم ينتج عين التالي ، أما اثبات التالي أو نفي المقدم فلا ينتجان وسيأتى بيان ذلك فى هامش ص () .

(٤) وإليك بيان مثال المؤلف :

المقدمة الكبرى	المقدمة الصغرى	النتيجة
مقدم	تالى	نفى المقدم
إن كان هذا انسان	فهو حيوان	فهو ليس انسان
إن كان هذا انسان	فهو حيوان	اثبات المقدم (استثناء عين المقدم)
ولعل الأفضل التمثيل بقوله تعالى {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} الأنبياء	لكنه انسان	فهو حيوان
(٢٢) .		

المقدمة الكبرى	المقدمة الصغرى	النتيجة
مقدم	تالى	نفى المقدم
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	لكن لم تفسدا	فليس فيهما آلهة إلا الله
انظر : شرح الأخضرى (٣٥) ، ضوابط المعرفة (٢٨٧) .		

الأربعة ، نحو لو كان بشرا لكان إنساناً^(١).
والثاني^(٢) ويسمى المنفصل نحو : العدد إما زوج أو فرد ، لكنه زوج
فليس بفرد ، أو فرد فليس بزواج ، أو لكنه ليس بزواج ، فهو فرد أو ليس
بفرد فهو زوج ، وهذا مبين في موضعه بشروطه^(٣)، وإنما ذكرته أمودجا

(١) . ولمزيد من البيان أقول :

إذا تفاوت المقدم والتالى في التلازم فإن الانتاج يحصل في قسمين فقط هما :
الأول : نفى التالى ينتج نفى المقدم ؛ لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم .
الثانى : إثبات المقدم ينتج إثبات التالى ؛ لأنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت اللازم .
أما إثبات التالى لا يلزم منه إثبات المقدم ؛ لأنه لا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت
الملزوم فقد يكون أعم منه .

وكذلك نفى المقدم لا يلزم منه نفى التالى ؛ لأنه لا يلزم من نفى الملزوم نفى اللازم
فقد يكون أخص منه .

ومثال هذين القسمين :

* لو كان هذا انسان ، فهو حيوان ، لكنه حيوان فلا يلزم أن يكون إنسان ، لأن
الحيوان شامل للإنسان وغيره .

* لو كان هذا انسان ، فهو حيوان ، لكنه ليس انسان فلا يلزم أنه ليس حيوان
كالحصان مثلا ليس انسان لكنه حيوان .

أما إذا استوى المقدم والتالى في التلازم بأن كان نفى المقدم وثبوته نفى للتالى
وثبوته والعكس بالعكس ، فجميع هذه الأقسام الأربعة تنتج وإليك بيانها حسب
مثال المؤلف :

لو كان بشرا لكان انسانا لكنه ليس انسان فهو ليس بشر

لكنه بشر

لكنه انسان

لكنه ليس بشر

فهو ليس انسان

انظر : ايضاح المبهم (١٦) ، شرح الأخضرى (٣٥) ، علم المنطق (٥٣) ، تحرير
القواعد المنطقية (١٦٣) ، شرح الملوى مع حاشية الصبان (١٣٦) ، ضوابط المعرفة
(٢٨١) .

(٢) أى القسم الثانى من أقسام القياس الاستثنائى وهو ماكان بتقسيم .

(٣) أقول مثل المؤلف لقسم واحد من المنفصل وهو ماكان مركبا من مانعة الجمع
والخلو ، أى لا يجتمع المقدم والتالى ولا يخلو من وجود أحدهما وهذا ينتج بأقسامه
الأربعة ، وقد سبق القول أن الاستثناء المنفصل الإثبات فيه ينتج النفى والنفى
ينتج الإثبات . =

لتفسير قولى (حيث يكون منتجا للحكم) ومن أراد بسطه "يطلبه" (١) من موضعه (٢).

تنبيه :

الحاصل من الفرق بين تعريف الدليل على الرأى الأول ، وتعريفه على الثانى أن الدليل عند المناطقة هو : المادة والصورة ، وعند غيرهم المادة فقط فإذا أريد الدليل على إثبات الصانع بحدوث مصنوعه وهو العالم ، كان مجموع قولنا : العالم حادث وكل حادث له صانع هو الدليل على أن العالم له صانع عند المناطقة . والدليل عند غيرهم العالم فقط لأن النظر فيه يتوصل به إلى المطلوب (٣).

أما بعد أن يترتب ويحصل المطلوب فكيف يكون دليلا؟ ورجح رأى المناطقة بأن النظر إلى دلالة الشيء بالفعل أقوى من النظر إليه باعتبار دلالاته بالقوة .

واعلم أنى إنما قلت (معدد التصديق) ولم أقل مقدمتان فصاعدا ؛ لأن التصديق لا يسمى مقدمة حتى يكون جزءا من الدليل ، فلو عبرت بذلك

= وإليك توضيح مثال المؤلف :

العدد إما زوج أو فرد .

١ - اثبات المقدم ينتج نفي التالى لكنه زوج فليس بفرد

٢ - اثبات التالى ينتج نفي المقدم لكنه فرد فليس بزوج

٣ - نفي المقدم ينتج اثبات التالى لكنه ليس بزوج فهو فرد

٤ - نفي التالى ينتج اثبات المقدم لكنه ليس بفرد فهو زوج

وأما القسم الثانى والثالث من المنفصل فهو ماكان مركبا من مانعة الجمع فقط أو مانعة الخلو فقط ولاينتج فيهما الاقسام فقط .

انظر المصادر السابقة .

(١) ساقطة من د ، وفى ب : تطلبه .

(٢) أقول لكل من القياسين أقسام ولكل قسم أضرب منها ماينتج ومنها ما هو عقيم . فانظر تفصيل ذلك فى المصادر الواردة فى هامش ص () .

(٣) انظر : حاشية الجرجاني والفتازانى مع شرح العضد (٤٣/١) ، حاشية البناني (١٢٥/١) .

لزم الدور^(١).

وأما تعبير ابن الحاجب بقوله : قولان^(٢)، ففيه استعمال القول مقصورا على القضية مع كون القول في الأصل للأعم^(٣).
وقولى (وما يعرف بالقياس تمثيلا) معناه : أن المنطقى لما سمي هذا قياسا سمي ماهو معروف بالقياس في أصول الفقه وغيره تمثيلا ؛ لأنه حكم لما^(٤) لأحد المثلين في تلك العلة على المثل الآخر تحقيقا للمماثلة الحاصلة بينهما .
وقولى (سما) أى علا وارتفع هذا التمثيل ؛ لأنه أحد الأدلة المتفق عليها بين الأئمة - كما سيأتى^(٥) - فشرف^(٦) بذلك ، وموضع جملة (سما) حينئذ نصب على الحال^(٧) من المفعول ، وهو (ما) الموصولة ، أو على الصفة لـ (تمثيلا) . والله أعلم .

ينتج إلا القطع مهما حصل^(٨)
فيه بظن فلظن يقتضى^(٩)
وخص بالقطع الدليل اختاره

فإن يكن جميعه قطعاً فلا
وذا هو البرهان أما ما قضى
ومنهم من قال ذا أماره

الشرح :

أى إذا كانت مقدمتا الدليل ، أو مقدماته كلها قطعية ، فلا ينتج إلا قطعياً ويسمى حينئذ برهانا .

(١) الدور : (هو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه) . شرح الملوى مع حاشية الصبان (١٣٥) .

(٢) انظر مختصر ابن الحاجب (٤١/١) .

(٣) انظر : بيان المختصر (٣٥/١) ، حاشية التفتازانى والجرجانى (٤١/١) .

(٤) فى ب : بما .

(٥) انظر ص (٦٣١)

(٦) فى أ ، ج ، د : وشرف .

(٧) فى ج ، د : حينئذ على نصب على الحالية .

(٨) فى د : حلا .

(٩) فى ج : مقتضى .

وإن كان قد قضى في مقدماته كلها أو بعضها بمقتضى الظن فلا ينتج إلا ظنيا ؛ لأن النتيجة دائما تتبع أدون المقدمتين^(١).

وما يفيد الظن سماه المتكلمون أمانة ، ولم يسموه دليلا كما سبق^(٢).
فمثال القطع ماسبق^(٣).

ومثال الظن قولنا الوضوء عبادة ، وكل عبادة بنية ، ينتج أن الوضوء بنية .

ومثال ما حدى مقدمته قطعية ، والأخرى ظنية قولنا : صلاة الظهر فرض ، وكل فرض يسن له الأذان ، فصلاة الظهر يسن لها الأذان .
وقولى (اختاره) جملة حالية أى حال كون هذا القائل اختار هذا القول . والله أعلم .

[المعرفات] :

أما الذى يكسبنا التصورا	فهو المعروف وحدا قد يرى
وحصره فى خمسة أقسام	الحد والرسم ذوى تمام
أو دونه والخامس اللفظى	فالحد ما كان به الذاتى
جنسا قريبا ثم فصلا مخرجا	والرسم ما بلازم قد أخرجا
فالحد للإنسان إذ تطابق	تقول فيه حيوان ناطق ^(٤)

(١) انظر : ايضاح المبهم (١٦،١٥) ، شرح الأخرى (٣٥) ، شرح الملوى مع حاشية الصبان (١٤٧،١٣٤) ، المواضع (٣٨) ، بيان المختصر (٩١/١) ، شرح العضد مع حاشية التفتازانى والجرجاني (٨٧/١) ، تنقيح الفصول (٤٢٩) .

(٢) راجع ص (١٥٥)

(٣) سبق فى ص (٤٨) وهو العالم متغير كل متغير حادث العالم حادث ويمثل له أيضا :

كل صلاة عبادة كل عبادة تفتقر الى نية كل صلاة تفتقر الى نية
انظر ايضاح المبهم (١٣) .

(٤) فى ج :

بالحد هذا حيوان ناطق

تقول فى الانسان إذ تطابق

والناقصان الجنس^(١) أنت تارك
والخندريس الخمر فى اللفظى
فبدل^(٢) الأشهر بالخفى
وشرط كل كونه مطردا
أى يوجد المحدود حيث وجد^(*)
منعكسا أى ينتفى بالانتفاء
والمنع فالجمع^(٣) بدين عرفا

الشرح :

لما ثبت أن الدليل هو ما يمكن التوصل به إلى المطلوب من التصديقات ، ذكرت بعده ما يجتز عن هذا القيد^(٤) ، وأوضحته استطرادا ، فقلت : إن الذى يكسب التصورات هو المعرفة ، ومعرفة الشيء هو ما يكون^(٥) معرفته سببا لمعرفته أعم من أن يكون^(٦) معرفة حقيقته وذاته ، أو بوجه يتميز به على جميع ما عداه^(٧) .

وهذا المعرفة ينقسم إلى خمسة أقسام :

الحد التام ، والحد الناقص ، والرسم التام ، والرسم الناقص ، واللفظى ، وربما سمي الكل حدودا توسعا ، كما هو طريقة المتكلمين ،

(١) فى ج : والنقص ماللجنس .

(٢) فى ج : فأبدل .

(*) ١٣

(٣) فى ب : والجمع .

(٤) وهو التصديقات ، فيخرج التصورات ، فما يمكن التوصل به إلى المطلوب من التصورات يكون معرفة لادليلا .

(٥) فى ب ، ج : تكون .

(٦) فى ج : تكون .

(٧) والمعنى : أن معرفة الشيء : ما كانت معرفته سببا فى معرفة المعرفة .

وهذه المعرفة ليست خاصة بحقيقة المعرفة وذاته أو بتمييزه عن غيره ، بل كل ما كان سببا لمعرفة المعرفة يكون معرفة .

ولعل مراد المؤلف إدخال التعريف باللفظ ضمن المعارف فإنه سبب لمعرفة المعرفة خلافا لأكثر المناطق الذين لم يعدوه من المعارف كما سيأتى . والله أعلم .

خلافاً للمناطقة^(١)، وجرى على ذلك ابن الحاجب^(٢) حيث قال : ("و"^(٣) الحد حقيقى ، ورسمى ، ولفظى)^(٤) إلى آخره . وهو معنى قولى (وحدا قد يرى) أى قد يقال فيه^(٥) على رأى أنه حد ، وبالجملة فلا بد من تفسير كل من الأقسام الخمسة .

فالحد لغة المنع ، ومنه الحديد لمنعه^(٦)، وسمى البواب حدادا لذلك^(٧). فسمى^(٨) التعريف حدا لمنعه الداخلى من الخروج والخارج من الدخول^(٩).

(١) الحد عند الأصوليين يرادف المعرف فيسمون هذه الأقسام حدودا ومعرفات . قال ابن قدامة :

(الحد شامل لهذه الأقسام الثلاثة لكن الحقيقى هو الأول ... وسمى الجميع باسم الحد لمنعه من الدخول والخروج) . روضة الناظر (٤٠/١) .
وأما المناطقة فيسمونها معرفات ويقصرون إطلاق الحد على ماكان بالذاتيات فهو يقابل التعريف بالرسم واللفظ .

انظر : حاشية التفزازى والجرجانى (٦٨/١) ، نزهة الخاطر (٢٦/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٣٣/١) ، ايضاح المهمم (٨) ، حاشية الصبان (٧٩) ، تحرير القواعد المنطقية (٧٩) ، ضوابط المعرفة (٥٥) .
(٢) وغيره كالغزالي والعضد والأصفهاني وابن قدامة .

انظر : المستصفى (١٢/١) ، شرح العضد (٦٨/١) ، بيان المختصر (٦٥/١) ، روضة الناظر (٢٦/١) .

(٣) ساقطة من د .

(٤) مختصر ابن الحاجب (٦٨/١) ، بيان المختصر (٦٣/١) .

(٥) أى فى المعرف .

(٦) قال الكلوزانى : (وسمى الحديد حديدا لأنه يغطى ما تحتة ويمنع أن يصل إليه مالىس منه وأن يخرج عنه شيء منه) . التمهيد (٣٥/١) .

(٧) أى لأنه يمنع الناس من الدخول ، وكذلك سمي السجن حدادا لأنه يمنع من الخروج .

انظر : لسان العرب (حدد) (٧٩٩/٢) ، الصحاح (حدد) (٤٦٢/٢) ، المصباح المنير (حدد) (١٢٤) ، القاموس المحيط (حتد) (٢٨٦/١) .

(٨) فى أ : يسمى .

(٩) انظر : شرح اللمع (٨٢/١) ، شرح الكوكب المنير (٨٩/١) ، الحدود (٢٣) .

وقد أغفل المؤلف التعريف الاصطلاحى للحد ، فلعله ليخرج من الخلاف هل الحد يعرف أو لا ؟ والذين عرفوه اختلفت تعاريفهم :

فقيل : هو الجامع المانع . =

والتام منه ^(١)، ويسمى الحقيقي ^(٢): ما أنبأ عن جميع ذاتيات الشيء الكلية المركبة ^(٣)، كالحیوان الناطق في حد الإنسان .
فقولنا : ما أنبأ : جنس يشمل الخمسة .
وخرج بالذائق ^(٤): الرسمي ؛ لأنه باللازم .
ويجمع الذائق ^(٥): التعريف اللفظي لوحده .

= وقيل : الوصف المحيط بمعناه ، وقيل غير ذلك .
انظر : المستصفي (٢١/١) ، المسودة (٥٧٠) ، بيان المختصر (٦٣/١) ، التمهيد للكلوذاني (٣٣/١) ، المفردات (١٠٨) .
(١) أى الحد التام وسمى تاما لذكر جميع الذاتيات فيه .
قال الفراقى :

(ولما كنت إذا قيل لك ما حدود دار زيد أوحدها لنا فإنك تذكر جميع جهاتها وحدودها الأربعة إلى حيث تنتهي من الجهات الأربع ، فلو اقتضرت على بعضها لم تكن مكتملا للمقصود فلذلك سموا ذكر الأجزاء كلها حدا تاما لاشتماله على جميع الأجزاء كاشتمال تحديد الدار على جميع الجهات ، والاقتصار على بعضها حدا ناقصا .

فإن عدلنا عن جميع الأجزاء إلى اللوازم الخارجة عن الحقيقة سموه بالرسم أى هو علامة على الحقيقة وإن لم يكشف عنها حق الكشف كما إذا قلت دار زيد قبالة دار الأمير فإن هذا علامة على دار زيد وإن كنا لانعلم بذلك ما يحيط بدار زيد ولا مقادير تناسلها) . تنقيح الفصول (١١) ، وانظر : تحرير القواعد المنطقية (٧٩) ، شرح الأخضري (٢٨) ، حاشية الصبان (٨٠) .

(٢) نسبة إلى الحقيقة لأنه اشتمل على الأوصاف الذاتية التي تركبت منها الحقيقة فنسب إليها لهذا المعنى . انظر شرح الأخضري (٢٨) .

(٣) انظر : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٦٨/١) ، بيان المختصر (٦٤/١) ، منتهى السؤال (٦) .

(٤) الذائق : هو كل وصف يدخل في ماهية الشيء وحقيقته دخولا لا يتصور فهم معناه بدون فهم هذا الوصف ، قال الغزالي :

(كاللونية للسواد والجسمية للفرس والشجر فإن من فهم الشجر فقد فهم جسما مخصوصا فتكون الجسمية داخلة في الشجرية دخولا به قوامها في الوجود والعقل لو قدر عدمها لبطل وجود الشجرية وكذا الفرس ولو قدر خروجها عن الذهن لبطل فهم الشجر والفرس من الذهن) . المستصفي (١٣/١) .

وانظر : نزهة الخاطر (٢٩/١) ، شرح العضد (٧١/١) ، منتهى السؤال (٦) .

(٥) حيث قال : (ذاتيات) بالجمع ولم يقل ذات الشيء . والله أعلم .

وباشتراط استيعابها^(١): الناقص .

وبالكلية : المشخصات ، وإن كانت هي ذاتيا للمشخص من حيث هو مشخص ، فإنه لا يحد بها حدا حقيقيا ؛ لأن الحد للكليات ؛ لأن التشخيص خارج عن الماهية^(٢).

وخرج بالمركية : ما لم يفسر التركيب معها ، وهو الهيئة الصورية التي يحصل بها صورة وحدانية^(٣) مطابقة لصورة المحدود ، بل ذلك مجرد ذكر المواد المفردة ، واسقاط لبعض الأجزاء وهو الصورى ، وذلك بأن يذكر مثلا الفصل قبل الجنس^(٤)، بل يكون الصواب ذكر الجنس ثم الفصل بعده كما مثلناه^(٥).

لا يقال جميع ذاتيات الشيء هو عين الشيء ، والشيء لا يفسر نفسه .

(١) شرط الاستيعاب جاء في قوله (جميع ذاتيات الشيء) .

(٢) أقول : لعل الأولى والتشخيص خارج عن الماهية . والله أعلم .

(٣) في ب ، ج ، د ، وجدانية ، ولعل المثبت هو الصواب كما في بيان المختصر حيث قال الأصفهاني : (قوله : المركبة يخرج الذاتيات التي لم يعتبر تركيبها على وجه تحصل لها صورة وحدانية مطابقة للمحدود) وقد تكررت ثلاث مرات . بيان المختصر (٧٧،٦٤/١) .

(٤) انظر : بيان المختصر (٧٧،٦٤/١) ، حاشية التفتازاني والجرجاني مع شرح العضد (٨١،٦٩/١) .

(٥) اقتصر المؤلف على ذكر مثال للحد التام ، ولم يبين ما يتركب منه ولتمام الفائدة أقول :

التعريف بالحد التام يشترط فيه أن يكون بالجنس والفصل القريين ، وأن يكون الجنس قبل الفصل .

ولعل من المهم بيان معنى الجنس والفصل والخاصة حتى يتضح المراد منها خصوصا وأنها تتردد كثيرا في كتب الأصول فأقول :

الكلى

العرض	الذاتي	
ماكان خارجا عن الذات	ماكان داخلا في ذات الماهية	
أى ليس جزءا من المعنى المدلول للفظ	أى أنه جزء من المعنى المدلول للفظ	
كالمضحك والمأشى بالنسبة للانسان	كالحيوان الناطق بالنسبة للانسان	
وان كان محتصا الماهية	فان كان مشتركا بين الماهية وغيرها	
فهو الفصل	فهو الجنس	
كالناطقية بالنسبة له	كالحيوانية بالنسبة للانسان	
فإنه تختص بها وحده	يشاركه فيها غيره من الحيوانات	
بعيد	متوسط	قريب
ملاحس فوقه	فوقه أجناس	ملاحس تحته
وتحته أجناس	وتحته أجناس	وفوقه أجناس
كالجوهر	كالجسم	كالحيوان

بعيد	قريب
وهو الصفة الذاتية التى ليست محتصا	وهو الصفة الذاتية التى تميز
بالماهية لكنها تميزها عما شاركتها فى جنسها	الماهية فى جنسها القريب
البعيد ، كقولنا الانسان جسم متحرك بالارادة	كالناطقية فلو عرفنا الانسان
فالفصل هنا ميز الجنس البعيدلكنه لا يميز الجنس	بجيوان ناطق فقد ميزناه بهذا
القريب كما لو قلنا جيوان متحرك بالارادة	الفصل عما يشاركه فى الحيوانية
فالحيوانات لها هذه الصفة	

مما سبق يمكن أن نقول أن :

الجنس : هو ما يصدق على كثيرين مختلفين بالحقيقة .

الفصل : هو جزء الماهية الذى يميزها عن غيرها .

الخاصة : هى صفة كلية خارجة عن الماهية يتصف بها أفراد حقيقة واحدة . =

لأننا نقول : دلالة المحدود من حيث الإجمال والحد^(١) من حيث التفصيل فليس عينه من كل وجه ، فصح تعريفه به ؛ ولذلك لم يجعل اللفظان مترادفين على المرجح ، إلا إذا كان الحد لفظيا^(٢) كما سيأتي^(٣) .
وأما الناقص^(٤) : فهو ماقتصر فيه على ذكر الفصل وحده ، كقولك^(*) في الانسان ناطق ، أو يؤتى به مع الجنس البعيد نحو جسم ناطق^(٥) .
وأما الرسم^(٦) : فمأخوذ^(٧) من رسم الدار ، وهو أثرها الباقي بعد زوالها^(٨) .
وهو مأنبأ عن الشيء ، بلازم له محتص به^(٩) كالإنسان حيوان ضاحك ، أى فيه قوة أن يضحك .

= انظر : إيضاح المبهم (٧) ، شرح الأخضري (٢٧) ، علم المنطق (١٥) ، تحرير القواعد المنطقية (٤٦) ، حاشية الصبان (٦٥) ، ضوابط المعرفة (٣٥) ، شرح العضد (٧٦/١) ، بيان المختصر (٦٩/١) .

(١) أى ودلالة الحد .

(٢) انظر هذا الاعتراض والرد عليه في شرح الكوكب (٩٣/١) .

(٣) سيأتي في مباحث المترادف ص (٩٣ / ١)

(٤) أى الحد الناقص .

(*) ج١٢

(٥) كلام المؤلف يحتاج إلى نظر فـ(الجسم) جنس متوسط لا بعيد كما سبق قبل قليل في التقسيم ، ويفيد صنيع المؤلف أن ماعدا الجنس القريب فيطلق عليه جنس بعيد ، والأمر في ذلك قريب . والله أعلم .

(٦) قال القطب الرازى : (أما الرسم فلأن رسم الدار أثرها ، ولما كان تعريفا بالخارج اللازم الذى هو أثر من آثار الشيء فيكون تعريفا بالأثر) أى بالرسم ، تحرير القواعد المنطقية (٨٠) .

(٧) في د : مأخوذ .

(٨) الرسم في اللغة : الأثر وقيل بقية الأثر ، ورسم الدار : ماكان من آثارها لاصقا بالأرض .

انظر : لسان العرب (رسم) (١٦٤٦/٣) ، المصباح المنير (رسمت) (٢٢٧) ، مختار الصحاح (رسم) (٢٤٣) .

(٩) انظر : شرح العضد مع حاشية التفتازانى والجرجانى (٦٨/١) ، بيان المختصر (٦٥/١) .

فالتام^(١) منه أن يؤقّى بذلك اللازم مع الجنس القريب كما مثلنا .
والناقص^(٢) أن يؤقّى بتلك الخاصة وحدها^(٣) ، أو مع الجنس البعيد نحو :
الإنسان جسم ضاحك^(٤) .

واللفظي^(٥) : لفظ مرادف أشهر عند السامع من الذى ذكره فى سؤاله ،
كالخندريس الحمر ، ويسمى لفظيا لأنه تعريف المعنى بلفظ لمن^(٦) كان عالما
بالمعنى من حيث هو مدلول اللفظ الأظهر ، وجاهلا به من حيث هو مدلول
اللفظ الأخفى .

وقد علم بهذا التقرير الفرق بين هذا وبين تفسير اللفظ من حيث اللغة
مثلا ، فإنه قد يكون لمن لا يعرف مدلوله أصلا ، لامن حيث ذلك ولا من
غيره .

نعم هو راجع إلى الرسم ، فإننا عرفنا مدلول الخندريس من حيث هو
مجهول بمدلول الحمر من حيث هو معلوم ، ومدلول الحمر خاصة لمدلول^(*)
الخندريس ؛ لأن نسبة مدلولية هذا إلى لفظه غير مدلولية الآخر إلى لفظه ،
وإن كان المدلولان من حيث هما متحدين .

ولأجل ذلك اقتصر أكثر المناطق على التعريفين^(٧) الحدى والرسمى^(**)

(١) أى الرسم التام ، وكونه تاما (فلمشابهته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب) . تحرير القواعد المنطقية (٨٠) .

(٢) أى الرسم الناقص وكونه ناقصا لحذف بعض أجزاء الرسم التام عنه . المصدر نفسه .

(٣) كقولنا فى تعريف الانسان : ضاحك .

(٤) الجسم جنس متوسط لابعيد وسبق التنبيه على ذلك قبل قليل .

(٥) هذا القسم الخامس من المعارف وهو التعريف اللفظي .

(٦) فى أ ، ج : إن .

(*) ١١٣

(٧) فى أ : التعريف .

(**) ١١١

تامين وناقضين^(١).

قولى (أو دونه) أى دون التمام فيهما وهما الناقصان .
وقولى (إذ تطابق)^(٢) أى إذ تريد أن تعرفه بمطابق لأجزائه المادى منها
والصورى .

وقولى (الناقصان) أى الحد والرسم الناقصان ماأنت تارك فيهما الجنس
فالجنس مفعول مقدم لتارك واللام فى الجنس للعهد ، وهو الجنس القريب
فدخل فى ذلك ما ليس فيه جنس أصلا ، ومافيه جنس بعيد^(٣) .
وقولى (وشرط كل كونه مطردا) أى شرط المعارف الخمسة الاطراد
والانعكاس .

ومعنى كون التعريف مطردا : أن يوجد بوجوده المعرف ، فلايعرف
الإنسان بأنه جسم نام حساس ؛ لوجود الحد فى القرس ولاحدود .
ومعنى كونه منعكسا : أن ينتفى المعرف بانتفائه ، فلايعرف الإنسان
بالكاتب بالفعل لانتهاء الحد فى الأسمى دون المحدود .
وكذا فى اللفظى لا يؤتى بلفظ أعم فيوجد ولاحدود ، ولاأخص فينتفى
والمحدود موجود ولكن هذا مفهوم من قولهم مرادف وربما غير عن هذا

(١) منهم القزوينى والقطب الرازى وابن سينا .

وهناك من عد التعريف اللفظى قسما خامسا .

انظر : الرسالة الشمسية (٧٩) ، تحرير القواعد المنطقية (٨٠) ، منطق المشركين

(٣٤) ، القصيدة المزدوجة (١٧) ، ايضاح المبهم (٨) ، شرح الأخضرى (٢٨) ،

حاشية الصبان (٨١) ، شرح العضد (٦٨/١) ، بيان المختصر (٦٥/١) .

(٢) فى ب : يطابق .

(٣) وللمزيد من البيان انظر هذه المعارف الخمسة فى :

ايضاح المبهم (٨) ، شرح الأخضرى (٢٨) ، تحرير القواعد المنطقية (٧٩) ،

حاشية الصبان (٧٨) ، علم المنطق (١٩) ، شرح العضد (٦٨/١) ، بيان المختصر

(٦٥/١) ، روضة الناظر (٢٦/١) ، المستقصى (١٢/١) ، تنقيح الفصول (١١) ،

شرح الكوكب (٩٢/١) ، التعريفات (٨٣) .

الشرط بالمساواة في العموم والخصوص^(١).

وقولى (والمنع فالجمع بذين عرفا) من باب اللف والنشر المرتب^(٢) أى
ربما عرف كون التعريف مانعا بكونه "مطردا ، وكونه جامعا بكونه"^(٣)
منعكسا^(٤)، لما قررناه في تفسيرهما الملائم للتسمية بكل من ذلك . ووهم

(١) قال الايجي :

(ولابد أن يساويه في العموم والخصوص ليحصل التميز ، إذ لولاه لدخل فيه غير
المعرف فلم يكن مانعا ومطردا ، أو خرج عنه بعض أفرادها فلم يكن جامعا ومنعكسا)
المواقف (٣٥) ، وانظر هذا الشرط في :

إيضاح المبهم (٩) ، شرح الأحضرى (٢٩) ، حاشية الصبان (٨٢) ، علم المنطق
(٢٠) ، كشف الأسرار للبخارى (٢١/١) ، شرح اللمع (٨٢/١) ، المحلى على جمع
الجموع (١٣٤/١) ، التلويح (١٠/١) .

(٢) ويسمى أيضا الطي والنشر : وهو أن تذكر أشياء متعددة ثم يذكر تفسيرها جملة
من غير تعيين اعتمادا على تصرف السامع في تمييز مالكل واحد منها ورده إلى ما هو
له .

وهو نوعان :

أ - مرتب : وهو أن يكون النشر فيه على ترتيب اللف كقوله تعالى : {ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله} القصص (٧٣) . فقد
جمع بين الليل والنهار ثم ذكر السكون لليل وابتغاء الرزق للنهار على الترتيب .
ب - غير مرتب : وهو أن يكون النشر فيه على خلاف ترتيب اللف كقوله تعالى :
{فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا فضلا من ربكم ولتعلموا عدد
السنين والحساب} الإسراء (١٢) .

فذكر ابتغاء الفضل للثاني وعلم الحساب للأول على خلاف الترتيب .

وقد سبق مثال هذا أيضا حينما ذكر المؤلف الحواس الخمس ثم مثل لكل واحدة
منها .

انظر : معجم البلاغة (٣٩٢) ، التعريفات (١٩٣) ، ص من الكتاب (١٣٤)

(٣) هذه العبارة ساقطة من ب .

(٤) والمعنى : أى ربما عرف كون الحد مانعا جامعا بكونه مطردا منعكسا ، فيكون تعريفا
باللفظ .

قال القرشى : المراد بالجامع المنعكس وبالمانع المطرد .

وذكر أن عدم الانعكاس : هو انعدام المعرف والمعرف غير معدوم .

وعدم الاطراد : وهو وجود المعرف وعدم وجود المعرف .

انظر الارشاد إلى علم الإعراب (٦٧) .

القرافي^(١) فمعكس ذلك فجعل الجامع هو المطرد ، والمانع هو المنعكس^(٢) ، وهو بعيد المناسبة ومخالف للاصطلاح . والله أعلم .

(١) أحمد بن ادریس القرافي نسبة إلى القرافة وهي مقبرة في القاهرة ، ولد بمصر عام (٥٦٢٦هـ) ، فقيه مالكي كان إماما بارعا في الفقه والأصول ، أخذ عن العز بن عبد السلام والشريف الكوكبي ، له مؤلفات عظيمة منها :
"تنقيح الفصول" ، و"شرحه" ، "الذخيرة" ، "الفروق" ، "الفنائس" ، توفي بالقاهرة عام (٥٦٨٤هـ) .

انظر : الديباج المذهب (٢٣٦/١) ، شجرة النور (١٨٨) ، الأعلام (٩٤/١) ، معجم المؤلفين (١٥٨/١) .

(٢) حيث قال : (قولنا جامع : هو معنى قولنا مطرد ، وقولنا مانع : هو معنى قولنا منعكس ، فالجامع المانع هو المطرد المنعكس) . تنقيح الفصول (٧) .
أقول ولعل هذا اصطلاح خاص عند القرافي كما صرح بذلك الأخضري في شرح السلم . انظر ص (٩٠) .

[النظر]

والنظر الفكر الذى يؤدى للعلم أو للظن لالضد^(١)
ومنه مامضى من الترتيب فى الحد والدليل بالتقريب

الشرح :

هذا هو الثالث من الأربعة الموعود ببيانها فى المقدمة .
والنظر لغة : يطلق على الانتظار ، وعلى رؤية العين ، وعلى الإحسان ،
وعلى المقابلة ، وعلى الاعتبار^(٢) .
وأما فى الاصطلاح : فما ذكرناه^(٣) ، وهو : فكر يطلب به علم أو ظن^(٤) .
وتعبيرى فى النظم بالمعرف باللام فى الثلاثة^(٥) ؛ للسهولة فيه ، وإلا
فلا ينبغى أن يؤتى بها كما قررناه فى تعريف الفقه^(٦) ، وهذا التعريف

(١) فى ج : للضد .

(٢) نظر الله تعالى إلى عباده هو احسانه إليهم وإفاضة نعمه عليهم ، قال تعالى :
[ولا ينظر إليهم يوم القيامة] آل عمران (٧٧) .

وإطلاقه على المقابلة كقول العرب دور آل فلان تنظر إلى دور آل فلان أى هى
بإزائها ومقابلة لها .

ويأتى النظر بمعنى الاعتبار : وهو الفكر فى الشيء تقدره وتقيسه ، وهذا هو المعنى
المراد عند المتكلمين .

وقد يراد به التأمل كقوله تعالى : [أولم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض
وما خلق الله من شيء] الأعراف (١٨٥) .

انظر : لسان العرب (نظر) (٤٤٦٥/٧) ، الصحاح (نظر) (٨٣٠/٢) ، القاموس
المحيط (نظره) (١٤٤/٢) ، المفردات (٤٩٧) ، الإحكام للآمدي (٢٨/١) ، البحر
المحيط (٤٢/١) ، التقريب والارشاد (٢١٠/١) .

(٣) فى ب : فهو ما ذكرناه ، والمراد ما ذكره فى النظم .

(٤) انظر : شرح العضد (٤٥/١) ، بيان المختصر (٣٩/١) ، ارشاد الفحول (٥) ،
حاشية التفحات (٣٠) ، إيضاح المبهم (٩) .

(٥) وهو قوله فى النظم : والنظر : الفكر الذى ... الخ .

(٦) راجع ص (٧٥)

للقاضى أبى بكر (١)(٢).

فالفكر كالجنس ويطلق على ثلاثة معان (٣):

حركة النفس بالقوة التى آلتها (٤)مقدم البطن الأوسط من الدماغ ، إذا كانت تلك الحركة فى المعقولات ، فإن كانت فى المحسوسات سميت تخيلا .

(١) محمد بن الطيب الباقلانى المالكى ، الملقب بشيخ السنة ولسان الأمة ، أصولى متكلم ولد بالبصرة عام (٥٣٣٨هـ) وسكن بغداد ، درس الأصول على ابن مجاهد والفقهاء على الأبهري كان فاضلا متورعا لم تحفظ له قط زلة ولا نسبت إليه تقيصة ، كان جيد الاستنباط سريع الجواب ، قيل هو مجدد الدين على رأس المائة الرابعة ، قال عنه ابن تيمية : هو أفضل المتكلمين المنتسبين للأشعرى ليس فيهم مثله لاقبله ولابعده ، له تصانيف كثيرة فى الرد على الفرق الضالة منها :

"الإبانة" ، "الاستشهاد" ، وله فى الأصول كتابى "التقريب والارشاد" ، "المقنع" . قال ابن السبكي : والأشعرية فى الأصول يعنون بالقاضى أبى بكر الباقلانى ، توفى فى بغداد عام (٥٤٠٣هـ) .

انظر : شذرات الذهب (١٦٨/٣) ، الديباج المذهب (٢٢٨/٢) ، شجرة النور (٩٢) الأعلام (١٧٦/٦) ، طبقات ابن السبكي (١٥/٥) ، وقد أفاض القاضى عياض فى ترجمته انظر ترتيب المدارك (٦٠٢،٥٨٥/٢) .

(٢) تبع المؤلف شيخه الذى قال : وهذا الحد للقاضى أبى بكر نقله الإمام فى الشامل . قلت : وفيه تجوز ولو قيل أصله للقاضى لكان أسلم فهذا التعريف لابن السبكي فى جمع الجوامع وقد اعتمد على تعريف الباقلانى للنظر : وهو : فكرة القلب ونظيره وتأمله المطلوب به علم هذه الأمور أو غلبة الظن لبعضها . ا.هـ

وقال الإمام فى التلخيص : والذى ارتضاه القاضى : هو الفكر الذى يطلب به معرفة الحق فى ابتغاء العلوم وغلبات الظنون .
وبهذا النحو نقله الايجي والآمدى عن القاضى . والله أعلم .

انظر : التشنيف مع جمع الجوامع (١٨٠،١٨١/١) ، التقريب والارشاد (٢١٠/١) ، تلخيص التقريب (١٢٨/١) ، الارشاد لإمام الحرمين (٣) ، المواظف (٢١) ، الإحكام للآمدى (٢٨/١) ، ايضاح المبهم (٩) ، والجزء المطبوع من الشامل لا يوجد فيه تعريف النظر فأوله مفقود كما أشار المحقق . والله أعلم .

(٣) انظرها فى : بيان المختصر (٣٩/١) ، شرح الكوكب (٥٧/١) ، قرة العين (١٤) ، حاشية الجرجاني (٤٥/١) ، العبادى على الورقات (٤٥) ، حاشية التفحات (٣٠) ، تحرير القواعد المنطقية (١٦٧) .

(٤) فى ج : إليها .

والثاني : وهو أخص من الأول حركتها من المطالب إلى المبادئ ورجوعها من المبادئ إلى المطالب . ويرسم الفكر بهذا المعنى بترتيب أمور حاصلة في الذهن ليتوصل بها إلى تحصيل غير الحاصل .
والثالث : إطلاقه على جزء الثاني وهو الحركة من المطالب إلى المبادئ وإن كان الغرض منها الرجوع ، وهذا هو الذي يستعمل بإزائه الحدس كما تقدم ، وهو سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب^(١) (*) .
وقوله^(٢) : الذي يطلب به علم أو ظن هو الفكر بالمعنى الثاني ، فيخرج الفكر بالمعنى الأول والثالث .

وعلم من قوله : يطلب به أنه متضمن لمباد وأنها تتعلق^(٣) به ؛ لأن الطلب من المجهول محال ومتضمن لما يقع به الطلب ، وهو ترتيب تلك المبادئ . وهو معنى قولى (ومنه مامضى من الترتيب) أى فى الكلام على الدليل وعلى المعارف ، فإن المطلوب أعم من أن يكون تصورا أو تصديقا .
وقوله : علم أو ظن يدل على عدم حصولهما وإلا لكان تحصيل الحاصل وهو معنى قول الحكماء إلى تحصيل مالميس بحاصل ، ويخرج بذلك حديث النفس الذى لا يؤدى لعلم ولا لظن^(٤) .
وهنا أسئلة وشكوك جدواها^(٥) قليل ، فلاحاجة للتطويل بها^(٦) . والله أعلم .

(١) انظر ص (٩٨)

(*) ١٤ ب

(٢) الضمير يعود إلى القاضى الباقلانى .

(٣) فى ب : تعلق ، وفى ج : تعلق ، وغير مشكله فى د .

(٤) انظر تعريف النظر ومخترزاته وأيضاً شروطه فى :

الإحكام للآمدى (٢٨/١) ، شرح العضد (٤٥/١) ، شرح اللمع (٩٤/١) ، تنقيح

الفصول (٤٢٩) ، العبادى على الورقات (٤٤) ، لطائف الاشارات (١٥) .

(٥) فى ب : جدواها .

(٦) بعد أن عرف القاضى أبو بكر النظر أورد عليه أسئلة ثم أجاب عليها .

انظر : التقريب والارشاد (٢١١/١) ، المواقف (٢١) .

[الحكم]

والحكم فى الشرع خطاب الله
من المكلف اقتضى أو خيرا
وليس يختص بذى تكليف
الشرح :

هذا هو الرابع من الأربعة^(١)، وهو الثالث مما استمد أصول الفقه منه
كما سبق^(٢).

[تعريف الحكم فى الاصطلاح]^(٣):

والحكم الشرعى الإنشائى هو : خطاب الله المتعلق بفعل المكلف اقتضاء
أو تخيير^(٤).

وإنما قلت الإنشائى ؛ لأن الوضعى سبأنى الخلاف فى كونه حكما أو لا

(١) أى من الأمور الأربعة المهمة التى لا بد من شرحها وقد سبق شرح العلم والدليل
والنظر .

(٢) يستمد علم أصول الفقه من ثلاثة أمور :

علم الكلام ، علم العربية ، معرفة الأحكام . انظر ص (٨٨)

(٣) لم يذكر المؤلف المعنى اللغوى للحكم ولتمام الفائدة أقول :
الحكم فى اللغة : القضاء وأصله المنع يقال حكمت عليه يكذا إذا منعته من خلافه
فلم يقدر على الخروج من ذلك .

انظر : المصباح المنير (حكم) (١٤٥) ، الصحاح (حكم) (١٩٠١/٥) ، القاموس
المحيط (الحكم) (٩٨/٤) .

(٤) انظر : البحر المحيط (١١٧/١) ، تشنيف المسامع (١٧٠/١) ، التوضيح (١٣/١) ،

حاشية الفتنازاتى والجرجاني (٢٢٠/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٤٦/١) ، شرح

الطوفى (٢٥١/١) ، نهاية السؤل (٣٠/١) ، غاية الوصول (٦) ، ارشاد الفحول

(٦) ، مسلم النبوت (٥٤/١) ، التقرير والتحجير (٧٧/٢) ، تنقيح الفصول (٦٧) .

وقد رد الأمدى هذا التعريف وذكر تعريفا آخر أما السمرقندى فله تفصيل طويل .

انظر : الإحكام للامدى (١٣٥/١) ، ميزان الأصول (١٧) .

لكونه خيرا^(١)، ولذلك لم أقيده في النظم ؛ لأن الكلام هنا في الإنشائي ،
وسياتى التنبيه على الوضعى^(٢).

[شرح التعريف وبيان محترزاته] :

فخطاب : جنس ، وهو مصدر خاطب ، لكن المراد به هنا الكلام
المخاطب به ، لامعنى المصدر الذى هو توجيه الكلام لمخاطب^(٣).

نعم فى تسمية الكلام فى الأزل خطابا خلاف^(٤)، لم يرجح ابن
الحاجب منه شيئا^(٥)، ورجح القاضى المنع^(٦)، وجرى عليه

(١) أقول : اختلفت أقوال الأصوليين فى الحكم الشرعى .
فمنهم : من قصره على الاقتضاء والتخير وعد خطاب الوضع داخلا تحته ومنه من
جعله قسمين : تكليفى ووضعى .

وقد فصل المؤلف حجج الفريقين فى ص (١٨٦) .

كما سياتى توضيح أقسام الحكم الشرعى ص () .

(٢) انظر ص (١٨٦)

(٣) الخطاب فى اللغة : كل كلام بينك وبين آخر ، فالمخاطبة لغة تكون بين اثنين ،
لكن المقصود به فى تعريف الحكم هو نفس الكلام المخاطب به ، فهو من باب
اطلاق المصدر على اسم المفعول .

والمخاطب به هنا يشمل ماكان مباشرة وهو القرآن الكريم أو بالواسطة كالسنة
والاجماع والقياس فهذه كاشفة ومعرفة لخطاب الله وليست مثبتة له فهى داخلة
تحتة .

انظر : لسان العرب (خطب) (١١٩٤/٢) ، مجمل اللغة (خطب) (٢٩٥/٢) ، تنقيح
الفصول (٦٧) ، حاشية البناني (٤٧/١) ، نهاية السؤل (٣١/١) ، شرح الكوكب
(٣٣٤/١) ، أصول الفقه للزحيلي (٣٨/١) .

(٤) انظر هذه المسألة فى :

شرح العضد (٢٢٥/١) ، حاشية العطار (٦٧/١) ، المستقصى (٨٥/١) ، الإحكام
للأمدي (٢٠٢/١) ، حاشية البناني (٤٩/١) ، الإبهاج (٤٣/١) ، شرح الكوكب
النير (٣٣٩/١) ، البحر المحيط (١٢٦/١) .

(٥) انظر : منتهى السؤل (٣٣) ، مختصر المنتهى (٢٢٥/١) .

(٦) المراد به الباقلانى وهو يرى أن الكلام لا يوصف بأنه خطاب دون وجود مخاطب ،
فكلام الله فى الأزل لا يسمى خطابا وإنما يسمى أمرا ونهيا .

كذا نقل عنه السبكي والزركشى ولا توجد المسألة فى التفرير . والله أعلم .
انظر : الإبهاج (٤٣/١) ، تشنيف المسامع (١٧٢/١) .

الآمدى^(١) لعدم المخاطب حينئذ بخلاف تسميته في الأزل أمرا ونهيا^(٢) ونحوهما لأن مثله يقوم بذات المتكلم ، بدون من يتعلق به ، كما يقال في الموصى أمر في وصيته ونهى ، ولا يقال : خاطب^(٣).

وعلى هذا فينبغى التعبير بالكلام لا بالمخاطب ، إلا أن يراد باعتبار القوة "و"^(٤) التهيؤ مجازا ، وقرينته العلم بكون الأزل لا مخاطب فيه ، فتعذرت الحقيقة بل "و"^(٥) لو وجد المخاطب لا يحصل الخطاب إلا بإسماعه ماخوطب به . إما بإسماع الخطاب القديم إذا جوزنا ذلك على معنى قوة سمعية يدرك بها القديم على الوجه اللائق - وهو قول أهل السنة - كما في إسماع موسى عليه السلام^(٦).

وإما بإسماع مايدل على القديم من اللفظ^(٧) ، كما في قوله إفأجره حتى يسمع كلام الله^(٨) ونحو ذلك^(٩).

-
- (١) في مسألة تكليف المعدوم حيث قال :
 (الحق أنه يسمى أمرا ولا يسمى خطابا) وعلى هذا جرى الغزالي أيضا .
 انظر : الإحكام (٢٠٢/١) ، المستصفي (٨٥/١) .
- (٢) يوجد خلاف أيضا في تسميته أمرا ونهيا قال الغزالي والصحيح أنه يسمى بذلك .
 انظر المستصفي (٨٥/١) ، ص () .
- (٣) هذا تعليل القاضى الباقلاني لمنعه تسمية كلام الله في الأزل خطابا .
 انظر : البحر المحيط (١٢٦/١) ، الإبهاج (٤٣/١) ، نهاية السؤل (٣١/١) ، التلويح (١٣/١) ، المستصفي (٨٥/١) .
- (٤) ساقطة من د .
- (٥) ساقطة من أ ، د .
- (٦) قال تعالى : {ياموسى إنه أنا الله العزيز الحكيم} النمل (٩) .
 وقال تعالى : {ياموسى إني أنا الله رب العالمين} القصص (٣٠) .
- (٧) في د : واللفظ .
- (٨) التوبة (٦) .
- (٩) أقول :

ماذكره المؤلف عن إسماع خطاب الله تعالى هو رأى الأشاعرة ، فهم يقولون :
 إن الكلام صفة قديمة قائمة به تعالى بلاحرف ولاصوت ، بل هو معنى قائم بذاته
 يسمى الكلام النفساني .
 =

نعم قال ابن القشيري في "المرشد"^(١) أن الصحيح وقول الأشعري أنه (*)
يسمى خطابا في الأزل^(٢)، وحينئذ فيستقيم التعبير هنا بالخطاب قطعاً^(٣).
وخرج بإضافة الخطاب إلى الله تعالى : خطاب غيره^(٤).
ولا يعترض بخطاب الرسول صلى الله عليه وسلم وخطاب الملائكة عليهم
الصلاة والسلام ؛ لأن ذلك دال على خطاب الله عز وجل^(٥).

= وبناء عليه فهم يرون أن اسماع موسى عليه السلام كان بخلق قوة سمعية أدرك
بها هذا المعنى القديم ، وأن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة ، بل هو عبارة عن
كلام الله ، وحينما يطلق كلام الله يراد به حقيقة هذا المعنى القديم ويطلق على
اللفظ مجازاً من باب إطلاق اسم المدلول على الدال .

وسياًق إن شاء الله بين هاتين المسألتين بالتفصيل ، انظر ص (٢٠٢) ، ص (٦٥٨) .
(١) لم أقف عليه في كشف الظنون ولاذيله ولاعند من ترجم له ، وإنما عزاه إليه
الزركشى في مواضع من البحر والتنشيف والله أعلم . راجع مصادر الترجمة ص

(*) ١٣ج

(٢) نقله عن المرشد الزركشى في التنشيف (١٧٠/١-١٧١) ، والكمال في الدرر اللوامع
(١٧٥/١/١) ، وانظر البحر المحيط (١٢٦/١) .

(٣) أقول : يشترط في الخطاب اللغوي أن يكون المخاطب موجوداً سامعاً ، فهل يشترط
ذلك أيضاً في الخطاب الشرعي؟

من اشترط ذلك منع إطلاق لفظ الخطاب على كلام الله في الأزل لعدم المخاطب
حينئذ ، وهذا قول الباقلائي والآمدى والغزالي .

وذهب الأشعري وابن القشيري إلى أن الصحيح أنه لا يشترط ذلك فيصح إطلاق
الخطاب على كلام الله في الأزل .

قال ابن عبد الشكور :

والحق أنه خلاف لفظي ، فإن فسر الخطاب بما يفهم ، أى ما فيه صلوح الأفهام كان
خطاباً في الأزل لأنه صالح للأفهام فيما لا يزال .

وإن فسر بما أفهم أى وقع افهامه لم يكن في الأزل خطاباً إذ لم يتحقق الافهام فيه
فيما لا يزال . والله أعلم .

انظر : فواتح الرحموت (٥٦/١) ، شرح العضد (٢٢٧/١) ، حاشية البناني (٤٩/١)
تيسير التحرير (١٣١/٢) ، البحر المحيط (١٢٦/١) .

(٤) سيفصل المؤلف محترزات هذا القيد في مسألة الحاكم . انظر ص () .

(٥) ماقاله المؤلف محتاج إلى نظر ، فأضافة الخطاب إلى الله قيد في التعريف أخرجت

خطاب غيره من الملك والبشر كذا صرح الأصفهاني .

=

وقولى (علق بالفعل من المكلف) : جملة حالية خرج بالتقييد بها المتعلق :

بذات الله تعالى ، نحو {شهد الله أنه لا إله إلا هو} ^(١) وبفعله نحو {خالق كل شيء} ^(٢)، وصفته نحو {الله لا إله إلا هو الحى القيوم} ^(٣)، وبغير المكلف من الخلق نحو {ويم نسير الجبال} ^(٤) وبذوات المكلفين نحو {خلقكم من نفس واحدة} ^(٥) ونحو ذلك ^(٦).

والمراد بالمتعلق الذى من شأنه أن يتعلق وإلا يلزم أنه قبل التعلق لا يكون حكما ، إذ التعلق حادث على المرجح عند الإمام وأتباعه ^(٧). وإذا

= وقال العضد خرج خطاب من سواء الرسول وإنما وجب طاعته بإيجاب الله لها . ويحتمل أن مراد المؤلف خطاب جبريل للرسول صلى الله عليه وسلم بالأحكام عند الوحي أو ماورد في حديث الإيمان والاسلام والإحسان ، ومع ما فيه نظر يشكل إيراده (الملائكة) بصيغة الجمع .

وعلى كل حال فالموضوع لا يخلو من اشكال ولم أقف عليه عند غير المؤلف لافيمن سبقه ولا من جاء بعده . والله أعلم .

(١) آل عمران (١٨) .

(٢) الأنعام (١٠٢) ، الزمر (٦٢) ، غافر (٦٢) .

(٣) البقرة (٢٥٥) ، آل عمران (٢) .

(٤) الكهف (٤٧) .

(٥) الأعراف (١٨٩) .

(٦) كقوله تعالى : {ولقد خلقناكم ثم صورناكم بالأعراف} (١١) .

انظر : تشنيف المسامع (٥٩/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٥٠/١) ، شرح الكوكب (٣٣٥/١) .

(٧) للإمام الرازى قولان فى التعلق :

الأول : أنه حادث وهذا المرجح عنده وعليه سار أتباعه ورجحه أيضا المؤلف رحمه الله فى مسألة لاحكم قبل ورود الشرع .

الثانى : أنه قديم وذكر ذلك فى باب القياس وإليه ذهب القرافى ، وبه صرح ابن الحاجب فى مسألة أمر المعدوم ، وعليه جرى السبكى حيث قال :

التعلق حادث وهو المذكور فى المحصول هنا وفى موضع آخر خلافه وهو المختار . لكن قال الزركشى : التحقيق أن للتعلق اعتبارين :

أحدهما : قيام الطلب النفسى بالذات وهو قديم .

والثانى : تعلق تنجيزى وهو الحادث وحينئذ فلا يبقى خلاف . =

كان المجاز بقرينة لا يضر وقوعه في التعريف كما سبق^(١).
نعم إذا قلنا : التعلق قديم كما في "المحصول" في باب القياس ،
واختاره الشيخ تقي الدين السبكي^(٢).
أو قلنا : له اعتباران قبل وجود التكليف وبعده^(٣)، كما هو ظاهر
كلام الغزالي في المستصفي^(٤)، وصرح به في "الوسيط"^(٥) في مسألة أنت طالق
إن شاء الله .

فلا مجاز في التعريف ، إلا أن يقال : إن الحكم يتعلق بالفعل قبل
حصوله لئلا يلزم تحصيل الحاصل ، وهو في حالة عدمه لا يسمى فعلا إلا

= انظر : المحصول (ج١/ق١/١١٠) ، تنقيح الفصول (٧٠) ، منتهى السؤل (٤٤) ،
مختصر ابن الحاجب (١٥/٢) ، الإبهاج (٤٦/١) ، البحر المحيط (١١٨/١) ، المحلى
على جمع الجوامع (٧٧/١) ، نهاية السؤل (٣١/١) ، شرح الكوكب (٣٣٦/١) .
(١) راجع ص (٨٤)

وقد صرح الغزالي في مقدمة المستصفي أن الأولى في التعريف الاحتراز عن الأنفاظ
المجازية والمشاركة ولو احتجج إلى ذلك فلامانع إذا عرف المراد بالتصريح أو بقرينة
وهذا مقاله أيضا القرافي وابن السبكي .

انظر : المستصفي (١٦/١) ، تنقيح الفصول (٦٨،٩) ، منع الموانع (٢٤) ، نهاية
السؤل (٣١/١) ، شرح الكوكب (٣٣٦/١) .

(٢) انظر الهامش السابق . (٧)

(٣) أقول : تعلق الخطاب بفعل المكلف له اعتباران :

الأول : قبل وجود المكلف بمعنى أنه إذا وجد مستجمعا لشروط التكليف تعلق
الخطاب به ، ويسمى هذا تعلقا معنويا وهذا التعلق قديم .

الثاني : بعد وجود المكلف ، فالخطاب يتعلق به بالفعل ويسمى التعلق التنجيزي
وهذا التعلق حادث .

انظر : المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني (٧٧،٤٨/١) ، حاشية العطار
(٦٧/١) ، تقريرات الشريبي (٧٧/١) ، شرح الكوكب (٣٣٦/١) .

(٤) في مسألة هل شرط الأمر كون المأمور موجودا . انظر المستصفي (٨٥/١) .

(٥) هو من أعظم كتب الشافعية في الفقه ، وقد صدر منه جزآن بتحقيق د. علي القره
داغى وليس فيه كتاب الطلاق ، وقد نقله الزركشى عن الوسيط في البحر المحيط
(١١٨/١) .

مجازا باعتبار ما يؤول "إليه" (١)، أو باعتبار القابلية (٢). وسيأتي إن شاء الله تعالى مسألة تعلق الحكم قبل المباشرة (٣).
وقد علم بما قررناه إن مثل {حرمت عليكم أمهاتكم} (٤)، و{حرمت عليكم الميتة} (٥) لا بد فيه من تقدير فعل .

والحنفية وإن علقوا في ذلك الحكم بذوات الأمهات وذات الميتة (٦) وخوا ذلك ، فليس مرادهم إلا وصف العين بالتحريم مع مراعاة الفعل لامع قطع النظر عنه أصلا وكذا سائر الأحكام (٧).

(١) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٢) ولزيد بيان أقول :

على القول بأن التعلق حادث يكون المراد بالخطاب في تعريف الحكم هو الذي من شأنه أن يتعلق فيكون مجازا في التعريف وهو تسمية الشيء باعتبار ما يؤول إليه ، وإلا يلزم أن الخطاب قبل التعلق لا يكون حكما لأن الخطاب قديم والتعلق حادث وهذا باطل لأن الخطاب يكون حكما قبل التعلق .

وعلى القول بأن التعلق قديم يكون اللفظ على حقيقته ولا مجاز في التعريف إلا على رأى من يقول إن الحكم يتعلق بالفعل قبل حصوله ، والفعل قبل حصوله لا يسمي فعلا إلا مجازا باعتبار ما يؤول إليه أو باعتبار القابلية للتعلق .

وسياتي بيان المؤلف لهذين القسمين من المجاز عند سرد أقسامه ص (١٥٧٤) . والله أعلم .

ص (١٥٩٦)

(١٥٩٧)

(٣) انظر ص (١٧٥)

(٤) النساء (٢٣) .

(٥) المائدة (٣) .

(٦) في د : ذوات .

(٧) هناك خلاف بين الحنفية والشافعية في هذه المسألة :

حيث يرى الشافعية أن النصوص التي أضيف التحليل أو التحريم فيها إلى الأعيان إنما يراد بها التصرفات الواقعة في الأعيان ، فيقدر حينئذ فعل فيكون المقصود بتحريم الأمهات هو نكاحهن ، وبتحريم الميتة هو أكلها .

واستدل الشيرازي على صحة ذلك بأن التحريم في اللغة إذا أطلق على الأعيان يقصد منه تحريم الأفعال واستشهد بما يلي :

* لما نزل تحريم الخمر فهم الصحابة تحريم شربها فامتنعوا عنها وكسروا جوارها .

* فهم الصحابة تحريم الانتفاع بالميتة من قوله تعالى {حرمت عليكم الميتة} المائدة

(٣) لذلك لما أباح لهم الرسول صلى الله عليه وسلم الانتفاع بجلدها قالوا إنها

ميتة فقال إنما حرم أكلها .

=

والمراد بفعل المكلف الأعم من القول والاعتقاد^(١)، ليدخل عقائد الدين والنيات في العبادات ، والقصود^(٢) عند اعتبارها^(٣) ونحو ذلك .

= * لو قال شخص أبحث لك طعامي أو حرمته يفهم منه إباحة الأكل أو تحريمه قال القاضي أبو يعلى :

(ومن أصحاب الشافعي من قال المراد به أفعالنا في الأمهات والميتة والعرب تحذف بعض الكلام إذا كان فيما أبقت دليل على ماألفت) . العدة (١٤٨/١) .

ويرى الخنيفة أن الحرمة ثابتة للأعيان . قال السرخسي :

(الحرمة بهذه النصوص ثابتة للأعيان الموصوفة بها حقيقة لأن إضافة الحرمة إلى العين تنصيص على لزومه وتحققه فيها ، فلو جعلنا الحرمة صفة للفعل لم تكن العين حراما .

ألا ترى أن شرب عصير الغير وأكل مال الغير فعل حرام ولم يكن ذلك دليلا على حرمة العين ولزوم هذا الوصف العين .

ولكن عمل هذه النصوص في اخراج هذه المحال من أن تكون قابلة للفعل الحلال واثبات صفة الحرمة لازمة لأعيانها .

فيهذا الطريق تقوم العين مقام الفعل في إثبات صفة الحرمة والحل له حقيقة وهذا إذا تأملت في غاية التحقيق) . أصول السرخسي (١٩٥/١) ، وانظر (٩٠/١) .

انظر : شرح اللمع بتحقيق تركي (٤٥٧/١) ، شرح اللمع بتحقيق العمري (٣٥٨/١) ، المستصفي (٣٤٥/١) ، المحصول (ج١/٣/٢٤١) ، الإحكام للأمدى (١٥/٣) ، كشف الأسرار للبخاري (٢٨٣/١) ، (١٠٦/٢) ، شرح العضد (١٥٩/٢) المحلى على جمع الجوامع (٥٩/٢) ، فواتح الرحموت (٣٣/٢) ، المسودة (٩٠) ، البحر المحيط (١١٩/١) .

(١) الفعل في اللغة : كناية عن كل عمل .

وهو في عرف النحاه : مادل على معنا في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، فهو في اللغة يقابل القول والاعتقاد .

لكن يراد به في تعريف الحكم معناه العام وهو جميع مايصدر من المكلف سواء عمل الجوارح أم عمل القلب أم عمل اللسان ، كالصلاة والنية وتكبير الاحرام . انظر : لسان العرب (فعل) (٣٤٣٨/٦) ، التعريفات (١٦٨) ، حاشية البناني (٤٩/١) ، حاشية العطار (٦٩/١) ، نهاية السؤل (٣٢/١) .

(٢) هى جمع قصد (نقلا عن هامش ج) ، وفي أ : المقصود وهى توافق بعض نسخ شرح الكوكب .

(٣) انظر شرح الكوكب (٣٣٦/١) .

ولعل المراد بالقصود عند اعتبارها أى المواضع التى تعتبر فيها النية كنية الصلاة ونحوها فهذه يشملها الحكم الانشائي . فتكون واجبة وغير ذلك . =

وقولى (المكلف) بالإفراد ، ولم أقل كالبيضاوى وغيره المكلفين (١) (*).
ليشمل ماتعلق بفعل الواحد (٢) كخصائص النبى صلى الله عليه وسلم (٣)،

= أما المواضع التى لاتعتبر فيها التبية فكتسديد الدين والنفقة على الأهل فإنها تصح بدون تبية فلا تدخل تحت الحكم الانشائى . والله أعلم .
(١) انظر : منهاج الوصول (٣٠/١) ، المحصول (ج/١ق/١٠٧/١) ، منتهى السؤل (٣٢) شرح العضد (٢٢٠/١) .

(*) ١٧٢

(٢) قلت : سبقه إلى ذلك ابن السبكى فى جمع الجوامع (٤٨/١) وتبعه الزركشى فى البحر ، وجرى عليه المحلى والأنصارى وابن النجار ، لكن اعترض عليه ابن الهمام فى التحرير ووافق شارحاه فى التيسير والتقرير حيث قال :

لا يفيد العدول عن المكلفين إلى المكلف ذلك لأنه مثلهم فى العموم ، إذ لافرق بين الجمع المحلى بلام الاستغراق والمفرد المحلى بها لأن اللام إذا دخلت على الجمع تبطل جمعيته ويستغرق أفراد الجنس فيصير كالمفرد .

ثم رأى ابن الهمام أن فعل الواحد يدخل فى التعريف ولو عبر فيه بالمكلفين لأن صدق عمومهم لا يتوقف على صدور كل فعل من كل مكلف ، بل لو انقسمت الآحاد من الأفعال على الآحاد من المكلفين لصدق العموم أيضا بناء على أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضى توزيع الآحاد على الآحاد كقوله تعالى {جعلوا أصابعهم فى آذانهم} نوح (٧) بالمراد أن كل واحد منهم جعل أصبعه فى أذنه لاقى آذان الجماعة .

وعلى ذلك يتناول الخطاب المتعلق بالفعل المخصوص بمكلف واحد .

وهذا هو جواب الاسنوى ومثل له بقوله ركب القوم دوابهم، لكن صاحب التقرير قال : الأوجه أن يكون هذا من قبيل زيد يركب الخيل وإن لم يركب إلا واحدا منها ، فالمراد تعلقه بجنس الفعل من جنس المكلف لاتعلقه بجميع أفعال المكلفين فإنه ظاهر البطلان .

انظر : المحلى على جمع الجوامع (٤٩/١) ، غاية الوصول (٦) ، شرح الكوكب (٣٣٧/١) ، تيسير التحرير (١٣٣/٢) ، التقرير والتحبير (٧٩/٢) ، شرح المنار (٥٧٢/١) ، نهاية السؤل (٣٢/١) ، البحر المحيط (١١٧/١) .

وانظر الخلاف فى عموم الجمع المحلى بأل وهل أفراده جموع أو آحاد فى :

شرح المحلى على جمع الجوامع (٤١٠/٢) ، نزهة المشتاق (١٣٣) .

(٣) خصائص النبى صلى الله عليه وسلم كثيرة منها :

* وجوب الوتر عليه والأضحية ، ووجوب تحبير نسائه فى المقام معه أو مفارقتها .

* عدم التقيد بأربعة زوجات وعدم وجوب القسم بينهم . =

وكالحكم بشهادة خزيمية^(١) وأجزاء العناق^(٢) في الأضحية لأبي بردة^(٣)، لكن قد

= * يحرم عليه أكل النوم والبصل وغو ذلك لأنه يناجى ربه .

* يباح له الوصال في الصوم .

* حرمة أزواجه من بعده فهن أمهات المؤمنين .

وغير ذلك ، وهذه الخصائص منها ما هو متفق عليه ومنه ما هو مختلف فيه .

انظر : الخرشى على خليل (١٥٧/٣) ، منح الجليل (٧٧٣/١) ، حاشية الدسوقي

(١٨٨/٢) ، الجامع لأحكام القرآن (٢٢٨، ٢١٤، ٢١١/١٤) ، أحكام القرآن لابن

العري (١٥٦١/٣) ، وانظر أيضا الخصائص الكبرى للسيوطي ، والشفة للقاضي

عياض ، وكتب الشمائل .

(١) خزيمية بن ثابت الأنصاري من السابقين الأولين للإسلام ، شهد بدرًا وما بعدها ،

رأى في المنام أنه سجد على جبهة الرسول صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك

فاضطجع له الرسول فسجد على جبهته ، كان ممن كسر أصنام بني حطمة وحامل

رايتهم يوم فتح مكة ، شهد مع على الجمل وصفين ولم يقاتل فيهما حتى قتل عمار

فحينئذ سل سيفه وقاتل حتى قتل عام (٥٣٧هـ) .

وخصوصيته أن الرسول صلى الله عليه وسلم جعل شهادته بشهادة رجلين . روى

ذلك البيهقي وغيره . والله أعلم .

انظر : الإصابة (٩٣/٣) ، الاستيعاب (١٩٧/٣) ، أسد الغابة (١١٤/٢) ، درة

السحابة (٤١٦) ، تهذيب الأسماء (١٧٥/١) ، شذرات الذهب (٤٥/١) ، السنن

الكبرى (١٤٦/١٠) ، سنن النسائي (البيوع) (٣٠٢/٧) ، مسند الإمام أحمد

(٢١٥/٥) .

(٢) العناق : هو الأنتى من ولد المعز قبل استكمالها الحول .

انظر : لسان العرب (عناق) (٣١٣٥/٥) ، المصباح المنير (العناق) (٤٣٢) .

(٣) هو هانيء بن نيار الأنصاري خال البراء بن عازب ، شهد بدرًا وما بعدها ، روى عن

النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه جمع منهم البراء ، شهد مع على رضى الله

عنه حروبه كلها مات عام (٥٤١هـ) وقيل غير ذلك .

وخصوصيته أجزاء العناق عنه حيث قال له صلى الله عليه وسلم ولن تجزىء عن

أحد بعدك متفق عليه .

انظر : الإصابة (٣٤/١١) ، (٢٣٢/١٠) ، الاستيعاب (٣٨٨/١٠) ، أسد الغابة

(٥٢/٥) ، صحيح البخارى (كتاب الأضاحي) (٢٣٧/٦) ، صحيح مسلم (كتاب

الأضاحي) (٧٦/٦) ، مسند أحمد (٤٦٦/٣) .

ثبت ذلك لغيره كزيد بن خالد الجهني^(١)، وعقبة بن عامر الجهني^(٢)، وشبه ذلك^(٣).

(١) زيد بن خالد الجهني سكن المدينة وشهد الحديبية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان معه لواء جهينة يوم الفتح ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عثمان وعائشة رضی الله عنهما وروى عنه جمع ، مات بالمدينة عام (٥٧٨) وعمره (٨٥) سنة وقيل غير ذلك .
انظر : الاستيعاب (٥٨/٤) ، الإصابة (٥٢/٤) ، أسد الغابة (٢٢٨/٢) ، وانظر هامش ض () .

(٢) عقبة بن عامر الجهني الأنصاري ، شهد الفتوح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الحديث عنه كان عالما بالفرائض والفقه ، فصيح اللسان حسن الصوت بالقرآن شاعرا ، كاتباً شهد صفين مع معاوية وأمره بعد ذلك على مصر ثم عزل ، مات في خلافة معاوية على الصحيح عام (٥٥٨) بمصر .
انظر : الإصابة (٢١/٧) ، الاستيعاب (١٠٠/٨) ، أسد الغابة (٤١٧/٣) ، شذرات الذهب (٦٤/١) ، وانظر هامش () ص () .
(٣) انظر شرح الكوكب (٣٣٧/١) .

قلت : الذي ثبت هو أجزاء العناق لأبي بردة فقط ، وأما غيره ففيه خلاف . فلم يصرح الرسول لعقبة أنها لا تجزئ لأحد غيره إذ الحديث المتفق عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه غنما يقسمها على أصحابه فبقى عتود فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : ضح أنت به ، والعتود : هو ما أتى عليه الحول من أولاد المعز وهو مجزئ في الأضحية ، لكن في بعض الروايات أنها جذعة من المعز وزاد البيهقي قوله صلى الله عليه وسلم (ولأرخصه لأحد فيها بعدك) ويرد هنا اشكال وهو أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لأبي بردة ولا تجزئ عن أحد بعدك فكيف أجزأت عن عقبة بن عامر .

قيل إن هذا رخصة لعقبة كما رخص لأبي بردة لكن تعقب ذلك ابن حجر فقال : وفي هذا الجمع نظر لأن في كل منهما صيغة عموم فأيهما تقدم على الآخر اقتضى انتفاء الوقوع للثاني ، وأقرب ما يقال أن ذلك صدر لكل منهما في وقت واحد أو تكون خصوصية الأول نسخت ثبوت الخصوصية للثاني والامتناع من ذلك . ثم يقول رحمه الله :

وقد وقع في كلام بعضهم أن الذين ثبتت لهم الرخصة أربعة أو خمسة ، واستشكل الجمع وليس بمشكل فإن الأحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها التصريح بالنفى إلا في قصة أبي بردة في الصحيحين وفي قصة عقبة بن عامر في البيهقي .

والمراد بالملكف : البالغ العاقل الذاكر غير الملجأ^(١) - كما سيأتى
إيضاحه^(٢) - لامن تعلق به التكليف وإلا لزم الدور^(٣)، إذ لا يكون مكلفا حتى
يتعلق به التكليف ، ولا يتعلق التكليف إلا بملكف^(٤).

نعم لنا خلاف فى أن الصبى المأمور بالصلاة والصوم ونحوهما من الولى
هل يصير بذلك مأمورا من الشرع^(٥) أيضا؟ أو لا . (*)

إن قلنا نعم فيشكل التعبير بالملكف ، وإنما ينبغى أن يعبر بما يشمل

= وأما مارواه البيهقى وغيره من حديث زيد بن خالد الجهنى قال قسم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فى أصحابه غنما فأعطانى عتودا جذعا فقال ضح به فقلت انه
جذع من المعز أضحى به؟ قال نعم ضح به فضحيت به ، ومارواه الطبرانى فى
الأوسط والحاكم ان النبى صلى الله عليه وسلم أعطى سعد بن أبى وقاص جذعا من
المعز فأمره أن يضحى به .

فلانفاة بين هذه الأحاديث وبين حديثى أبى برده وعقبة لاحتمال أن يكون ذلك فى
ابتداء الأمر ثم تقرر الشرع بأن الجذع من المعز لا يجزىء واختص أبى برده وعقبة
بالرخصة فى ذلك وإن تعذر الجمع الذى قدمته فحديث أبى برده أصح مخرجا .
والله أعلم .

انظر : فتح البارى (١٠/١١-١٥) ، صحيح البخارى (الأضاحى) (٢٣٦/٦، ٢٣٧) ،
صحيح مسلم (الأضاحى) (٦٧، ٦٦/٦) ، السنن الكبرى (٩/٢٧٠) ، عمدة القارىء
(٢١/٥١-١٥٦) ، لسان العرب (عتد) (٥/٢٧٩٥) .

(١) أى المكره اكراهها ملجئا ، فإنه غير مكلف . وسيأتى إيضاح هذه المسألة ص (٥٣)

(٢) سببين المؤلف رحمه الله محترزات هذه القيود الأربعة وهى البلوغ والعقل وعدم
النسيان وعدم الاجاء فى ص () ومابعدها .

(٣) انظر تعريف الدور هامش (١) ص (١٥٤) .

(٤) انظر : تلخيص المحصول (٧٩) ، نهاية السؤل (١/٣٣) ، شرح الكوكب
(١/٣٣٨) .

(٥) فى أ : بالشرع .

(*) ١٢

الصبي^(١)، لكن الظاهر المنع^(٢)، وما يحكم به من صحة عباداته والثواب عليها فمن خطاب الوضع^(٣) كما سيأتي^(٤).

وقولى (اقتضى أو خيرا) : حال والتقيد بهما^(٥) هو آخر قيود التعريف للحكم فيخرج به ما تعلق بفعل المكلف على جهة الإخبار نحو {والله خلقكم وما تعملون}^(٦) فإنه إخبار بخلق العمل ، لا إنشاء متعلق بالعمل^(٧).

اقتضاء أو تقييرا : لأن الاقتضاء : هو الطلب للفعل جزما أو غير جزم أو الترك جزما أو غير جزم بنهى مقصود أو غيره^(٨)، والتخيير : هو الإباحة

(١) وإلى ذلك مال صدر الشريعة حيث قال :

(فينبغي أن يقال بأفعال العباد) التوضيح (١٥/١) ، التقرير والتجوير (٧٨/٢) ، روضة الناظر (١٣٧/١) ، البحر المحيط (١١٨/١) ، تيسير التحرير (١٣٢/٢) .

(٢) لأن الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرا بذلك الشيء ، وأيضا فالأمر الثاني وهو الصبي ليس أهلا للتكليف فلا يكون مأمورا من الشرع .

انظر : تيسير التحرير (١٣٣/٢) ، التقرير والتجوير (٧٨/١) ، تنقيح الفصول (١٤٨) ، البحر المحيط (١١٨/١) ، (٤١١/٢) ، المحصول (ج/١ق/٢٤٢٦) ، الإحكام للأمدى (٢٠٢/٢) ، المجموع (١١/٣) .

وهذا الترجيح ذكره المؤلف أيضا في مسألة الأمر بالأمر بالشيء ص

(٣) أى من خطاب الوضع لامن الخطاب الانشائي فلا ترد هذه الأحكام على التعريف . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٦٠/١) ، البحر المحيط (١٢٠/١) .

(٤) انظر ص (١٨٩) ، ص (٤٤٩) .

(٥) فى أ ، ج ، د : بها .

(٦) الصافات (٩٦) .

(٧) قال الزركشى :

قوله (وما تعملون) متعلق بفعل المكلف لامن حيث فعله بل من حيث إنه مخلوق

لله تعالى وليس ذلك حكما شرعيا فهو من باب العقائد لا الأحكام .

انظر تشنيف المسامع (٦٠/١) .

(٨) أى غير مقصود ، فالإقتضاء يشمل : الايجاب والندب والتحرير والكرامة وخلاف الأولى .

وسياتى بيان المؤلف لهذه الأقسام انظر ص (٣٠٤) وما بعدها .

فيدخل الأحكام كلها^(١) كما سيأتي إيضاح ذلك^(٢).

نعم في كون الإباحة حكما شرعيا خلاف :

فإن قلنا بالمنع فلا حاجة لقولنا أو تخيير .

لكن الصحيح فيها أنها حكم شرعي^(٣).

ومنهم من يعبر عن هذا القيد بقوله على جهة الإنشاء^(٤) ليتخلص من

وقوع (أو) في التعريف لأنها لأحد الشئيين ، وذلك مناف للبيان .

لكن (أو) هنا إنما هي للتقسيم^(٥)، فلا ترديد بل يرجع التعبير بهذا^(*)

لإفادته تنوع الحكم وسلامته من إيهام لفظ الإنشاء لأن^(٦) له معاني لا يدرى ما المراد منها .

(١) أقول ذكر المؤلف أولا ما يجتزئ بقوله (اقتضى أو خيرا) ثم بين ما يدخل تحته وهي الأقسام الستة : الإيجاب والتدب والتحريم والكراهة وخلاف الأولى والاباحة فهذه الأحكام داخلة تحت الحكم الانشائي . والله أعلم .

(٢) انظر ص (٣٠٣)

(٣) انظر بيان هذه المسألة ص (٦١٣)

(٤) لم أقف عليه صريحا هكذا وإنما ذكر الأمدى أن الأقرب أن يقال : خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية ، وتبعه ابن الساعاتي فقال أورد ما في (أو) من التردد والأولى خطاب الشرع بفائدة شرعية مختصة به أي لا تفهم إلا منه لكونه انشاء لا خارج له يفهم منه .

الإحكام للأمدى (١٣٦/١) ، بديع النظام (١٣٩/١) ، وانظر بيان المختصر (٣٢٨/١) .

(٥) أو هنا ليست للشك بل هي لبيان أقسام المحدود وهو الحكم كما تقول : الكلمة اسم أو فعل أو حرف .

وذكر القرافي أن "أو" لها خمسة معان آخرها التنويع وهو المراد هنا ، أي الحكم الشرعي متنوع إلى هذين النوعين .

ولا يقال إن "أو" لفظ مشترك فلا يصلح في الحد لاجماله ، لأنه يجوز استعمال المشترك في التعريف إذا دل السياق عليه ، وقد سبق بيان ذلك في هـ () ، ص () .

انظر : تنقيح الفصول (٦٨) ، نهاية السؤل (٣٩/١) ، شرح الطوفي (٢٥٧/٢) ، المحصول (ج/١/ق/١١٢) ، وسيأتي حديث المؤلف عن معاني (أو) ص (١٨١٩)

(*) ١٥

(٦) أي الإنشاء (٦٧)

وهذا أحسن^(١) أيضا من تعبيره في "جمع الجوامع" بقوله (من حيث أنه مكلف)^(٢) لأنها حيشية مجهولة^(٣).
نعم هو أراد أن يدخل في التعريف خطاب الوضع الآتي بيانه^(٤) تفريعا على أنه حكم شرعي^(٥).
لكن أورد عليه أنه غير جامع لخروج النذب والإباحة وخلاف الأولى^(٦)

-
- (١) أى التعبير بـ (اقتضى أو خيرا) .
(٢) انظر جمع الجوامع (٤٩/١) .
(٣) قلت : لكن صرح البناني بأن هذه الحيشية والقول بالاعتضاء والتخيير مؤداهما واحد فهما تعريف واحد لاثنان .
وقد نقل العطار عن العبادى قوله (فالتعريفان متساويان في أداء المواد ولا يضر اختلاف اللفظ) .
ومعنى هذا أن تعريف ابن السبكي والمؤلف واحد على رأى البناني والعبادى .
والله أعلم .
انظر : حاشية البناني (٥٣/١) ، حاشية العطار (٧٥/١) ، الآيات البيئات (٧٥/١) .
(٤) انظر ص (٤٠٠) .
(٥) أقول خالف المحلى شيخه البرماوى فذكر في شرحه لجمع الجوامع أن خطاب الوضع ليس داخلا في التعريف فقال :
(وأما خطاب الوضع الآتى فليس من الحكم المتعارف عليه كما مشى عليه المصنف) .
فالمحلى جعل تعريف ابن السبكي خاصا بالحكم التكليفى بينما جعله المؤلف شاملا للحكم التكليفى والوضعى وهو الأرجح من وجهين :
الأول : أن هذا هو الذى يظهر من كلام ابن السبكي حيث قال في جمع الجوامع :
(فإن اقتضى الخطاب الفعل اقتضاء جازما فإيجاب أو غير جازم فنذب ... وإن ورد سببا وشرطا ومانعا وصحيحا وفاسدا فوضع وقد عرفت حدودها) .
الثانى : لو قصرنا التعريف على الحكم التكليفى لورد عليه الأحكام الوضعية التى تتعلق بفعل غير المكلف كما سبق قريبا .
وقد رد العبادى كلام المحلى قال وفيه نظر ظاهر .
انظر : المحلى مع جمع الجوامع (٧٦، ٧٦، ٨٦) ، الآيات البيئات (٨٣، ٧٦/١) .
(٦) أقول هنا كمن يفرق بأن المكروه ما كان ينهى مقصود ، وخلاف الأولى ما كان ينهى غير مقصود وعليه جرى المؤلف فجعل خلاف الأولى قسما مستقلا ، واقتصره هنا على خلاف الأولى دقيق إذ يلزم من خروجه خروج المكروه من باب أولى بخلاف العكس . والله أعلم .
انظر ص (٣٠٧)

فإنه لا تكليف فيها^(١).

وتعلق الحكم بصلاة الصبي وصومه وسائر عباداته حتى أنه يشاب عليها^(٢).

وأجاب في "منع الموانع" بأنه لم يقل من حيث أنه مكلف به حتى يرد أي^(٣).

(١) هناك خلاف في دخول المندوب والمكروه والمباح تحت التكليف ، وهو مبني على تفسير معنى التكليف .

فمن يقول إنه الزام مافيه كلفة - كإمام الحرمين وغيره - لا يدخل هذه الأقسام الثلاثة في التكليف لأنه يشعر بتطويق المخاطب الكلفة من غير خيرة له ولا يوجد هذا في تلك الأقسام .

ومن قال إنه طلب مافيه كلفة - كالباقلائي - أدخل المندوب والمكروه .

وهناك من يتوسع فيدخل المباح في التكليف كابن النجار وغيره .

وابن السبكي من القائلين بالرأى الأول لذا اعترض على تعريفه بأنه غير جامع لأنه قصر الحكم الشرعي على مافيه تكليف وهذه الأقسام لا تكليف فيها على رأيه فخرجت من التعريف مع أنها أحكام شرعية .

هذا هو تقرير الاعتراض الأول وسيأتي جوابه بعقد قليل .

انظر : البرهان (١٠١/١) ، شرح الكوكب (٤٨٣/١) ، الفروق للقرافي (١٦١/١) ،

تهذيب الفروق (١٧٦/١) ، جمع الجوامع (١٧١/١) ، حاشية البناني (١٧١/١) هـ (١٠١) ص

(٢) أي وأورد عليه تعلق الحكم بصلاة الصبي... الخ . (٢٢٠)

وهذا هو الاعتراض الثاني على تعريف ابن السبكي وبيانه :

أن قوله (من حيث إنه مكلف) أخرج الأحكام التي تتعلق بفعل غير المكلف كالحكم بصحة صلاة الصبي وصومه ونحو ذلك ، فيكون التعريف غير جامع وسيأتي جوابه الآن .

(٣) كذا في جميع النسخ ولعل المراد أي من الاعتراضات .

ونص قول السبكي (لو قلنا "به" لاقتضى أن المكلف لا يخاطب إلا بما هو مكلف به وليس كذلك . ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم مخاطب بما كلف به أمته بمعنى تبليغهم وكذلك أولياء الأمور) . منع الموانع (٢١٧) .

واعترضه الزركشي بأنه لا نسلم امتناع كون المكلف لا يخاطب إلا بما كلف به بل سائر التكليف كذلك ولا يرد عليه تكليف النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ دون العمل فإنه لم يكلف إلا بالتبليغ فصدق أنه لم يخاطب إلا بما كلف به . =

ومسألة الصبي من خطاب الوضع وهو داخل على مختاره (١). قلت : لكن هو مكلف بالندب والإباحة ونحوهما على معنى (٢) الاعتقاد لندبيتها وإباحتها فيكون (٣) هذا جوابا آخر عنه (٤). لكنه مشكل من حيث أن المكلف إذا كان المراد به هنا من تعلق به التكليف يلزم الدور كما سبق (٥)، ولا يقال إنه أراد ماسبق (٦) من القابل لتعلق التكليف ؛ لأنه جعل القيد من حيثية التكليف ، أى من جهة تعلقه فتأمل . "والضمير في قولى (اقتضى أو خيرا) إما يعود على الخطاب مجازا شائع الاستعمال وإلا فالحقيقة في الطالب والمخير هو المخاطب لا الخطاب قطعا وهو الأحسن أن يعاد على الله تعالى (٧) في قولى (خطاب الله) (٨).

= قال : والأولى أن يقال لو قال به لاقتضى أن المكلف لا يخاطب إلا بما كلف به وليس كذلك .

فإن المندوب والمكروه والمباح يخاطب بها مع أنها غير مكلف بها على ما اختاره المصنف إذ لا تكليف في الحقيقة إلا في الواجب والمحذور فوجب حذف به ليتناول جميع الأحكام المخاطب بها مكلفا به وغير مكلف به) . انظر تشييف المسامع (٦٢/١) .

(١) هذا جواب المؤلف على الاعتراض الثانى وهو : أن الحكم بصحة صلاة الصبي ونحو ذلك من الأحكام الوضعية وهى داخله فى التعريف هذا على رأى المؤلف أما المحلى فإنه يرى أن خطاب الوضع ليس داخلا فى التعريف وسبق ذلك قريبا . (٢) فى د : نفى .

(٣) فى ب : ويكون .

(٤) قلت : لكنه ضعيف فإن دخول الندب والإباحة فى التكليف من حيث وجوب الاعتقاد ضعيف كما سيأتى فى هـ (١) ، ص (٣٢٠) .

(٥) انظر ص

(٦) فى أ : بما سبق .

(٧) والمعنى : إما أن يكون الضمير فى "اقتضى أو خيرا" يعود على الخطاب ، فيكون المعنى اقتضى الخطاب أو خيرا وهذا مجاز لأن الطالب والمخير فى الحقيقة إنما هو المخاطب .

وإما أن يعود الضمير على المخاطب وهو الله سبحانه فيكون اللفظ على حقيقته ، أى اقتضى الله أو خير وهذا هو الأحسن .

(٨) ما بين القوسين ساقط من : أ ، ج ، د ، وهى مضافة فى هامش ب ، وقد أشار المؤلف إليها فى ص (٣٠٤)

وقولى (وما أتى وضعا) هو اشارة إلى بيان خطاب الوضع ، والضمير فى أتى للخطاب أى وما أتى من الخطاب لا اقتضاء ولا تخييرا ، وإنما ورد بجعل شىء :

سببا لشىء كدلوك^(١) الشمس لوجوب الصلاة .

أو شرطا له كالطهارة للصلاة .

أو مانعا له كالنجاسة لإفساد الصلاة ، أو البيع^(٢) .

أو لكونه صحيحا أو فاسدا كما سيأتى شرح هذه الأقسام^(٣) .

فهذا فى الحقيقة خير عن ترتب آثارها عليها ، لإنشاء ، فعلى هذا لا يسمى حكما إلا مجازا .

وقيل : بل هو حكم شرعى ؛ لأنه لم يعلم إلا بوضع الشرع ، فكأن الشارع أنشأه^(٤) .

(١) اختلف فى معنى الدلوك فى قوله تعالى :

{أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا} الاسراء (٧٨) .

فقبل غروبها ، وقيل من زوال الشمس إلى غروبها .

ورجح الشوكانى أنه زوال الشمس حتى تكون الآية شاملة للصلوات الخمس فىكون المعنى أقم الصلاة من وقت الزوال إلى غسق الليل ، فيدخل الظهر والعصر وصلواتا غسق الليل وهما العشاءين والخامسة قوله {وقرآن الفجر} أى وأقم صلاة الفجر فهذه خمس صلوات . والله أعلم .

انظر : فتح القدير (٢٥٠/٣) ، لسان العرب (دلك) (١٤١٢/٣) .

(٢) هذا المثال غير واضح فكيف تكون النجاسة مانعة لافساد الصلاة والبيع ؟

والذى مثل به الأسنوى تبعاً للبيضاوى هو (مانعة النجاسة للصلاة والبيع أى كونها مانعة من الصحة) . نهاية السؤل (٣٥/١) .

قلت : ولعل هذا لا يستقيم لأن عدم الصحة هنا أيضا لتخلف شرط وهو الطهارة على أن الصحة والفساد حكمان وضعيان غير المانع .

فالأولى أن يمثل للمانع بقوله تعالى : {فاعتزلوا النساء فى المحيض} البقرة (٢٢٢) فالحيض مانع من الجماع ، وكذلك القتل مانع من الارث لقوله صلى الله عليه وسلم (ليس لقاتل ميراث) صحيح ابن ماجه (الديات) (٩٨/٢) ، وصححه الألبانى فى الارواء (١١٥/٦-١١٧) ، وانظر منتقى الأخبار (٤٧٣/٢) .

(٣) انظر ص (٤٠٠) ربما بدوا

(٤) انظر : شرح العضد (٢٢٢/١) ، غاية الوصول (٧) ، التلويح (١٤/١) ، وانظر ص

وعلى هذا فلا يستقيم تعريف الحكم حتى يزداد فيه فيقال : اقتضاء أو تخييرا أو وضعا . وإليه أشار ابن الحاجب بقوليه : (فزيد أو الوضع فاستقام) (١).

وقيل : هو داخل تحت الاقتضاء والتخيير (٢)؛ لأنه لا معنى لكون الدلوك سببا إلا وجوب الصلاة، ولالكون (٣) الظهارة شرطا إلا إباحة الاقدام عند وجودها ، وللصحة (٤) البيع إلا إباحة الانتفاع ، ونحو ذلك ، فهو داخل بالاستلزام (٥) باعتبار المعنى المقصود منه ، لأنه منهما حقيقة ، وليس تحت هذا الخلاف (٦) كبير (٧) فائدة .

وعلى كل تقدير فخطاب الوضع يتعلق بفعل المكلف وغير المكلف (٨) وهو معنى قولي (وليس يختص بذي تكليف) ولهذا تجب عندنا الزكاة في مال الصبي والمجنون ، والولى مخاطب بالإخراج خطاب تكليف (٩) ، وكذلك ضمان

(١) منتهى السؤل (٣٢) ، مختصر ابن الحاجب (٢٢٠/١) .

(٢) ممن قال بذلك الرازي وتبعه البيضاوى .

انظر : المحصول (ج ١/ق ١١١/١) ، منهاج الوصول (٣٨/١) ، الإبهاج (٤٨/١) ، التلويح (١٤/١) .

(٣) في أ : يكون .

(٤) في أ ، د : بصحة .

(٥) وقد استبعد المؤلف هذا الرأى فى موضع آخر حيث قال :

(ومنهم من يدخله بالتأويل فيما فيه اقتضاء أو تخيير وهو بعيد) . انظر ص (ع . ج)

(٦) فى أ : الاختلاف .

(٧) فى ب : كثير .

(٨) أما خطاب التكليف فإنه لا يتعلق إلا بفعل المكلف .

وهذا أحد الفروق بين الخطاب التكليفي والخطاب الوضعي وهناك فروق أخرى .

انظر : البحر المحيط (١٢٨/١) ، تنقيح الفصول (٨٠) ، الحكم الوضعي (٦٣) .

(٩) وهو رأى المالكية والحنابلة أيضا .

وذهب الحنفية إلى عدم وجوبها على الصبي والمجنون الأصلي ، أما من جنونه طارئ ففيه تفصيل .

انظر : نهاية المحتاج (١٢٨/٣) ، بداية المجتهد (٢٤٥/١) ، الكافي لابن عبد البر

(٢٨٤/١) ، شرح المنتهى (٣٦٤/١) ، بدائع الصنائع (٥٤/٢) .

متلفهما^(١) ونحوهما كالتائم .

ومنه أيضا كما سبق^(٢) صحة صلاة الصبي وصومه وحجه وسائر عباداته وإثابته عليها وسيأتي لذلك مزيد بيان^(٣).

فإن قلت : هل يقال في مثل ذلك أنه وجب على غير المكلف ، أو وجب في ماله .

قلت : حكى المتولى^(٤) وغيره من أصحابنا أنه لا يقال : وجب على الصبي والمجنون الزكاة مثلا ، وإنما يقال يجب في مالهما^(٥).

(١) هذا ماعليه جمهور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

وذهب بعض المالكية كابن جزى إلى أنه لا ضمان على الصبي الذى لا يعقل فيما أتلفه من نفس أو مال ، ففعله هدر كالبهائم ، واختلفوا في السن الذى يضمن فيه إذا كان صغيرا فقبل سنة وقبل سنة ونصف وقيل سنتان ، وهناك أقوال أخرى للمالكية .

أما الظاهرية فيرون أنه لادية ولا ضمان على الصبي والمجنون فهما والبهائم سواء . انظر : بدائع الصنائع (١٧١/٧) ، التلويح (١٦٨/٢) ، القوانين الفقهية (٣٦١) ، حاشية الدسوقي (٣٩٨/٣) ، مواهب الجليل (٢٧٨/٥) ، شرح المنتهى (٤٢٤/٢) ، كشاف القناع (١١٦/٤) ، المحلى لابن حزم (٤٢٨٠٦/١٢) ، نظرية الضمان (٧٩٠٦٢٠٦١،١٨) ، ضمان المتلفات (٢٣٣) .

(٢) راجع ص (١٨٤)

(٣) انظر ص (٤٤٦) (٤٤٤)

(٤) عبد الرحمن بن مأمون المتولى النيسابورى ، ولد بنيسابور عام (٤٢٦هـ) فقيه أصولي متكلم ، أخذ الفقه عن ثلاثة أئمة هم القاضى الحسين والفوراني وأبى سهل . قال ابن السبكي : هو أحد الأئمة الرفعاء من أصحابنا ، وقال ابن كثير هو أحد أصحاب الوجوه في المذهب ، تولى التدريس في النظامية بعد الشيرازى ثم عزل بإين الصباغ ثم أعيد إليها واستمر حتى توفى ببغداد عام (٤٧٨هـ) من مؤلفاته : "التنمية" في الفقه أتم به الإبانة للفوراني ، "تختصر في الفرائض" ، كتاب في الخلاف وآخر في أصول الدين .

انظر : طبقات ابن السبكي (١٠٦/٥) ، طبقات ابن شهبة (٢٤٧/١) ، شذرات الذهب (٣٥٨/٣) ، وفيات الأعيان (١٣٣/٣) ، معجم المؤلفين (١٦٦/٥) ، البداية (١٣٦،١٣٢/١٢) ، طبقات الاسنوى (١٤٦/١) ، الأعلام (٣٢٣/٣) .

(٥) لم أقف على هذا النقل بعد طول بحث في كثير من المطان وبالأخص كتب الزركشى والله أعلم .

ولم يمتنع قوم من إطلاق ذلك لاعلى معنى تكليفهما بل على معنى تكليف من يقوم مقامهما عنهما فيه ، وهو ماصححه القاضى حسين^(١) والرويانى^(٢) (*) حتى قال ان الأول غلط^(٣).

ولكن الذى يظهر رجحان الأول ؛ لأنه الحقيقة وهذا مجاز بتأويل^(٤).

(١) الحسين بن محمد القاضى أبو على المروذى صاحب التعليقة المشهورة فى الفقه ، تفقه على أبى بكر القفال وكان أنجب تلاميذه ، روى الحديث عن أبى نعيم الاسفرايينى وروى عنه البغوى والمنيعى وغيرهما ، تخرج على يده الأئمة الكبار كإمام الحرمين والمتولى والبغوى ، قال الرافعى : كان يقال عنه حبر الأمة ، وقال إمام الحرمين إنه حبر المذهب على الحقيقة ، كانت له وجوه غريبة فى المذهب .
قال ابن خلكان : إذا أطلق إمام الحرمين القاضى فى نهاية المطلب والغزالي فى الوسيط والبسيط فهو المراد ، وقال ابن شهبة ومتى أطلق القاضى فى كتب متأخرى المروزة فالمراد المذكور ، وقال ابن الأهدل : متى أطلق القاضى فى فروع الشافعية فهو المراد . من مؤلفاته :
"التعليقة" ، "أسرار الفقه" ، "شرح الفروع" ، وله "فناوى مشهورة" ، توفى بمروذ عام (٤٦٢هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (٣٥٦/٤) ، (١٥/٥) ، طبقات ابن شهبة (٢٤٤/١) ، شذرات الذهب (٣١٠/٣) ، وفيات الأعيان (١٣٤/٢) ، تهذيب الأسماء (١٦٤/١) ، طبقات الأستوى (٤٠٧/١) ، الأعلام (٢٥٤/٢) .

(٢) عبد الواحد بن اسماعيل الرويانى نسبة إلى رويان بنواحي طبرستان حيث ولد فيها عام (٤١٥هـ) تفقه على يد والده وجدته وروى عنه خلق كثير ، كان من رؤوس الأئمة حتى قيل عنه شافعى زمانه ، كانت له الرئاسة والوجاهة والقبول التام عند الملوك ، برع فى المذهب حتى كان يقول لو احترقت كتب الشافعى لأمليتها من حفظى ، ولى قضاء طبرستان ثم انتقل إلى آمل وبني مدرسة فيها ، استشهد بجراح آمل حيث قتله الباطنية الملاحدة عام (٥٠٢هـ) ، من مؤلفاته :
"بحر المذهب" ، "الخليّة" ، "الفروق" ، "مناصيص الشافعى" وغير ذلك .

انظر : طبقات ابن السبكي (١٩٣/٧) ، طبقات ابن شهبة (٢٨٧/١) ، شذرات الذهب (٤/٤) ، سير النبلاء (٢٦٠/١٩) ، طبقات الاسنوى (٥٦٥/١) ، طبقات الحسينى (١٩٠) ، الأعلام (١٧٥/٤) .

(*) ١٤ ج

(٣) لم أقف على هذا النقل بعد طول بحث . والله أعلم .

(٤) أى أن الزكاة تجب فى مال الصبي والمجنون والولى مخاطب بالاجاز فيكون اللفظ على حقيقته .

أما لو قلنا تجب على الصبي والمجنون فلا يمكن حمل اللفظ على حقيقته لأنهما ليسا أهلا للتكليف فكيف يتوجه إليهما خطاب الإيجاب فلا بد من تأويل ، فترجح الأول .

وقولى (فافطن لما^(١)ضمن فى التعريف) أى تفتن لكل قيد ذكر فى تعريف الحكم فإنه يخرج منه مسائل الفصل كلها كما سترها وبه ينضبط ارتباط المسائل ومناسبات وضعها ، ولا تنتشر ولا تختلط .
وهو بكسر الطاء وفتحها ؛ لأن ماضيه فطن بالفتح والكسر ، فعلى الفتح فى الماضى يجىء الكسر فى المضارع ، وبالعكس^(٢). والله أعلم .

[مسألة : الحاكم] :

من ذاك ما يعلم أن العقلا	ليس بحكم يستقل أصلا
إذ ليس مدركا لما فى الفعل	من حسن أو قبح بدون نقل
من حيث ما يمدح أو يذم	لكن بمعنى وفق طبع يسموا
أو صفة الكمال أو ضدهما	فالشكر واجب لمن قد أنعما
بالشرع ثم ليس حكم قبله	وخالف المعتزلى ^(٣) كله

الشرح :

هذا الذى يخرج بأول قيد من تعريف الحكم ، وهو إضافة الخطاب لله تعالى ، فيعلم منه أنه لاحكم للعقل ، أى ليس له استقلال بحكم من أحكام الشرع أصلا^(٤)، خلافا للمعتزلة بنوه على قاعدتهم الفاسدة أن العقل له إدراك حسن الفعل وقبحه^(٥)، إما باعتبار ذاته ، أو صفة فيه ، أو لوجوه^(٦)

(١) فى أ : لما فى ضمن التعريف .

(٢) أى إذا كان ماضى فطن "بالفتح" يكون مضارعه يفتن "بالكسر" ، وإذا كان بالكسر يكون مضارعه يفتن "بالفتح" .

والفطنة هى الخلق ، وهى ضد الغباوة ، قال الجوهري : هى كالفهم .

انظر : القاموس المحيط (الفطنة) (٢٥٦/٤) ، لسان العرب (فطن) (٣٤٣٦/٦) ، الصحاح (٢١٧٧/٦) . راجع من (٩٨)

(٣) فى د : المعتزلة .

(٤) أى أنه لا يوجب ولا يجرم بذاته .

(٥) فقالوا : ان العقل يوجب ويجرم على جهة الاستقلال .

انظر : البحر المحيط (١٤٤،١٤٣/١) ، المعتمد (٣٢٧،٣٢٢/٢) .

(٦) فى ب ، ج ، د : بوجوه .

واعتبارات يظهر للعقل بها حسن الفعل أو قبحه ، على خلاف عندهم في ذلك^(١).

وقسموا الحكم باعتبار إدراك العقل^(٢) إلى أقسامه المشهورة ، فقال بعضهم :

إن الفعل الاختياري إما أن يشتمل على مفسدة أو مصلحة أو لا^(٣).
 فالأول إن كانت في جانب الترك فواجب ، أو الفعل فحرام .
 والثاني : إما في جانب الفعل فمندوب ، أو الترك فمكروه .
 والثالث : المباح .
 وماغير العقل "فيه"^(٤) فلم يدرك شيئا فيه ثلاثة أقوال عندهم :
 الحظر احتياطاً .
 والإباحة بالأصالة^(٥).

(١) فعند الأقدمين يكون الحسن والقبح باعتبار ذات الفعل كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار ، فالعقل إذا نظر في ذاتهما وجد فيهما الحسن والقبح .
 وعند طائفة يكون الحسن لصفة في الفعل توجب ذلك بمعنى أن لهامدخلا لأنها تستقل عن الذات .

وعند الجبائية أن الحسن والقبح يكون لوجوه واعتبارات مختلفة كلطم اليتيم فإنه باعتبار كونه تأديباً حسن ، وباعتبار مجرد التعذيب قبيح .
 وقد رد الرازي وابن الحاجب والآمدى على هذه الفرق .

انظر : المحصول (ج١/١٦٠) ، منتهى السؤل (٢٩) ، شرح العوضد (٢٠٢/١) ،
 الإحكام للآمدى (١٢٠/١) ، التقرير والتحبير (٨٩/٢) ، تيسير التحرير (١٥٠/٢) ،
 مناهج العقول (٥٤/١) .

(٢) كثيرا ما يتحدث المؤلف - رحمه الله وأسكنه فسيح جناته - وفي ذهنه وتصوره أن القارىء لم يمايكتب ، فقله : باعتبار إدراك العقل أى قبل ورود الشرع فانقل إلى هذه المسألة حيث يرى أهل السنة أنه لاحكم قبل ورود الشرع لأن الحكم إنما يتلقى من الشرع ، وإذ لاشرع فلاحكم .
 وقالت المعتزلة توجد الأحكام قبل ورود الشرع لأنها تدرك بالعقل ثم ذكروا لها أقساما سيذكرها المؤلف الآن .

(٣) في ب ، ج ، د ، أ ولا ولا .

(٤) ساقطة من د .

(٥) في ج : بالإضافة .

والوقف للتعارض^(١).

ولبعضهم عبارة أخرى في التقسيم هذه أجد منها^(٢).

ومذهب أهل السنة أن إدراك المصلحة والمفسدة في الفعل المؤذنة بحسنه وقبحه إنما تتلقى من الشرع ؛ لأن الله تعالى هو الحاكم بما يشاء ، الفعال لما يريد^(٣).

وقولى (من حيث ما يمدح أو يذم) أى الحسن والقبح^(٤) الذى يمتنع

(١) أقول هذا التقسيم أفاده المؤلف من شرح العوض باختلاف بسيط وليبانه أقول : ان الأفعال قبل ورود الشرع إما اضطرارية أو اختيارية .

فإذا كانت الأفعال اضطرارية كالتنفس وغوه فهى مباحة قطعاً .

وإن كانت اختيارية فهى على قسمين :

الأول : ما قضى العقل فيها بحسن أو قبح أى حكم العقل بأن فيها مصلحة أو مفسدة فالحكم فيها عندهم كالتالى :

إن اشتمل الفعل على مفسدة : فإن كانت فى جانب الترك فهو الواجب ، وإن كانت فى جانب الفعل فهو الحرام .

وإن اشتمل الفعل على مصلحة : فإن كانت فى جانب العقل فمندوب ، وإن كانت فى جانب الترك فمكروه .

وإن لم يشتمل على مصلحة ولا مفسدة أو تكافأت فهو المباح .

الثانى : ما تخير العقل فيه فلم يدرك مصلحة ولا مفسدة ففيها ثلاثة أقوال :

الخطر ، الإباحة ، الوقف .

انظر شرح العوض (٢١٩/١) .

(٢) أما عبارة الآمدى :

ما حسنه العقل : إن استوى فعله وتركه فى النفع والضرر فهو المباح .

وإن ترجح الفعل على الترك ولحقه ذم بتركه فهو الواجب .

وإن ترجح الفعل على الترك ولم يلحقه ذم بتركه فهو المندوب .

وما قبحه العقل : فإن التحق الذم بفعله فهو الحرام .

وإن لم يلتحق الذم بفعله فهو المكروه .

وقد ذكر الزركشى وأمير بادشاه عبارات أخرى .

انظر : الإحكام للآمدى (١٣٠/١) ، البحر المحيط (١٤٤/١) ، تيسير التحرير

(١٥٠/٢) ، نهاية السؤل (١٢٤/١) ، التقرير والتحبير (٨٩/٢) .

(٣) راجع نفس المصادر .

(٤) فى ب ، د : أو القبح .

إدراك العقل له على قول أهل السنة ، إنما هو من حيث ترتب المدح في الحال " والثواب في الآجل ، والذم في الحال " ^(١) والعقاب في الآجل .
أما إذا فسر الحسن بملاءمة الطبع ^(٢) ، والقيح بمنافرته ^(٣) كإتقاد الغريق ، واتهام البريء .

أو باعتبار الكمال والنقص ، كحسن العلم وقبح الجهل ، فالعقل مستقل بإدراكهما ^(٤) بهذين الاعتبارين إتفاقاً ^(٥) .

-
- (١) مابين القوسين ساقط من ج .
(٢) ليس المراد بالطبع المزاج ، بل المراد الطبيعة الانسانية المائلة إلى جلب المنافع ودفع المضار .
(٣) انظر تقارير الشريبي (٥٧/١) .
(٤) قلت :
وقد يفسر الحسن أيضا بموافقة الغرض والقيح بمخالفته وبهذا عبر الغزالي وابن الحاجب ، قال الشريبي : والمعنى واحد .
انظر : المستصفي (٥٦/١) ، مختصر ابن الحاجب (١٩٨/١) ، منتهى السؤل (٢٩) ، تقارير الشريبي (٥٧/١) ، بيان المختصر (٢٨٧/١) .
(٤) في أ ، ج : بادراكها .
(٥) ذكر المؤلف للحسن والقيح ثلاثة معان :
الأول : بمعنى ملاءمة الطبع ومنافرته .
الثاني : بمعنى صفة كمال ونقص .
وهذان المعنيان عقليان بالإتفاق ، قال الرازي لانزاع في ذلك وحكى القرافي الاجماع عليه ، فالعقل مستقل بادراكهما من غير ورود الشرع .
الثالث : بمعنى المدح والذم في العاجل ، والثواب والعقاب في الآجل ، وهذا الذي حصل فيه الخلاف .
قال القرافي :
(أما كون الفعل يثيب الله عليه أو يعاقب فهذا لا يعلم إلا بالشرع عندنا وبالعقل عندهم فهذا تلخيص محل النزاع) . تنقيح الفصول (٨٩)
وانظر : البحر المحيط (١٤٣/١) ، المحصول (ج/١ق/١٥٩) ، شرح العضد (٢٠٠/١) المحلى على جمع الجوامع (٥٧/١) ، حاشية العطار (٨٠/١) ، شرح الكوكب (٣٠١/١٠) ، شرح الروضة (٤٢٤/٣) ، الإحكام للآمدى (١١٩/١) ، التلويح (١٨٩/١) .
وسياتي بعد قليل رأى ابن تيمية في هذه الأنواع .

ومنهم من يرد هذين الاعتبارين لمعنى واحد ، وهو اللذة والألم^(١) .
واعلم أن لازم قول المعتزلة باستقلال العقل بإدراك ترتب المدح والذم
أن العقل هو الحاكم والشرع تبع له ، فلذلك قلت إن كون الحاكم^(*)
العقل عندهم مبنى على قاعدة التحسين والتقييح ، وإنما قالوا إن الشرع تابع
له ؛ لأنه لو لم يوافق له لكان ظلما ، وهو نقص محال على الله تعالى^(٢) .
ولنا أن المالك يتصرف في ملكه كيف يشاء^(٣) ، لا يسأل عما يفعل .

(١) يشير المؤلف إلى رأى ابن تيمية الذى يرى أن الحسن والقبح له معنى واحد وهو
كون الحسن ملائما للإنسان والقبح منافيا . يقول ابن تيمية :
(والعقلاء متفقون على أن كون بعض الأفعال ملائما للإنسان ، وبعضها منافيا له إذا
قبل هذا حسن وهذا قبيح .

وتنازعا في الحسن والقبح بمعنى كون الفعل سببا للذم والعقاب هل يعلم بالعقل أم
لا يعلم إلا بالشرع ؟

وكان من أسباب النزاع أنهم ظنوا أن هذا القسم مغاير للأول ، وليس هذا
خارجا عنه فليس في الوجود حسن إلا بمعنى الملائم ، ولا قبيح إلا بمعنى المنافي ،
والمدح والثواب ملائم ، والذم والعقاب منافي فهذا نوع من الملائم والمنافي) .
ثم يقول رحمه الله:

(من الناس من أثبت قسما ثالثا للحسن والقبح وادعى الاتفاق عليه ، وهو كون
الفعل صفة كمال أو صفة نقص .

وهذا القسم ... ذكره بعض المتأخرين كالرازي وأخذه عن الفلاسفة .
والتحقيق أن هذا القسم لا يخالف الأول ، فإن الكمال الذى يحصل للإنسان لبعض
الأفعال ، هو يعود إلى الموافقة والمخالفة وهو اللذة والألم .
فالنفس تلذذ بما هو كمال لها وتتألم بالنقص ، فيعود الكمال والنقص إلى الملائم
والمنافي) .

الاحتجاج بالقدر (١٢، ١٣) ، وانظر : تعليق العلوانى فى المحصول (ج ١/١٠٩/١٥٩)
هـ (٥) .

(*) ١١٣

(٢) انظر : المحل على جمع الجوامع مع حاشية البناني (١/٥٤) ، نهاية السؤل (١/١١٥)
شرح البدخشى (١/١١٤) .

(٣) فى ب ، د : يشاء .

والمثبت أصح لأن المشيئة تسبق التصرف ، كذا يحطه علق شيخنا الدكتور حسن
مرعى حفظه الله .

ومن العلماء من قال : إن الشرع هو الحاكم اتفاقا منا ومنهم ، وإنما الخلاف في أن العقل هل يدرك ما حكم به الشرع أو لا؟^(١) لكن من يقول بأنه يدرك إنما هو لأجل أن الشرع "لا يخرج عن حكم العقل فبذلك يعلم حكمه ، فرجع^(٢) إلى أن العقل هو الحاكم ؛ لأن الشرع"^(٣) يوافقه ولا يخالفه ، فيكون مؤكدا له ومقررا لحكمه فهو الأول بعينه^(*).

نعم للمعتزلة مذهب آخر أن العقل يدرك المدح والذم في الحال ، ولا يدرك الثواب والعقاب في الآجل ، فاقنصر عليه كثير من النقلة ، وقواه بعضهم^(٤).

(١) قال ابن قاضي جيل :

ليس مراد المعتزلة بأن الأحكام عقلية ... أن العقل هو الموجب أو المحرم ، بل معناه عندهم أن العقل أدرك أن الله تعالى بحكمته البالغة كلف بترك المفساد وتحصيل المصالح ، فالعقل أدرك الإيجاب والتحرير لأنه أوجب وحرم . شرح الكوكب (٣٠٣/١) .
وقال القرافي :

فالعقل عندهم أدرك أن الله تعالى حكم بتحريم المفساد وإيجاب المصالح لأن العقل هو الموجب والمحرم بل الموجب المحرم هو الله . تنقيح الفصول (٩٠) .
قال الزركشي :

وهذا هو الحق في تقرير مذهبهم وتلخيص النزاع ... والأصوليون الناقلون لهذه المسألة قد أحالوا المعنى ونقلوا عن المعتزلة ما لا ينبغي لقائل أن يقوله . البحر المحيط (١٤٥/١) .

(٢) في ج : فيرجع .

(٣) ما بين القوسين ساقط من أ .

(*) ١٦٦ ب

(٤) كالزركشي حيث قال :

في المسألة ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن حسن الأشياء وقبحها والثواب والعقاب عليها شرعيان ، وهو قول المعتزلة .

والثاني : عقليان وهو قول المعتزلة .

والثالث : أن حسنها وقبحها ثابت بالعقل ، والثواب والعقاب يتوقف على الشرع فنسميه قبل الشرع حسنا وقبيحا ، ولا يترتب عليه الثواب والعقاب إلا بعد ورود الشرع ، وهو الذي ذكره أسعد بن علي الزنجاني من أصحابنا ، وأبو الخطاب من الحنابلة ، وذكره الحنفية وحكوه عن أبي حنيفة نضا . =

وقولى (فالشكر واجب) إلى آخره تضمن فرعين على هذه القاعدة^(١)، جرت عادة الأصوليين بإفرادهما بالذكر^(٢)، وردهما لما يخصهما من وجوه الفساد زيادة على فساد القاعدة فلذلك عقبتهما^(٣)بالفاء للترتيب .
وإنما يحسن إفرادهما ممن يذكر أدلة المسائل ، أما من يقتصر على^(*) مجرد الحكم فلا فائدة فى إفرادهما بالذكر ، إلا لغرض قصد التصريح بهما ، أو نحو ذلك كما فعل ذلك فى "جمع الجوامع"^(٤)، فاتبعته فيه .

[مسألة : شكر المنعم] :

الأول : شكر المنعم^(٥)واجب بالشرع لا بالعقل لقوله تعالى : {وما كنا

= وهو المنصور لقوته من حيث النظر وآيات القرآن المجيد وسلامته من التناقض وإليه أشار محقق متأخرى الأصوليين والكلاميين فليفتن له) . البحر المحيط (١٤٥/١) .

وانظر : حاشية الجوهرى (٧) ، كشف الأسرار للبخارى (٢٣١/٤) .
قلت :

ومع أن الزركشى قوى هذا المذهب إلا أنه لم يشر إلى أنه قول للمعتزلة رغم أنه عدد كثيراً ممن قال به . والله أعلم .

(١) وهى قاعدة التحسين والتقييح عند المعتزلة .

(٢) كالرازى والبيضاوى وابن الحاجب .

انظر : المحصول (ج١/ق١/١٩٣، ٢٠٩) ، المنهاج (١/١١٧، ١٢٢) ، منتهى السؤل (٣٢، ٣١) .

(٣) فى أ : عقبتها ، وفى ب : عقبيها .

(*) ١١٣

(٤) انظر جمع الجوامع (٦٠/١) .

(٥) ليس المراد بالشكر هو قول القائل الحمد لله والشكر لله ونحوه ، بل المراد به اجتناب المستحبات والإتيان بالمستحبات العقلية .

وقال الأصقهانى :

هو عبارة عن استعمال جميع ماأنعم الله به على العبد من القوى والأعضاء ظاهرة وباطنة فيما خلقه الله تعالى لأجله .

انظر : نهاية السؤل (١/١٢٠) ، بيان المختصر (١/٣١٤) ، شرح الكوكب (١/٣٠٨) التعريفات (١٢٨) .

معذبين حتى نبعث رسولا^(١) ولو وجب عقلا لعذب تاركه ، وإن لم يرد شرع^(٢).

[مسألة : الحكم قبل ورود الشرع :

الثاني : أنه لاحكم قبل الشرع ، بل الأمر موقوف إلى وروده للآية السابقة^(٣) كذا عبر به القاضى فى "مختصر التقريب"^(٤) عن أهل الحق^(٥) ، أى أن الحكم منفى ، والتوقف إنما هو عن ثبوته ، حتى يجيء الشرع بإثباته . وليس المراد أن هناك حكما ، ولكن لانعلمه فيكون التوقف عن العلم به ، كما زعم ذلك الإمام فى "المحصول" فى تفسير الوقف المنقول عن

(١) الإسراء (١٥) .

(٢) وهذا هو مذهب المعتزلة .

انظر تفصيل هذه المسألة والرد عليهم فى :

بيان المختصر (٣١٤/١) ، شرح العضد (٢١٦/١) ، حاشية البنانى (٦٠/١) ، حاشية العطار (٨٥/١) ، الإبهاج (١٣٩/١) ، البرهان (٩٤/١) ، شرح الكوكب (٣٠٨/١) وانظر المصادر فى هـ (٥) ص (١٩٧) .

(٣) فى ب : السالفة .

وهى قوله تعالى {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا} الإسراء (١٥) ، وهذا مذهب أهل السنة ، وقد سبق ذكر مذهب المعتزلة فى ص (١٩١)

(٤) التقريب والارشاد كتاب كبير فى أصول الفقه للقاضى أبو بكر الباقلانى ، وقد اختصره فى مختصرين صغير وأوسط ، وقد طبع جزء من التقريب الصغير بتحقيق أبو زينيد . والله أعلم .

انظر ترتيب المدارك (٦٠١/٢) .

(٥) قال ابن السبكي :

(صرح القاضى فى مختصر التقريب فقال :

صار أهل الحق إلى أنه لاحكم على العقلاء قبل ورود الشرع ، وعبروا عن نفى الأحكام بالتوقف ... وإنما عنوا به انتفاء الأحكام) . ا.هـ الإبهاج (١٤٤/١) ، تشنيف المسامع (٧٣/١) .

قلت : ومراد ابن السبكي بمختصر التقريب هو التلخيص لإمام الحرمين فقد صرح بذلك فى موضع من الإبهاج لكن لم أقف على المسألة فى مظانها من التلخيص ولا التقريب الصغير . والله أعلم .

الأشعري^(١)، وكذا البيضاوى ، بعد أن نسب الذى قبله للإمام ، ولكنه وهم منه على الإمام^(٢).

وبالجملة فالصواب الأول ، وهو نفى الحكم كما قاله إمام الحرمين فى

(١) قلت : الرازى لم يفسر التوقف بعدم العلم بالحكم كما ذكر المؤلف ، بل لم يحدد تفسيرا معينا للتوقف حيث قال :

(وهذا التوقف تارة يفسر بأنه لاحكم ، وهذا لا يكون وقفا بل قطعاً بعدم الحكم وتارة بأننا لاندرى هل هناك حكم أم لا ، وإن كان هناك حكم فلاندرى أنه إباحة أو حظر) .

ولعل المؤلف قد تبع الاسنوى الذى ذكر فى نهاية السؤل أن الرازى فى آخر المسألة اختار تفسيره بعدم العلم بالحكم وجزم بذلك أيضا فى التمهيد .

لكن عبارة الإمام فى آخر المسألة لاتقطع بأنه أراد هذا المعنى بل عبارته محتملة توافق رأيه فى أول المسألة حيث قال :

(إن مرادنا بالتوقف أننا لانعلم أن الحكم هو الحظر أو الإباحة وإن فسرناه بعدم الحكم قلنا : هذا القدر ليس إباحة) . والله أعلم .

المحصول (ج/١ق/٢١٠، ٢١٨) ، وانظر : نهاية السؤل (١٢٥/١) ، شرح البدخشى (١٢٣/١) ، التمهيد للاسنوى (١١٠) .

(٢) ذكر البيضاوى فى منهاج الوصول أن الرازى قد اختار تفسير التوقف بعدم الحكم وهذا خطأ لأن الرازى لم يحدد تفسيرا معينا للتوقف كما سبق قبل قليل .

وقد حاول ابن السبكي فى الابهاج أن يعتذر عن البيضاوى فقال :

(فإن قلت : ماعذر المصنف فى ذلك .

قلت : الظاهر أنه تبع صاحب الحاصل حيث قال فيه :

"التوقف مرة يفسر بأننا لاندرى الحكم ، ومرة بعدم الحكم وهو الحق" .

وظن أن صاحب الحاصل اتبع الإمام على عادته فتسب اختيار هذا القول للإمام . ويحتمل أن المصنف وقف للإمام على اختيار ذلك فى غير هذا الموضع . أو أنه أراد بالإمام إمام الحرمين ، وهما احتمالان بعيدان) .

الإبهاج (١٤٥/١) ، وانظر : منهاج الوصول (١٢٣/١) ، نهاية السؤل (١٢٥/١) ، شرح البدخشى (١٢٣/١) ، تشنيف المسامع (٧٢/١) .

"البرهان" ، والغزالي^(١)، وابن السمعاني^(٢)، وغيرهم . وقال النووي في "شرح المذهب" إنه الصحيح عند أصحابنا^(٤).
 إذ المراد بنفى الحكم ، إنما هو نفى التعلق ، والتعلق حادث كما سبق^(٥)، فلا محذور فاعلمه^(٦).

(١) انظر : البرهان (٩٩/١) ، المستصفى (٦٥/١) ، تشنيف المسامع (٧٣/١) .
 (٢) منصور بن محمد السمعاني التميمي ، ولد في مرو عام (٤٢٦هـ) ، مفسر ، أصولي ، عالم بالحديث ، أثنى عليه إمام الحرمين ، سمع الكراعي والترزاي وابن المأمون ، تفقه على والده حتى برع في مذهب أبي حنيفة ومكث كذلك ثلاثين سنة ، دخل بغداد والتقى فيها بأبي اسحاق الشيرازي ، أسر زمننا ثم أطلق ، توجه للحج وبعد عودته إلى مرو تحوّل إلى مذهب الشافعي فحصلت ضجة فانتقل إلى نيسابور ثم عاد إلى مرو وتوفى فيها عام (٤٨٩هـ) ، وهو جد السمعاني صاحب الأنساب . من مؤلفاته :

"القواطع" قال ابن السبكي لأعرف في أصول الفقه أحسن منه ولا أجمع وهو يغني عن كل ما صنف في ذلك الفن ، وله "الأصطلام" رد فيه على أبي زيد الدبوسي ، و"البرهان" في الخلاف ، وله كتاب في التفسير .

انظر : طبقات ابن السبكي (٣٣٥/٥) ، طبقات ابن شعبة (٢٧٣/١) ، سير أعلام النبلاء (١١٤/١٩) ، طبقات الداودي (٣٣٩/٢) ، شذرات الذهب (٣٩٣/٣) ، الأعلام (٣٠٣/٧) .

(٣) لم أقف على المسألة في الجزء المحقق من القواطع وقد نقل الزركشي عبارة ابن السمعاني في البحر المحيط (١٥٧/١) وأشار إليها في التشنيف (٧٣/١) .

(٤) ونص عبارة النووي (والصحيح عندنا أنه لا حكم قبل ورود الشرع والله سبحانه أعلم) .

المجموع (٣٩٥/٩) ، وانظر : الإبهاج (١٤٣/١) ، تشنيف المسامع (٧٢/١) .
 (٥) راجع ص (١٧٣) .

(٦) هذا جواب لاعتراض قد يرد وهو :

أن الحكم قديم عند الأشعري ثابت قبل وجود الخلق فكيف يستقيم تفسير توقفه بنفى الحكم بعد وجودهم وقبل ورود الشرع ؟

أجاب المؤلف بأن المراد بنفى الحكم هو نفى تعلقه بفعل المكلف وهذا التعلق حادث فلا محذور في نفيه ، وهنا يظهر أن المؤلف رجح القول بأن التعلق حادث خلافا لمن قال إنه قديم وقد سبق بيان ذلك في هـ (٧) ص (١٧٣) .

وقيل بل لأن الأشعري يقول بالتكليف بالمحال^(١) وفيه نظر ، لأنه من تكليف المحال لأنه جاهل بذلك^(٢).

أما بعد ورود الشرع في صورة لا يوجد فيها حكم في الشرع أصلا ففيها ثلاثة أقوال :

الخطر : لقوله تعالى {يسألونك ماذا أحل لهم} ^(٣) الآية ، فدل^(٤) على أن التحريم كان سابقا .

والإباحة : لقوله تعالى {خلق لكم مافى الأرض جميعا} ^(٥).

والوقف : لتعارض الدليلين^(٦).

(١) هذا جواب البيضاوى عن الاعتراض السابق حيث قال :

ان المنفى هو التعلق وهو عند الأشعري لا يتوقف على ورود الشرع فيجوز أن يتعلق الحكم بأفعال المكلفين قبل ورود الشرع مع عدم شعورهم بذلك ، وهذا من التكليف بالمحال وهو جائز عند الأشعري .

وهذا الجواب ذكره البيضاوى عن قول الرازى الذى وهم فى نقله . انظر هـ (<) ص (١٦٨) .

أما هو فىرى أن الأولى أن يفسر التوقف بعدم العلم بالحكم فلايرد الاعتراض على هذا التفسير ، وهذا ماصوبه ابن الهمام وتبعه شراح التحريم .

انظر : تيسير التحرير (١٧٠/٢) ، التقرير والتحجير (١٠٠/٢) .

(٢) قال الأستوى بعد أن ضعف هذا الجواب :

وهذا من باب تكليف المحال لامن التكليف بالمحال ، والفرق بينهما :

أن الأول : يكون المحال فيه راجعا إلى المأمور كتكليف الغافل .

والثانى : يكون المحال فى المأمور به كالجمع بين التقيضين ونحوه .

انظر : نهاية السؤل (١٣٧، ١٢٦/١) ، الابهاج (١٤٣/١) ، شرح البدخشى (١٢٣) ، البحر المحيط (٣٩٤/١) .

(٣) المائدة (٤) .

(٤) فى ب ، ج ، د : تدل .

(٥) البقرة (٢٩) .

وقد فصل ابن النجار هذين القولين وعزاهما . فانظر شرح الكوكب (٣٢٨-٣٢٥/١) .

(٦) انظر : غاية الوصول (٧-٨) ، تيسير التحرير (١٦٧/٢) ، التقرير والتحجير

(٢٨٩/٢) ، المسودة (٤٧٤) ، شرح المختصر (٤١١/٣) .

ويلاحظ أن هذه الأقوال فى صورة لا يوجد فيها حكم بعد ورود الشرع وهى تشبه أقوال المعتزلة فيما تحير العقل فيه فلم يدرك فيه مفسدة أو مصلحة . =

وقولى (قبله) الضمير فيه عائد إلى الشرع . وقولى (وخالف المعتزلى كله) أى القاعدة ، وأصلها ، وماتفرع منها مما بيناه . فاللام فى (المعتزلى للجنس^(١)).

وذكرت الخلاف هنا ، وإن كان موضوع هذا النظم تجريده من الخلاف والدليل لما ذكرت أن المراد أنى^(٢) لا ألتمزم فيه ذلك ، وليس مرادى التزام أن لا أذكره ، فقد أذكره تبرعا ، وسيأتى فى الكتاب مواضع من ذلك أنه عليها ان شاء الله تعالى . والله أعلم .

[مسألة : تعلق الخطاب بالمعدوم]^(٣):

يعلم أن كل معدوم^(٤) دخل
يكون بالحكم القديم يفعل

ومن تعلق الخطاب فى الأزل
لكن على معنى إذا يؤهل

الشرح :

أى ومما يعلم من هذا القيد أيضا - وهو إضافة الخطاب لله تعالى المقتضية لكون الحكم قديما ؛ لأن خطابه تعالى كلامه ، وهو قديم على مذهب أهل السنة^(٥) فى أنه صفة قديمة قائمة به وهى الكلام النفسانى خلافا لمن

= وقد سوى ابن التجار بين حالة قبل ورود الشرع وبعده فى صورة ليس فيها حكم وجعل حكمهما واحد ، وهو قول البعض . انظر شرح الكوكب (٣٢٥/١) .

(١) انظر معنى الجنس فى هـ (ص) . ص ١٠٠ لمرصد لجرس ص (١١٣)

(٢) فى أ : أن .

(٣) انظر هذه المسألة فى :

فواتح الرحموت (٦٠/١) ، المستصفى (٨٥/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٧٧/١)

التقرير والتنحيز (٧٨/٢) ، تيسير التحرير (١٣١/٢) ، العدة (٣٨٦/٢) ، البحر

المحيط (٣٧٧/١) ، شرح الكوكب (٥١٣/١) ، تنقيح الفصول (١٤٥) .

(٤) فى د : معلوم .

(٥) وقالت المعتزلة إنه مخلوق فيكون حادثا . انظر هـ (ص) .

زعم أن كلامه حرف^(١) وصوت قائمان به ، فيكونان قديمين ، كما ينقل (*)
 ذلك عن الحنابلة ، وخلافا لمن قال : إن كلامه حرف^(٢) وصوت لاقائمان به ،
 بل حادثان بخلقتهما فيما يشاء من شجر ونحوه ، كما هو مذهب المعتزلة^(٣)،

(١)، (٢) في د : حروف .

(*) ١٥ ج

(٣) هذه المسألة طال فيها الجدل والخلاف وقد ذكر ابن تيمية وشارح الطحاوية تسعة
 أقوال آخرها :

مذهب السلف والأئمة وهو :

أن الكلام صفة قديمة لله تعالى قائمة بذاته ، وهو سبحانه لم يزل متكلماً وإذا شاء
 تكلم بحرف وصوت يسمعه من شاء من خلقه .

وقد دل على ذلك الكثير من الآيات والأحاديث منها :

قوله تعالى ﴿وكلّم الله موسى تكليماً﴾ النساء (١٦٤) .

وقوله تعالى ﴿منهم من كلّم الله البقرة﴾ (٢٥٣) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (ماننكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه
 ترجمان) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما

يسمعه من قرب أنا الملك أن الديان) . رواهما البخارى في صحيحه (التوحيد)

(١٩٤، ٢٠١/٨) .

وقد نقل ابن النجار روايتين عن الإمام أحمد :

الأولى : عن ابنه عبد الله قال : سألت أبا عن قوم أنكروا صوت الله تعالى .

فقال لى : بل تكلم الله بصوت .

والثانية : عن يعقوب بن يحنان قال :

سئل أحمد عن زعم أن الله لم يتكلم بصوت فقال :

بل تكلم بصوت .

ثم قال : وهاتان الروايتان صحتا عن الإمام أحمد بلاشك .

هذا هو مذهب السلف وقد نظمه ابن القيم في نونيته :

الله ربي لم يزل متكلماً وكلامه المسموع بالآذان

صدقا وعدلا أحكمت كلماته طلبا وأخبارا بلا نقصان

وقد نقل ابن النجار عن المرداوى قوله :

فإن قيل أى المذاهب أقرب إلى الحق والتحقيق من الأقوال التسعة ؟

قلت : إن صحت الأحاديث بذكر الصوت فلا كلام فى أنه أولى وأحرى وأصح من

غيره مع الاعتقاد فيه بما يليق بجلال الله تعالى وعظمته وكبريائه من غير تشبيه

بوجه ما . =

= ثم قال : وقد صحت الأحاديث بحمد الله تعالى وصحتها الأئمة الكبار المعتمد عليهم كأحمد والبخارى وابن المبارك والرازى وغيرهم حتى الحافظ ابن حجر في زماننا قال : وقد صحت هذه الأحاديث كلها في ذلك ، وكذلك صححها غيرهم من المحدثين وفيه هداية وكفاية .
قال :

ثم الأسلم - بعد هذا المذهب من المذاهب التسعة - مقاله ابن حجر :
الاكتفاء باعتقاد أن القرآن كلام الله غير مخلوق ولم يزيدوا على ذلك شيئا قال :
وهذا أسلم الأقوال لشدة اللبس ونهى السلف عن الخوض فيها . انظر شرح الكوكب (١١١/٢) .

أما الأشاعرة فذهبوا إلى أن الكلام صفة قديمة قائمة بذاته تعالى بلا حرف ولا صوت بل هو معنى قائم بذاته تعالى يسمى الكلام النفساني .
وقد بين الحافظ أبو نصر السجزي - في رسالته المشهورة إلى أهل زييد - السبب في نشوء هذا المذهب بقوله :

اعلموا - أرشدنا الله وإياكم - أنه لم يكن خلاف بين الخلق - على اختلاف غلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسى والأشعري وأقرانهم - من أن الكلام لا يكون إلا حرفا وصوتا ، وعبر عن هذا المعنى الأوائل وقالوا الكلام حروف مشتقة وأصوات مقطعة ، وقال علماء العربية : الكلام اسم وفعل وحرف .

فالإجماع منعقد بين العقلاء على كون الكلام حرفا وصوتا .

فلما نبغ ابن كلاب وأضرابه وحاولوا الرد على المعتزلة - من طريق مجرد العقل ولا يحتججون بالأخبار الواردة في ذلك زعما منهم أنها أخبار آحاد وهى لا توجب علما - ألزمتهم المعتزلة بأن الاتفاق حاصل على أن الكلام حرف وصوت وذلك لا يوجد في الشاهد إلا بحركة وسكون ، وما كان بهذه المشابة لا يجوز أن يكون من صفات الله تعالى لأن ذات الحق لا توصف بالاجتماع والافتراق والحركة والسكون ، فعمل بهذه الجملة أن الكلام المضاف إلى الله تعالى خلق له أحدثه وأضافه إلى نفسه فضايق ابن كلاب وأضرابه عند هذا الإلزام فالتزموا ماقالتهم المعتزلة وأجابوا عليه : بأن الذى ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام ، وإنما سمي ذلك كلاما على المجاز لكونه حكاية أو عبارة عنه ، وحقيقة الكلام معنى قائم بذات المتكلم .

ثم خرجوا من هذا إلى أن اثبات الحرف والصوت في كلام الله تجسيم ، واثبات اللغة فيه تشبيه . اهـ باختصار .

وقد رد مذهب الأشاعرة - الذين نفوا أن يكون كلامه تعالى بحرف وصوت - بعدة ردود كنت أطلت في سردها لكن عدلت عن ذلك وأجملتها فيما يلي :

= * الاتفاق على أن لفظ الكلام عند الاطلاق لا يكون إلا حرفا وصوتا ، حتى عبر بأنه حروف مشتقة وأصوات مقطعة ، وقسم علماء العربية الكلام إلى اسم وفعل وحرف .

ولا يقال لمن قام به الكلام النفسى ولم يتكلم به أن هذا كلام حقيقة وإلا للزم أن يكون الأخرس متكلمًا .

* قوله صلى الله عليه وسلم (إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس) سنن النسائي (السهو) (١٤/٣) يرد القول بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس ، فقد اتفق العلماء كلهم على أن ما يدور في النفس لا يبطل الصلاة وإنما يبطلها التكلم به فعمل اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام .

* قوله تعالى إقل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله {الإسراء (٨٨) فهل يشير سبحانه إلى ما في نفسه؟ أو إلى المتلو المسموع؟ لاشك أن الإشارة إنما هي إلى هذا المتلو المسموع إذ أن ما في ذات الله سبحانه غير مشار إليه ولا منزل ولا متلو ولا مسموع .

وهل يتحدى سبحانه الإنس والجن بأن يأتوا بمثل ما في نفسه جل وعلا مما لم يسمعه ولم يعرفوه لاشك أنه سبحانه يتحدى بأن يأتوا بمثل هذا المتلو المسموع . * ثبت أن الله سبحانه كلم موسى عليه السلام فكيف سمع موسى هذا الكلام النفسى .

فإن قالوا : ألقى الله في قلبه علما ضروريا بالمعاني التي يريد أن يكلمه بها . يجاب على ذلك : إذا لم تكن هناك خصوصية لموسى عليه السلام .

وهناك ردود أخرى حتى أن ابن القيم ذكر أن شيخ الاسلام ابن تيمية رد كلام النفس من تسعين وجها .

وما أحسن قول شارح الطحاوية (١٨٩) :

(ولو ترك الناس على فطرهم السليمة ، وعقولهم المستقيمة لم يكن بينهم نزاع ، ولكن ألقى الشيطان إلى بعض الناس أغلوطة من أغاليطه فرق بها بينهم وإين الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد {البقرة (١٧٦) .

وما جنح إليه المؤلف هو مذهب الأشاعرة وقد صرح به كما سبق في قسم الدراسة ص (١١٣)

وقد أطال ابن النجار في بيان هذه المسألة وفضلها فشى وكفى . انظر شرح الكوكب (١١٥-٩/٢) ، وانظر :

شرح الطحاوية (١٧٩-١٩٩) ، منهاج السنة (٢٢١/١) ، درء تعارض العقل (٢٥٥، ٨٥/٢) ، (٣٢٣، ٣١٦، ٣٠٤، ٢٩٤، ٢٥٥، ٨٥/٤) ، شرح التوبة للهراس (١١٣-١٣٠) ، شرح الواسطية للهراس (٩٥-٩٩) ، السنة لعبد الله بن حنبل (١٣٢/١-١٤٧) ، الأسئلة على الواسطية (٢١٩) ، الإيمان لابن تيمية (١٢٦-١٣٢) ، فتاوى ابن تيمية (٣٠١، ٢١١/١٢) ، شرح الروضة (١١/٢) ، نهاية السؤل (١٣٣/١) منع الموانع (١٥٥) .

وفساد المذهبين ظاهر ؛ لأن الحادث لا يقوم بالقديم ، ولا يوصف أحد^(١) بما لم يقم به^(٢) - ان خطاب المعدوم جائز^(٣).

(١) في ج : أجد .

(٢) هذا الرد يرد على مذهب المعتزلة فهم قالوا كلام الله مخلوق فيلزم منه أنه حادث - أرى وجد بعد العدم - والحادث لا يقوم بالقديم ، وبناء على هذا المذهب فلا يوصف سبحانه بالكلام ولا يقوم به لأنه حادث وهذا ظاهر الفساد .
أما الحنابلة فقالوا ان الكلام صفة قديمة وهذا مانقله المؤلف عنهم حيث قال : فيكونان قديمين كما ينقل ذلك عن الحنابلة ، وعلى ذلك لا يتم هذا الرد على مذهب الحنابلة جاء في هامش (ب) مانصه (قوله : لأن الحادث ... الخ هذا الرد لا يتم على مانقل عن الحنابلة لأنهم لم يدعوا أن ذلك حادث قام بقديم) . ا.هـ (ق ١٦ب) .
نعم صرح المؤلف في موضع آخر سيأتي أن الحرف والصوت حادث فلا يوصف كلام الله به حيث قال :

(وأما في الخالق عز وجل فالمراد به صفة قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت ولا غير ذلك مما يكون حادثا) ص (١٦٥<) قلت :

كلام الحافظ السجزي - في الهامش السابق - قد بين السبب في نشوء هذه الدعوى وأجاب عنها ابن تيمية بقوله :
(وإذا قال السلف والأئمة أن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء فقد أثبتوا أنه لم يتجدد له كونه متكلمًا ، بل نفس تكلمه بمشيئته قديم ، وإن كان يتكلم بها شيئًا بعد شيء فتعاقب الكلام لا يفتضى حدوث نوعه إلا إذا وجب تنهاى المقدورات المرادات ، وهو المسمى بتنهاى الحوادث .

والذى عليه السلف وجمهور الخلف أن المقدورات المرادات لاتنتهى وهم بهذا نزوهه عن كونه كان عاجزا عن الكلام كالأخرس الذى لا يمكنه الكلام ، وعن أنه كان ناقصا فصار كاملا ، وأثبتوا مع ذلك أنه قادر على الكلام باختياره) . ا.هـ والله أعلم .

درء تعارض العقل (٢٧٨/٢) .

(٣) هذه الجملة تعود على قوله في أول الشرح :

ومما يعلم من هذا القيد أيضا ... أن خطاب المعدوم جائز .

قال شيخنا الدكتور حسن مرعى : فالمصدر من (أن) وما دخلت عليه نائب فاعل (يعلم) . ا.هـ وما قبلها كان جملة اعتراضية بين المؤلف فيها الأقوال في صفة الكلام لله جل وعلا .

لأنه إذا ثبت الكلام النفساني وقدمه خلافا للطائفتين^(١)، وثبت أنه متعلق بأفعال المكلفين وهم معدومون في الأزل .
 ثبت أن المعدوم داخل في الحكم وأنه محكوم عليه بالأحكام "كلها"^(٢) في القدم ، لاعلى معنى أنه مخاطب بأن يأتي بها في حال عدمه لأنه ظاهر الفساد .

وإنما المراد أنه إذا وجد ووجدت فيه أهلية التكليف يكون محكوما عليه مأمورا بأن يمتثل بالحكم القديم الذي تعلق به قبيلا وجوده لأمر آخر متجدد^(٣)؛

(١) يقصد الخبايلة الذين خالفوا في الكلام النفسى والمعتزلة الذين خالفوا في قدمه . قلت :

لكن نفى الخبايلة للكلام النفسى لايعنى ذلك أنهم نفوا أن يكون المعدوم مخاطبا ، بل نص القاضى فى العدة أنه ظاهر كلام الإمام أحمد فى رواية حنبل :
 "لم يزل الله يأمر بما شاء ويحكم" فقد نص على أنه أمر فيما لم يزل ولا مأمورا . وقال أيضا : "لم يزل متكلما إذا شاء" فقد أثبت قدم كلامه ، وكلامه أمر ونهى وهو قول الأشعرية . انظر العدة (٣٨٦/٢) . والله أعلم .
 (٢) ساقطة من ج .

(٣) هذه المسألة لها صلة بالخلاف فى تعلق الخطاب بفعل المكلف هل هو حادث أو قديم ؟

سبق بيان أقوال الأصوليين فى ذلك .

وقد أزال الزركشى الخلاف بأن التعلق له اعتباران :

معنوى : وهو قيام الطلب النفسى بالذات القديم قبل وجود المكلف ، بمعنى إذا وجد مستجمعا لشروط التكليف تعلق الخطاب به ، وهذا التعلق قديم وهو مراد القائلين بتعلق الخطاب بالمعدوم ، وليس مرادهم التعلق بالاعتبار الآخر - التنجيزى - أى أنه يمتثل حال عدمه فهذا ظاهر الفساد .

وتنجيزى : وهو الذى يتعلق بالمكلف بعد وجوده مستجمعا لشروط التكليف . فالخلاصة : معنى تعلق الخطاب بالمعدوم أنه إذا وجد واستعد لفهم الخطاب يكون مكلفا بذلك الطلب القديم من غير تجدد طلب . والله أعلم .
 راجع هامش (٧) ص (١٦٣) .

وانظر : تشنيف المسامع (٨٨/١) ، المستصفى (٨٥/١) ، الإحكام (٢٠٢/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٧٧/١) ، نهاية السؤل (١٣٣/١) ، المحصول (ج/١ق/٤٢٩/٢) ، بيان المختصر (٤٣٩/١) ، شرح العضد (١٥/٢) ، تيسير التحرير (٢٣٨/٢) ، التقرير والتحجير (١٥٧/٢) .

لأن تجدد القديم محال^(١) والمتجدد إنما هو الدال على القديم^(٢).

قال الشيخ تقي الدين السبكي :

وأقرب مثال لذلك الوكالة ، فإن تعليقها باطل على المذهب ، فإذا تجزأها وعلق التصرف على شرط جاز^(٣) ، وهو الآن وكيل وكالة منجزة ، ولكن لا يتصرف إلا على مقتضاها وهو وجدان الشرط^(٤).

ولما كانت المعتزلة تنكر كلام النفس منعوا تعلق الحكم بالمعدوم ، وحينئذ فيتخرج على هذا الخلاف الحكم على أطفال المؤمنين بالإيمان ، وعلى أطفال الكفار بالكفر ، حتى يجوز سب هؤلاء ودخولهم في الرق^(٥) ، ومنهم من قال إنه حكم على موجود في العلم فليس معدوماً على الإطلاق بخلاف من علم الله أنه لا يوجد^(٦).

(١) انظر كلام ابن تيمية في هذا الشأن في هـ (<) ص (٢٠٥) .

(٢) هذا بناء على مذهب الأشاعرة الذين قالوا إن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة بل هو دال على المعنى القديم القائم بنفسه تعالى ، فالقرآن عندهم عبارة عن كلام الله ، وإطلاق الكلام عندهم في حق الله سبحانه يكون حقيقة في النفساني مجاز في اللفظي من باب إطلاق اسم المدلول على الدال وسيأتي الرد على ذلك .
انظر ص (٦٥٣) .

(٣) في تعليق الوكالة على شرط أو صفة أو وقت خلاف الأصح أنها باطلة ، أما إذا تجزأها وشرط للتصرف شرطا جازت كأن يقول : وكلتكم الآن ببيع هذا البيت ولكن لاتبعه إلا بعد شهر .

انظر : منهاج الطالبين (٦٤) ، نهاية المحتاج (٢٨/٥) ، مغنى المحتاج (٢٢٣/٢) ، منهج الطلاب (٢٢٠/١) .

(٤) نقله التاج عن والده ضمن عبارة طويلة ، قال وهذا كلام نفيس لأبي رحمه الله فيه رسوخ القدم ، وقد نقل الزركشى العبارة بتمامها لكنه لم يصرح بعزوها إلى السبكي . والله أعلم .

انظر : رفع الحاجب (ج/١ق/٨٨) ، البحر المحيط (٣٧٨-٣٧٩) .

(٥) كذا خرج الزركشى على الخلاف في التشيف (٩١/١) ، وانظر صحيح البخارى ، باب ما قبل في أولاد المشركين (١٠٤/٢) ، فتح البارى (٢٤٥/٣) ، عمدة القارى (٢١٢/٨) ، صحيح مسلم (القدر) (٥٢/٨) ، فتح القدير لابن الهمام (١٣٢/٢) .

(٦) انظر : البحر المحيط (٣٧٧/١) ، تشيف المسامع (٩٢/١) ، سلم الوصول (٢٩٨/١) .

وأما قول المعتزلة يؤدي ذلك إلى أمر ونهى ولا مأمور ولا منهى ، وهو عبث ، فمبنى على قاعدة التحسين والتفويض العقليين ، وهي باطلة^(١) .
على أن كثيرا من الطوائف وافق المعتزلة في منع تعلق الحكم بالمعدوم كما هو ظاهر كلام الإمام في "البرهان"^(٢) ، ولهذا قال الصفي الهندي^(٣)

(١) قلت :

ضعف الاسنوى هذا الرد على المعتزلة بأن القبح إذا كان بمعنى النقص فإنه يكون عقليا باتفاق ، وهو هنا بمعنى النقص لا بمعنى ترتب الثواب والعقاب على الفعل فإن وروده هنا مستحيل ، والقبح بهذا المعنى يستقل العقل بإدراكه من غير ورود الشرع فلا يصلح هذا الرد .

وقد أجيب بجواب آخر هو :

أنه يلزم ما قلتم في الخطاب اللفظي ذي التعلق التنجيزي والخطاب الشفاهي في الخبر أما قيام طلب الفعل بذاته سبحانه ممن سيوجد فلاسفه فيه .

قلت : وهذا الجواب مبنى على رأى الأشاعرة القائلين بالكلام النفسى .

انظر : هامش () ، ص () ، نهاية السؤل (١٣٥/١) ، الإبهاج (١٥١/١) ، تيسير التحرير (٢٣٩/٢) ، بيان المختصر (٤٤٠/١) ، شرح العضد (١٥/٢) ، تقريرات الشريبي (٧٧/١) ، سلم الوصول (٢٩٨/١) .

(٢) قال الزركشى : وكلام الإمام في البرهان يميل إلى مذهب المعتزلة إذ قال إن ظن ظان أن المعدوم مأمور فقد خرج عن حد المعقول... الخ ما نقله . والله أعلم .
تشنيف المسامع (٩٣/١) ، البحر المحيط (٣٨٠/١) ، البرهان (٢٧٤/١-٢٧٥) .

(٣) محمد بن عبد الرحيم الأرموى الملقب بصفى الدين الهندي نسبة إلى الهند حيث ولد فيها عام (٥٦٤٤هـ) ، فقيه شافعى أصولى ، كان من أعلم الناس بمذهب الأشعرى تفقه على جده لأمه وأخذ عن السراج الأرموى ، كان كثير التنقل ، قدم اليمن والحجاز ومصر وقونية ثم استقر في دمشق وناظر فيها ابن تيمية ، له العديد من المصنفات الجيدة منها :

"النهاية" ، "الفائق" ، "الرسالة السيفية" ، "الزبدة" .

توفى في دمشق عام (٥٧١٥هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (١٦٢/٩) ، طبقات الاسنوى (٣٠٢/٢) ، طبقات ابن شهية (٢٢٧/٢) ، شذرات الذهب (٣٧/٦) ، الدرر الكامنة (١٤/٤) ، البدر الطالع (١٨٧/٢) .

خلافاً للمعتزلة وأكثر الطوائف^(١)،

(١) انظر : النهاية (قسم ١/٩٦٢) ، تشنيف المسامع (١/٩٣) .

تنبيه :

هناك فرق بين مسألة تعلق خطاب الله تعالى بالمعدوم في الأزل ، ومسألة تعلق خطاب الله الوارد في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم بالمعدومين كقوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا ...} .

فالمراد بالتعلق في المسألة الأولى هو التعلق المعنوي وقد قال به جمهور الأصوليين كالغزالي والآمدى والرازي والعضد والأصفهاني وابن السبكي والمحلّي وابن الهمام والقاضي أبي يعلى وابن النجار وغيرهم . قال الغزالي :
(فإن قيل : أفقتولون أن الله تعالى في الأزل أمراً للمعدوم على وجه الالتزام . قلنا : نعم ، لكن على تقدير الوجود فيكون الالتزام والإيجاب حاصلًا ولكن بشرط الوجود والقدرة) . ا.هـ باختصار .

والمراد بالتعلق في المسألة الثانية هو التعلق التنجيزي ، ولاخلاف أنه يتعلق بالمعدومين حال صدوره ، لكن الخلاف في شموله للمعدومين هل هو باللفظ أو بدليل آخر؟

ذهب كثير من الأصوليين كالغزالي والآمدى والرازي والقرافي والشيرازي إلى أن الخطاب يختص بالموجودين ومن بعدهم يدخل بدليل آخر .
قال الغزالي :

(كل حكم يدل بصيغة المخاطبة كقوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا} فهو خطاب مع الموجودين في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإثباته في حق من يحدث بعده بدليل زائد) . ا.هـ باختصار .

وذهب الخنابلة إلى أنه يشمل المعدومين باللفظ فلا يحتاج إلى دليل آخر .

وقد جعل القاضي أبو يعلى المسألتين واحدة مما جعل المحقق ينسب إلى الغزالي والآمدى والبيضاوي اختيارهم لها دون أن يفرق بين المسألتين .

وقد اعترض النقشواني على الجمع بينهما وجعله غفلة من الأصوليين ، ثم ذكر أن المسألة الأولى إنما هي في الكلام النفسي وهو له تعلق بمن سيوجد على تقدير وجوده ، وتعلق الكلام النفسي ليس من باب أوضاع اللغة بل هو عقلي ، بخلاف هذه المسألة فإن معتمد القول بأن خطاب المشافهة لا يتناول المعدوم بل ولالموجود الغائب أن العرب لم تضع ذلك فاليبحث في المسألة الأولى عقلي والثانية لغوي . ومن العرض السابق يظهر أن ماقاله المؤلف بأن أكثر الطوائف وافقت المعتزلة في منع تعلق الحكم بالمعدوم فيه نظر . والله أعلم . =

نعم نصر^(١) الإمام مذهب الأشعرى في "الشامل"^(٢) .
واعلم أن بناء هذه المسألة على الأصل السابق ، وهو أن كلام الله في
الأزل هل يسمى خطابا أو لا؟^(٣) وقد سبق بيانه^(٤) .

= انظر : المستصفي (٨٥/١) ، (٨٣/٢) ، البحر المحيط (٣٧٧/١) ، (١٨٥/٣) ،
الإحكام (٢٠٢/١) ، (٢٩٣/٢) ، المحصول (ج١ق١٢/٢٩٤،٤٢٩) ، شرح العضد
(١٢٧،١٥٢/٢) ، بيان المختصر (٤٣٩/١) ، الإيهام (١٤٩/١) ، المحلى على جمع
الجوامع (٧٧/١) ، تيسير التحرير (٢٣٨/٢) ، العدة (٣٨٦/٢) ، شرح الكوكب
(٥١٣/١) ، (٢٤٩/٢) ، تنقيح الفصول (١٨٨،١٤٥) ، شرح اللمع (٢٨٠/١) ، نزهة
المشتاق (١١٢) .

وقد نقل الزركشى كلام النقشوانى في البحر المحيط (١٨٥/٣) ، وعزاه إلى تلخيص
المحصول ولم أقف عليه صريحا في مظانه من المسألتين في تلخيص المحصول
(٤٨٢،٤٤٣) . والله أعلم .

(١) في د : قصر .

(٢) كذا ذكر الزركشى في التشنيف والبحر ولم أقف عليه صريحا في الجزء المطبوع من
الشامل وإنما ذكر فضلا في (المعدوم معلوم) أطال فيه في الرد على المعتزلة فيحتمل
أنه مراد الزركشى . والله أعلم .

تشنيف المسامع (٩٤/١) ، البحر المحيط (٣٨٠/١) ، الشامل (٣٥-٤٦) .

(٣) كذا نبه الزركشى في التشنيف (٩٤/١) .

وقد ذكر شارح التحرير وغيره :

أن الخلاف في خطاب المعدوم مبنى على تفسير الخطاب .

فالأذى يفسر الخطاب بأنه توجيه الكلام - وهو يريد الخطاب الشفاهى التنجيزى -
يمنع كون الله تعالى مخاطبا في الأزل لأنه لا يتصور مشافهة المعدوم ولا يتصور منه
التنجيز .

والثابت لكون الله تعالى مخاطبا في الأزل يريد قيام فعل أو ترك ممن سيوجد
ويتهيا لفهمه ، ولا استحالة في هذا الطلب .

انظر : تيسير التحرير (١٣١/٢) ، التقرير والتحبير (٧٨/١) ، البحر المحيط
(١٢٦/١) ، فواتح الرحموت (٦٠،٥٦/١) .

(٤) انظر ص (١٧٠) .

وذهب عبد الله بن سعيد^(١) والقلائسي^(٢) من أصحابنا إلى أنه لا يسمى في الأزل أمرا ولانها ولاخيرا حتى يوجد المأمور والمنهى والمخير تعلقا بهذه الشبهة^(٣).

(١) عبد الله بن سعيد - ويقال ابن محمد - القطان التميمي لقب بابن كلاب لقوته في المناظرة بحيث يجذب من يناظره ، وصفه والد الرازي بأنه من متكلمي أهل السنة الذى دمر المعتزلة في مجلس المأمون وفضحهم ببيانه ، قال الذهبي : والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة بل هو من مناظريهم ، جعله ابن التديم من بابية الحشوية ورد ذلك ابن السبكي وأعظم التكبير عليه ثم قال : وابن كلاب على كل حال من أهل السنة وإنما زاد هو وأبو العباس القلائسي على سائر أهل السنة فذهبا إلى أن كلامه تعالى لا يتصف بالأمر والنهى والخير فى الأزل لحدوث هذه الأمور وقدم الكلام النفسى ، وإنما يتصف بذلك فيما لا يزال .

قلت : قد جعله ابن تيمية ضمن أئمة السلف المشبهين للصفات وما نقله في موضع آخر أن الإمام أحمد حذر منه فمحمول على قوله الذى خالف فيه أهل السنة . والله أعلم .

من مؤلفاته :

"كتاب الصفات" ، "الرد على المعتزلة" ، توفي بعد سنة (٥٢٤٠هـ) بقليل .

انظر : طبقات ابن السبكي (٢٩٩/٢) ، سير النبلاء (١٧٤/١١) ، الفهرست (٢٥٥) ، درء تعارض العقل (٩٨،٨١،٦/٢) ، طبقات الاستوى (١٧٨/٢) ، معجم المؤلفين (٥٩/٦) ، الاعتبار للزرکشى (٢٦٩) .

(٢) لم أجد له ترجمة في كثير من كتب التراجم ، وقد ذكر ابن عساكر أنه :

أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلائسي الرازي ، من معاصري الأشعري لامن تلاميذه ، وهو من جملة العلماء الكبار الأئبات . قلت : وجعله ابن تيمية من أئمة السلف المشبهين للصفات لكنه خالف أهل السنة مع ابن كلاب في تسمية كلامه سبحانه فى الأزل أمرا ونهيا .

انظر : تبين كذب المفتري (٣٩٨) ، درء تعارض العقل (٢٧٠،٢٤٥/١) ، فتاوى ابن تيمية (١٦٥/١٢) ، طبقات ابن السبكي (٣٠٠/٢) .

(٣) الشبهة السابقة التى أوجدها المعتزلة وهى أنه يلزم من تعلق الخطاب بالمعوم وجود أمر ونهى ولا مأمور ولا منهى وهذا عبث وهو محال على الله .

قال المازرى : وقد دهش بهذا بعض المتقدمين من أئمتنا القلائسي وغيره حتى ركب صعبا فأنكر كون كلام الله فى الأزل أمرا ونهيا ووعدا ووعيدا فخلص بهذا من الزامهم لكنه فر من أمر فوقع فى أبعد منه ... الخ .

انظر قول المازرى فى البحر المحيط (١٨٧/٣) .

ولكن جوابها أنه يلزم من رفع جزئيات الكلام النفساني كلها رفعه^(١)، إذ لا يوجد إلا في ضمنها، وهم لا يثبتونه فوجب الحكم بأنه في الأزل أمر ونهى وخبر وغيرها^(٢).

تبيينه :

قيل^(٣) قد تستشكل هذه المسألة مع ماسيأتى من أن الغافل غير مكلف ؛ لأن مقتضى ما هنا^(٤) أن يكون الغافل داخلا في الخطاب - لاعلى معنى أن يفعل في حال غفلته ، بل إذا تذكر بفعل بالأمر السابق - بل الغافل أولى لأنه موجود فما الفرق؟

فإن التزم أن الغافل مأمور بعد تذكره بالأمر الوارد حال غفلته فيكونان سواء ، فيقال فلم أفردت هذه المسألة عن تلك؟^(٥)

قلت : الممتنع تكليف الغافل على معنى المباشرة حال الغفلة أو ثبوته في الذمة حتى تزول الغفلة .

وأما تعلق الحكم بالمعدوم فعلى ماسبق تقريره أن يعلق^(٦) به في الأزل^(*) بالقوة حتى يتأهل فيتعلق به حسا ، والغافل وغيره في ذلك سواء ، فإن

(١) في د : دفعه .

(٢) انظر تفصيل هذا الجواب في : بيان المختصر (٤٤١/١) ، شرح العضد (١٥/١) .

وهناك جواب آخر في البرهان (٢٧١/١) ، وانظر : نهاية السؤل (١٣٤/١) ،

الابهاج (١٤٩/١) ، البحر المحيط (٣٧٨/١) ، طبقات ابن السبكي (٣٠٠/٢) .

(٣) في هامش ب مانصه : قائله الزركشى ، وأصل السؤل للنقشوانى والجواب للقراقى رحم الله الجميع . اهـ (ق/١٦) .

قلت : هو كما قال إلا أن جواب القراقى يختلف عن جواب المؤلف . والله أعلم .

انظر : تشنيف السامع (٩٢/١) ، تلخيص المحصول (٤٤٦) ، النفاثس (١٦٢٧/٤) ،

حاشية العطار (١٠٧/١) .

(٤) الإشارة إلى مسألة تعلق الخطاب بالمعدوم .

(٥) قال الزركشى : وقد عميت الجواب لتشحيذ الأذهان . تشنيف السامع (٩٣/١) .

(٦) في ب : تعلق .

(*) ١٧٧

التعلق^(١) مستصحب حتى تزول غفلته ويصير أهلا .
 فإن أريد في الغافل أن يتعلق به تعلقا جديدا بهذا الوجه فلا فائدة فيه .
 وإن أريد بالتعلق به أن يفعله حال غفلته فمحال فافتقرت المسألتان^(٢) .
 والله أعلم .

(١) في ب : التعليق .

(٢) عرض المؤلف هذا الاشكال والجواب عليه بشيء من الغموض وبيانه :
 ان مقتضى القول بتعلق الخطاب بالمعدوم أن يكون الغافل داخلا في الخطاب بل هو
 أولى .

وإذا كان دخوله على معنى أنه إذا تذكر يفعل بالأمر السابق حال غفلته فما الفرق
 بينه وبين المعدوم ، إذ أن المعدوم إذا وجد يفعل بالأمر السابق حال عدمه فإن
 التزم هذا المعنى لم يكن هناك فرق بين المعدوم والغافل في أن كلا منهما لا يكون
 مأمورا حال عدمه وغفلته ، ويكون مأمورا بعد الوجود والتذكر بالأمر السابق
 حال العدم والغفلة إذا لم أفردت المسألتان؟
 وأجاب :

بأن سبب افراد مسألة المعدوم عن مسألة الغافل :

بأن المراد من عدم تكليف الغافل أنه لا يكلف بالمباشرة حال غفلته ولا يثبت في ذمته
 شيء .

أما المراد بتعلق الحكم بالمعدوم أنه يتعلق به في الأزل تعلقا معنويا ثم إذا وجد
 وتأهل للتكليف تعلق به تعلقا تنجيزيا فإن أريد في تكليف الغافل أن يتعلق به
 الخطاب تعلقا جديدا على هذا النحو فلا فائدة فيه ، وإن أريد أنه يكلف حال
 الغفلة فمحال لذا افتقرت المسألتان .

والأوجه في عرض هذا الاشكال وجوابه ما ذكره البناني في حاشيته حيث قال :
 (أورد هنا ما حاصله أن تكليف الغافل أقرب من تكليف المعدوم فكيف جوزتم
 تكليفه ومنعتم تكليف الغافل؟

والجواب : أن المعدوم يكلف بمعنى تعلق الخطاب به في الأزل على تقدير وجوده
 وبعث الرسل وعلمه خطاب الله) ومرادنا هنا أن الغافل لا يخاطب زمن غفلته خطابا
 تنجيزيا أي لا يكون تركه الفعل زمن الغفلة موجبا للمواخظة كغير الغافل .
 فتعلق الخطاب بالمعدوم تعلق معنوي والغافل يشاركه في ذلك والتعلق المنفي عن
 الغافل هو التعلق التنجيزي الذي هو مناط الثواب والعقاب .

فهما مسألتان متباينتان فلا يرد الاشكال المتقدم) . اهـ باختصار .

قلت : كذا أورد النقشوانى الاشكال وكذا أجاب القراني . =

[مسألة تعلق الخطاب بالفعل قبل المباشرة]^(١):

نعم له تعلق بالفعل
بعد وجود مقتضيه الأصلي^(٢)
من قبل أن يباشر الفعل إلى
فراغه والفعل نقلا شمالا
الشرح :

مما يتعلق بالمسألة السابقة وهي تعلق الحكم بالمعدوم تعلقه بالفعل المعدوم من الفاعل الموجود ، بعد وجود سببه المقتضى له ، كدخول الوقت مثلا للصلاة .

وهذه المسألة من أشكال مسائل أصول الفقه لما فيها من اضطراب المنقول^(٣) وغموض المعقول ، وهي في الحقيقة دخيلة فيه ، وإنما هي من عظام مسائل الكلام ، وهي قليلة الجدوى في الفقه^(٤) ، وإنما ذكرتها لمناسبتها

= قال العطار : ونعم ما قاله بعض الفضلاء أن هذه المسألة لا يظهر تعلقها بهذا الفن أصلا وإنما هي من فروع المسائل الكلامية . والله أعلم .
انظر : حاشية البناني (٧٨/١) ، تلخيص المحصول (٤٤٦) ، النفائس (١٦٢٧/٤) ،
الابهاج (١٥٨/١) ، حاشية العطار (١٠٨/١) .

(١) أغلب هذه المسألة نقله المؤلف من الابهاج انظر (١٦٤/١) ، تيسير التحرير (١٤١/٢)
التقرير والتحبير (٨٣/٢) ، تنقيح الفصول (١٤٦) ، شرح العضد (١٤/٢) ، بيان
المختصر (٤٣١/١) ، فواتح الرحموت (١٣٤/١) ، البحر المحيط (٤١٨/١) ، حاشية
البناني (٢١٦/١) ، المحصول (ج/١ ق/٢/٤٥٦) ، المستصفى (٨٦/١) ، شرح الكوكب
(٤٩٣/١) ، العدة (٤٠١/٢) ، المسودة (٥٥) ، شرح الروضة (٢٢٠/٢) .

(٢) في ب ، ج ، د : الأصل ، قال شيخنا الدكتور حسن والمثبت أصح . والله أعلم .
(٣) في ج ، د : النقول .

(٤) وصف الزركشي هذه المسألة بأنها من غوامض مسائل أصول الفقه تصويرا ونقلا ،
بل قال الاسنوي انها أغمض مسألة ، وقال ابن السبكي إنها قليلة الجدوى في
الفقه .

قلت : ومادام الأمر كذلك فما الفائدة من ذكرها وتشويش الأذهان بها ، وكان
الأولى الاشتغال بما يفيد ، ورحم الله الغزالي حيث أعرض عن هذه المسألة وقال :
إن فيها بحث كلامي لا يليق بمقاصد أصول الفقه ذكره . والله المستعان .
انظر : البحر المحيط (٤١٨/١) ، نهاية السؤل (١٤٢/١) ، الابهاج (١٦٤/١) ،
المستصفى (٨٦/١) .

لما قبلها كالاستطراد . وملخص مافيهها مذاهب لأهل السنة والمعتزلة نذكرها مختصرة(١)(*):

أحدها : ماذكرناه في النظم ، وهو تعلق الأمر بالفعل قبل المباشرة له واستمراره إلى فراغه وعلى ذلك قولان :

أحدهما : أن التعلق الذى قبل المباشرة على معنى الاقتضاء والترغيب ، والتعلق حال حدوث الفعل على معنى الطاعة لا الاقتضاء ؛ لأن المقصود فيه محقق(٢).

نقله القاضى - كما في تلخيص الإمام - عن محققى أهل السنة(٣)، ونقله ابن الحاجب عن الأشعري وضعفه بما هو مردود عند المحققين(٤).
والثانى : ونقله أيضا(٥) القاضى عن بعض من ينتمى إلى أهل الحق أنه

(١) انظر تفصيل هذه الأقوال في الإبهاج (١/١٦٤) .
(*) ١٩٤

(٢) والمراد أن تعلق الأمر بالفعل قبل المباشرة يكون على الحقيقة أى أمر ايجاب والزام فهو يتضمن الاقتضاء والترغيب ، وأما تعلقه بعد المباشرة فإنه يكون على معنى الطاعة لا الاقتضاء والترغيب لأن المقصود قد تحقق .

انظر : الإبهاج (١/١٦٤) ، البحر المحيط (١/٤٢٠) .
(٣) هذا القول ومابعده من أقوال نقلها القاضى الباقلاني في التقریب ، وذكرها إمام الحرمين في التلخيص وهو مختصر التقریب ولهذا يعزى مافيه للقاضى ، لأن الإمام حافظ على نصه وإذا خالفه صرح بذلك .

هذا وفي عزو المؤلف نظر فعبارة القاضى : قال المحققون من أصحابنا كذا في التلخيص ونقل ابن السبكي والزرکشى عنه . والله أعلم .

انظر : تلخيص التقریب (١/٤٣٣) ، الإبهاج (١/١٦٤) ، تشنيف المسامع (١/٢٨٥) .
وقد نقله الزرکشى في البحر (١/٤٢٠) عن التقریب والجزء المطبوع منه لا توجد فيه المسألة . والله أعلم .

(٤) انظر نقل ابن الحاجب في منتهى السؤل (٤٣) ، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢/١٤) ، وانظر الرد عليه في : البحر المحيط (١/٤٢١، ٤٢٢) ، بيان المختصر (١/٤٣٣) ، تيسير التحرير (٢/١٤١) ، التقرير والتنحيير (٢/٨٤) .

وليس هناك مايدعو لذكر هذا الرد لما سبق أن هذه المسألة لاعلاقة لها بالأصول .
وسيشير المؤلف إلى هذا الرد قريبا .

(٥) ساقطة من ب .

قبل الفعل أمر إنذار وإعلام ، وعند الحدوث^(١) اقتضاء والزام^(٢) ، وجرى على هذا القول الإمام وأتباعه^(٣) ولم يعرجوا على ما قبله^(٤) .
نعم ضعفه إمام الحرمين في "البرهان" - بعد أن نقله عن أصحاب الشيخ - بما معناه أنه يلزم منه تحصيل الحاصل ، وأنه لا يرتضيه لنفسه عاقل^(٥) .

المذهب الثاني : وحكاه القاضى عن القدرية أى المعتزلة ، أن التعلق قبل الحدوث وينقطع عند الحدوث^(٦) .

(١) في ب : ايجاده .

(٢) في أ ، ج ، د : التزام .

وانظر : تلخيص التقریب (٤٣٣/١) ، الابهاج (١٦٤/١) ، تشنيف المسامع (٢٨٥/١) البحر المحيط (٤٢٠/١) .

(٣) وقال الزركشى : وهو الذى يدل عليه صريح نقل الإمام الرازى عن الأصحاب . تشنيف المسامع (٢٨٥/١) ، وانظر : المحصول (ج ١/٢ ق ٤٥٦) ، التحصيل (٣٣٢/١) ، منهاج الوصول (١٣٩/١) .

(٤) والمراد أنهم أهملوا القول الأول فلم يذكره ولم يردوا عليه . والله أعلم .

(٥) هذا ما يفهم من كلام الإمام في البرهان حيث قال :

(فأما أن ينجزم القول في تعلق الأمر به - أى بالفعل - طلبا واقتضاء مع حصوله فلا يرتضى هذا المذهب لنفسه عاقل) . وكذلك نقله ابن السبكي في الابهاج . لكن الزركشى خرج قول الإمام على محمل آخر فيبين :

أن مراده بالمذهب الذى لا يرتضيه عاقل هو ايجاب تحصيل الحاصل الذى ألزم به الشيخ ولم يرد القول بأنه لا يتوجه إلا عند المباشرة فإن ذلك هو المأثور عن الشيخ ومعاذ الله أن يقول الإمام ذلك وهو مذهب شيخه وعليه السلف وسائر الفقهاء كما قال القاضى . والشأن أن مذهب الشيخ في الوجوب حال المباشرة هل يلزم منه تحصيل الحاصل أم لا ؟

الصواب أنه لا يلزم .

انظر : البرهان (٢٧٩/١) ، الابهاج (١٦٥/١) ، البحر المحيط (٤٢٨/١) ، التحقيق والبيان (٣٥٢/٢) .

(٦) انظر : تلخيص التقریب (٤٣٤/١) ، الابهاج (١٦٤/١) ، تشنيف المسامع (٢٨٦/١) البحر المحيط (٤٢١/١) .

ثم اختلفوا في مقدار زمن التقدم^(١). فقيل بوقت واحد والأكثر بأوقات ثم اختلف هؤلاء .

هل يشترط اجتماع شرائط التكليف في كل الأوقات؟
أو عند حدوث الفعل ، أما^(٢) قبله فالشرط كون المخاطب ممن يفهم الخطاب؟

ثم اختلفوا من وجه آخر : هل يشترط أن يكون فيما قبل الفعل "بأوقات"^(٣) لطف ومصلحة زائد ذلك على التبليغ من المبلغ والقبول من المخاطب أو لا؟ هذا معنى كلام القاضى وهو أثبت منقول^(٤) (*).

= قال القرافي :

(ويتفرع عليه أن عند المعتزلة ينقطع تعلق الأمر بالدخول في الملايسة ، وعندنا يبقى التعلق حتى تفرغ الملايسة بفراغ من الملايسة ينقطع التعلق إجماعاً) . انظر تنقيح الفصول (١٤٧) .

(١) أى زمن تقدم الأمر على الفعل المأمور به .

(٢) فى أ ، ج : وأما .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) كذا قال ابن السبكي بعد أن نقل كلام القاضى من التلخيص .

وملخص مذهب المعتزلة :

أن تعلق الخطاب بالفعل المعدوم يكون قبل المباشرة وينقطع عندها .

ثم اختلفوا في مقدار زمن تقدم الأمر على الفعل :

فمنهم قال : لا يصح تقدم الأمر بأكثر من وقت واحد .

والأكثرون : أنه يصح تقدم الأمر بأوقات ثم اختلفوا :

فمنهم اشترط في المكلف أن يكون مستجمعا لشرائط التكليف في كل الأوقات المتقدمة .

والآخرون اشترطوا ذلك عند حدوث الفعل فقط ، أما فى الأوقات المتقدمة عليه فيشترط كونه يفهم الخطاب .

واختلفوا من وجه آخر وهو :

هل يجوز أن يتقدم الأمر على المأمور به بأوقات من غير أن يكون فيه لطف

ومصلحة زائدة على التبليغ من المبلغ والقبول من المخاطب؟

منهم اشترط أن فى ذلك لطف يعلمه الله ، ومنهم لم يشترط ذلك .

انظر : تلخيص التريب (٤٣٤/١) ، الإبهاج (١٦٥/١) .

واختار الإمام في "البرهان" مذهب المعتزلة أن الأمر قبل الحدوث^(١) لا بعده^(٢).

وقال الآمدي : اتفق الناس على جواز التكليف بالفعل قبل حدوثه سوى شذوذ من أصحابنا ، وعلى امتناعه بعد حدوث الفعل .
واختلفوا في جواز تعلقه [به]^(٣) في أول زمان حدوثه ، فأثبتته أصحابنا ونفاه المعتزلة^(٤).

وتبعه^(٥) ابن الحاجب ، إلا أنه نسب القول بعدم انقطاع التكليف حال حدوث الفعل إلى الشيخ الأشعري^(٦) ، والشيخ لم ينص عليه ، إنما تلقى من

(١) في أ : الحدث .

(٢) كذا قال الزركشى في التشنيف وقال ابن السبكي والزركشى في البحر ونقل الإمام في البرهان أن مذهب أصحاب الشيخ أن الفعل في حال حدوثه مأمور به ثم ذكر في تعليقه ما يدل على أنه ليس بمأمور به قبل حدوثه .

فما قاله الزركشى في التشنيف اعتمد فيه على تعليل الإمام لاعلى نص صريح فعزو مذهب المعتزلة إليه فيه نظر . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٢٨٦/١) ، الابهاج (١٦٥/١) ، البحر المحيط (٤٢١/١) ، البرهان (٢٧٨/١) .

(٣) مثبتة من النص .

(٤) بالنص من الإحكام (١٩٥/١) ، وانظر تشنيف المسامع (٢٨٦/١) .

(٥) في أ : تبعهم .

قلت : ولعل الميثب أصوب في التعبير والمراد أنه تبع هذا الرأي وهو أولى من نسبة ابن الحاجب إلى متايعة المعتزلة .

وقد تابع ابن الحاجب رأى المعتزلة في المسألة وعزاه إلى إمام الحرمين كذا صرح الأصفهاني في شرح المختصر . والله أعلم .

انظر : منتهى السؤل (٤٣) ، بيان المختصر (٤٣٢/١) ، شرح العضد (١٤/٢) .
(٦) تنبيه :

ذكر ابن السبكي - وتبعه الزركشى - أن ابن الحاجب نسب إلى الشيخ انقطاع التكليف حال حدوث الفعل وهو خطأ فإن الذى نسبته إلى الشيخ - كما في المختصر - هو عدم انقطاع التكليف وهو ما أثبتته المؤلف فليتنبه لذلك .

انظر : الابهاج (١٦٦/١) ، البحر المحيط (٤٢١/١) ، مختصر ابن الحاجب (١٤/١) .

قضايا مذهبه^(١)، ولا يخفى ما في نقليهما من المخالفة للنقول السابقة عند التأمل^(٢).

وذكر صاحب "جمع الجوامع" أن التحقيق أنه لم يتعلق إلا عند المباشرة^(٣)، وأن الملام قبلها على التلبس بالكف المنهى واستصوبه بعضهم^(٤). قلت : وهو عجيب فإن النهى عن الضد فرع تعلق الأمر ، فإذا لم^(*) يتعلق على قوله فكيف يلام على التلبس بالكف المنهى^(٥).

وقد اجتمعت هذه النقول المتفرقة والأقوال المنتشرة بما قررناه ، وقد بسطتها في "إيضاح الفصول من منهاج الأصول" بما يتعين على مريده الوقوف عليه ، وفيما أوردته هنا كفاية في غرض هذه المنظومة . والله أعلم .

(١) قاله الزركشى في البحر (٤٢١/١) .

(٢) بين المؤلف المذاهب التي نقلها الباقلاني وقال انها أثبت منقول في المسألة ، ثم نبه على نقلين غير دقيقين منها :

نقل الآمدى الاتفاق على جواز التكليف بالفعل قبل حدوثه إلا شذوذ مع أن الإمام الرازى وأتباعه خالفوا ذلك وذهبوا إلى أن الأمر قبل المباشرة لا يكون أمرا بل هو إعلام .

ومانقله ابن الحاجب عن الأشعري إنما تلقى من قضايا مذهبه وليس للشيخ نص فيه . وهذا قول الرازى والبيضاوى .

(٣) انظر : المحصول (٤٥٦/٢/١) ، منهاج الوصول (١٣٩/١) .

(٤) مراده شيخه الزركشى الذى عده من النفائس تبعاً لابن السبكي الذى قال انه في غاية الحسن وذلك بعد أن أوردنا سؤالاً وأجاباً عنه . والله أعلم .

انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٢٩١/١) ، الابهاج (١٦٩/١) .

(*) ١٦ج

(٥) وصف العطار اعتراض المؤلف بأنه قوى ، قال : وحاول العبادى الجواب عنه بما لا يذمعه ، وقال البناني : أطال العبادى هنا وأكثر من التمحلات الباردة ، لكن قال الشربيني : ومقاله العبادى حق خلافاً للحواشى فليتأمل .

قلت : رحم الله الجميع فما الداعى لهذا التخبط مادام أن الخلاف لا يترتب عليه عمل ، وقد سبق أن هذه المسألة قليلة الجدوى في الفقه وأنها من مسائل الكلام . فالله المستعان .

حاشية البناني (٢١٨/١) ، حاشية العطار (٢٨٤/١) ، تقريرات الشربيني (٢١٨/١) ،

الآيات البيئات (٢٩٥/١) ، شرح الكوكب (٤٩٤/١) .

[مسألة : لا تكليف إلا بفعل] (١):

وقولى (والفعل ثقلا شملا) تتمته مابعده وهو :

لترك فهو أن يكف نفسه فكان مطلوباً بنهى مسه

الشرح :

أى قولنا فى تعريف الحكم : (المتعلق بفعل المكلف) يدخل فى الفعل الترك لأنه كف النفس ، وحينئذ فيتعلق به النهى على معنى "أنه" (٢) المطلوب إيجاده .

وكذا الأمر بالكف ونحوه هو المطلوب فيه نحو اترك وامسك وما أشبه ذلك ، كما أشرت إليه فى البيت الآتى بعد ذلك بقولى (أو ما بمعناه) عطفاً على المجرور وهو (بنهى) أى ما بمعنى النهى وهذا أصح المذاهب فى المسألة عند ابن الحاجب وغيره (٣).

وثانيها : وينسب للجمهور ، أن المكلف به فى النهى ونحوه فعل الضد

(١) انظر هذه المسألة فى :

البحر المحيط (٤٣٤/٢) ، تيسير التحرير (١٣٥/٢) ، التقرير والتحبير (٨١/٢) ، شرح العضد (١٣/٢) ، بيان المختصر (٤٣٠/١) ، المستقصى (٩٠/١) ، الإحكام للآمدى (١٩٤/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٢١٣/١) ، حاشية العطار (٢٧٩/١) ، المسودة (٨٠) ، المدخل إلى المذهب (٥٩) ، شرح الروضة (٢٤١/٢) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) أقول : الحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف ... الخ .

فالخطاب لا يتعلق إلا بفعل ولا يطلب من المكلف إلا فعل ، وهو فى الأمر ظاهر لأن مقتضاه إيجاد فعل مأمور به كإخراج الزكاة وحج بيت الله ونحو ذلك لذا أهمله المصنف وشرع فى ذكر متعلق الخطاب فى النهى وذكر فيه ستة مذاهب أولها وهو المختار : أن متعلق الخطاب فى النهى هو كف النفس عن المنهى عنه فالتكليف هنا بفعل الكف وهو المطلوب إيجاده ، وإلى هذا ذهب كثير من الأصوليين كابن الهمام وابن الحاجب وابن السبكي وابن النجار والطوفي وغيرهم . وقد فصل الزركشى فى البحر منشأ الخلاف فى هذه المسألة . انظر مصادر المسألة .

للمنهي^(١) عنه ، فإذا قال لا تتحرك فمعناه افعل ما يصاد الحركة^(٢) .
 وثالثها : عن أبي هاشم^(٣) أيضا انتفاء الفعل أى عدم الحركة في مثالنا^(٤) .
 لكن العدم لا يدخل تحت القدرة ، فإن أراد الإعدام رجح للقول الأول^(٥) .
 ورابعها : وهو ظاهر كلام "المستصفي" ، إن كان مجرد الترك مقصودا
 من غير ملاحظة ضد فهو المكلف به كالصوم ، فلذلك وجبت فيه النية ،

(١) في ج : للنهي عنه .

(٢) كذا بالنص عزاه الزركشى إلى الجمهور ، لكن نقل ابن النجار عن الكوراني قوله :
 هذا عين الأول إذ كف النفس من جزئيات فعل الضد قال في شرح التحرير وهو
 كذلك . اهـ بالنص .

انظر : تشيف المسامع (٢٨٢/١) ، الابهاج (٦٩/٢) ، المحصول (٥٠٥/٢/١) ،
 تنقيح الفصول (١٧١) ، شرح الكوكب (٤٩٢/١) .

(٣) عبد السلام بن محمد الجبائي نسبة إلى احدى قرى البصرة ، ولد عام (٥٢٤٧هـ) ،
 أحد رؤوس المعتزلة وابن شيخهم أبو علي ، كان ذكيا ثاقب الفطنة ، صانعا للكلام
 مقتدرا عليه ، من مؤلفاته :
 "الجامع الكبير" و"الصغير" ، "الأبواب الكبير" و"الصغير" ، وله مصنف في "التفسير"
 قال الطوفي : هو في الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة وأبوه من الطبقة الثامنة ،
 توفي عام (٥٣٢١هـ) .

انظر : وفيات الأعيان (١٨٣/٣) ، طبقات الداودي (٣٠٧/١) ، شذرات الذهب
 (٢٨٩/٢) ، الفهرست (٢٤٧) ، سير النبلاء (٦٣/١٥) ، شرح الروضة (٢٤٢/٢) ،
 طبقات المعتزلة (٣٠٤) .

(٤) السابق وهو لا تتحرك .

(٥) وقد علق الزركشى على قول أبي هاشم بقوله :

لكن نفس لا تفعل عدم محض فلا تكليف به ، فلعل مراد أبي هاشم هو اعدام دخول
 المنهى عنه في الوجود والاعدام فعل ، وهذا يقارب المذهب الأول ، وإن أراد
 العدم الصرف فهو باطل . انظر البحر المحيط (٤٣٦/٢) .

وانظر بيان قول أبي هاشم واستدلاله والجواب عليه في : شرح الروضة
 (٢٤٧، ٢٤٥، ٢٤٢/٢) ، سواد الناظر (٥٧/١) ، المحصول (٥٠٥/٢/١) ، الابهاج
 (٦٩/٢) .

وإن كان الملاحظ^(١) فيه إيقاع الضد^(٢) فهو المكلف به كالزنا والشرب^(٣).
وخامسها : مافي "الدلائل والأعلام"^(٤) لأبي بكر الصيرفي^(٥)، أن الواجب
في المنهيات إذا ذكرها اعتقاد تحريمها وهو على أول الحال من الاعتقاد^(٦).

(١) في د : الملاحظة .

(٢) في أ : إيقاع الضد من غير ملاحظة ضد .

وهي تكرار من الناسخ للجملة السابقة ولاتدل عليها عبارة الغزالي في المستصفي
وإثباتها يؤدي الى التناقض . والله أعلم .

(٣) ومعنى كلام الغزالي :

إن كان المقصود من النهى الترك المجرد بدون ملاحظة الضد فإن المكلف به هو
هذا الترك كترك الأكل والجماع وغيرهما في الصوم فإنه مقصود بنفسه لذا يشترط
فيه النية .

وإن كان المقصود من النهى إيقاع الضد فهو المكلف به كالزنى وشرب الخمر
فعلان مقتضى النهى عنهما إيقاع ضدهما وهو الترك ، فمن أوقعه لا يعاقب ، لكن
لا يثاب إلا إذا قصد الكف . والله أعلم .

انظر : المستصفي (٩٠/١) ، البحر المحيط (٤٣٥/٢) .

(٤) كذا ذكره الزركشي في مقدمة البحر وذكر أنه من الكتب التي اعتمد عليها وذكره
البغدادي باسم "دلائل الأعلام على أصول الأحكام" وذكره الزركلي باسم البيان في
دلائل الأعلام على أصول الأحكام" وهو في أصول الفقه والظاهر انه مفقود .
انظر : البحر المحيط (٧/١) ، ايضاح المكنون (٤٧٦/٣) ، الأعلام (٢٢٤/٦) .

(٥) محمد بن عبد الله البغدادي الصيرفي نسبة إلى صرف النقود ، فقيه أصولي ، تفقه
على ابن سريج ، سمع الحديث وروى عنه ، قال القفال : كان أعلم الناس بالأصول
بعد الشافعي ، أحد أصحاب الوجوه في الفروع والمقالات في الأصول ، له مناظرة
مع الأشعري ، من مؤلفاته :

"دلائل الأعلام" ، "الاجماع" ، "شرح الرسالة" للشافعي ، "الشروط" ، توفي في
مصر عام (٥٣٣٠هـ) .

انظر : طبقات ابن السكيتي (١٨٦/٣) ، طبقات ابن شهبه (١١٦/١) ، طبقات
الاسنوي (٣٣/٢) ، وفيات الأعيان (١٩٩/٤) ، شذرات الذهب (٣٢٥/٢) ، معجم
المؤلفين (٢٢٠/١٠) .

(٦) نقله عن الدلائل بهذا النص الزركشي في التشنيف (٢٨٤/١) .

وسادسها : الكف بشرط قصد الترك حتى يأثم إذا لم يقصد الترك ، وهو غريب نقله ابن تيمية^(١) في "مسودة" الأصول^(٢).

(١) الواقع أن ابن تيمية هنا يطلق على الجد والأب والحفيد فقد اجتمعوا في تصنيف المسودة وهم :

المجد ابن تيمية وهو : عبد السلام بن عبد الله بن الحضرمي ، ولد بجران عام (٥٩٠هـ) نشأ ببيتنا ، سمع من عمه الخطيب والحافظ الرهاوي وتفقه على ابن غنيمة محدث ، مفسر ، أصولي ، فقيه ، قال ابن مالك : ألين له الفقه كما ألين الحديد لداود ، وقال الذهبي : كان الشيخ مجد الدين معدوم النظر في زمانه رأسا في الفقه وأصوله بارعا في الحديث ومعانيه ، من مؤلفاته : "أطراف أحاديث التفسير" ، "الأحكام الكبرى" ، "المنتقى" ، "المحرر" في الفقه ، توفي بجران عام (٦٥٢هـ) .

والشهاب ابن تيمية وهو : عبد الحليم بن عبد السلام ، ولد عام (٦٢٧هـ) بجران ، تفقه على والده وابن خليل والنحوي ، قال الذهبي : قرأ المذهب حتى أتقنه على والده ودرس وأفتى وكان إماما محققا كثير الفنون متواضعا حسن الأخلاق جوادا ، له تعاليق وفوائد وصنف في علوم عدة ، توفي عام (٦٨٢هـ) .
وتقى الدين ابن تيمية وهو : أحمد بن عبد الحليم ، ولد بجران عام (٦٦١هـ) ، رحل به أبوه إلى دمشق عند استيلاء التتار على البلاد الإسلامية فسمع من مشايخها فنبغ واشتهر وبرع في الحديث وحفظه وفاق العلماء في معرفة الفقه واختلاف المذاهب ، ولم يلتزم بمذهب معين ، جاهد رحمه الله كثير لإقامة السنة والدفاع عن عقيدة السلف وتعرض للأذى وكثيرا ما اعتقل بسبب ذلك ، من مؤلفاته : "الفتاوى" ، "منهاج السنة" ، "نظرية العقد" ، مات معتقلا بقلعة دمشق عام (٧٢٠هـ) .

والمراد هنا على الأرجح الشيخ تقى الدين لأنه هو المقصود عند الإطلاق ، كما يوجد قبل نصه السابق حرف (ح) ولعلها ترمز إلى الحفيد . والله أعلم .
مصادر الترجمة حسب الترتيب :

- * ذيل طبقات الحنابلة (٢٤٩/٤) ، شذرات الذهب (٢٥٧/٥) ، طبقات الداودي (٣٠٣/١) ، فوات الوفيات (٥٧٠/١) ، سير النبلاء (٢٩١/٢٣) .
- * ذيل طبقات الحنابلة (٣١٠/٤) ، شذرات الذهب (٣٧٦/٥) ، العبر (٣٣٨/٥) ، معجم المؤلفين (٩٦/٥) .
- * ذيل طبقات الحنابلة (٣٨٧/٤) ، شذرات الذهب (٥١/٦) ، فوات الوفيات (٦٢/١) ، طبقات الداودي (٤٦/١) ، البدر الطالع (٦٣/١) ، الدرر الكامنة (١٤٤/١) .

(٢) قلت : هذا وهم ، فهو قول نقله ابن السبكي فقال : وقيل يشترط قصد الترك قال الزركشي وهو غريب أن أجرى على ظاهره حتى يأثم إذ تركه ولم يقصد الترك =

وقولى (شمل) هو بكسر الميم ، وفيه لغة بالفتح^(١) ، واللام فى (للترك) زائدة ؛ لأنه يتعدى بنفسه^(٢) ، والضمير فى (فكان مطلوباً) يعود على الترك . والله أعلم .

[مسألة : جواز التكليف بالمحال]^(٣):

أو ما بمعناه وكل فعل	قد علق الحكم به فى الأصل
يعم ما كان محالاً أن يقع	لعلم ربنا بأنه امتنع
كأمره لكافر أن يؤمنا	مع علمه بكفره إلى الفنا

= قال ثم رأيت فى المسودة لبني تيمية مانصه وقيل ان قصد الكف مع التمكن من الفعل أثيب وإلا فلا ثواب ولا عقاب . ا. هـ وهو بنصه فى المسودة .
ومن هنا توهم المؤلف أن هذا القول منقول فى المسودة وليس كذلك ، وقد استشعر الكمال هذا الوهم فقال بعد أن نقل كلام البرماوى : والذى حكاه الزركشى شيخ البرماوى عن المسودة مانصه ... الخ . وأشار إلى ذلك أيضاً العطار . وقد بالغ الشريبي فى الوهم فنسب هذا القول إلى ابن تيمية فقال :
هذا القول منقول عن ابن تيمية فى مسودته الأصولية قاله البرماوى .
فالصحيح أن هذا المذهب لم ينقل عن ابن تيمية ولا نقله فى مسودته وإنما تولد من كلام ابن السبكي والزركشى . والله أعلم .
انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٢٨٤/١) ، المسودة (٨٠) ، الدرر اللوامع (١/١/٣٢٣) ، حاشية العطار (٢٨٢/١) ، تقارير الشريبي (١/٢١٦) .
(١) شمل الأمر يشمل : إذا عم ، وشمل يشمل لغة قليلة ، قال الجوهرى : ولم يعرفها الأصمعى .
انظر : لسان العرب (شمل) (٢٣٣١/٤) ، الصحاح (شمل) (١٧٣٨/٥) .
(٢) راجع ما قبل فى اللازم والمتعدى ص (٧٥) هامش (٢) .
(٣) انظر هذه المسألة فى :

تيسير التحرير (١٣٧/٢) ، التقرير والتحرير (٨٢/٢) ، بيان المختصر (٤١٣/١) ، شرح المضد (٩/٢) ، تنقيح الفصول (١٤٣) ، المحصول (ج/١/٣٦٣) ، الإبهاج (١٧٠/١) ، نهاية السؤل (١٤٧/١) ، الإحكام للأمدى (١٧٩/١) ، البرهان (١٠٢/١) ، البحر المحيط (٣٨٥/١) ، حاشية البناني (٢٠٦/١) ، المستقصى (٨٦/١) شرح الكوكب (٤٨٤/١) ، شرح الروضة (٢٢٢/٢) ، المسودة (٧٩) ، فواتح الرحمت (١٢٣/١) ، الوصول (٨١/١) ، سلم الوصول (٣٤٦/١) .

كذلك مامحاله للعادة كحمله لجبل مااعتاده
ومامحاله لذاته كذا كجمعه الضدين لكن نبذا
وقوع دين دون ماتقدما والسر الابتلاء حيث حكما

الشرح :

قولى (أو مايعناه) راجع إلى ماسبق كما بيناه^(١).
وقولى (كل فعل) إلى آخره إشارة إلى أن مما يدخل أيضا تحت الفعل
في قولى في التعريف (بالفعل) ماوقوعه في الوجود محال ، ويعبر عن هذه
المسألة بأن التكليف بالمحال أو بما لايطاق هل يجوز؟
وتحريرها أن المحال على ثلاثة أقسام^(٢)(*):
المحال لتعلق علم الله تعالى بأنه لايقع ، إذ لو وقع خلاف معلومه لزم
انتفاء علمه أو علمه بالشيء على خلاف ماهو عليه وهو محال .
والمحال باعتبار العادة ، كصعود السماء ، ورفع الجبل^(٣) أو الصخرة
العظيمة التى لايعتاد رفعها .

(١) راجع ص(٢٢٠) .

(٢) أهمل المؤلف أقساما أخرى للمحال منها ما لم يعده من المستحيل ، ومنها ماضمه
وجعله قسما واحدا ، وقد قسم ابن السبكي والقرافي المحال باعتبار العادة والعقل
إلى ثلاثة أقسام :

* مستحيل عقلا ممكن عادة كمن علم الله تعالى أنه لا يؤمن فيإيمانه مستحيل .

* مستحيل عادة لاعقلا كالطيران فى الهواء والمشى على الماء .

* مستحيل عادة وعقلا كالجمع بين الضدين .

قلت وهذا تقسيم أدق من التقسيم الذى جرى عليه سائر الأصوليين . والله أعلم .

انظر : الانهاج (١٧٠/١) ، تنقيح الفصول (١٤٣) ، المحلى على جمع الجوامع

(٢٠٦/١) ، نهاية السؤل (١٤٧/١) ، البحر المحيط (٣٨٦/١) ، الوصول (٨٢/١) ،

شرح الكوكب (٤٨٤/١) ، ولاين حزم تقسيم خاص للمحال انظر الفصل (١٨١/٢).

(*) ١٨ ب

(٣) فى : الجبال .

والمحال لذاته ، كالجمع بين الضدين^(١) ، وهو المستحيل العقلي .
 فالأول : جائز وواقع قطعاً^(٢) ، وربما عبر عنه بالمستحيل العقلي^(٣) ؛ لأن
 جهة استحالته تؤول إلى أمر عقلي ، ولكنه خلاف المصطلح .
 وفي "المنحول" للغزالي أنه لا يسمى مستحيلاً أصلاً لأنه في ذاته جائز
 الوقوع ، فلان تغير حقيقته بالعلم^(٤) .
 فانظر ما بين هذين القولين من التباعد .
 ودليل وقوعه أن الله تعالى كلف الكفار بالإيمان قطعاً مع علمه تعالى
 بأن بعضهم لا يؤمن كما قال تعالى {وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين} ^(٥) .

-
- (١) وكالجمع بين النقيضين .
 والضدان : صفتان وجوديتان يتعقبان في موضع واحد يستحيل اجتماعهما ، لكن
 يمكن ارتفاعهما كالسواد والبياض .
 والنقيضان : لا يجتمعان ولا يرتفعان كالحركة والسكون والوجود والعدم .
 انظر التعريفات (١٣٧) .
- (٢) حكى جماعة من الأصوليين الاجماع على ذلك لكن رده الزركشى بأن الخلاف جار
 فيه .
 انظر : شرح الروضة (٢٢٤/٢) ، بيان المختصر (٤١٤/١) ، شرح العضد (٩/٢) ،
 شرح الكوكب (٤٨٥/١) ، البحر المحيط (٣٩١/١) ، تفريرات الشريفي (٢١٩/١) .
- (٣) عبر بذلك القرافي وابن السبكي ، وهناك من يعبر عنه بالمستحيل لغيره كالزركشى
 وابن النجار . انظر هـ (٢) ص (٢٢٥) ومصادره .
- (٤) قال الغزالي :
 (والتحقيق أن ما كان مقدوراً في ذاته جائز الوقوع لان تغير حقيقته بالعلم ، فقد أقدر
 الله سبحانه الكفار على الإيمان ثم علم أنهم يمتنعون مع القدرة فكان كما علم ، فلم
 يتقلب المقدور معجزاً عنه بسبب علمه) .
 وإلى نحو هذا جنح المازري حيث نقل عنه الزركشى : أن الفعل ممكن في نفسه
 وأن علم الله لا يصير الممكن غير ممكن فيبقى على امكانه وإن تعلق العلم به .
 وذكر المجد ابن تيمية أن الخلاف جار في تسمية هذا النوع بملايطاق أولاً .
 قلت : وما ذهب الغزالي إليه هو أقرب للقبول . والله أعلم .
- انظر : المنحول (٢٧) ، البحر المحيط (٣٩٢/١) ، تشنيف الماسع (٢٦٦/١) ،
 المسودة (٧٩) ، حاشية البناني (٢٠٧/١) .
- (٥) يوسف (١٠٣) .

ومما هو واقع قطعاً ما استحالته لعدم القدرة عليه حال التكليف مع كونه مقدوراً حالة الامتثال إذا قلنا بأنه متعلق قبل المباشرة كما سبق (١).
وقلنا إن القدرة مع الفعل "كما يقوله الأشعري ، فالتكاليف كلها على رأيه من التكليف بالمحال (٢).

وإنما قال إن القدرة مع الفعل "لأن (٣) القدرة صفة متعلقة بالمقدور ، ووجود المتعلق بدون المتعلق محال .

وأيضاً فقدره العبد عرض ، والعرض لا يبقى زمانين ، فلو تقدمت القدرة لعدمت عند الحدوث .

وضعف كثير ذلك ، وردوا هذين الوجهين :

الأول بأن التعلق لا يقتضى وجوداً إذا كان بالقوة ، وإنما يقتضيه إذا كان بالفعل .

والثاني بأنه إذا ذهب خلفه مثله فلا ينفك (٤).

فلأجل ذلك لم أجعل هذا قسماً آخر من المستحيل (٥).

(١) راجع ص (٤٤٤)

(٢) لم يصرح الأشعري بذلك وإنما أخذ من قاعدتين له :

الأولى : وجوب مقارنة القدرة مع الفعل .

والثانية : وجوب تقدم التكليف قبل الفعل .

فبناء على هاتين القاعدتين تكون التكاليف كلها من التكليف بالمحال .

قال الزركشى : واعلم أن أخذ مذهب الأشعري من ذلك ليس بلازم ، لأن لازم المذهب ليس بمذهب على الصحيح وكلام الأشعري مصرح بوقوع الممتنع لغيره والاضطراب في النقل عنه إنما هو في الممتنع لذاته .

انظر : الإحكام للأمدى (١٧٩/١) ، نهاية السؤل (١٤٢/١ ، ١٤٧) ، البحر المحيط

(٣٨٧/١) ، تيسير التحرير (١٤٠/٢) ، البرهان (١٠٢/١) ، الإبهاج (١٧٢/١) ،

شرح العضد (١١/٢) ، شرح الكوكب (٤٨٦/١) ، المستصفى (٨٦/١) .

(٣) هذه العبارة ساقطة من د .

(٤) انظر المصادر السابقة .

(٥) ومن الأصوليين من جعله من أقسام المستحيل .

انظر : نهاية السؤل (١٤٨/١) ، شرح الكوكب (٤٨٥/١) ، الوصول (٨٢/١).

وأما الثاني : وهو المحال العادى ، وإن كان ممكنا فى ذاته (١) كحمل الآدمى الجبل وطيرانه ، وعدو المقيد ، ومشى الزمن (٢) وغوهما (٣) مما فيه مانع يمكن زواله عقلا .

والثالث وهو المحال لذاته كجمع الضدين .

فهما محل الخلاف والأصح فيهما عند الجمهور الجواز مطلقا (٤) ، ونقل عن الأشعرى لأنه قضية مذهبه كما سبق (٥) ، ولقوله تعالى {ولا تحملنا مالا طاقة لنا به} (٦) . ولو كان محالا (٧) لما استقام سؤال دفعه (٨) .
والثانى المنع مطلقا .

(١) وقد عبر عنه ابن السبكى بالمستحيل عادة لاعقلا .

انظر هـ () ص () .

(٢) الزمن : (بكر الميم) هو من تصيبه عاهة أو مرض يستمر طويلا فيضعف عن الحركة .

انظر : لسان العرب (زمن) (١٨٦٧/٣) ، القاموس المحيط (الزمن) (٢٣٢/٤) ، الصباح (الزمن) (٢١٣١/٥) ، المصباح المنير (الزمان) (٢٥٦) .
(٣) فى أ ، ج : وغوها .

والمثبت هو الصواب لأن المثاليين الأولين للمستحيل عادة ولا يوجد فيهما مانع يمكن زواله .

والمثاليين الآخرين هما للمستحيل لظروء مانع وعلى هذا التقسيم جرى بعض الأصوليين كالاسنوى .

أما المؤلف فقد جعلهما قسما واحدا .

انظر : نهاية السؤل (١٤٧/١) ، شرح الكوكب (٤٨٥/١) .

(٤) وإلى ذلك ذهب الرازى وأتباعه :

انظر : المحصول (ج١/٢/٣٦٣) ، منهاج الوصول (١٤٥/١) ، الابهاج (١٧٠/١) ، نهاية السؤل (١٤٨/١) ، منهاج العقول (١٤٥/١) .

(٥) سبق قبل قليل أن التكاليف عنده كلها من التكليف بالمحال .

(٦) البقرة (٢٨٦) .

(٧) أى ولو كان التكليف بالمحال محالا .

(٨) هذا الاستدلال نقله الزركشى عن كتاب الوجيز للأشعرى .

انظر : تشنيف المسامع (٢٦٣/١) ، البحر المحيط (٣٨٧/١) .

وهو قول أكثر المعتزلة^(١)، واختاره ابن الحاجب^(٢) والأصفهاني^(٣) في شرح المحصول^(٤) ونقل عن "صاحب التلخيص"^(٥) حكايته عن نص

(١) وساعدهم كثير من الأئمة منهم الغزالي قال الزركشي لكن مأخذهم يختلف .
انظر : المعتمد (١٦٤/١) ، تشنيف المسامع (٢٦٤/١) ، البحر المحيط (٣٨٨/١) .
(٢) وعزاه الى المحققين . انظر : منتهى السؤل (٤١) ، شرح العضد (٩/٢) ، بيان المختصر (٤١٣/١) .

(٣) محمد بن محمود أبو عبد الله القاضى الأصفهاني نسبة إلى أصفهان حيث ولد فيها عام (٥١٦٦هـ) أصولى ، منطقى ، متكلم ، انتقل إلى بغداد فأخذ عن الهرقلى والتاج الأرموى ، ثم رحل إلى بلاد الروم فأخذ عن الابهري ، ثم انتقل إلى القاهرة فتولى القضاء فيها والتدريس ، قال ابن السبكي : كان فارسا لايشق غيابه ، ورعا ، نزيها ، مهيبا ، قائما فى الحق على أرباب الدولة يخافونه أتم الخوف ، من مؤلفاته : "الكاشف" عن المحصول مات ولم يكمله وقد نقل فيه الكثير من محاسن شرح القراني للمحصول لكنه أوردها على أحسن أسلوب وأجود تقرير فترى الفائدة من كلام القراني كالعجماء وتراها من كلام الأصفهاني قد تنفحت وجرت على أسلوب التحقيق .

قلت : وقد حقق بكامله ، ومن مؤلفاته "القواعد" ، "غاية المطلب" ، "العقيدة الأصفهانية" وقد شرحها ابن تيمية ، مات بالقاهرة عام (٥٦٨٨هـ) .
تنبيه :

ذكر اللكنوى أنه يقع فى بعض كتب التراجم الخلط بين المترجم له هنا والأصفهاني أبو التناء صاحب بيان المختصر وشارح منهاج البيضاوى ، وهذا ما حصل لمحققى شرح الكوكب .

هذا وقد نسب ابن السبكي والبغدادى إلى أصفهان ولا فرق بينهما كما ذكر صاحب الروض المعطار .

انظر : طبقات ابن السبكي (١٠٠/٨) ، شذرات الذهب (٤٠٦/٥) ، بغية الوعاة (٢٤٠/١) ، طبقات ابن شهبة (١٩٩/٢) ، الفوائد البهية (١٩٧) ، الأعلام (٨٧/٧) معجم المؤلفين (٦/١٢) ، هدية العارفين (١٣٦/٢) ، الروض المعطار (٤٣) .
(٤) عزاه إليه الزركشي وذكر استدلاله وهو الظاهر ، أما القسم الأول وهو المستحيل لغيره فقد صرح الأصفهاني بأنه جائز . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٢٦٥/١) ، الكاشف (رقم ١) (١٠٠٧، ١٠٠٦/٣) .
(٥) الفاضل نجم الدين أحمد بن أبى بكر بن محمد النخجوانى ، نسبة إلى بلدة بأقصى أذربيجان ويقال لها تقجوان ، اشتهر بالنقشوانى ، أصولى ، متكلم ، فيلسوف ، عالم بالطب ، من مؤلفاته :

الشافعي^(١)، وإليه ذهب الشيخ أبو حامد^(٢) وإمام الحرمين^(٣). (٤).

= "تلخيص المحصول"، "حل شكول القانون"، "شرح منطق الاشارات"، استوطن حلب حتى مات في حدود (٥١٦هـ)، وقد طعن في عقيدته. والله أعلم.
انظر: مقدمة تلخيص المحصول (٢٥-٣٧)، ولم أقف له على ترجمة فيما لدى من مصادر. والله أعلم.

(١) كذا ذكر الاستوى وهو محل نظر وإنما عزاه النقشواني إلى الشافعي لاعتنا منه ثم انه ذكر ذلك في معرض رده على قول الرازي (جائز عندنا) حيث قال وأقوى منازع له هو الشافعي، وكذا نقل الأصفهاني فليس العزو إليه صريحا.
نعم قطع بذلك الزركشى في البحر والسلاسل فقال:

(وهو ظاهر نص الشافعي رضى الله عنه في "الأم" فإنه قال: يحتمل أن يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم (فأتوا منه ما استطعتم) أن عليكم إتيان الأمر فيما استطعتم لأن الناس إنما كلفوا فيما استطاعوا من الفعل لأنه شيء مكلف، وأما النهي فالترك لكل ما أراد تركه لأنه ليس بتكليف شيء يحدث وإنما هو شيء متكلف عنه). اهـ باختصار بسيط.

قلت: وقول الشافعي يؤيده الدليل وهو القول الفصل في المسألة فلا تنفاته لغيره والله أعلم.

الحديث رواه مسلم (الحج) (٩٧٥/٢).

انظر: نهاية السؤل (١٤٨/١)، الكاشف رقم (١) (١٠٠٨/٣)، تلخيص المحصول (٤٢١)، البحر المحيط (٣٨٨/١)، سلاسل الذهب (١٣٦).

(٢) أحمد بن محمد الاسفراييني، نسبة إلى اسفرايين بلدة بنوإحي نيسابور حيث ولد فيها عام (٣٤٤هـ)، قدم بغداد شابا فتفقه على ابن المرزبان والداركي، حدث عن ابن عدى والاسماعيلي، وروى عنه سلم الرازي والماوردي، أفنى وهو ابن سبع عشرة سنة، قال الشيرازي: انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ببغداد، كان عظيم الجاه عند الملوك مع الدين الوافر والورع والزهد، قال عنه ابن الصلاح: إنه مجدد المائة الرابعة، شرح مختصر المزني في تعليقه المشهورة في نحو خمسين مجلدا وله كتاب مطول في أصول الفقه، توفي في بغداد عام (٤٠٦هـ).

انظر: طبقات ابن السبكي (٦١/٤)، طبقات الحسيني (١٢٧)، شذرات الذهب (١٧٨/٣)، سير النبلاء (١٩٣/١٧)، الأعلام (٢١١/١)، طبقات الفقهاء (١٣١)، طبقات ابن شهبة (١٧٢/١)، تاريخ بغداد (٣٦٨/٤)، تهذيب الأسماء (٢٠٨/٢)، وفيات الأعيان (٧٢/١)، طبقات الاستوى (٥٧/١)، الأعلام (٢١٠/١).

(٣) عزاه إليه ابن السبكي والزركشى. انظر: جمع الجوامع مع التشنيف (٢٦٤، ٢٦٣/١)، البحر المحيط (٣٨٨/١).

(٤) انظر: البرهان (١٠٤/١)، البحر المحيط (٣٨٨/١).

والثالث الامتناع في المحال لذاته ، والجواز في المحال للعادة (١) (*).
 وإليه ذهب معتزلة بغداد (٢)، واختاره الآمدي (٣)، وصرح به الغزالي في
 "المستصفى" (٤)، واختاره أيضا الشيخ تقى الدين بن دقيق العيد في "شرح
 العنوان" (٥) (١)، فمن نقل عنه أو عن الغزالي أنهما منعنا مطلقا ليس
 بمصيب (٧).

- (١) انظر : الإبهاج (١٧٠/١) ، البحر المحيط (٣٨٨/١) ، نهاية السؤل (١٤٨/١) .
 (*) ١١٥
 (٢) عزاه إليهم ابن السبكي في جمع الجوامع (٢٦٣/١) ، والزركشى في البحر المحيط
 (٣٨٨/١) .
 (٣) انظر : الإحكام للآمدي (١٨٠/١) ، نفس المصدرين .
 (٤) انظر المستصفى (٨٨/١) .
 (٥) ذكره ابن السبكي وهو في أصول الفقه ولم أقت عليه في كشف الظنون ولاذيله ولا
 الأعلام . والله أعلم .
 انظر طبقات ابن السبكي (٢١٢/٩) .
 (٦) نقله عن شرح العنوان الزركشى في البحر (٣٨٨/١) ، والتشنيف (٢٦٥/١) .
 (٧) قلت : المنع مطلقا نسبة ابن السبكي في الإبهاج إلى اختيار ابن دقيق العيد في شرح
 العنوان .

قال الزركشى : لكن عبارة شرح العنوان :
 المختار عندنا عدم جواز التكليف بالمحال ثم قال والذي نمنعه المحال لنفسه لا المحال
 لغيره .

فكأن ابن السبكي نظر صدر الكلام دون آخره ، كذا قال الزركشى في التشنيف
 ونقل في البحر عبارة الشيخ بتمامها وهي :

(المختار امتناع التكليف بالمحال ، والذي نمنعه المحال بنفسه ، وإيمان أبي لهب
 ممكن في نفسه مستحيل لتعلق العلم بعدمه فلا يكون داخلا في حيز مامنعناه) .
 فقوله : ممكن في نفسه مستحيل لتعلق العلم بعدمه ، إشارة إلى جواز التكليف
 بالمستحيل لغيره ، فعزو ابن السبكي غير صحيح .

أما بالنسبة للغزالي فما قاله المؤلف فيه نظر حيث قال الزركشى :
 وقد رأيت في الإحياء له التصريح بالجواز ، وقال خلافا للمعتزلة وحيث قد وجد
 له الأقوال الثلاثة :

قلت وهي :

* المنع مطلقا نقل ذلك السبكي في الإبهاج .

* الجواز مطلقا نقله الزركشى عن الإحياء . =

نعم من وافق المعتزلة من أهل السنة فليس لمدرّكهم العقلي ، بل لدليل آخر^(١).

وقولى (كحمله لجلب ماعتاده) أى تكليف الآدمى ذلك بخلاف مالو كلف الجنى^(٢) مثلا بذلك.

وقولى (لكن نبذا) إلى آخره إشارة إلى ماسبق من الوقوع فى القسم الأول ، وعدم الوقوع فى القسمين الآخرين ، ولو قلنا بالجواز فيهما^(٣).
وقولى (والسر الابتلاء) أى السر فى التكليف بالمحال مطلقا - حيث حكمنا بجوازه وبوقوعه - الابتلاء والاختبار . والله أعلم .

= * المنع فى المستحيل لذاته والجواز فى المستحيل لغيره نقله الآدمى وهو ماتؤيده عبارة المستصفى ، وتشير إليه عبارة السبكى فى جمع الجوامع . والله أعلم .
انظر : الابهاج (١٧٠/١) ، تشنيف المسامع (٢٦٥/١) ، البحر المحيط (٣٨٨/١) ، حاشية البنانى وشرح المحلى على جمع الجوامع (٢٠٧/١) ، الإحكام للآدمى (١٨٠/١) .

(١) ذكر ابن القشيرى أن مأخذ المانع للتكليف بالمحال من أصحاب الشافعى ليس هو التقبيح العقلى كما صار إلى ذلك المعتزلة بل مأخذهم أن الفعل والترك لا يصحان من العاجز فلا يمكن تكليفه لذا بطل تقدير الوجوب ، وإنما كلف أبو لهب بأن يصدق بأن لا يصدق .

قلت : ليس المراد بالعاجز العاجز فى نفسه وإنما المراد العاجز عما كلف به وإلا لكان تكليف المحال بالمحال . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣٨٨/١) ، تشنيف المسامع (٢٦٤/١) .

(٢) فى د : الجن .

(٣) الخلاف السابق الذى ذكره المؤلف خاص بجواز التكليف بالمحال ، أما الوقوع فيه أقوال ومذاهب أهمل المؤلف تفصيلها فانظرها فى مصادر المسألة وما بعدها . والله أعلم .

[مسألة : شروط المكلف]^(١):وبالمكلف أريد العاقل والبالغ الذّاكر فهو الكامل^(٢)

الشرح :

لما سبق في تعريف الحكم أنه المتعلق بفعل المكلف احتيج إلى شرحه ، ومايجز منه والمراد المتهيء للتكليف لامن تعلق به التكليف وإلا يلزم الدور كما سبق^(٣).

والمتهيء لذلك من اتصف بصفات أربع : العقل ، والبلوغ ، والذكر للشيء لامن لم يعلم به أصلا ، أو كان غافلا عنه ، وربما عبر عن هذه الثلاثة بالفهم ، فيقال شرط التكليف الفهم^(٤)، والرابع عدم الإلجاء^(٥)، وسيأتي - بعد احترازات هذه الثلاثة - بيانه^(٦).

(والباء) في قولي (بالمكلف) متعلقة بأريد ، ومن اتصف بالصفات الثلاث فهو الكامل غيره غافل ، والله أعلم .

(١) انظر هذه المسألة في :

أصول السرخسى (٣٤٠/٢) ، تيسير التحرير (٢٤٣/٢) ، التقرير والتحرير (١٥٩/٢) ، التلويح (١٥٦/٢) ، شرح العضد (١٥/٢) ، بيان المختصر (٤٣٥/١) ، البحر المحيط (٣٤٤/١) ، المستصفى (٨٣/١) ، الإحكام للآمدى (١٩٩/١) ، شرح اللمع (٢٦٣/١) ، حاشية البناني (٦٨/١) ، حاشية العطار (٩٦/١) ، الإبهاج (١٥٤/١) ، نهاية السؤل (١٣٦/١) ، المحصول (ج١ق٢/٤٣٧) ، شرح الكوكب (٤٩٨/١) ، شرح الروضة (١٧٠/٢) .

(٢) في ب ، د : كامل ، ومطموسة في أ .

(٣) انظر ص (١٣٠)

(٤) كذا عبر ابن الحاجب وابن الهمام ، وعبر الغزالي والأصفهاني بأن يكون عاقلا يفهم الخطاب .

انظر : بيان المختصر (٤٣٥/١) ، تيسير التحرير (٢٤٣/٢) ، المستصفى (٨٣/١) .

(٥) فالأول هو العقل والثاني البلوغ والثالث الذكر للشيء .

(٦) انظر ص (٢٥٣)

[محتززات شروط المكلف] :

وذو جنون أو صبي وضاهى
خطابه خطاب وضع نازل
وليس سكران على منواله
نص عليه الشافعى فى الأم
كفاعل بالاختيار المنشاء (٢)

لائم أو جاهل أو ساهى
أو مخطيء وهؤلاء الغافل
مثل ضمان متلف فى ماله
فإنه مكلف بالحكم
انزله للسبب المجتراء (١)

الشرح : (*)

هذا هو المحتزز عنه بالشروط الثلاثة ، لكن لاعلى ترتيب ذكرها أولا .
فيخرج بالعاقل : المجنون بأنواعه (٣) ، وكذا شبيهه كالمغمي عليه ، فإنه

(١) فى ج ، د : المجتراء .

(٢) فى ج ، د : المنشاء .

(*) ١٥

(٣) الجنون : اختلال فى العقل يمنع جريان الأفعال والأقوال على نهج العقل إلا نادرا .

وهو نوعان : أصلى : بأن يبلغ مجنونا ويستمر .

عارض : يتقطع بين فترة وأخرى بعد البلوغ .

والعارض قد يكون مطبقا وهو - فى المعتمد عند الحنفية - إذا امتد سنة أو أكثر
والفتى به شهر ، وقد يكون غير مطبق .

ومن كان جنونه عارضا يسقط عنه التكليف زمن جنونه فقط ، لأنه إذا انتفى
الأداء تحقيقا أثناء الجنون وتقديرا يلزوم الحرج فى القضاء سقط الوجوب .

لكن إذا لم يكن حرج فى القضاء فإنه يجب ، يقول التفتازانى :

(والمجنون أهل للثواب لأنه يبقى مسلما بعد الجنون ... فيكون أهلا للوجوب فى
الجملة ولاحرج فى إيجاب القضاء) .

وقد فصل الفقهاء متى تسقط الصلاة والصيام والزكاة ومتى لا تسقط .

فالصلاة عند المالكية والشافعية والحنابلة تسقط إذا استوعب الجنون وقت الفريضة
ولا تسقط عند الحنفية إلا إذا تجاوز يوما وليلة .

وأما الصيام فيسقط عند الحنفية قضاؤه إذا استغرق الجنون الشهر كله وعند
الشافعية والحنابلة يسقط قضاء اليوم الذى جن فيه ولا يسقط عند المالكية بحال .

أما الزكاة فلا تسقط عند المالكية والشافعية والحنابلة بحال ، وتسقط عند الحنفية إذا
استغرق الجنون أكثر الحول . =

يشاركه في عدم الفهم وإن خالفه من وجه آخر^(١)، فلذلك "قلت"^(٢):
(وضاهى) أى "و"^(٣) شابه بذلك مافى معناه .

وخرج بالذاكر : النائم والجاهل الذى لم يبلغه الخطاب ، والساهى
"ومنه الناسى كما سبق"^(٤) الذى بلغه ونسى أى نسى كونه الذى فعله منها
أو نحو ذلك .

ويخرج أيضاً المخطىء : وهو اسم فاعل من أخطأً يخطىء اخطاء -
خلاف العمد^(٥)، فإن غير المتعمد ليس ذاكرة واسم المصدر "الخطأً بفتح الخاء
والطاء .

وأما خطىء - بكسر الطاء يخطأً بفتحها بوزن علم يعلم - فمعناه أثم ،
والمصدر "الخطأً"^(٦) بكسر الخاء وسكون الطاء . قال تعالى "إن قتلهم كان خطأً
كبيراً"^(٧) أى "إثمًا"^(٨)، ومنه قوله تعالى "قالوا ياأبانا استغفر لنا ذنوبنا إنا

= انظر : التعريفات (٨٩) ، القاموس الفقهي (٧٩) ، شرح المجلة مادة (٩٤٤) ،
التلويح (١٦٧/٢) ، الاختيار (١٣٥،٩٩،٧٧/١) ، المدونة (٩٣/١) ، حاشية العدوى
(٤١٦/١) ، المجموع (٦/٣) ، (٣٢٩/٥) ، نهاية المحتاج (١٨٧/٣) ، شرح
المنتهى (١٣٧/١) ، الكافي لابن قدامة (٣٤٤/١) .

(١) الإغماء : فنور يزيل القوى يعجز صاحبه عن استعمال عقله مع سلامته بخلاف
الجنون فإنه يزيل العقل ولذلك لا يولى على المغمى عليه بخلاف المجنون .
انظر : التعريفات (٣٢) ، التلويح (١٦٩/٢) ، فتح الغفار (٩٠/٣) ، عوارض الأهلية
(٢٤٢) .

(٢) ساقطة من د .

(٣) ساقطة من ج .

(٤) ساقطة من ج ، وقد سبق تعريف السهو والنسيان ص (١٢٧) .

(٥) أقول : لعل الأولى خلاف العامد لأن المخطىء اسم فاعل يقابله العامد .

أما العمد فيقابلة الخطأً لا المخطىء . والله أعلم .

(٦) هذه العبارة ساقطة من د .

(٧) الإسراء (٣١) .

(٨) ما بين القوسين ساقط من أ .

كنا خاطئين^(١).

وقد يطلق الخطيء بمعنى المخطيء ، وكثيرا ما يستعمل^(٢) الغزالي ذلك في كتبه .

وبالبالغ : يخرج الصبي ، وهؤلاء يعبر عنهم في الأصول بالغافل فيقال : هل يكلف الغافل أو لا؟^(٣)

والتعبير بأنه : هل يتعلق بهم الخطاب أو الحكم غير الوضعي أجود ؛ لأن المباح لتكليف فيه وإن كان حكما شرعيا على الأصح فيهما^(٤) ، والمندوب غير مكلف به ، وإن كان مأمورا به على الراجح بناء على أن التكليف إلزام مافيه كلفة لا طلب مافيه كلفة خلافا للقاضي^(٥) .

ودليل منع خطاب الغافل قوله تعالى [وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم]^(٦) وهو معنى حديث (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) فهو مغن^(٧) عن الاستدلال بهذا الحديث فإن فيه

(١) يوسف (٩٧) ، وانظر :

المفردات (١٥١) ، تحفة الأريب (١١٠) ، الصحاح (خطأ) (٤٧/١) ، لسان العرب (خطأ) (١١٩٢/٢) ، القاموس المحيط (الخطء) (١٣/١) ، المصباح المنير (الخطأ) (١٧٤) ، القاموس الفقهي (١١٧) .

(٢) في ب : يستعمل في الغزالي .

(٣) راجع مصادر المسألة ص (٣٣٣) .

(٤) سيأتي - إن شاء الله - أيضا الخلاف في الإباحة هل هي حكم شرعي أم لا ص (٢١٤) .

(٥) كذا قال ابن السبكي اعتمادا على نقل إمام الحرمين عن القاضي وعبارته :

(الأمر بما فيه كلفه والنهي عما في الامتناع عنه كلفه ، وإن جمعتهما قلت : الدعاء إلى مافيه كلفه وعد الأمر على الندب والنهي على الكراهية من التكليف) . كذا نقلها عنه الإمام وتبعه الزركشي ثم قال إنما تبعنا فيه الإمام والذي في التقريب الزام مافيه كلفة كمقالة الإمام فليتنظر فلعل له قولين .

فادعاء مخالفة القاضي تحتاج إلى نظر . والله أعلم .

انظر : جمع الجوامع مع التنشيف (٢٠٤/١) ، البرهان (١٠١/١) ، البحر المحيط (٣٤١/١) ، التقريب والارشاد (٢٣٩/١) .

(٦) الأحزاب (٥) ، في أ ، ج ، د : لا جناح عليكم ، وفي ب : ولا جناح عليكم ، والصواب المثبت .

(٧) في د : يغنى .

ضعفا عند بعضهم^(١)، لكنه رواه ابن ماجه^(٢)(٣) وصححه ابن حبان^(٤)(٥) والحاكم^(٦)

(١) قلت : لعل المؤلف أفاد هذا من كلام الصيرفي حيث قدم الاستدلال بالآية على الحديث . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٣٥٢/١) .

(٢) محمد بن يزيد بن ماجه القزويني نسبة إلى قزوين أشهر مدن عراق العجم ، قيل ان ماجه لقب أبيه ، ولد عام (٢٠٩هـ) أحد أصحاب الصحاح الستة ، كان إماما في الحديث عارفا بعلومه ، تنقل في كثير من المدن كالبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ، من مؤلفاته :

"السنن" ، "تفسير القرآن الكريم" ، "التاريخ" وهو مليح ، توفي في قزوين عام (٢٧٣هـ) .

انظر : وفيات الأعيان (٢٧٩/٤) ، شذرات الذهب (١٦٤/٢) ، طبقات الداودي (٢٧٣/٢) ، سير النبلاء (٢٧٧/١٣) .

(٣) سنن ابن ماجه (الطلاق) (٦٥٩/١) .

(٤) محمد بن حبان التميمي البستي نسبة إلى بست ، كان حافظا ، ثبنا ، حجة أحد أوعية العلم والفقه واللغة والحديث ، ولي قضاء سمرقند مدة ، تفقه عليه الناس ، من مؤلفاته :

"الجرح والتعديل" ، "الثقات" ، "الصحيح" قال عنه ابن العماد : وأكثر نقاد الحديث على أنه أصح من سنن ابن ماجه . والله أعلم ، توفي في بست عام (٣٥٤هـ) . انظر : طبقات ابن السبكي (١٣١/٣) ، شذرات الذهب (١٧/٣) .

(٥) لم يصرح ابن حبان بذلك ، ولعل المؤلف اعتمد على ذكره في صحيحه ونظير ذلك قوله وثقه ابن حبان اعتمادا على ذكره في الثقات . والله أعلم . انظر صحيح ابن حبان (١٧٤/٩) .

(٦) محمد بن عبد الله النيسابوري عرف بالحاكم لتقلده قضاء نيسابور ، ولد عام

(٢٢١هـ) ، طلب العلم في صغره ، سمع الكثير من الشيوخ يزيدون على ألفين ، تفقه على ابن أبي هريرة والصلوكي ، وأخذ عنه البيهقي ، كان إماما حافظا اتفق على إمامته وعظم قدره ، رحل إلى العراق وجال في بلاد خراسان وماوراء النهر ، اتهم بالتشيع وقد أطال ابن السبكي في رد ذلك ثم قال : فأوقع الله في نفسى أن الرجل كان عنده ميل إلى علي رضي الله عنه يزيد على المبل الذي يطلب شرعا ، له تصانيف كثيرة قيل أنها بلغت ألفا وخمسمائة جزء من أشهرها :

"المستدرک علی الصحیحین" ، "تاریخ نيسابور" ، "علوم الحديث" ، توفي فجأة عام (٤٠٥هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (١٥٥/٤) ، طبقات ابن شهبة (١٩٣/١) ، شذرات الذهب (١٧٦/٣) .

وقال : على شرط الشيخين^(١)، وصححه أيضا عبد الحق^(٢)، وابن الصلاح^(٣)(٤).

وإنما قلنا في الآيه غنى لأنه في الآيه الكريمة نفى الجناح وهو الإثم عن المخطيء والناسى في قوله : {تعمدت قلوبكم}^(٥) فنسب التعمد للقلب ، والناسى ليس متعمدا بقلبه .(*)

وأما المكره فخارج أيضا بقوله {تعمدت قلوبكم} لأن المكره تعمد بجوارحه الظاهرة دون قلبه كما قال تعالى {إلا من أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان}^(٦) وسيأتى بيان تكليف المكره وانقسامه إلى ملجأ وغيره ، وما في ذلك

(١) انظر المستدرک (١٩٨/٢) .

(٢) عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي عرف بابن الخراط ، ولد عام (٥١٤هـ) ، سكن مدينة بجاية ونشر بها علمه ، كان فقيها ، حافظا ، عالما بالحديث وعلله عارفا بالرجال ، وصف بالزهد ولزوم السنة والتقلل من الدنيا ، شارك في الأدب حتى قيل إنه يزاحم فحول الشعراء ، من مؤلفاته : "الأحكام الصغرى" و"الوسطى" و"الكبرى" ، "المعتل من الحديث" ، "الرقاق" ، توفي بجاية بعد عنة نالت من الدولة عام (٥٥٨١هـ) .

انظر : أعلام النبلاء (١٩٨/٢١) ، فوات الوفيات (٥١٨/١) ، السديباج المذهب (٥٩/٢) ، بغية الملتبس (٣٩١) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢٩٢/١) .

(٣) عثمان بن عبد الرحمن الكردي ، الإمام الحافظ ، ولد عام (٥٥٧٧هـ) تفقه على والده والفراوى وابن السمين ، رحل إلى الموصل وبغداد وخرسان ثم عاد إلى دمشق واستوطنها ، كان إماما في الفقه والحديث ، عارفا بالتفسير والأصول والنحو ذا فصاحة ووقار وهيبة ، إذا أطلق علماء الحديث الشيخ فهو المراد ، من مؤلفاته : "شرح مسلم" ، "علوم الحديث" ، "الفتاوى" ، "أدب المفتي والمستفتى" ، توفي بدمشق عام (٥٦٤٣هـ) .

انظر : سير النبلاء (١٤٠/٢٣) ، طبقات الداودي (٣٨٣/١) ، شذرات الذهب (٢٢١/٥) ، طبقات الحسيني (٢٢٠) ، طبقات ابن السبكي (٣٢٦/٨) ، الأعلام (٢٠٧/٤) .

(٤) انظر تخریج الحديث أيضا في : المعتمر (١٥٣) ، تلخیص الجبیر (١٨١/١) ، كشف الحفا (٥٢٣/١) ، فیض القدير (٣٥/٤) ، نصب الراية (٦٤/٢) .

(٥) الأحزاب (٥) .

(*) ١٩

(٦) النحل (١٠٦) .

من الخلاف^(١).

ودليله أيضا^(٢) حديث (رفع القلم عن ثلاث ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، والمجنون حتى يفيق) رواه الأربعة من حديث علي^(٣)(٤) ، وقال الترمذى^(٥) :

(١) انظر ص (٢٥٢)

(٢) أى ودليل منع خطاب الغافل أيضا حديث رفع القلم ، وهو كناية عن عدم التكليف إذ التكليف يلزم منه الكتابة ، وعبر بالرفع إشعارا بأن التكليف لازم لبني آدم إلا لثلاثة وأن صفة الرفع لا تنفك عن غيرهم .
وقال السرخسى : المراد بالقلم الحساب .

انظر : فيض القدير (٣٥/٤) ، أصول السرخسى (٣٤٠/٢) .

(٣) على بن أبى طالب القرشى الهاشمى ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أول الناس اسلاما وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، ولد قبل البعثة بعشر سنين وترى في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد معه المشاهد وكان حامل اللواء في أكثرها ، اشتهر بالفروسية والشجاعة ، قال الإمام أحمد لم ينقل لأحد من الصحابة ما نقل لعلى ، من خصائصه :

وصفه الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ، وقوله صلى الله عليه وسلم حينما خلفه في غزوة تبوك أما ترضى أن تكون منى بمزلة هارون من موسى إلا أنه لائى بعدى ، ونومه في مكان الرسول صلى الله عليه وسلم حين الهجرة ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم له أنت أختى ، يبيع بالخلافة بعد مقتل عثمان وفي زمن خلافته حصلت وقعة (الجمل) مع الزبير وطلحة وعائشة وصفين مع معاوية ، والنهروان مع الخوارج ، قتل رضى الله عنه عام (٤٥٠هـ) .

انظر : الإصابة (٦١/٧) ، الاستيعاب (١٣١/٨) ، أسد الغابة (١٦/٤) ، درة السحابة (١٩٩) ، وملحقه (٥٩٦) ، فتح البارى (١١٢/٨) .

(٤) انظر : سنن أبى داود (الحدود) (٥٤٥/٢) ، سنن الترمذى (الحدود) (٢٤/٤) ، سنن ابن ماجه (الطلاق) (٦٥٨/١) ، سنن النسائى الكبرى () (٣٢٣/٤) .

(٥) محمد بن عيسى بن سورة الترمذى الضرير ، الحافظ المشهور ، ولد في حدود سنة (٥٢١٠هـ) رحل إلى العراق وخرسان والخرمين ، تتلمذ على يد البخارى وشاركه في الرواية عن بعض شيوخه ، كان أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، آية في الحفظ والانتقان ، صنف كتابي :

"الجامع" ، و"العلل" تصنيف رجل متقن ، عمى في كبره ، توفي في ترمذ عام (٥٢٧٩هـ) .

انظر : سير النبلاء (٢٧٠/١٣) ، شذرات الذهب (١٧٤/٢) ، وفيات الأعيان (٢٧٨/٤) ، نكت الهميان (٢٦٤) .

حسن^(١)، وأخرجه ابن حبان^(٢) والحاكم ، وقال صحيح على شرط الشيخين^(٣) وأخرجه البخارى موقوفا معلقا بالجزم^(٤).
ورواه أبو داود^(٥) والنسائى^(٦) وابن ماجه وابن حبان من رواية عائشة^(٧)

(١) قال حديث حسن غريب . سنن الترمذى (الحدود) (٢٤/٤) .

(٢) انظر صحيح ابن حبان (الإيمان) (١٧٨/١) .

(٣) انظر المستدرک (٣٨٨/٤) .

(٤) انظر صحيح البخارى مع الفتح (النكاح) (٣٨٨/٩) .

(٥) سليمان بن الأشعث السجستاني ، ولد عام (٥٢٠٢هـ) ، من فرسان الحديث وأحد حفاظ الاسلام لحديث رسول الله وعلله وسنده حتى قيل إنه خلق للحديث ، روى عنه الترمذى والنسائى ، قال الحاكم : أبو داود إمام أهل الحديث فى عصره بلامدافعة ، جمع كتاب "السنن" وعرضه على الإمام أحمد فاستحسنه ، ذكره الشيرازى مع أصحاب الإمام أحمد ، وذكره ابن السبكى فى طبقاته ، قال الداودى ولم يذكر لذلك دليلا ، توفى بالبصرة عام (٥٢٧٥هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكى (٢٩٣/٢) ، طبقات الداودى (٢٠٧/١) ، شذرات الذهب (١٦٩/٢) ، طبقات الحنابلة (١٥٩/١) ، المنهج الأحمدم (٢٥٦/١) ، طبقات الفقهاء (١٧٢) .

(٦) أحمد بن شعيب النسائى نسبة إلى مدينة نسا بخراسان حيث ولد فيها عام (٥٢١٥هـ) ، طلب العلم فى صغره ورحل من أجله إلى خراسان والحجاز ومصر والعراق والشام ثم استوطن مصر ، سمع من قتيبة وابن راهويه ، كان شيخا مهيبا من مجرى العلم مع الفهم والاتقان وحسن التأليف وتقدير الرجال ، قال الذهبي : هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم ومن أبى داود ومن أبى عيسى ، وهو جار فى مضمار البخارى إلا أن فيه قليل تشيع ، من مصنفاته :

"السنن الكبرى" و"الصغرى" وهى احدى الكتب الستة وله كتاب "التفسير" ، "الضعفاء" ، "خصائص على" وغيرها ، تعرض للضرب من أهل دمشق لتفضيله عليا فحمل إلى الرملة متأثرا وتوفى فيها عام (٥٣٠٣هـ) وقيل انه توفى بمكة .

انظر : طبقات ابن السبكى (١٤/٣) ، سير النبلاء (١٢٥/١٤) ، شذرات الذهب (٢٣٩/٢) ، طبقات ابن شهبة (٨٨/١) .

(٧) أم المؤمنین عائشة بنت أبى بكر الصديق ، كناها رسول الله بأمره عبد الله ، ولدت بعد البعثة بأربع سنوات ، عقد عليها رسول الله وعمرها ست سنوات ودخل بها بعد الهجرة وعمرها تسع سنوات وتوفى عنها وعمرها ثمانية عشر عاما ، كانت من أكثر الصحابة رواية وعلماء حتى قالوا ما أشكل علينا حديث قط فسالنا عائشة عنه إلا وجدنا عندها منه علما ، كانت على علم بالفرائض ، من فضائلها : أنزل الله براءتها من السماء ، ولم ينكح بكرا سواها ، وقبض فى حجرها وغير ذلك ، توفيت رضى الله عنها عام (٥٥٨هـ) ودفنت بالبقيع .

وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم^(١)(٢)، وقال الشيخ تقي الدين "ابن دقيق العيد"^(٣) في "الإمام"^(٤) أنه أقوى إسناداً من رواية علي^(٥).

وفي التعبير بالرفع تأويلان :

أحدهما : أنه على حقيقته في كونه يستدعى سبق وضع^(٦)، وهو في الصبي المميز كذلك - فقد قال البيهقي : إن الأحكام إنما نيبت بخمس عشرة

= انظر : الإصابة (٣٨/١٣) ، الاستيعاب (٨٤/١٣) ، أسد الغاية (٥٠١/٥) ، شذرات الذهب (٦١/١) ، درة السحابة (٣١٨) ، وملحقه (٦٠٩) ، سير النبلاء (١٣٥/٢) .
والحديث انظر : سنن أبي داود (الحدود) (٥٤٤/٢) ، سنن النسائي (الطلاق) (١٥٦/٦) ، سنن ابن ماجه (الطلاق) (٦٥٨/١) ، سنن ابن حبان (الإيمان) (١٧٨/١) .

(١) مسلم بن الحجاج النيسابوري صاحب الصحيح ، ولد عام (٥٢٠٦هـ) ، رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر وسمع من الإمام أحمد وابن راهويه ، كان من الثقات المأمونين وأحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين ، صنف الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة حتى قيل عنه : ماتحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم في علم الحديث ، من مؤلفاته :

"العلل" ، "الكنى" ، "أوهام المحدثين" ، توفي بنيسابور عام (٥٢٦١هـ) .

انظر : وفيات الأعيان (١٩٤/٥) ، شذرات الذهب (١٤٤/٢) ، المنهج الأحمد (٢٢١/١) ، طبقات الحنابلة (٣٣٧/١) ، سير النبلاء (٥٥٧/١٢) .

(٢) المستدرک (٥٩/٢) .

(٣) مابین القوسین ساقط من ب ، د .

(٤) وهو شرح الإمام ، لم يؤلف مثله في هذا النوع لما فيه من الاستنباطات والفوائد قيل أكمله لكن أعدمه بعض الحسد لأنه قليل القدر ولو بقي لأغنى الناس عن كثير من الشروح ، أشار الزركلي إلى أنه يوجد الجزء الأول منه مخطوط .
قلت عبارة ابن السبكي تفيد أن شرح الإمام كتاب آخر غير الإمام ولعله سهو .
والله أعلم .

انظر : كشف الظنون (١٥٨/١) ، الأعلام (٣٨٣/٦) ، طبقات ابن السبكي (٢١٢/٩) .

(٥) ولهذا اقتصر عليه في الإمام (٤٢١) ، ومانقل عن الإمام لم أقف عليه فيما لدى من مصادر . والله أعلم .

(٦) أي وضع التكليف ثم رفع عنهم .

سنة من عام الخندق ، وإنما كانت قبل ذلك تتعلق بالتمييز . انتهى (١) .
ولذلك صح اسلام على رضى الله عنه فى الصبا لأنه قبل رفع القلم - وغلب
فى الباقى (٢) مجازا .

الثانى : أن المراد بالرفع نفى وضعه أصلا ، كما أطلق الإخراج فى قوله
تعالى {يخرجهم من الظلمات إلى النور} (٣) على عدم دخولهم فى الظلمات
بالكلية (٤) .

(١) نقل ابن السبكى هذا النص فى ابهاجه ثم قال :

وبهذا يجاب عن سؤال من يقول : الرفع يقتضى تقدم وضع ، ولم يتقدم على
الصبي وضع لكن قال الزركشى :

وزعم الخليمى والبيهقى أنه كان الصبي - وهو ممن يولد له - فى صدر الاسلام
مكلفا ، ثم اعتبر البلوغ بالسن وحملنا عليه حديث (رفع القلم عن الصبي) فإن
الرفع يقتضى الوضع . اهـ أى سبق الوضع .

انظر : الإبهاج (١٥٧/١) ، البحر المحيط (٣٤٨/١) .

(٢) أى النائم والمجنون . والله أعلم .

(٣) البقرة (٢٥٧) .

(٤) اتفق المفسرون على أن المراد بالظلمات الكفر والنور الإيمان ، وفى الآية قولان :
الأول : أن اللفظ على ظاهره فالآية مخصوصة لمن كان كافرا ثم أسلم .
الثانى : يحمل اللفظ على كل من آمن بالرسول سواء كان ذلك الإيمان بعد الكفر
أم لم يكن ، وتقريره :

أنه لا يبعد أن يقال يخرجهم من الظلمات إلى النور وإن لم يكونوا فيها البتة ودليل
ذلك قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام {إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله}
يوسف (٣٧) ولم يكن عليه السلام فيها قط .

قال الرازى : يجوز استعمال الإخراج والابعاد فى معنى الدفع والرفع .

وفى التعليق على فيض القدير : إن الرفع لا يقتضى تقدم وضع كما فى قول شعيب
{قد افترينا على الله كذبا إن عدنا فى ملتكم بعد إذ نجانا الله منها وما يكون لنا أن
نعود فيها إلا أن يشاء الله} الأعراف (٨٩) ومعلوم أن شعيبا لم يكن فى ملتهم قط
والله أعلم .

انظر : تفسير الرازى (٢١/٧) ، فيض القدير (٣٥/٤) ، تعليق (١) .

ولاحلاف في منع تكليف الغافل إلا ماخرج من مسألة التكليف بالمحال كما أشار إليه البيضاوى ، حيث قال : بناء على التكليف بالمحال^(١) أى فإن منعناه فهنا أولى^(٢)، وإن جوزناه فللأشعرى قولان هنا نقلهما ابن التلمسانى^(٣) وغيره^(٤).

نعم في "الأوسط"^(٥) لابن برهان^(٦) عن الفقهاء خلافا للمتكلمين أنه يصح

(١) عبارة البيضاوى : لايجوز تكليف الغافل من أحوال تكليف المحال . وقد اعترض الاسنوى على مفهوم العبارة من وجهين أوجب عنهما المطيعى . والله أعلم .

منتهاج الوصول (١٣٦/١) ، وانظر : نهاية السؤل (١٣٧/١) ، سلم الوصول (٣١٥/١) .

(٢) والمراد : إن منعنا التكليف بالمحال فمنع تكليف الغافل أولى .

(٣) عبد الله بن محمد الفهرى المعروف بابن التلمسانى ، أصله من تلمسان ، واشتهر في مصر ، ولد عام (٥٦٧هـ) ، كان إماما في الأصلين ، ذكيا ، فصيحاً ، حسن التعبير ، تصدر للاقراء بمصر ، قال الزبيدى : قرأ على العز بن عبد السلام وابن الحاجب وله أقوال في الكلام معتبرة ، شرح عقيدة إمام الحرمين فأجاد وأجاب على إيرادات الفخر الرازى . ا.هـ له تصانيف مفيدة منها :

"شرح المعالم" في أصول الفقه للرازى ، "شرح المعالم" في أصول الدين ، "شرح المغنى" على التنبيه للشيرازى لم يكمل نقل عنه ابن الرفعة في مواضع كثيرة ، توفي بالقاهرة عام (٦٤٤هـ) وقيل (٦٥٨هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكى مع الهامش (١٦٠/٨) ، طبقات ابن شهبة (١٠٧/٢) ، طبقات الاسنوى (١٥٢/١) ، معجم المؤلفين (١٣٣/٦) ، الأعلام (١٢٥/٤) .

(٤) القول الأول إمتناع تكليف الغافل والثانى جوازه .

انظر : شرح المعالم (٣٢٦/١) ، نهاية السؤل (١٣٧/١) ، سلم الوصول (٣١٥/١) .

(٥) وهو في أصول الفقه ذكره ابن السبكى وحاجى خليفة وأشار محقق الوصول إلى أن كتب ابن برهان مفقودة عدا الوصول . والله أعلم .

انظر : طبقات ابن السبكى (٣١/٦) ، كشف الظنون (٢٠١/١) ، مقدمة الوصول (٢٩/١) .

(٦) أحمد بن على بن برهان - بفتح الباء - ولد في بغداد عام (٤٧٩هـ) ، كان حنبلى المذهب ثم تحول إلى مذهب الشافعى ، تفقه على الغزالى والشاشى والكىا الهراسى كان خارق الذكاء لايسمع شيئا إلا حفظه ، ضرب به المثل في تجرعه في الأصول وحل المشكلات تراحم عليه الطلاب حتى شغل جل أوقاته في التدريس ، درس بالنظامية مدة يسيرة ثم عزل ، قال ابن شهبة : برع في الأصول وكان هو الغالب عليه وله فيه التصانيف المشهورة :

تكليف الغافل على معنى ثبوت الفعل في الذمة^(١).

قلت : ويشهد له قولهم^(٢) في المرتد إذا جن يقضى العبادات الفائتة في زمن الجنون الواقع في الردة^(٣)، ولو قلنا القضاء بأمر جديد^(٤) فسيأتى بيان المراد بذلك^(٥).

وقولى (خطابه خطاب وضع) أى الغافل يتعلق^(٦) به خطاب الوضع من سبب^(٧) وشرط ومانع وصحة وفساد ، كضمان متلف النائم ، ووضوء الصبي وصلاته^(٨) وبطلانها بالنجاسة ، وصحة غير ذلك من عباداته وفساده ،

= " البسيط " ، " الوسيط " ، " الوجيز " ، " الأوسط " ، " الوصول إلى الأصول " ، توفى ببغداد عام (٥١٨هـ) وقد قارب الأربعين .

انظر : طبقات ابن السكيت (٣٠/٦) ، شذرات الذهب (٦١/٤) ، طبقات ابن شهبة (٢٧٩/١) ، وفيات الأعيان (٩٩/١) ، سير النبلاء (٤٥٦/١٩) ، الأعلام (١٧٣/١) مقدمة الوصول (٩/١) .

(١) أقول : لعل في عبارة المؤلف بعض التوسع إذ أن ابن برهان لم يذكر صحة تكليف الغافل بهذا العموم بل خصه ببعض أفرادة فقال :

النائم والمغمى عليه والحائض والنفساء والمريض والمسافر هل يخاطبون أم لا؟ ذهب الفقهاء إلى أنهم يخاطبون ونقل عن المتكلمين أنهم لا يخاطبون ، والمراد بالحطاب عند الفقهاء ثبوت الفعل في الذمة ولما لم يتصور المتكلمون هذا منعه . اهـ باختصار نقلا عن البحر .

أما الصبي والمجنون فقد نص في الوصول أنه لا يصح تكليفهما . والله أعلم . انظر : البحر المحيط (٣٥١/١) ، الوصول (٩٠/١) .

(٢) في د : قوله .

(٣) قلت : كذا ذكر الزركشى في البحر وعزاه إلى الأصحاب ونقل أيضا نص ابن القشيري عليه .

انظر البحر المحيط (٤١٧/١) ، (٣٥٠) .

(٤) يشير كلام الزركشى في البحر نقلا عن بعض الفقهاء إلى أن وجوب القضاء على المجنون ونحوه كالنائم والساهى والجاهل إنما يكون بأمر جديد .

انظر البحر المحيط (٣٥١/١) . رَأْنظَر مَا لَهُ لِعَصَا بِأَسْرٍ حَبِيدٍ ص (٢٠٨٢)

(٥) انظر ص (٥٥٠)

(٦) في ج : متعلق .

(٧) في د : وسبب .

(٨) أى صحة وضوء الصبي وصلاته .

وجريان الشروط والموانع فيها ونحو ذلك مما هو منتشر معروف في الفقه (١).

[فرع : فى تكليف السكران]: (٢)

وقولى (وليس سكران على منواله) أى ليس السكران من أقسام الغافل فيما تقدم من عدم تكليفه - ومعنى على منواله أى مثله ، والمنوال

(١) كوجوب الزكاة وضمان المتلفات وأرش الجنایات على الصبي والمجنون ونحوهما هو من خطاب الوضع من باب ربط الأسباب بمسبباتها وليس من خطاب التكليف . انظر : الابهاج (١٥٦/١) ، الإحكام للآمدى (٢٠٠/١) ، شرح الروضة (١٧١/٢) ، روضة الناظر (١٣٧/١) .

(٢) أقول : السكران له ثلاثة أحوال :

الأولى : حالة النشوان وفيها نشاط إذا دبت الخمر فيه ولم تسنول عليه بعد ، ولايزول عقله وربما احتد ، ولم أر خلافا للأصوليين فى أنه مكلف فى هذه الحالة . الثانية : نهاية السكر وهو أن يصير طافحا ويسقط كالمغشى عليه .

الثالثة : حالة سكر متوسطة بينهما وهى أن تختلط أحواله فلا تنتظم أقواله وأفعاله ويبقى تمييز وفهم كلام .

وفى هاتين الحالتين حصل الخلاف :

فجمهور الحنفية والإمام الشافعى وأحمد فى الصحيح عنه والقاضى حسين والجوينى والبخارى والروبانى والزركشى والمؤلف على أنه مكلف ومؤاخذ بجميع أقواله وأفعاله تغليظا عليه .

وذهب ابن الحاجب وجمع من الشافعية كالباقلانى وإمام الحرمين والشيرازى وابن برهان والقشيرى والنووى والغزالى إلى أنه غير مكلف ، ووقوع طلاقه وضمانه المتلفات ونحو ذلك من خطاب الوضع لامن خطاب التكليف .

وهناك آراء أخرى فى أقوال السكران وأفعاله .

فقبل : إن أقواله كالمجنون فلا يقع طلاقه ولا تصح رده ولا بيعه وشراؤه .

أما أفعاله كالقتل والاتلاف فهو كالمصاحى .

وقبل : يصح طلاقه وجناباته ولا يصح بيعه وشراؤه .

والصواب - والله أعلم - أن السكران مكلف فقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم من رفع عنه التكليف وليس السكران منهم ، كما أن المعصية لا تكون سببا لرفع التكليف .

هذا إذا كان السكر لغير عذر أما إذا كان لعذر فالحكم يختلف وموضع تفصيل ذلك فى الفقه . والله أعلم . =

ماينسج^(١) عليه فاستعير هنا للمماثلة^(٢) - وهذا على المرجح . فقد نص عليه الشافعي في "الأم"^(٣) كما نقله الروياني في "البحر"^(٤) في (كتاب الصلاة)^(٥) ونقله النووي في "التهذيب" عن الجويني^(٦) ،

= انظر : تيسير التحرير (٢٨٨/٢) ، بيان المختصر (٤٣٦/١) ، شرح العضد (١٤/٢) المستصفي (٨٤/١) ، البرهان (١٠٥/١) ، البحر المحيط (٣٥٣/١) ، شرح الكوكب (٥٠٥/١) ، بدائع الصنائع (٢٣٣/٧) ، منح الجليل (٥٩٤/٤) ، روضة الطالبين (٦٣/٦) ، نهاية المحتاج (٤٢٤/٦) ، فتح الوهاب (٧٢/٢) ، حاشية النجدي (٤٨٧/٦) ، وانظر مصادر المسألة .

(١) في ب : مانسج .
(٢) المنوال : هو الخشب الذي يلف عليه الحائك الثوب ، ويطلق أيضا على النساج .
انظر : الصحاح (نول) (١٨٣٦/٥) ، لسان العرب (نول) (٤٥٨٢/٨) .
(٣) حيث قال :

(وشرب خرما أو نبيذا فأسكره فطلق لزمه الطلاق والحدود كلها والفرائض ولا تنسقط المعصية ... عنه فرضا ولا طلاقا) .
الأم (٢٣٥/٥) ، وانظر : البحر المحيط (٣٥٣/١) ، الابهاج (١٥٤/١) .

(٤) وهو بحر المذهب ، قال ابن السبكي : وهو من أوسع كتب المذهب إلا أنه عبارة عن حاوى الماوردي مع فروع تلقاها عن أبيه وجده ومسائل أخر فهو أكثر من الحاوى فروعاً وإن كان الحاوى أحسن ترتيباً ، وقد أشار الزركلي إلى أنه مخطوط .
والله أعلم .

انظر : طبقات ابن السبكي (١٩٥/٧) ، كشف الظنون (٢٢٥/١) ، الأعلام (١٧٥/٤) .

(٥) كذا قال الاستوى في نهاية السؤل (١٣٧/١) .

(٦) عبد الله بن يوسف أبو محمد الجويني - نسبة إلى جوين إحدى النواحي الكبرى لنيسابور - والد إمام الحرمين أصله من العرب ، تفقه على أبي يعقوب وأبي الطيب الصعلوكي ، لازم الغفال المروزي حتى تخرج به وأتقن طريقته ، لقب بركن الاسلام ، عرف بالجد وكان مهيباً حريصاً على العلم وكتيراً ما يدعو في الوتر (اللهم لاتعنتنا عن العلم بعتائق ولا تمنعنا عنه بمانع) له المعرفة التامة بالفقه والأصول والنحو والتفسير والأدب ، تهر في التدريس أما زهده وورعه فأليه المنتهى ، له الكثير من المؤلفات منها :

"شرح الرسالة" ، "مختصر المختصر" ، "التفسير" ، "الفروق" .

توفي عام (٥٤٣٨هـ) وهو في سن الكهولة .

انظر : طبقات ابن السبكي (٧٣/٥) ، شذرات الذهب (٢٦١/٣) ، طبقات الداودي (٢٥٨/١) ، وفيات الأعيان (٤٧/٣) ، طبقات ابن شعبة (٢٠٩/١) ، تبين كذب المفتري (٢٥٧) .

والقاضي^(١) والبغوي^(٢)، ونقله غيره عن "فتاوى"^(٤) القفال^(٥).

- (١) المراد به القاضي حسين كما سيأتي في نص النووى .
- (٢) الحسين بن مسعود الفراء البغوى - نسبة إلى بغا ، وتسمى بغشور - احدى قرى خراسان ، ولد عام (٤٣٣هـ) ، تفقه على القاضي حسين والملليحي ، لقب بمحبي السنة وركن الدين ، قال السيوطى : كان إماما فى التفسير ، إماما فى الحديث ، إماما فى الفقه ، وقد بورك فى تصانيفه ورزق فيها القبول لحسن نيته . ا.هـ وقال ابن السبكي : كان الشيخ الإمام - معنى والده - يجل مقداره جدا ويصفه بالتحقيق مع كثرة النقل ، قال : وقل ان رأيناه يختار شيئا إلا إذا بحث عنه وجد أنه أقوى من غيره . ا.هـ ، عرف بالزهد والفناعة ، وكان لا يلقى الدرس إلا على طهارة ، من مؤلفاته :
- "التهذيب" لخصه من تعليقه شيخه القاضي حسين ، "معالم التنزيل" ، "شرح السنة" "المصابيح" توفى فى مرو الروذ عام (٥١٦هـ) .
- انظر : طبقات ابن السبكي (٧٥/٧) ، سير النبلاء (٤٣٩/١٩) ، طبقات الداودى (١٦١/١) ، طبقات السيوطى (٣٨) ، شذرات الذهب (٤٨/٤) ، الأعلام (٢٥٩/٢) معجم البلدان (٤٦٨/١) .
- (٣) قال النووى :
- (قال الشيخ أبو محمد الجوينى فى باب الأذان من كتاب الفروق والقاضى حسين فى فتاويه وصاحب التهذيب فى السكران هو مكلف) .
- انظر : تهذيب الأسماء واللغات (١٥٠/٣) ، البحر المحيط (٣٥٧/١) .
- (٤) وهى مجلدة ضخمة كثيرة الفوائد نقل ابن السبكي بعضها منها .
- انظر : طبقات ابن شعبة (١٨٣/١) ، طبقات ابن السبكي (٦٠/٥) ، وانظر كشف الظنون (١٢٢٨/٢) .
- (٥) أقول القفال الكبير لم يرجع فى تكليف السكران شيئا فقد أطلق القول فى ذلك كما ذكر الزركشى فى البحر (٣٥٧/١) .
- والمراد هنا هو القفال الصغير شيخ الجوينى وهو :
- أبو بكر عبد الله بن أحمد المروزى القفال ، العلامة الكبير ، أحد أئمة الدنيا وشيخ الحراسانيين ، كان بارعا فى صناعة الأقفال ثم طلب العلم وهو ابن ثلاثين فرج ، تفقه على أبى زيد والحليل القاضى وعليه تفقه الجوينى والقاضى حسين ، كان مجرا عميقا ، ناطق الفهم دقيق النظر ، وحيد زمانه حفظا وورعا وزهدا ، وطريقته فى المذهب مشهورة مع الشيخ أبى حامد ، قال ابن السبكي : يكثر ذكره فى الفقه ويذكر مطلقا ، أما الكبير فيقيد بالشاشى ويذكر غالبا فيما عدا الفقه كالأصول والتفسير ، وقد ذكر النووى نحو هذا فى ترجمة القفال الكبير ، من مؤلفاته :

وإنما خرج عن العاقل بتكليفه لأنه قد اجتراً على سبب السكر الذى هو حرام حتى نشأ عنه السكر ، فتزل ذلك بالنسبة إلى ما يقع من أفعاله منزلة الذى فعلها في حالة الصحو بالاختيار تغليظاً عليه ، لأنه تعاطى السبب بالاختيار ، وهو معنى قوله^(١) (أنزله) أى أنزل الشافعى رضى الله عنه أفعال السكران منزلة أفعال الصاحي ؛ لأجل تعاطيه السبب واجترائه على هذا المحرم الكبير الذى ينشأ عنه ما لا يتناهى من المفسد ، فصيره كالمختار في أفعاله كلها^(٢).

وأما ما وقع للنووى في "المنهاج" وغيره من استثناء السكران من المكلف في (باب الطلاق) وغيره^(٣) وزعم في "الدقائق"^(٤) أنه لا بد من استثناءه - لأنه

= "الفتاوى" ، "شرح الفروع" لابن الحداد ، "شرح التلخيص" لابن القاص ، مات عام (٤١٧هـ) وقد بلغ التسعين .

انظر : سير النبلاء (٤٠٥/١٧) ، طبقات الاسنوى (٢٩٨/٢) ، وفيات الأعيان (٤٦/٣) ، طبقات ابن السبكي (٥٣/٥) ، طبقات ابن شهبة (١٨٣/١) ، العبر (١٢٤/٣) ، النجوم الزاهرة (٢٦٥/٤) ، الشذرات (٢٠٧/٣) ، هدية العارفين (٤٥٠/٥) ، الأعلام (٦٦/٤) ، وراجع ترجمة الفقاه الكبير ص

(١) لعل الصواب (قولى) فهي عبارة المؤلف في النظم وهذا الصنيع لم يتكرر من المؤلف مطلقاً . والله أعلم .

(٢) قال الشافعى :

(فإن قال قائل فهذا مغلوب على عقله والمجنون مغلوب على عقله . قيل : المريض مأجور ومكفر عنه بالمرض مرفوع عنه القلم إذا ذهب عقله ، وهذا آثم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم فكيف يقاس من عليه العقاب بمن له الثواب .

والصلاة مرفوعة عن غلب على عقله ولا ترفع عن السكران وكذلك الفرائض من حج وصيام أو غير ذلك) . الأم (٢٣٥/٥) .

(٣) انظر : منهاج الطالبين (١٠٦) ، نهاية المحتاج (٤٢٤/٦) ، روضة الطالبين (٦٣/٨) .

(٤) الدقائق كتاب ألفه النووى على منهاج الطالبين بين ما وقع فيه من الأسماء والمعاني واللغات ، قال في مقدمة المنهاج وقد شرعت في جمع جزء لطيف على صورة شرح لدقائق هذا المختصر ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة .

انظر : طبقات ابن شهبة (١٥٧/٢) ، طبقات ابن السبكي (٣٩٨/٨) ، الأعلام (١٤٩/٨) ، المنهاج (٣) ، فهرس المخطوطات العربية (٢٨٣/١) .

يصح^(١) يبيعه وتصرفاته ويقع طلاقه مع كونه غير مكلف^(٢)(*) .
 فاعتماد منه^(٣) على شمول الغافل له ، واطلاق الأصوليين أن الغافل غير
 مكلف ، بل وصرح به القاضى فى "التقريب" فيه بخصوصه^(٤) ، وقال الغزالى
 إنه أسوأ حالا من النائم ؛ لأنه لا يمكن تنبيهه^(٥) .
 لكنه^(٦) قد حكى عن أئمة مذهبه فى تهذيب الأسماء واللغات خلافه كما
 سبق^(٧) ، بل وصاحب المذهب قد نص عليه فلا يعمل بغيره ، فلاحاجة
 لاستثنائه من المكلف فى باب من الأبواب .
 نعم احتجوا على ذلك^(٨) :

- (١) فى أ : استثنائه لا يصح .
 (٢) أقول : جزم النووى بأن السكران غير مكلف فحينما يقول الفقهاء يشترط التكليف
 بصحة البيع ووقوع الطلاق ونحو ذلك فلا بد من استثناء السكران لأنه يصح بيعه
 ويقع طلاقه وهو غير مكلف ، هذا ما يفهم من نقل المؤلف عن الدقائق . والله
 أعلم .
 وقد بنى القائلون بعدم تكليف السكران وقوع طلاقه وصحة تصرفاته على خطاب
 الوضع . انظر هـ (<) ص (٤٤٥) ، هـ () ص () .
 (*) ١٨ ج ، ١٦ أ
 (٣) فى ب ، د : فاعتماده فيه .
 (٤) أى صرح بعدم تكليف السكران وقد أطال فى ذلك .
 انظر : التقريب والارشاد (٢٤١) ، البحر المحيط (٣٥٤/١) ، الإبهاج (١٥٥/١) .
 (٥) انظر المستصطفى (٨٤/١) .
 (٦) أى النووى .
 (٧) سبق قبل قليل نقله عن الجوينى والقاضى والبيغوى .
 قلت : وإن كان النووى قد حكى تكليف السكران عن هؤلاء الأئمة إلا أنه قال
 قبل ذلك :
 (واعلم أن المذهب الصحيح الذى جزم به أصحابنا وغيرهم فى الأصول أن
 السكران ليس مكلفاً) .
 تهذيب الأسماء (١٥٠/٣) .
 (٨) أى أن أئمة المذهب احتجوا على أن السكران مكلف بقوله تعالى ...

بقوله تعالى {لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى} ^(١) فإن المراد الطافح ، بدليل
 {حتى تعلموا ما تقولون} ^(٢) فقد وجه إليه النهى في حال سكره ^(٣).
 ونوزعوا ^(٤) في الاستدلال المذكور :
 باحتمال أن يكون " ذلك " ^(٥) من خطاب الوضع بمعنى أن صلاته في سكره
 ممتنعة أى باطلة .

أو أن المراد النهى عن السكر عند إرادة الصلاة ، كما في قوله تعالى
 {ولاتمتونن إلا وأنتم مسلمون} ^(٦) وكما يقال لا تمت وأنت ظالم ، أى لا تطم
 فيؤول بك الأمر إلى الموت في حال الظلم .
 أو أن المراد بالسكر هنا أن يكون مثلاً ^(٧) حاضر الوعى ، وقد قال ابن
 الحاجب : إن الآيه يجب تأويلها على أحد هذين الأخيرين ^(٨) ، ولكن الكل
 ساقط .

أما الأول فلأنه لو كان من خطاب الوضع لم يَأثم ، والفرض أنه آثم .
 وأما الثانى فمثل ذلك مجاز لا يعدل إليه ^(٩) إلا عند تعذر الحقيقة أو قيام
 دليل على ارادته ولا مانع من الحقيقة ، فوجب المضير للحمل عليها .
 وأما الثالث فلأنه يلزم أن من به مبادئ النشأة وله تمييز يحرم عليه
 الصلاة وهو باطل ^(١٠).

(١)، (٢) النساء (٤٣) .

(٣) فيكون المعنى إذا كنتم في حال السكر فلا تقربوا الصلاة .

(٤) ممن نازع في ذلك ابن الحاجب والغزالي والرازى .

انظر : منتهى السؤل (٤٤) ، المستقصى (٨٤/١) ، المحصول (ج١/٢ق٢/٤٤٣) ،
 تفسير الرازى (١١٣/١٠) .

(٥) ساقطة من ب ، د .

(٦) آل عمران (١٠٢) .

(٧) سيأتى الآن بيان معناه .

(٨) وهذا ما قاله الغزالي أيضا .

انظر : منتهى السؤل (٤٤) ، شرح العضد (١٤/٢) ، بيان المختصر (٤٣٧/١) ،
 المستقصى (٨٤/١) .

(٩) في د : عليه .

(١٠) انظر هـ (<) ص (٢٤٥) .

على أن لفظ الثمل ليس هو كما فهم من حمله على النشوان الذى فيه أوائل الطرب فإنه خلاف قول أهل اللغة : إن الثمل هو الطافح^(١)، ولذلك جاء فى حديث حمزة^(٢) فى ذبح إبل على رضى الله عنهما قال : (وهل أنتم إلا عبيد لأبى^(٣))، فعرف النبي صلى الله عليه وسلم أنه ثمل^(٤).

نعم فى تكليف السكران إشكال من حيث أنه يلزم أن يكون مكلفا بالعبادات كلها ومنها الصلاة ومكلفا بأن لا يصلى لهذه الآية وهما متنافيان^(٥).

قلت : ويمكن الجواب بأنه منهى عن قربان الصلاة وهو سكران ، بل يزيل السكر ويصلى ، كما يؤمر من هو محدث بإزالة الحدث ويصلى مع أنه منهى عن الصلاة حال حدثه ، فهو مأمور منهى باعتبارين .

(١) قال ابن فارس : الثمل هو النشوان ، وقال الجوهري : ثمل الرجل - بالكسر - ثملا إذا أخذ فيه الشراب ، فهو ثمل أى نشوان ، وقال الزحشرى : شرب حتى ثمل ، وهو نشوان ثمل .

فيظهر من أقوال اللغويين أن الثمل ليس مقصورا على الطافح بل يطلق أيضا على النشوان .

لكن فى كتب غريب الحديث قصر معنى الثمل على من أخذ السكر فيه . والله أعلم . انظر : "المجمل" (ثمل) (١٦٣/١) ، الصحاح (ثمل) (١٦٤٩/٤) ، أساس البلاغة (ثمل) (٧٧) ، لسان العرب (ثمل) (٥٠٦/١) ، النهاية لابن الأثير (ثمل) (٢٢٢/١) ، المجموع المغيب (ثمل) (٢٧٤/١) ، مشارق الأنوار (ثمل) (١٣١/١) .

(٢) حمزة بن عبد المطلب بن هاشم القرشى ، سيد الشهداء ، عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخوه من الرضاعة ، حيث أرضعته ثوية ، ولد عام (٥٤) قبل الهجرة أسلم فى السنة الثانية من البعثة وبإسلامه عز المسلمون ، أرسله الرسول فى سرية وعقد له لواء فكان صاحب أول لواء عقد فى الاسلام ، كان بطل بدر وأبلى فيها بلاء حسنا ، استشهد فى العام الثالث من الهجرة يوم أحد حيث قتله وحشى بحريته وقد مثل به المشركون فحزن عليه الرسول صلى الله عليه وسلم كثيرا . انظر : الإصابة (٢٨٥/٢) ، الاستيعاب (٧٠/٣) ، أسد الغابة (٤٦/٢) ، العقد الثمين (٢٢٧/٤) ، أعلام النبلاء (١٧١/١) ، درة السحابة (٣٣١) ، وملحقه (٦١٦) تهذيب الأسماء واللغات (١٦٨/١) .

(٣) فى أ ، ج ، د : لى ، والمثبت يوافق الحديث .

(٤) سنن أبى داود (الحراج والنهى والأمانة) (١٦٦/٢) .

(٥) ذكر ابن السبكي هذا الاشكال فى ابهائه قال : ولولاه لجزمت القول بأن السكران مكلف . انظر (١٥٦/١) .

فإن كان إزالته ليست^(١) مقدورة له فهو معاقب تغليظا عليه ؛ لأن
التفريع على كونه ليس غافلا وأنه يتعلق به الخطاب ، غايته هنا أن يكون
مكلفا بما لا يطيقه فهو من جواز التكليف بالمحال^(٢). والله أعلم .

(١) في ب ، د : ليس .

(٢) سبق بيان هذه المسألة ص () .

[فرع : فى تكليف المكروه] (١):

(١) اختلفت مذاهب الأصوليين فى تكليف المكروه والموضع يحتاج إلى تحرير .
 فأقول : من الأصوليين من جعل الاكراه نوعين ملجىء وغير ملجىء منهم الرازى
 والبيضاوى وتبعهم المؤلف وغيره .
 وذهب الباقلانى إلى أن النوع الأول يسمى اكرها عند المحققين لأنه لا يتحقق إلا
 مع تصور اقتدار فلا يوصف ذو الرعشة الضرورية بالاكراه .
 وهذا ماأيده الشريينى فى تقريراته وجعل الخلط بين الملجأ والمكروه من عدم تحرير
 المطالب قال : كيف وقد عرفت أن الاجلاء يزيل الرضا والاختيار معا بخلاف
 الاكراه فإنه إنما يزيل الرضا فقط ، قال :
 ومسألة الملجأ الكلام فيها من جهة عدم جواز تكليف من أزيل رضاه واختياره
 بحيث لاقدرة له أصلا بالاجلاء .
 ومسألة المكروه الكلام فيها من جهة عدم جواز تكليف من أزيل رضاه بالاكراه
 وبقى اختياره وقدرته مع علمه بالتكليف ، فكل مسألة لا بد أن تعتبر مقيدة بهذه
 القيود .
 قلت : وهذا تفصيل فى غاية الدقة ، سبق إليه ابن السبكى فى جمع الجوامع فبين
 أولا حكم الملجأ .
 ثم ذكر حكم المكروه وفرق بينهما فى منع الموانع .
 بأن الملجأ : لا ينسب إليه فعل فحركته كحركة المرتعش فهو كالسكين فى يد القاطع .
 أما المكروه : فينسب إليه الفعل فيقال فعل فعلا مكرها غير مختار .
 وعلى هذا التفصيل نسرى فى بيان هذه المسألة فأقول :
 الملجأ : هو من خرج به الاكراه إلى حد الاضطراب فلاختيار له ، وصار نسبة
 مايصدر عنه من الفعل كنسبة حركة المرتعش إليه .
 فهذا غير مكلف اتفاقا كما سياتى فى كلام المؤلف .
 قلت : ولايرد على هذا الاتفاق قول الحنفية إن الإكراه لا يمنع التكليف سواء كان
 ملجئا أم غير ملجىء ، فهم لايعنون الملجأ بهذا الاصطلاح ، بل مرادهم أن المكروه
 إما أن يكون اكرهه تاما (ملجئا) بأن يكون فيه اتلاف نفس أو عضو أو يكون
 ناقصا (غير ملجىء) بأن يكون بما دون ذلك فلايتوهم أنهم كلفوا الملجأ . والله
 أعلم .
 أما المكروه : فهو من لايجد مندوحة عن الفعل إلا بالصبر على ماأكره به .
 وهذا فى تكليفه خلاف حيث ذهب جمهور الأصوليين كالغزالى وإمام الحرمين
 والآمدى والرازى وأتباعه والمؤلف إلى أنه مكلف ، وقال بعدم تكليفه ابن
 السبكى والمحلّى والطوفى الذى بنى الخلاف هنا على الخلاف فى مسألة خلق الأفعال
 وأفاض فى بيان ذلك .
 =

والشرط أيضا عدم الإلجاء^(١) فمكره كملف فالجائي^(٢)
 فى القتل من إثم ومن قصاص ليس لإيثار بلا اختصاص
 وموضع الإكراه غير ماحكم بكونه محل هذا المنتحم
 لأنه^(٣) قد صرح الأصحاب بأنه يعمه الخطاب^(*)

الشرح :

هذا هو الشرط الرابع من شروط المكلف ، وهو أن لا يكون مكرها
 بالجلء^{(٤)(**)}.

= ويذكر أن ابن السبكي رجع إلى قول الجمهور وسيأتي قريبا .
 قلت : وقد صرح الزركشى أن ظاهر مذهب الشافعى أنه غير مكلف .
 ونقله البيهقى فى السنن وقد احتج بقوله تعالى {إلا من أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان} النحل (١٠٦) .
 فيما أن أحكام الكفر سقطت عن المكره سقطت أحكام الاكراه عن القول كله ،
 لأن الأعظم إذا سقط سقط ماهو أصغر منه ، وهذا يستقيم مع ما ذكره الفقهاء فى
 كتبهم بأن المكره لا يصح بيعه وورثته ولا يقع طلاقه ، لكن ما ذكره الفقهاء يتعارض
 مع رأى القائلين بأن المكره مكلف .
 وسيأتى فى آخر المسألة الجمع بين قول الأصوليين والفقهاء . والله تعالى أعلم .
 انظر : المحلى على جمع الجوامع (٢٧٠/١) ، الابهاج (١٦١/١) ، سنن البيهقى
 (٣٥٦/٧) ، كشف الأسرار للخيارى (٣٨٣/٤) ، تيسير التحرير (٣٠٧/٢) ،
 التقرير والتحبير (٢٠٦/٢) ، البحر المحيط (٣٥٥/١) ، المستصفى (٩٠/١) ، البرهان
 (١٠٦/١) ، المحصول (ج١/٢/٤٤٩) ، الإحكام للأمدى (٢٠٣/١) ، نهاية السؤل
 (١٣٨/١) ، سلم الوصول (٣٢٢/١) ، منع الموانع (٣٤) ، شرح اللمع (٢٦٦/١) ،
 تقارير الشريبنى (٧٢،٧١/١) ، حاشية العطار (١٠٠/١) ، شرح الروضة (١٨٦/٢)
 شرح المعالم (٣٣٠/١) ، شرح الكوكب (٥٠٨/١) ، نزهة المشتاق (١٠٤) ، الاكراه
 وأثره فى التصرفات (٥٩) .

(١) فى د : الالجا .

(٢) فى د : فالجاي .

(٣) فى ج : فإنه .

(*) ب٢٠

(٤) فى د : بالجا .

(**) ١٦

فالملجأ إلى فعل - وهو : من لا يجد مندوحة^(١) عنه مع حضور عقله ،
 كمن ألقى من شاهق [لا بد له من الوقوع]^(٢) فهو كآلة أو كحركة
 المرتعش^(٣) - يمتنع تكليفه ، قيل باتفاق^(٤) ، لكن الآمدى أشار إلى أنه يطرقه
 الخلاف من التكليف بالمحال ؛ لتصور الابتلاء فيه ، بخلاف الغافل^(٥) .
 نعم عندنا وجه في أن الصائم إذا أوجر مكرها يفطر^(٦) ، لكن ليس
 لكونه مكلفا ، بل لأن المفطر عنده ما يصل للجوف مطلقا ، فيرجع لخطاب
 الوضع .

فلاتكليف بفعل الملجأ إليه ؛ لأنه واجب الوقوع ، ولا يتركه لأنه ممتنع
 الوقوع .

- (١) الندح : السعة والفسحة ، ولا يجد مندوحة عنه أى لا يجد فسحة في تركه .
 انظر : لسان العرب (ندح) (٤٣٨٠/٧) ، القاموس المحيط (الندح) (٣١٢) ،
 الصحاح (ندح) (٤٠٩/١) .
- (٢) هذه العبارة يقتضيها السياق ولا يتم المعنى إلا بها وهى موجودة في البحر ، والغالب
 أن المؤلف نقل تعريف الملجأ منه . والله أعلم .
- (٣) انظر : البحر المحيط (٣٥٥/١) ، منع الموانع (٣٤) ، تشنيف المسامع (٨٢/١) .
- (٤) انظر تعريف الملجأ والمكره والفرق بينهما في :
 هـ (١) ص (٢٥٣) ، القاموس الفقهى (٣١٦) ، التعريفات (٣٣) ، أنيس الفقهاء
 (٢٦٤) .
- (٥) قاله ابن التلمساني كذا عزي إليه الأسنوى وغيره وعبارة شرح المعالم :
 لانزاع بيننا وبين المعتزلة أنه غير مكلف . اهـ والله أعلم .
 شرح المعالم (٣٣٠/١) ، وانظر : نهاية السؤل (١٣٩/١) ، نزهة المشتاق (١٠٤) ، سلم
 الوصول (٣٢٥/١) .
- (٦) أقول : أشار ابن السبكي أيضا إلى هذا الخلاف في الابهاج وفي جمع الجوامع ،
 لكن الآمدى بين أن الخلاف إنما وقع في الجواز العقلي أما الجواز الشرعي فقال :
 انه ممتنع الوقوع لقوله صلى الله عليه وسلم (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
 وما استكرهوا عليه) ، فالمراد رفع المؤاخذه وهو مستلزم لرفع التكليف . فما قاله
 ابن التلمساني صحيح . والله أعلم .
- انظر : الابهاج (١٦١/١) ، جمع الجوامع (١٢٥) ، الإحكام للآمدى (٢٠٣/١) ،
 تشنيف المسامع (٨٢/١) ، سلم الوصول (٣٢٢/١) .
- (٦) والأصح عند الشافعية أنه لا يفطر لأنه لم يفعل ولم يقصد .
 انظر : نهاية المحتاج (١٧٢/٣) ، مغنى المحتاج (٤٣٠/١) ، حاشيتان (٥٧/٢) .

أما المكروه غير الملجأ فلا يمتنع " تكليفه " (١) كما صرح به القاضى (٢) وإمام الحرمين والشيخ أبو إسحق والغزالي وغيرهم (٣)، ومال إليه صاحب "المحصول" وأتباعه (٤).

قال ابن التلمسانى : وهو مذهب أصحابنا ؛ لأن الفعل ممكن والفاعل متمكن (٥)، وكذلك ابن برهان (٦).

ومقابلته ينقل عن الحنفية (٧)، وربما نقل عن المعتزلة ، لكن الأثبت فى النقل عنهم كما قال ابن التلمسانى أنه يمتنع التكليف بفعل المكروه عليه (٨) - لاشتراطهم كون المأمور به بحيث يثاب عليه ، وهو لا يثاب هنا ؛ لأنه يأتى به لداعى الإكراه لالداعى الشرع - ولا يمتنع التكليف بتركه ، فإنه إذا ترك

(١) ساقطة من ب .

(٢) انظر : التقريب والارشاد (٢٥٠/١) ، الابهاج (١٦١/١) ، البحر المحيط (٣٥٨/١) .
(٣) كالآمدى ، انظر : البرهان (١٠٦/١) ، شرح اللمع (٢٦٦/١) ، المستصفى (٩٠/١) ، الإحكام (٢٠٣/١) .

(٤) انظر : المحصول (ج/١ ق/٤٤٩) ، التحصيل (٣٣٢/١) ، منهاج الوصول (١٣٨/١) .

(٥) كذا بالنص نقله الاستوى فى نهاية السؤل (١٣٨/١) ، وبنحوه فى شرح المعالم (٣٣٠/١) .

(٦) عزاه إلى الأوسط الزركشى فى البحر (٣٥٩/١) ، والتشنيف (٨٥/١) .

(٧) هذا النقل ذكره ابن برهان فى الأوسط ، كذا ذكر الزركشى ثم رد عليه بأنه لا يوجد فى مشاهير كتبهم أنه غير مخاطب ، بل قال الزيدى أنه مكلف . اهـ قلت : وهذا هو الصواب فقد صرح بذلك ابن الهمام والسرخسى والتفتازانى وغيرهم .

انظر : البحر المحيط (٣٦٠، ٣٥٩/١) ، تشنيف المسامع (٨٥/١) ، كشف الأسرار للبخارى (٣٨٤، ٣٨٣/٤) ، تيسير التحرير (٣٠٧/٢) ، التقرير والتحرير (٢٠٦/٢) المسوط (٣٨/٢٤) ، التلويح (١٩٦/٢) ، سلم الوصول (٣٢٦، ٣٢٤/١) .
(٨) عبارة المؤلف يتقصها الدقة فنص التلمسانى :

قال أصحابنا يصح التكليف بعين المكروه عليه ونقيضه ، خلافا للمعتزلة فى العين دون النقيض . اهـ وبنحوها نقلها الاستوى .

فعين المكروه قد تكون فعلا فيقتضيه الترك ، أو يكون تركا فيقتضيه الفعل وقصره المؤلف على الفعل . والله أعلم .

شرح المعالم (٣٢٩/١) ، وانظر نهاية السؤل (١٣٩/١) .

كان أبلغ في إجابة داعي^(١) الشرع .

ورد عليهم القاضى بالإجماع على تحريم القتل "المكره عليه"^(٢).

قال إمام الحرمين : وهذه هفوة منه ؛ لأن محل النزاع في التكليف بعين^(٣) المكره عليه ، وتحريم القتل تكليف بتركه^(٤).

وفيه نظر : لأن القاضى إنما رد عليهم بذلك لأن القدرة عندهم شرط في التكليف ، ولا يتحقق^(٥) إلا بأن يقدر على الشيء وضده عندهم أيضا . فتحريم القتل الذى أكره عليه دليل على أنه قادر ، فلا وجه لمنعهم التكليف بعين^(٦) المكره عليه مطلقا^(٧) ، هذا كله معنى كلام ابن التلمسانى^(٨).

(١) في د : الداعى ، والمثبت يوافق النص .

(٢) وقد تابع القاضى الباقلانى في هذا الرد جماعة من الشافعية منهم الشيرازى وقال ابن السبكى وهو صحيح .

انظر : التريب والارشاد (٢٥٣/١) ، البرهان (١٠٧/١) ، شرح اللمع (٢٦٦/١) ، نزهة المشتاق (١٠٤) ، الابهاج (١٦١/١) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ج .

(٤) انظر : البرهان (١٠٧/١) ، المنحول (٣٣) .

(٥) في ب : ولا يتحقق ، وغير منقوطة في أ ، د .

(٦) في د : يعنى .

(٧) أقول : صحح ابن القشبرى رد القاضى على المعتزلة ولم يرتض كلام إمام الحرمين .

وجمع ابن السبكى تبعا لابن التلمسانى بين أقوالهم فقال :

تابع القاضى جماعة من الأصحاب وهو صحيح وما ذكره إمام الحرمين حق من هذا الوجه ولكن الملمزون لم يوردوه على هذا المأخذ بل من جهة أنهم منعوا أن المكره قادر على عين الفعل المكره عليه فبين الملمزون أنه قادر لأن المعتزلة كلفوه بالضد وعندهم أن الله تعالى لا يكلف العبد إلا بعد خلق القدرة على الفعل والقدرة عندهم على الشيء قدرة على ضده ، فإذا قدر على ترك القتل قدر على القتل . ا. هـ وللغزالي جواب آخر .

الابهاج (١٦١/١) ، شرح المعالم (٣٣١/١) ، المستقصى (٩٠/١) ، البحر المحيط (٣٦٠/١) ، نزهة المشتاق (١٠٥) ، نهاية السؤل (١٣٩/١) ، سلم الوصول (٣٢٨/١) .

(٨) هذا كله أى الذى بدأه بقال ابن التلمسانى .

انظر عبارته في : شرح المعالم (٣٢٩-٣٣١) ، نهاية السؤل (١٣٩/١) ، ونقل بعضه في نزهة الخاطر (١٤٣/١) ، سلم الوصول (٣٢٣/١) .

ووقع في "جمع الجوامع" اختيار امتناع تكليف المكره ، فاحتاج أن يجيب عما جاء في المكره على قتل مكافئه من الإثم - أي وفي معناه وجوب القصاص عليه - بأن ذلك لإيثاره بقاء نفسه بذهاب مهجة غيره^(١)، كمن يقتل غيره في المخمصة ليأكله مع كونه محترماً^(٢).

وقرر ذلك بأن محل الإكراه ليس هو محل التأثم .
لأن محل التأثم إختيار بقاء نفسه على بقاء نفس غيره مع عدم اختصاص نفسه في نظر الشرع .

ومحل الإكراه وهو أحد الاثنين منه ومن المقتول لاتأثم فيه^(٣).
قال : وهو نظير مافي الكفارة المخيرة ، إن محل التخيير لاجوب فيه ، ومحل الوجوب لاختيير فيه - أي كما سيأتى بيانه^(٤) - قال : وهو تحقيق حسن^(٥). انتهى .

(١) أقول : ذهب الشافعية إلى تكليف المكره ووافقهم ابن السبكي في الأشباه والنظائر حيث قال : والقول الفصل أن الإكراه لاينافي التكليف .
لكن اختار في جمع الجوامع امتناع تكليف المكره فورد عليه سؤال :
إذا كان المكره على قتل المكافئ غير مكلف فكيف يأثم ويجب عليه القصاص؟
فأجاب : بأنه يأثم بالقتل ويجب عليه القصاص من جهة إيثاره نفسه لامن جهة الإكراه .
هذا ملخص السؤال وجوابه وسيأتى الآن تقرير الجواب . والله أعلم .
انظر : تشنيف المسامع مع جمع الجوامع (٧٩،٨٤/١) ، الأشباه والنظائر لابن السبكي (٩/٢) ، منع الموانع (٢٨) ، حاشية العطار (١٠٧/١) ، سلم الوصول (٣٢٣/١) .

(٢) في د : محطوما .

(٣) ووضحه ابن السبكي في غير هذا الموضع فقال :

موضع التخيير لاإكراه فيه وموضع الاكراه وهو أحدهما لاختيير فيه . اهـ منع الموانع (٤١) .

(٤) في أثناء الحديث عن الواجب المخير .

(٥) كذا عزى الزركشي في التشنيف وعبارة ابن السبكي وهو تحقيق هائل ، وقد حسنه الزركشي في البحر دون عزو ، قال : وهذا تحقيق حسن يبين أنه لايجتاج لاستثناء صورة القتل من قولنا المكره غير مكلف .

انظر : تشنيف المسامع (٨٤/١) ، منع الموانع (٢٩-٣٠) ، البحر المحيط (٣٥٥/١) .

قلت : ويشهد لحسنه على تقدير صحة ما فرغ عليه أن من أكره على طلاق إحدى امرأته فطلق معينة يقع ، وإن طلق مبهما لا يقع ، لأن طلاقه المعينة ليس محل الإكراه فهو اختيار^(١).

ولما كان هنا يتعذر قتل أحدهما لابعينه لم يتأت^(٢) فيه صورة يظهر أثر منع التكليف فيها ، وإلى ذلك أشرت بقولي (فالجائي^(٣) في القتل) إلى آخره ، فنفيت أن يكون ماثبت من الإثم والقصاص لأجل الإيثار مع انتفاء التكليف وأن محل الإكراه غير محل الإثم والقصاص . ثم ذكرت مستند رد هذا كله بأنه قد صرح الأصحاب بأن المكره مكلف فلا يرد السؤال من أصله^(٤) ، فإن القصاص والإثم حينئذ إنما هو لكونه مكلفا ، فيصح عود الضمير في قولي (بعمه الخطاب) على أصل المكره ، وقد بينت^(٥) من قال بهذا^(٦) ، ويصح أن يعاد إلى أقرب مذكور وهو المكره على القتل بخصوصه فقد سبق عن القاضي أن عليه إجماع العلماء على ماسبق من تفسيره ، وكلام إمام الحرمين ومافيه من النظر^(٧).

وفي "تلخيص" إمام الحرمين مانصه :

أجمع العلماء قاطبة على توجه النهي على المكره على القتل^(٨) ، قال : وهذا عين التكليف في حال الإكراه ، وهو مما لا منجاة منه^(٩) . انتهى . (*)

(١) انظر : البحر المحيط (٣٦٣/١) ، شرح الروضة (١٩٢-١٩١/٢) .

(٢) في ب : يأت .

(٣) في د : فالجائي . (١) ص (٢٥٩)

(٤) سبق قريبا في الهامش تقرير السؤال وجوابه . والله أعلم .

(٥) في ب : ثبت .

(٦) في ب ، ج ، د : به .

(٧) راجع ص (٢٥٧)

(٨) في التلخيص ونقل البحر : على القتل عن القتل .

(٩) كذا بالنص أورد العبارة الزركشي في التشنيف (٨٦/١) ، وانظر : تلخيص التقريب

(١٤٢/١) ، البحر المحيط (٣٥٩/١) .

وقال الشيخ في "شرح اللمع" : انعقد الإجماع على أن المكره على القتل مأمور باجتنب القتل ، ودفع المكره عن نفسه ، وأنه آثم بقتل من أكرهه على قتله ، وذلك يدل على أنه مكلف حال الإكراه^(١) ، وكذلك صرح به الغزالي وغيره^(٢).

واقترضى كلامهم تخصيص الخلاف بما إذا وافق داعية الشرع كالإكراه على قتل الكافر ، وإكراهه على الاسلام .

أما ماخالف فيه داعية الإكراه داعية الشرع ، كالإكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به^(٣) ، إذ علمت ذلك علمت سقوط السؤال من أصله والاستغناء عن الجواب^(٤).

(١) انظر : شرح اللمع (٢٦٦/١) ، والعبارة بنصها في تشنيف المسامع (٨٧/١) .

(٢) كابن قدامة وابن النجار .

انظر : المستصفى (٩٠/١) ، تشنيف المسامع (٨٧/١) ، روضة الناظر (١٤٣/١) ، شرح الكوكب (٥٠٨/١) .

(٣) من قوله واقترضى ... الخ بالنص قاله الزركشى في التشنيف (٨٧/١) .

(٤) عاد المؤلف إلى الخلاف مع المعتزلة في تكليف المكره ، وقد حرر الغزالي وغيره النزاع :

بأن المعتزلة إنما منعت تكليف المكره في حالة ما إذا وافق الإكراه داعية الشرع كالإكراه على قتل الكافر أو إكراهه على الاسلام ، فإنهم يمنعون التكليف هنا قال الزركشى وقد بنوا ذلك على قاعدتين :

احدهما : القول بالتحسين والتقيح .

الأخرى : وجوب الثواب على الله فشرط التكليف عندهم الثواب عليه ، وبما أن المكره يأتي بالفعل لداعى الإكراه وليس لداعى الشرع فلا يشاب عليه ومن ثم يمتنع تكليفه به ، أما ماخالف فيه داعية الإكراه داعية الشرع فالمعتزلة لا تمتنع التكليف به . فالخاصل أن التكليف حال الإكراه على قسمين :

الأول : أن يخالف الإكراه داعية الشرع كمن أكرهه على قتل مكافئه فهذا لا يمتنع التكليف ، بل يكلف بالنهي عما أكرهه على فعله وهذا باتفاق بين الأشاعرة والمعتزلة وخالف فيه ابن السبكي أولا ثم رجع إلى القول بالجواز دون الوقوع .

الثاني : أن يوافق الإكراه داعية الشرع كمن أكرهه على فعل أمر يبايقاه كأداء الزكاة وهذا ما منعت المعتزلة .

وإذا علم أن صورة القتل متفق على تكليف المكره فيها علم سقوط السؤال الوارد قريبا والاستغناء عن الجواب . والله أعلم . =

نعم هذا كله كلام الأصوليين .

أما الفقهاء فاضطرب جوابهم في المكروه في مسائل بحسب الأدلة^(١) (*).
 فمرة قطعوا بما يناسب عدم تكليفه ، كقطعهم بأنه لا يصح من المكروه عقد
 ولا حل في بيع^(٢) ولا طلاق^(٣) ولا اعتق^(٤) إلى غير ذلك من المنجزات ، وكذلك
 التلطف بكلمة الكفر والقلب مطمئن بالإيمان^(٥) ، وكذلك إباحة شرب الخمر^(٦) ،
 والإفطار^(٧) ، وإتلاف المال ، ونحو ذلك^(٨) لقوله تعالى إلا من أكره وقلبه
 مطمئن بالإيمان^(٩) ولما سبق من حديث (وما استكروهوا عليه)^(١٠) وأنه^(١١) يغنى
 عنه قوله تعالى [ولكن ماتعمدت قلوبكم]^(١٢).

ومرة قطعوا بما يوافق تكليفه ، وذلك فيما إذا كان الإكراه بحق ،
 كإكراه الحربى والمرتد على الاسلام^(١٣) ، وإكراه الإمام بعض المكلفين بفرض

= انظر : المستصفى (٩٠/١) ، البحر المحيط (٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٨/١) ، الابهاج (١٦٢/١) ،
 نزهة المشتاق (١٠٤) ، سلم الوصول (٣٢٥/١) ، نزهة الخاطر (١٤٣/١) ، هـ (٢٥٩) .

(١) أى بحسب قوة الدليل . انظر غاية الوصول (٩) .

(*) ١٧

(٢) انظر نهاية المحتاج (٣٨٧/٣) .

(٣) انظر مغنى المحتاج (٢٨٩/٣) .

(٤) انظر مغنى المحتاج (٤٩١/٤) .

(٥) انظر مغنى المحتاج (١٣٧/٤) .

(٦) انظر : نهاية المحتاج (١٢/٨) ، خبايا الزوايا (١٦١) .

(٧) انظر : نهاية المحتاج (١٧٢/٣) ، خبايا الزوايا (١٦٢) .

(٨) انظر التمهيد للأسنوى (١٢٥) .

(٩) النحل (١٠٦) .

(١٠) سبق تخريجه ص (٢٣٦) .

(١١) في ب ، ج ، د : فإنه .

(١٢) الأحزاب (٥) .

(١٣) فإنه يصح اسلامهما ويجب ما قبله إن وقع ظاهرا وباطنا ، وإلا فتجرى عليهم

أحكام الاسلام وإن لم يؤمنا في الباطن .

وحص المؤلف الحربى والمرتد لأن الذمى لا يصح اكراهه على الاسلام على الأصح

لأنه يترك على دينه إذا دفع الجزية .

انظر : البحر المحيط (٣٦٤/١) ، التمهيد للأسنوى (١٢٣) .

الكفاية ، وإكراه القاضى المديون على الوفاء عند القدرة ، ونحو ذلك^(١).
ومرة رجحوا اسقاط أثر الإكراه على وفق منع تكليفه ، كما لو أكره
الصائم على أن يأكل ، والصائئة على أن تمكن من الوطء . فأصح القولين
لا يفطران بذلك^(٢)، وكما لو أكره من حلف على دخول دار ونحوه على فعل
المحلوف عليه ، فالأصح لا يحنث لافي يمين ولا في طلاق ولاعتاق^(٣).
ومرة رجحوا عدم سقوط أثره موافقة لكونه مكلفا ، كالمسألة السابقة ،
وهى الإكراه على القتل فيأثم ويجب القصاص على المرجح^(٤).
نعم لك أن تعده من القسم الأول^(٥) على ماسبق من حكاية الإجماع
على أنه مكلف ، ويكون منشأ الخلاف فى القصاص إنما هو من حيث أن
الشبهة تسقط القصاص . فهل هذا شبهة فيسقط^(٦) أو لا ؟
ومن القسم الرابع أيضا مالو أكره على الزنا ، إذا قلنا يتصور فإنه
لاحد على الأصح^(٧). والله أعلم .

(١) انظر نهاية المحتاج (٣٨٧/٣) .

(٢) انظر روضة الطالبين (٣٦٣/٢) .

(٣) انظر : التمهيد للأسنوى (١٢٣) ، نهاية المحتاج (١٩٦،١٧٤/٨) .

(٤) قال النووي :

(فإذا أكره على القتل وجب القصاص على الأمر كما سبق ، وفى المأمور قولان :

أظهرهما وجوب القصاص أيضا لأنه آثم بالاتفاق) . روضة الطالبين (١٢٨،١٣٥/٩)

(٥) لعل الصواب أن يعد من القسم الثانى وهو ما قطعوا بما يوافق تكليفه . والله أعلم .

(٦) فى ب : فيسقطه ، وفى ج : فتسقطه ، والمعنى هل الإكراه شبهة تسقط القصاص أو لا ؟

(٧) أى ومن القسم الذى رجح الفقهاء فيه عدم سقوط أثر الإكراه ، إكراه الرجل على

الزنا فإنه لا يجوز له الإقدام عليه ويأثم بارتكابه كالقتل .

وسقوط الحد هو لكون الإكراه شبهة تسقطه . والله أعلم .

انظر : التمهيد للأسنوى (١٢٤) ، معنى المحتاج (١٤٥/٤) .

تنبية :

لأرى ما يراه المؤلف اضطرابا فيما أورده من المسائل بل فى الواقع صرح الفقهاء

بأن الإكراه يسقط أثر التصرف إلا فى صور ، فهناك حالات لا يسقط أثر الإكراه

فيها وحالات يسقط لوجود اعتبارات أخرى مع الإكراه . =

= وقد وضع الزركشى ضوابط دقيقة لهذه الاعتبارات فبين أنه لا يسقط أثر الاكراه إلا بشروط :

الأول : أن يكون المتوعد به في نظر العقلاء أشق من المكروه عليه ، ويشهد له الشرع بالاعتبار ، لذا كان الاكراه على القتل لا يرفع حكم القصاص ولا يرفع الاثم عن المكروه لأنهما مستويان في نظر الشرع .

وبهذا الشرط خرج الكثير من المسائل التي دخلت تحت قول الفقهاء بأن الاكراه يسقط أثر التصرف .

الثاني : يسقط أثر الاكراه إذا كان الحكم مترتباً على فعل المكلف ، فإن الشارع حينئذ جعل فعله كلافعل كمن أكرهه على الطلاق ونحوه فلا يقع لأن الحكم مترتب على فعل المكلف وقد رفع حكمه تخفيفاً .

أما إذا كان الحكم مترتباً على أمر حسي لا ينسب إلى أفعال المكلف - وإن كان ناشئاً عنها - فلا يرتفع حكم الاكراه حينئذ كمن أكرهه امرأة على الرضاع المحرم فإنه مجرم أو أكرهه فأحدث فإنه ينتقض وضوئه لأن موضع الإكراه الفعل ولم يترتب عليه شيء وموضع الحكم الإفعال - وهو أثر الفعل - لم يقع عليه الإكراه لأنه ضروري الوقوع بعد الفعل .

والشارع قد يرتب الحكم على الفعل وقد يترتب على أثره وهو في الأول من خطاب التكليف الذي رفعه عند الاكراه دفعا للمشفقة ، وفي الثاني : من خطاب الوضع فلا يرتفع .

الثالث : أن يكون الاكراه بغير حق فهذا موضع الرخصة والتخفيف من الشارع ، أما إذا كان بحق لم يسقط أثر الاكراه لأنه يجب على المكروه أن يفعل ذلك . والأمثلة على ذلك كثيرة منها اكراه المدين المماطل على البيع و اكراه المولى على الطلاق ونحوه .

وليس هناك تناقض بين قول الأصوليين أن المكروه مكلف وقول الفقهاء إن الاكراه يسقط أثر التصرف فقد قال ابن السبكي : (لا يلزم من كونه مسقطاً أثر التصرف إلا بجماع التكليف) ثم ذكر أنه سيفصل ذلك في الأشباه والنظائر ووفي بما وعد . وقال ابن الصلاح في فتاويه :

لامتافاة بين ما ذكر في أصول الفقه أن المكروه مكلف وما ذكر في كتب الفقه أنه لا يقع طلاقه ولا تصح رده و اقراره فهو مكلف حال الاكراه لكن مع ذلك يخفف عنه بأن لانلزمه بحكم ما أكرهه عليه ولم يجزئه من طلاق وبيع وغيرهما لكونه معذوراً ، وما أكثر التحقيقات عن المكلفين وقد نقل الزركشى هذا الجمع وكأنه ارتضاه . فالخلاصة : أن قطع الفقهاء أو ترجيحهم بما يوافق تكليف المكروه أو عدمه إنما كان لاعتبارات صاحبت الاكراه وأثرت في اسقاط أثره أحياناً فليس هناك اضطراب في

= أقوالهم . والله أعلم .

مسألة : حصول الشرط الشرعى هل هو شرط للتكليف :

مخاطب بما له قد وضع	وفاقد الشرط الذى قد شرعا
بما إلى فروع شرع نسبا	وفرضها فى كافر قد خوطبا
والنهى بل وفى جهاد يجرى	فجائز وواقع بالأمر
لكن ذا فى فائت مرعى (*)	ويستوى المرتد والأصلى
فيغفر الله له ماقدما	بنفى أن يقضيه إن أسلما

الشرح :

لما أنهيت الكلام على شروط المكلف على المعتمد بوفاق أو خلاف ، ذكرت بعده ما اشترط فيه على رأى ضعيف ، فمن ذلك أن حصول الشرط الشرعى هل يشترط فى تعلق الخطاب بالمشروط ، كالكافر يخاطب بالصلاة حال كفره ، والمحدث حال حدثه أو لا؟^(١)
أما الشرط العقلى فلا بد منه^(٢) كما سبق فى تكليف الغافل^(٣).

= انظر : البحر المحيط (٣٦٣/١) ، الابهاج (١٦٢/١) ، الأشباه لابن السبكي (١٠/٢) فتاوى ابن الصلاح (٤٧٨/٢) ، وانظر أيضا أثر الاكراه فى التصرفات للدكتور عيسى شقرة فقد بحث الكثير من مسائل المكروه بحثا مقارنا سهلا .

(*) ٢١ب

(١) انظر الأقوال فى بناء هذه المسألة على قاعدة حصول الشرط الشرعى فى هـ (١) ص (٤١٢) قال الزركشى :

(إن حصول الشرط العقلى من التمكن والفهم ونحوهما شرط فى صحة التكليف) .
البحر المحيط (٣٩٧/١) ، وانظر : غاية الوصول (٣٢) ، تقريرات الشريبي (٢١٠/١) .

(٣) انظر ص (٣٣) .

[تكليف الكفار بفروع الشريعة]^(١):

وهذه القاعدة وإن كانت كلية ، لكنها مفروضة في تعلق الخطاب بالكافر في فروع الإيمان ، أى أفعال العباد المتوقفة على الإيمان .
أما الإيمان فمكلفون به اتفاقا ، والمراد به العقائد الأوائل ، أى التى لاتتوقف على سبق شىء^(٢) ويلحق بها كما قاله القاضى تصديق الرسل ، والكف عن أذاهم بقتل أو قتال أو غير ذلك ، وإن كان ذلك من الفروع^(٣).

نعم حكى المازرى^(٤) عن بعض المبتدعة أن الكفار غير مخاطبين بهذه

(١) انظر هذه المسألة في :

- تكليف الكفار بأحكام الشريعة (٩٥) ، التلويح (٢١٢/١) ، كشف الأسرار للبخارى (٢٤٢/٤) ، أصول السرخسى (٧٣/١) ، فتح الغفار (٧٥/١) ، بيان المختصر (٤٢٣/١) ، شرح العضد (١٢/٢) ، المنتقى للباچى (٦٧/٢) ، أحكام الفصول (١١٨) ، تنقيح الفصول (١٦٢) ، البحر المحيط (٣٩٧/١) ، المستقصى (٩١/١) ، البرهان (١٠٧/١) ، الإحكام للأمدى (١٩١/١) ، المحصول (ج١/٣٩٩) ، نهاية السؤل (١٥٢/١) ، التبصرة (٨٠) ، التمهيد للاستوى (١٢٦) ، حاشية البناني (٢١٠/١) ، حاشية العطار (٢٧٤/١) ، التمهيد للكلوذانى (٢٩٩/١) ، العدة (٣٥٨/٢) ، شرح الكوكب (٥٠٠/١) ، شرح الروضة (٢٠٠/٢) .
- (٢) المأمور به قد يكون مرتباً على شىء قبله كالعبادات لاتصح إلا بعد الاتيان بالإيمان وقد لا يكون كالإيمان بالله عز وجل وبرسوله صلى الله عليه وسلم فلا تتوقف صحته على سبق شىء ، وهذا المراد بالعقائد الأوائل . والله أعلم .
انظر البحر المحيط (٣٩٧/١) .
- (٣) نقل ابن السبكي عبارة القاضى في الابهاج (١٧٦/١) ، والزركشى في البحر المحيط (٣٩٧/١) ، ولاتوجد في التلخيص والالجزء المطبوع من التقریب . والله أعلم .
- (٤) فى أ ، ب ، د : الماوردى وهو تصحيف .
- والمازرى هو محمد بن على نسبة إلى مازر بليدة بجزيرة صقلية ، أصولى ، متكلم ، أديب ، طبيب ، ولد فى مدينة المهديّة عام (٤٥٣هـ) تقريبا ، أخذ عن اللخمي والصائغ ، كان واسع الباع فى العلم والاطلاع مع حدة الذهن حتى بلغ درجة الاجتهاد ولقب بالإمام ، كان إمام المالكية فى عصره ، حسن الخلق ، مليح المجالسة له الكثير من المؤلفات القيمة منها :
- شرح البرهان "ايضاح المحصول فى برهان الأصول" ، "شرح التلقين" للقاضى عبد الوهاب ، "المعلم بفوائد مسلم" وهو شرح جيد لصحيح مسلم وأكمّله القاضى عياض فى الاكمال ، وله مؤلف فى الطب ، توفى فى المهديّة سنة (٥٣٦هـ) . =

المعارف فمنهم من قال لأنها ضرورية ، ومنهم من رآها كسببية بطريق العقل ونظرة (١).

وتردد بعض المتأخرين في كلمتى الشهادة ، هل هى من الفروع فيجبرى فيها الخلاف الآتى أو لا؟ (٢)

بل هم مكلفون بها قطعاً ، والذي ينبغي القطع بالثانى ، وإن كان الإيمان هو التصديق لأنهما (٣) شعاره وبهما (٤) يتحقق حصوله (٥).

فإذن المراد بالفروع ماسوى ذلك من صلاة وزكاة وصوم وحج وغير ذلك . (*)

وقولى (مخاطب بما له قد وضعاً) أى بالشروط ، والتعبير بالخطاب أصوب من التعبير بالتكليف ، لأن الخطاب الوضعى متعلق بهم اتفاقاً كما سيأتى (٦) ، وكذا المباح ونحوه مما لا يعد من التكليف (٧) ؛ لأنه إلزام مافيه كلفة لاطلبه خلافاً للقاضى كما سبق (٨).

= انظر : الديباج المذهب (٢٥٠/٢) ، شجرة النور (١٢٧) ، وفيات الأعيان (٢٨٥/٤) شذرات الذهب (١١٤/٤) ، سير النبلاء (١٠٤/٢٠) ، العبر (١٠٠/٤) .

(١) نقله الزركشى عن المازرى فى البحر المحيط (٣٩٧/١) ، وانظر الإبهاج (١٧٦/١) .

(٢) كذا ذكر الزركشى ولم يصرح بالقائل . انظر البحر المحيط (٣٩٧/١) .

(٣) فى أ ، ب ، ج : لأنها .

(٤) فى أ ، ج : وبها .

(٥) قلت لعل فى العبارة تقديم وتأخير فالمعنى :

ينبغي القطع بالثانى وهو أن الشهادتين ليستا من الفروع فلا يجزى الخلاف فيهما ،

بل هم مكلفون بها قطعاً وإن كان الإيمان هو التصديق لأنهما شعاره وبهما يتحقق

حصوله . والله أعلم .

(*) ١٧

(٦) انظر ص (٢٩٧)

(٧) قال الاسنوى :

(من عبر بأنهم مخاطبون فإن عبارته شاملة للأحكام الخمسة) .

قلت : وهى شاملة أيضاً للخطاب الوضعى كما أشار إلى ذلك المؤلف .

نهاية السؤل (١٥٥/١) ، وانظر حاشية العطار (٢٧٧/١) .

(٨) سبق هذا العزو إلى القاضى انظر ص (٢٣٦) . هـ (٥)

وسبأنى تفصيل المسألة والترجيح فى هـ (١) ص (٣٠٠) .

قال الشيخ تقي الدين السبكي^(١): إلا أن يقال إن إقدامهم على المباح غير مستندين فيه إلى الشرع الذي يجب عليهم اتباعه حرام للإجماع على منع الإقدام^(٢) على فعل حتى يعلموا حكمه ، فإن صح فهم آثمون على جملة أفعالهم ، وهذا عام في الكتبايين وغيرهم ، وهو مما لم أره لغيري ، وفيه عندي توقف^(٣) . انتهى .

وبالجملة ففي المسألة مذاهب^(٤):

(١) على بن عبد الكافي السبكي ، نسبة إلى سبك حيث ولد فيها عام (٥٦٨٣هـ) أصولي ، فقيه ، مفسر ، نحوي ، تفقه على والده وابن الرفعة ، وأخذ الأصولين عن العلاء الباجي والنحو عن ابن حيان ، كان محققا نظارا بارعا في العلوم ، له في الفقه وغيره الاستنباطات الجليلة ، والدقائق اللطيفة والقواعد المحررة التي لم يسبق إليها قال عنه شيخه الدمايطي : إمام المحدثين ، وقال ابن الرفعة : إمام الفقهاء ، وقال الباجي : إمام الأصوليين كان خيرا متواضعا حسن السمات ، له نحو مائة وخمسين مؤلفا من أشهرها :

"الابهاج" شرح المنهاج أكمله ابنه ، "تفسير القرآن العظيم" ، "الابهاج في شرح المنهاج" في الفقه ، "شفاء السقام" ، توفي في مصر عام (٥٧٥٦هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (١٠/١٣٩) ، الدرر الكامنة (٣/١٣٤) ، شذرات الذهب (٦/١٨٠) ، بغية الوعاة (٢/١٧٦) ، البدر الطالع (١/٤٦٧) ، طبقات الداودي (١/٤١٢) ، الأعلام (٤/٣٠٢) .

(٢) في د : الهائم ، والمثبت كما في الابهاج .

(٣) هذه العبارة نقلها التاج عن والده في الابهاج ، والسياق يدل على أن التوقف من كلام التاج حيث قال : (قال والدي : وهو مما لم أره لغيري ، وفيه عندي توقف) .

وللعبادي تعليق على كلام علي الشيخ تقي الدين السبكي .

(٤) الابهاج (١/١٨٥) ، وانظر حاشية العطار (١/٢٧٨) ، الآيات البيئات (١/٢٩٠) . أقول : تكليف الكفار بأحكام الشريعة الاسلامية كان موضوع رسالتي لمرحلة الماجستير ، وقد نحوت في عرض الخلاف منحا آخر وملخصه :

أن الفروع إما عبادات أو معاملات وعقوبات .

فالأولى يشترط لها النية ولا تصح بدونها بخلاف الثانية .

* فالخلاف واقع في العبادات :

حيث ذهب العراقيون من الحنفية وجمهور المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنهم مخاطبون بالعبادات أداء واعتقادا .

أصحها أن الكفار مخاطبون بفروع الشرع مطلقا وهو معنى قولى (فجائز وواقع) وذلك :

= ومعنى مطالبتهم بالأداء ، أنهم يأتون بشرطها وهو الاسلام ثم الاتيان بها ، فإن لم يفعلوا عوقبوا على ترك العبادات زيادة على عقاب الكفر .
 وذهب السمرقنديون من الحنفية إلى أنهم غير مخاطبين بالعبادات لأداء ولا اعتقادا فلا يعاقبون على تركها .
 * أما المعاملات والعقوبات فجمهور المذاهب الأربعة على أنهم مخاطبون بها . وما ينقل عن الحنفية أنهم نفوا تكليفهم بالفروع مطلقا غير صحيح . يقول السرخسى :
 (لاخلاف أنهم مخاطبون بالمشروع من العقوبات لأنها زاجرة وهم أليق بما هو عقوبة من المسلم ولاخلاف في أن الخطاب بالمعاملات يتناولهم أيضا لأن المطلوب بها معنى دنيوى وهم أليق لأنهم آثروا الدنيا ، ولاخلاف في أن الخطاب بالشرائع يتناولهم في حكم المؤاخذة في الآخرة) . اهـ باختصار
 وقال صدر الشريعة بعد أن نقل كلام السرخسى :
 (واعلم أن الكفار مخاطبون بالثلاثة الأولى مطلقا إجماعا ، أما العبادات فهم مخاطبون بها في حق المؤاخذة في الآخرة اتفاقا) .
 لذا قال المحلى : وأكثر الحنفية وافقونا .
 وقد يحصل الخلاف في مخاطبة الكفار ببعض فروع المعاملات والعقوبات وذلك لاعتبارات أخرى .
 فالخلاف في اقامة الحدود على المستأمن مبنى على مدى التزامه بحقوق الله تعالى ، ولذلك لا يوجد خلاف في اقامتها على الذمى لأنه ملتزم بها بعقد الذمة .
 وكذلك الكفارات فيها شائبة العبادة وشائبة العقوبة فيجابهها على الكافر من عدمه يكون بناء على ترجيح احدى الشائتين على الأخرى .
 وبعض العلماء يرى أن هذا الخلاف لأصل له لأن الشريعة لا تنقسم إلى أصول وفروع ، فالكافر مخاطب بجملة أحكام الشرع بلا فرق بين أصل وفرع . والله أعلم .
 انظر تكليف الكفار بأحكام الشريعة (٩٥-١٤٢) .

* لورود الآيات الشاملة لهم نحو {يا أيها الناس اعبدوا ربكم} (١)، {يا أيها الناس اتقوا ربكم} (٢)، {يا عباد فاتقون} (٣)، {وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة} (٤)، {كتب عليكم الصيام} (٥)، {ولله على الناس حج البيت} (٦)، وغير ذلك مما لا ينحصر (٧) - والكفر غير مانع لإمكان إزالته كالأمر بالكتابة والقلم حاضر يمكنه (٨) تناوله .

(١) البقرة (٢١) .

قال ابن عباس : قال تعالى : {يا أيها الناس اعبدوا ربكم} للفريقين من الكفار والمنافقين ، انظر تفسير ابن كثير (٥٨/١) .

(٢) الحج (١) . وقد أثبت كلمة (ربكم) في الآيتين من المصحف .

(٣) الزمر (١٦) .

(٤) البقرة (٤٣) .

البقرة (٤١)

وهذا الخطاب موجه إلى بني إسرائيل حيث أمرهم تعالى بالإيمان فقال : {وآمنوا بما أنزلت مصدقا لما معكم ولا تكونوا أول كافر به} ثم قال {وأقيموا الصلاة... الخ} . قال الرازي : وهو خطاب مع اليهود وذلك يدل على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة .

انظر : تفسير الرازي (٤٧/٣) ، تفسير ابن كثير (٨٥/١) ، فتح القدير للشوكاني (٧٦/١) .

(٥) البقرة (١٨٣) .

أقول : ولا يصح الاستشهاد بهذه الآية فهي لا تشمل الكفار لأن الخطاب في صدرها موجه للمؤمنين حيث قال تعالى : {يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام} . والله أعلم .

(٦) آل عمران (٩٧) .

ولما نزلت هذه الآية جمع الرسول أهل الملل من مشركي العرب والنصارى واليهود وغيرهم فقال : إن الله فرض عليكم الحج فحجوا فلم يقبله إلا المسلمون ورفض ذلك الكفار فتول قوله تعالى : {ومن كفر فإن الله غني عن العالمين} .

انظر : الدر المنثور (٢٧٦/٤) ، تفسير الطبري (٢٠/٤) ، فتح القدير للشوكاني (٣٦٦/١) .

(٧) كقوله تعالى في كثير من الآيات (يا بني آدم) الأعراف (٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٥) ، وكقوله

تعالى : {السارق والسارقة} المائدة (٣٨) ، {الزانية والزاني} النور (٢) .

(٨) في د : عليه .

* وأيضا فقد ورد الوعيد على ذلك أو ما يتضمنه نحو {مأسلكم في سقر} ^(١) الآية .

* ودم قوم شعيب بنقص المكيال ، وقوم لوط بإتيان الذكور ، وقوم هود بشدة البطش ، مع ذم الكل بالكفر ^(٢) .

وقال تعالى بعد ذكر قتل النفس والزنا {ومن يفعل ذلك يلق أثاما} ^(٣) .

(١) هذا الدليل الثاني وهو أن الكفار مكلفون بالأوامر بدليل أن الله رتب العقاب على تركها حيث قال تعالى : {مأسلكم في سقر . قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطمع المسكين} المدثر (٤٢-٤٤) .
ووجه الاستدلال :

أن الله سبحانه حكى عن الكفار سبب دخولهم النار وهو ترك الصلاة والزكاة ولم يكذبهم فدل على وجوبها عليهم وإلا لم يكن تركهما سببا لدخول النار .
قال الرازي : وهذا يجب أن يحمل على الصلاة والزكاة الواجبة لأن ما ليس بواجب لا يجوز أن يعذبوا على تركه . هـ .

ويرى كثير من المفسرين أن هذه الآيات ومثلها - كقوله تعالى {فلا صدق ولا صلى} القيامة (٣١) وقوله تعالى : {ولا يحض على طعام المسكين} الحاقة (٣٤) ، وقوله تعالى {وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة} فصلت (٦-٧) - دالة على تكليف الكفار بالفروع .

المحصول (٤٠٣/٢/١) ، وانظر : بيان المختصر (٤٢٨/١) ، المستقصى (٩١/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٢١١/١) ، تفسير الرازي (٢١١/٣) ، حاشية الشهاب (٢٨٩/٨) ، روح المعاني (١٣٣/٢٩) ، فتح القدير للشوكاني (٣٣٢/٥) .

(٢) ورد ذلك في عدة مواضع في القرآن الكريم منها سورة الأعراف (٦٥-٩٣) ، وسورة هود (٥١-٦٠، ٧٧-٩٥) ، وانظر هذا الاستدلال في البحر المحيط (٣٩٨/١) .

(٣) قال تعالى : {والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما . يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيها مهانا} . الفرقان (٦٨، ٦٩) .

ووجه الاستدلال بالآية : أنه من يشرك بالله ويقتل عدوانا ويزني يضاعف له العذاب ولو لم يكن الكفار مخاطبون بالنواهي لما استحقوا العذاب بفعل هذه المحرمات .

لا يقال أن العذاب يعود على الشرك فقط .

لأن الإشارة بـ(ذلك) إلى جميع ما تقدم والعود على البعض خلاف الظاهر . انظر تكليف الكفار بأحكام الشريعة (١٠٤) .

وأوضح من ذلك الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم عذابا فوق العذاب^(١) أى فوق عذاب الكفر ، وذلك إنما هو على بقية عبادات الشرع^(٢). وهذا القول نص عليه الشافعى فى مواضع من "الأم" فقال :

- فى باب حج الصبى يبلغ ، والمملوك يعتق ، والذمى يسلم - فيما إذا أهل كافر بمحج "ثم جامع"^(٣) ثم أسلم قبل عرفة فجدد إحراما وأراق دما لترك الميقات أجزاءه عن حجة الاسلام ؛ لأنه لا يكون مفسدا فى حال الشرك لأنه كان [غير محرم]^(٤).

قال فإن قال قائل : فإذن زعمت أنه كان فى إحرامه غير محرم ، أو كان الفرض عنه موضوعا .

قيل : لا بل كان عليه ، وعلى كل واحد أن يؤمن بالله عز وجل ، ويؤدى الفرائض التى أنزلها الله تبارك وتعالى .

غير أن السنة تدل - وما لم أعلم [المسلمين]^(٥) اختلفوا فيه - أن كل كافر أسلم أثبت^(٦) الفرائض "من"^(٧) يوم أسلم ، ولم يؤمر بإعادة ما فرط فيه فى^(٨) الشرك منها ، وأن الاسلام يهدم^(٨) ما قبله إذا أسلم ثم استقام^(٩). انتهى .

(١) النحل (٨٨) .

(٢) أى على ترك بقية عبادات الشرع .

قلت : لكن الآية صريحة بأن زيادة العذاب إنما هى للصد عن سبيل الله والافساد فى الأرض ، فالآية تدل على تكليف الكفار بالنواهى ، أما العذاب بسبب ترك العبادات فقد دلت عليه الآيات السابقة . والله أعلم .

(٣) ساقطة من أ ، ب ، د .

(٤) فى جميع النسخ : كان محرما ، والمثبت من الأم ونقل البحر .

(٥) مضافة من النص .

(٦) فى الأم ونقل البحر : إئتنتف .

(٧) ساقطة من ب .

(*) ج٢٠

(٨) فى د : يعدم .

(٩) انظر : الأم (١١٢/١) ، البحر المحيط (٣٩٨/١) .

وجرى على ذلك أكثر أصحابه^(١)، كما قاله القاضى أبو الطيب^(٢)،
والموردى ، وسليم الرازى^(٣)، والشيخ أبو إسحق ،

(١) أى وجرى على القول بمخاطبة الكفار أكثر أصحاب الشافعى .
(٢) طاهر بن عبد الله أبو الطيب الطبرى ، ولد بآمل طبرستان عام (٤٣٤٨هـ) ، الإمام الجليل ، الفقيه ، الأصولى ، تفقه على أبى على الزجاجى والماسرجسى وحضر مجلس الأستاذ أبى حامد الاسفرايينى ، قال الخطيب البغدادى : كان ثقة ، ورعا ، حسن الخلق ، عارفا بأصول الفقه وفروعه ويقول الشعر على طريقة الفقهاء ، وقال الشيرازى : شيخنا وأستاذنا أبو الطيب تفقه بآمل ثم ارغّل إلى نيسابور ثم بغداد ، لازمت مجلسه بضع عشرة سنة ولم أر فيما رأيت أكمل اجتهادا ، وأشد تحقيقا ، وأجود نظرا منه ، من مؤلفاته :

شرح "مختصر المزني" ، "التعليق" وهو كتاب جليل ، "المجرد" ، "شرح فروع ابن الحداد" ، "المنهاج" في الخلافات ، مات وهو ابن مائة وستين لم يخلت عقله ولا تغير فهمه ، يفتى مع الفقهاء ويستدرك عليهم إلى أن مات ، قيل له لقد تمتعت بجوارحك أيها الشيخ ، فقال : لم لا وما عصبت الله بواحدة منها قط ، قال ابن السبكي : إذا أطلق الشيخ أبو إسحق وشبهه من العراقيين لفظ القاضى مطلقا في فن الفقه فإياه يعنون . توفي رحمه الله عام (٤٥٠هـ) .

انظر : طبقات الشيرازى (١٣٥) ، طبقات الاسنوى (١٥٧/٢) ، طبقات ابن السبكي (١٢/٥) ، طبقات ابن شهبة (٢٢٦/١) ، تهذيب الأسماء (٢٤٧/٢) ، سير النبلاء (٦٦٨/١٧) ، وفيات الأعيان (٥١٢/٢) ، شذرات الذهب (٢٨٤/٣) ، العبر (٢٢٢/٣) ، الأعلام (٢٢٢/٣) ، معجم المؤلفين (٣٧/٥) .

(٣) سليم بن أيوب أبو الفتح الرازى نسبة إلى الرى من مدن الديلم ، تفقه بعد أن تجاوز الأربعين حيث اشتغل في أول عمره بالنحو واللغة والتفسير ثم بالحديث ، ثم رحل إلى بغداد واشتغل بالفقه على الأستاذ أبى حامد الاسفرايينى ، قال النووى كان جامعا لأنواع العلوم محافظا على أوقاته فلا يصرفها في غير طاعة ، قال ابن عساكر : كان سليم مشارا إليه في علمه وصنف الكثير في الفقه وغيره ، وهو أول من نشر هذا العلم بصور ، وقال ابن خلكان : كان لا يخلو له وقت عن اشتغال حتى أنه إذا برى القلم قرأ القرآن أو سبح ، من مؤلفاته :

كتاب في أصول الفقه ، "أحياء القلوب" في التفسير ، "التقريب" ، "المجرد" ، "الإشارة" في الفقه ، "غريب الحديث" ، مات غريبا في البحر الأحمر عند ساحل جدة بعد عودته من الحج عام (٤٤٤٧هـ) وفي تهذيب الأسماء (٥٤٤٧هـ) وهو خطأ مطبعى على الأرجح .

انظر : طبقات ابن السبكي (٣٨٨/٤) ، شذرات الذهب (٢٧٥/٣) ، طبقات الداودى (١٩٦/١) ، وفيات الأعيان (٣٩٧/٢) ، تهذيب الأسماء (٢٣١/١) ، أئباه الرواه (٦٩/٢) ، تبين كذب المفتري (٢٦٢) ، العبر (٢١٣/٣) .

والحليمي^(١)، وقال إمام الحرمين : إنه ظاهر مذهب الشافعي^(٢).
 وفي "المحصول" أنه قول أكثر أصحابنا ، وأكثر المعتزلة ، فما في
 "منهاج" البيضاوي من نسبة مقابله للمعتزلة ليس بجيد^(٤).
 وقال القاضي عبد الوهاب^(٥)،

(١) الحسين بن الحسن أبو عبد الله الحلبي نسبة إلى جد أبيه حليم ، ولد بجرجان عام
 (٥٣٢٨) ، أحد أئمة الدهر وشيخ الشافعية فيما وراء النهر ، تفقه على القفال
 الشاشي والأودني حتى صار إماما معظما مرجوعا إليه فيما وراء النهر ، له في
 المذهب وجوه حسنة ، حدث بنيسابور ، قال الحاكم : كان الحلبي عظيم القدر
 لا يحيط بكنه علمه إلا غواص ، من مؤلفاته :
 "شعب الإيمان" قال الاسنوي وهو كتاب جليل جمع أحكاما كثيرة ومعاني غريبة لم
 أظفر بكثير منها في غيره .

قلت : ويغضىء البعض فيسميه "منهاج شعب الإيمان" ، والصحيح أن منهاج كتاب
 آخر له نقل ذلك ابن شعبة ، توفي رحمه الله عام (٤٠٣هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (٣٣٣/٤) ، شذرات الذهب (١٦٧/٣) ، وفيات
 الأعيان (١٣٧/٢) ، طبقات الاسنوي (١٩٤/١) ، العبر (٨٤/٣) ، طبقات ابن شعبة
 (٧٨/١) .

(٢) نقله الزركشي عنهم جميعا في البحر (٣٩٨/١) ، وانظر قول الشيرازي في شرح
 اللمع (٢٧٤/١) ، وما عازه للماوردي لم أقف عليه في مظنته من الحاوي . والله
 أعلم .

(٣) انظر البرهان (١٠٧/١) .

(٤) ذكر الأسنوي أن البيضاوي تبع في ذلك صاحب الحاصل ، فإنه نقل عن المعتزلة
 القول بعدم تكليفهم ، قال : وهو عكس ما في المحصول .
 قلت : والصواب ما ذكره صاحب المحصول . والله أعلم .
 انظر : المحصول (٣٩٩/١/١) ، منهاج الوصول (١٥٢/١) ، نهاية السؤل (١٥٥/١)
 المعتمد (٢٧٣/١) .

(٥) عبد الوهاب بن علي أبو محمد البغدادي ، ولد ببغداد عام (٣٦٢هـ) ، أصولي ، فقيه
 أديب ، شاعر ، تفقه على ابن القصار وابن الجلاب ودرس الأصول والكلام على
 القاضي الباقلاني ، قال الخطيب كان ثقة ، روى عنه جماعة ، قال الحافظ بن ثابت
 كتبت عنه ولم ألق في المالكيين أفقه منه ، كان حسن النظر جيد العبارة ولي القضاء
 في عدة مدن ، خرج في آخر عمره إلى مصر فحصل له حال من الدنيا ، من
 مؤلفاته : =

وأبو الوليد الباجي^(١) إنه ظاهر مذهب مالك^(٢)، وهو أصح الروایتين عن أحمد^(٣)، وحكى عن الكرخي^(٤)،

= في الأصول "الافادة" و"التلخيص"، وفي الفقه "التلقين" وشرحه، "شرح الرسالة" لأبي زيد، "شرح المدونة"، توفي في مصر عام (٤٢٢هـ).
قلت: ويعزى إليه كتاب الملخص ولم أجد له ذكرا فيما اطلعت عليه من مصادر ثم مر بي أن البعض يطلقون الملخص على التلخيص وهو حسب علمي محقق في رسالة علمية ولم أقف عليها. والله أعلم.
انظر: ترتيب المدارك (٦٩١/٢)، الديباج (٢٦/٢)، شذرات الذهب (٢٢٣/٣)، وفيات الأعيان (٢١٩/٣)، سير النبلاء (٤٢٩/١٧)، تبين كذب المفتري (٢٤٩)، شجرة النور (١٠٣)، فوات الوفيات (٤٤/١)، العبر (١٤٩/٣)، الأعلام (١٨٤/٤).

(١) سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي نسبة إلى باجة الأندلس حيث ولد فيها عام (٤٠٣هـ) فقيه، حافظ، صالح ورع اتفق على جلالته علما ودينا وفضلا، تفقه على أبي الطيب الطبري والصيمري، وأخذ الأصول عن الشيرازي، رحل إلى الحجاز وحج أكثر من مرة ثم غادر إلى بغداد والموصل، ثم إلى الأندلس وتولى القضاء في بعض أحنائها وحاز الرئاسة فيها وكانت له مناظرات مع ابن حزم، من مؤلفاته: "إحكام الفصول"، "الإرشاد"، "الإبهاج"، "المنتقى"، "الحدود".
انظر: ترتيب المدارك (٨٠٢/٢)، الديباج (٣٧٧/١)، بغية الملتبس (٣٠٢)، الصلة (٢٠٠/١)، نفع الطيب (٦٧/٢)، شجرة النور (١٢٠)، شذرات الذهب (٣٤٤/٣)، طبقات الحفاظ (٤٤٠)، طبقات الداودي (٢٠٢/١) فوات الوفيات (٣٥٦/١).

(٢) بالنص قاله الزركشي في البحر (٣٩٩/١)، وانظر: إحكام الفصول (١١٨)، تنقيح الفصول (١٦٢)، المنتقى للباجي (٦٧/٢).

(٣) كذا قال الزركشي والواقع أن هناك ثلاث روايات للإمام أحمد الثالثة أنهم مخاطبون بالنواهي دون الأوامر.

انظر: البحر المحيط (٢٩٩/١)، العدة (٣٦٠/٢)، التمهيد للكلوذاني (٢٩٨/١)، شرح الكوكب (٥٠٣/١)، شرح الروضة (٢٠٠/٢).

(٤) عبيد الله بن الحسين، وقيل عبد الله بن الحسن بن دلال أبو الحسن الكرخي نسبة إلى كرخ جدان بليدة في العراق، ولد عام (٢٦٠هـ)، تفقه على البردعي وتفقه عليه الجصاص وأبي علي الشاشي وأبي الحسن القدوري، كان شيخ الحنفية بالعراق وإليه انتهت رئاستهم بعد أبي خازم والبردعي أديب بارع في الأصول والفروع، عد من المجتهدين في المسائل، كان كثير العبادة، صبوراً على الفقر والحاجة، أصيب بالفالج في آخر عمره، من مؤلفاته:

والجصاص^(١) من الحنفية^(٢).

والقول الثاني : المنع مطلقا .

وهو قول جمهور الحنفية^(٣)، وعبد الجبار^(٤)

= "أصول الكرخي" وهي قواعد فقهية يبدأها بقوله الأصل في كذا ، "المختصر" ، شرح الجامع الصغير ، و"الكبير" ، قال الذهبي : توفي رحمه الله سنة أربعين وثلاثمائة وكان رأسا في الاعتزال الله يساعه .

انظر : الجواهر المضية (٤٩٣/٢) ، الفوائد البهية (١٠٨) ، شذرات الذهب (٣٥٨/٢) ، العبر (٢٥٥/٢) ، سير النبلاء (٤٢٦/١٥) ، الفهرست (٢٩٣) .

(١) أحمد بن علي أبو بكر الرازي المشهور بالجصاص نسبة إلى العمل بالجصاص ، ولد عام (٨٣٥) تفقه على الكرخي وأبي سهل الزجاجي ، كان إمام أصحاب أبي حنيفة في وقته ، سار على طريقه شيخه الكرخي في الزهد والورع وبه انتفع وعليه تخرج إليه انتهت رئاسة الأصحاب ، خوطب بالقضاء أكثر من مرة فامتنع ، من مؤلفاته : "إحكام الفصول" ويعرف ب"أصول الجصاص" ، "أحكام القرآن" ، "شرح مختصر الكرخي" ، "شرح مختصر الطحاوي" ، توفي ببغداد عام (٨٣٧٠) .

انظر : الجواهر المضية (٢٢٠/١) ، الفوائد البهية (٢٧) ، الطبقات السنية (٤١٢/١) العبر (٣٥٤/٢) ، طبقات الداودي (٥٥/١) ، شذرات الذهب (٧١/٣) ، مفتاح السعادة (١٦٣/٢) .

(٢) قلت : قد صرح الجصاص بذلك في كتابه الفصول وعزاه أيضا إلى شيخه الكرخي ، ومن أئمة الأحناف القائلين بهذا الرأي ابن نجيم حيث قال :
(ثم اعلم أن المسألة حيث لم تكن متقولة عن أصحاب المذهب وإغاها هي مستنبطة من شيء لا يشهد فالراجع ما عليه الأكثر من العلماء على التكليف لموافقته لظاهر النصوص فليكن هذا هو المعتمد) .

انظر : الفصول في الأصول (١٥٦/٢) ، فتح الغفار (٧٧/١) ، العدة لأبي يعلى (٣٦٠/٢) ، البحر المحيط (٣٩٩/١) ، شرح الكوكب (٥٠١/١) .

(٣) الواقع أن مذهب الحنفية فيه تفصيل وليس كما يتنقل عنهم في كثير من كتب الأصول أنهم متعوا تكليف الكفار مطلقا وسبق بيان ذلك في هـ (٤) ص (٦٧) .

(٤) عبد الجبار بن أحمد أبو الحسن الأسد آبادي نسبة إلى أسد آباد حيث ولد فيها في حدود (٨٣٢٥) ، إمام المعتزلة في زمانه حتى لقب بقاضي القضاء ، عد من الطبقة الحادية عشرة من معتزلة البصرة ، درس الحديث والأصول وعلم الكلام ، كانت له مكانة اجتماعية وعلمية عظيمة حتى رحل إليه الناس ، وكان ينتحل مذهب الشافعي في الفروع ، له مصنفات مشهورة منها :

"العمدة" ، "المغني" ، "شرح الأصول الخمسة" ، "دلائل النبوة" ، "متشابه القرآن" ، توفي في مدينة الري عام (٨٤١٥) .

من المعتزلة^(١)، ووافقهم من أصحابنا أبو حامد الاسفراييني^(٢) خلافا لما وقع في "المنتخب"^(٣) أنه أبو إسحق^(٤)، فإن الرافي نقل عن أبي إسحق الاسفراييني أول كتاب الجراح ، أنهم مكلفون^(٥).

= انظر : مقدمة شرح العمدة (٣١) ، مقدمة طبقات المعتزلة (١٢١) ، طبقات السبكي (٩٧/٥) ، طبقات ابن شهبة (١٨٣/١) ، العبر (١١٩/٣) ، شذرات الذهب (٢٠٢/٣) ، طبقات الداودي (٢٥٦/١) ، طبقات السيوطي (٤٨) .
(١) نقله عنه الزركشي في البحر (٣٩٩/١) ، وانظر المعتمد (٢٧٣/١) .
(٢) نقله عنه جمع انظر : المحصول (٣٩٩/٢/١) ، التبصرة (٨٠) ، الإحكام للآدمي (١٩١/١) ، الابهاج (١٧٦/١) .
ونقل عنه ابن المرحل تناول الأوامر لهم دون النواهي وهو غريب . انظر الأشباه والنظائر (٨٣/١) .

(٣) المنتخب من المحصول ويعزى للرازي لكن شكك الاسنوي في هذه النسبة ثم رأيت القرافي قطع بعدم نسبه فقال :

أخبرني الحسروشاهي أن الرازي اختصر من المحصول كراسين فقط ثم كمله ضياء الدين حسين فلما كمل وجد عبارته تخالف الكراسين فغيرهما بعبارته ، وفي بعض النسخ قال محمد بن عمر اشارة للرازي وهو وهم فالمنتخب للضياء وليس للرازي في اختصاره شيء . اهـ والكتاب يوجد منه نسخ مخطوطة . والله أعلم .
انظر : النفايس (١٠٥/١) ، فهارس البحر المحيط المحقق (٣٠٦) .

(٤) ابراهيم بن محمد أبو إسحق الاسفراييني نسبة إلى اسفراين ، أصولي ، فقيه ، متكلم ، أحد أئمة الدين ، كان ثقة ثبتا في الحديث ، سمع من أبي بكر الاسماعيلي وأبي بكر الشافعي ودعلج ، وروى عنه أبو بكر البيهقي وأبو القاسم القشيري ، لقب بركن الدين وبلغ رتبة الاجتهاد لاستجماعه شرائط الإمامة ، بنيت له مدرسة مشهورة بنيسابور ، له تصانيف فائقة منها :
"تعليقة" في أصول الفقه ، "الجامع" في أصول الدين ، توفي بنيسابور عام (٤١٨هـ) وقد تجاوز الثمانين .

انظر : طبقات ابن السبكي (٢٥٦/٤) ، طبقات ابن شهبة (١٧٠/١) ، تهذيب الأسماء (١٦٩/٢) ، تبين كذب المفتري (٢٤٣) ، وفيات الأعيان (٢٨/١) ، شذرات الذهب (٢٠٩/٣) ، معجم المؤلفين (٨٣/١) .

(٥) كذا استدرك الزركشي ما وقع في المنتخب .

قلت : ذكر محقق البحر أنه في نسخ أخرى من المنتخب ذكر فيها الأستاذ أبو حامد كما هو الصواب ، وفي نسخة الأستاذ أبو اسحاق فظهر أنه تصحيف . والله أعلم .
انظر : البحر المحيط (٣٩٩/١) ، نهاية السؤل (١٥٥/١) ، البحر المحيط المحقق (٩٢٨/٢) ، هامش (١٠) ، وكتاب الجراح من فتح العزيز لم يطبع . والله أعلم .

ثم إن الذى فى "تعليقة" أبى حامد أنهم غير مكلفين ، وحكاه قولاً للشافعى^(١).

وقال ابن كج^(٢) فى كتابه فى الأصول^(٣) : إنه ظاهر كلام الشافعى ، وإن كان الصحيح من مذهبه الأول^(٤).
وقال الإييارى^(٥) :

(١) أقول خلط المؤلف هنا فى النقل وليظهر ذلك إليك عبارة الزركشى .
فإن أبى اسحاق يقول بتكليفهم كما نقله الرافعى عنه أول كتاب الجراح وهو كذلك موجود فى تعليقة فى الأصول له أيضاً وحكاه قولاً للشافعى . اهـ .
ثم من المعلوم أن تعليقة أبى حامد هى فى الفروع على مذهب الشافعى . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط المحقق (٩٢٩/٢) ، ويوجد فى هذا الموضوع سقط فى البحر المطبوع (٣٩٩/١) ، وانظر كشف الظنون (٤٢٣/١) .

(٢) يوسف بن أحمد أبو القاسم بن كج - بفتح الكاف - اسم جده وهو فى اللغة اسم للجنس ، أصولى فقيه ، حضر مجلس الداركى وأبى حامد المروزى ، أحد أركان المذهب الشافعى وإليه انتهت رئاسة المذهب فى بلده ، كان يضرب به المثل فى حفظ المذهب وهو صاحب وجه فيه ، رحل الناس إليه من الآفاق وأطنبوا فى وصفه حتى فضله البعض على أبى حامد الاسفرايينى ، كان محتشماً جواداً ، صنف كتباً كثيرة انتفع بها الفقهاء منها "التجريد" وهو مطول . قتل بالدينور عام (٤٠٥هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكى (٣٥٩/٥) ، شذرات الذهب (١٧٧/٣) ، العبر (٩٢/٣) وفيات الأعيان (٦٥/٧) ، طبقات ابن شعبة (١٩٨/١) ، طبقات الاسنوى (٣٤٠/٢) الأعلام (٢١٤/٨) .

(٣) عزاه إليه الزركشى ولم يصرح باسمه ولم أقف عليه . والله أعلم . انظر البحر المحيط المحقق (٩٢٩/٢) .

(٤) انظر : البحر المحيط المحقق (٩٢٩/٢) ، البحر المحيط المطبوع (٤٠١/١) .

(٥) على بن اسماعيل أبو الحسن الأييارى نسبة إلى أييار فى مصر ، فقيه مالكى ، أصولى محدث ، ولد عام (٥٥٧هـ) تفقه على أبى الطاهر بن عوف وأخذ منه جماعة على رأسهم ابن الحاجب ، كان من العلماء الأعلام وأئمة الاسلام ، بارعاً فى علوم شتى وهناك من يفضله على الرازى فى الأصول ، رحل إليه الناس وكان صاحب دعوة مجابة ، له تصانيف حسنة منها :

"التحقيق والبيان فى شرح البرهان" ، "تكملة" على تعليقة أبى اسحق وهى حسنة جدا ، "سفينة النجاة" يقال إنه أحسن من الاحياء وأكثر اتقاناً منه ، توفى عام (٦١٦هـ) .

وقد يصحف اسم البلدة إلى أنبار فتصبح النسبة أنبارى قاله ابن فرحون ، وقد ضبط المحلى نسبته فى شرح جمع الجوامع .

إنه ظاهر مذهب مالك^(١) وهو خلاف ماسبق نقله عنه^(٢). نعم اختاره من أصحابه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خويزمنداد البصرى^(٣)^(٤)، وقال في كتابه "الجامع"^(٥): إنه الذى يأتى عليه مسائل مالك ، أنه لا ينفذ طلاقهم ولا أيمانهم ، ولا يجرى عليهم حكم من الأحكام ، وإن قطعهم فى السرقة ، وقتلهم فى المحاربة من باب الدفع فهو تعزير لاحد^(٦). انتهى .

- = انظر : مقدمة التحقيق والبيان (٧٤/١) ، الديباج (١٢١/٢) ، شجرة النور (١٦٦) ، معجم المؤلفين (٣٧/٧) ، المحلى على جمع الجوامع (١٥٠/٢) .
- (١) انظر : التحقيق والبيان (١٠٤) ، البحر المحيط (٣٩٩/١) .
- (٢) سبق قريبا نقل المذهب الأول عنه .
- (٣) محمد بن أحمد أبو عبد الله بن خويزمنداد ، تفقه على الأبهري ، وسمع الحديث ، كان يجانب علم الكلام وينافر أهله ويحكم على الكل بأنهم من أهل الأهواء ، قال القاضى عياض : لم يكن بالجد النظر ولبالقوى الفقه وعنده شواذ عن مالك ، قال الباجى : لم أسمع له فى علماء العراق ذكرا .
- له كتاب كبير فى "الخلاف" ، وكتاب فى "أصول الفقه" ، وكتاب فى "أحكام القرآن" ، توفى سنة (٣٩٠هـ) تقريبا .
- انظر : الديباج (٢٢٩/٢) ، طبقات المفسرين (٦٨/٢) ، شجرة النور (١٠٣) ، ترتيب المدارك (٦٠٦/٢) .
- (٤) عزاه إليه الباجى فى أحكام الفصول (١١٨) .
- (٥) لم أقف عليه فى كشف الظنون وذيله ولا فى كتب التراجم ، وإنما عزاه إليه الزركشى فى مقدمة البحر وذكر أنه نقل عنه بالواسطة . والله أعلم .
- انظر البحر المحيط (٨/١) .
- (٦) قول ابن خويزمنداد هذا نقله الزركشى فى البحر .
- قلت : ولعل هذا من شواذ ابن خويزمنداد ، إذ أن أكابر المالكية كالقرافى والباجى والمقرى وابن العربى وغيرهم صرحوا بأن مذهب مالك تكليف الكفار بالفروع .
- أما قول المالكية بعدم وقوع طلاقهم وعدم صحة أيمانهم فليس تقريبا على عدم خطابهم بل بناء على سبب آخر .
- أما عدم وقوع الطلاق فبناء على أن شرط صحة النكاح عند المالكية هو اسلام الزوج وعلى ذلك فأنكحة الكفار باطلة عندهم ولو استوفت الشروط ، ومن هنا لا يقع طلاقهم ولا خلعهم ولاظهارهم .
- على أن القرافى خالف ذلك حيث قال : إن الحق الإبلج القضاء على عقودهم بالصحة حتى يعلم فسادها كالمسلمين .
- =

قال ابن القشيري : والقائلون بأنهم غير مخاطبين انقسموا :

فمنهم من قال مستحيل عقلا ومنهم من قال : شرعا^(١).

ومعنى ذلك : أن المكلف بما هو مشروط بشرط^(٢) مع نهيهِ عن إيقاعه في (*) حالة عدم الشرط ، يصير مكلفا بأن يفعل ، وأن لا يفعل ، وهو محال عقلا .

والقائل بالمنع الشرعى يقول^(٣) : لما لم يجبروا عليها ، وإذا أسلموا فلاشئ عليهم فيما مضى فلا تكليف شرعا .

وجوابهما ظاهر :

أما الأول فلأنه ماكلف أن يفعله بلا شرط بل يوقع الشرط ثم المشروط وسيأتى فيه تحقيق من كلام إمام الحرمين وغيره^(٤).

وأما الثاني : فجوابه أن عدم قضائهم تخفيف كما سيأتى^(٥).

الثالث : أنهم مكلفون بالنواهي دون الأوامر .

= أما عدم صحة اليمين والابلاء فلأن شرط صحة الالتزامات الاسلام ، يقول الدردير:

(لا يعتبر تعليقه لأن من شروط صحة الالتزامات الاسلام ولو قلنا إن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة) .

وقول ابن خويزمناد ان قطعهم ونحوه من التعزيز لاحد وعمله - كما نقل عنه الزركشى - أن الحدود كفارات لأهلها وليست هذه كفارات فقد رده ابن السبكي بأنه لا يجب عليهم حد الزنا لما ذكره قال : ومقاتلته هذه فاسدة فإن الحدود كفارات لأهلها إذا كانوا من المسلمين كما صرح بذلك الشافعي ، والكافر ليس من أهل الطهارة وإنما هي في حقه كالديون اللازمة ولذلك نلزمه بكفارة الظهار ونحوها ولا يزول عنه بها إثم . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١/٣٩٩، ٤١١) هـ (ج) ص (٤٥٤) ، الفروق للقرافي (٣/١٣٣) ، بلغة السالك (١/٣٠٣) ، الابهاج (١/١٨٧) ، تكليف الكفار بأحكام الشريعة (٩٥).

(١) نقله عنه في البحر المحيط (١/٤٠٢) .

(٢) في ب ، د : بشروط .

(*) ١٨

(٣) في أ ، ب ، ج : يقول إنهم .

(٤) انظر ص (٢٩٠) .

(٥) انظر ص (٢٩٧) .

لأن الكف ممكن حالة الكفر بخلاف فعل الطاعات (١).
 وأيضاً فإنهم معاقبون على ترك الإيمان بالقتل والسبي وأخذ الجزية (*)
 والحد في الزنا والقذف وقطع السرقة ، ولا يؤمر بقضاء شيء من العبادات (٢).
 وتقل صاحب "اللباب من الحنفية" هذا القول عن أبي حنيفة وعامة
 أصحابه (٣).

(١) هذا الدليل الأول لهذا المذهب وتوجيهه :
 إن النهي من باب التروك فلا يحتاج إلى نية بخلاف الأمر فيمكن للكافر الانتهاز عن
 المنهيات مع كفره ولا يمكنه الاتيان بالأمورات .
 وقد أجاب الرازي عن هذا التوجيه في المحصول لكن قال البيضاوي فيه نظر بينه
 الاسنوي ثم ذكر أوجها أخرى للجواب .
 انظر : الإبهاج (١٨٣/١) ، المحصول (٤٠٩/١) ، نهاية السؤل (١٥٦/١) .

(*) ٢٢٢ ب

(٢) هذا التوجيه ذكره أبو المعالي عزيزي في كتاب بيان البرهان ونقله عنه الزركشي في
 البحر ومفاده : أن الكافر يعاقب على ارتكاب المنهيات ويحد في الزنا والسرقة ونحو
 ذلك أما العبادات فلا يؤديها حال الكفر ولا يؤمر بقضائها بعد الاسلام فدل ذلك على
 أنه مكلف بالنواهي دون الأوامر .

وسأتي الجواب على ذلك قريباً .

انظر : البحر المحيط (٤٠١/١) ، تكليف الكفار بأحكام الشريعة (١١٤) .

(٣) كذا قال الزركشي في البحر .

قلت : سبق تحرير الصحيح من مذهب الحنفية في المسألة ، ولأظن أن هذا القول
 ينقل عن أبي حنيفة ، فقد صرح السرخسي وغيره أن جواب هذه المسألة غير
 محفوظ عن المتقدمين نصاً .

ثم وجدت الزركشي في التشنيف نقل ماقاله صاحب اللباب وليس فيه العزو إلى
 أبي حنيفة وإنما عزاه إلى أصحابه فقط فالظاهر أنه حقق النقل . والله أعلم .
 انظر : هـ (٤) ص (٦٧) ، أصول السرخسي (٧٤/١) ، التوضيح (٢١٤/١) ، فتح
 الغفار (٧٧/١) ، حاشية الرهاوي (٢٥٧/١) ، البحر المحيط (٤٠٠/١) ، تكليف
 الكفار (١٠٩) ، تشنيف المسامع (٢٧٥/١) .

وحكاية المرتضى^(١) في كتاب "الذريعة"^(٢) عن بعض أصحاب الشافعي^(٣)، فصارت هذه الأقوال الثلاثة وجوها في مذهب الشافعي ، وكذلك حكاها النووي في "التحقيق"^(٤) وقد سبق حكاية الأستاذ وابن كج القولين الأولين عن الشافعي^(٥).

نقل قطع بعضهم بأنهم مكلفون بالمناهي ، وأن الخلاف إنما هو في الأوامر ، وجرى عليه الأستاذ أبو اسحق الاسفراييني في أصوله فقال : لاخلاف بين المسلمين أن خطاب الزواجر من الزنا والقذف متوجه عليهم

(١) علي بن الحسين أبو القاسم الشريف المرتضى يرجع نسبه إلى الحسين بن علي رضي الله عنهما ، نقيب الطالبين وشيخ الشيعة ، ولد عام (٣٥٥هـ) ، أخذ عن الشيخ المفيد وغيره ، كان إماما في علم الكلام والأدب وأصول الفقه وإمام أئمة العراق ، قال النعالي : انتهت الرئاسة اليوم ببغداد إلى المرتضى في المجد والشرف والعلم والأدب والفضل والكرم ، من مؤلفاته :
 "الذريعة" ، "الذخيرة" في الأصول ، "الدرر والغرر" في الأدب والنحو واللغة ، "الشيب والشباب" ، قال ابن الجوزي : نقل عنه أقوالا ومذاهب تخالف اجماع الجمهور ، قال الذهبي : في توألفه سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتعود بالله من علم لا يفتح . توفي ببغداد عام (٤٣٦هـ) .
 انظر : شذرات الذهب (٢٥٦/٣) ، بغية الوعاة (١٦٢/٢) ، أنباه الرواه (٢٤٩/٢) ، يتيمة الدهر (٦٩/٥) ، سير النبلاء (٥٨٨/١٧) ، وفيات الأعيان (٣١٣/٣) ، الأعلام (٢٧٨/٤) .

(٢) وهو في أصول الفقه ، ذكره الزركشي ضمن الكتب التي نقل عنها في كابه البحر ولم يذكر في أغلب التراجم ولم أفف عليه في كشف الظنون وذيله . والله أعلم . انظر البحر المحيط (٩/١) .

(٣) لم أفف على هذا النقل ، والله أعلم .

(٤) وقد حكاها أيضا في المجموع وسبقه إلى ذلك الشيرازي في شرح اللمع .

انظر : التحقيق (١٥٩) ، المجموع (٤/٣) ، شرح اللمع (٢٧٤/١) ، الإبهاج (١٨٤/١) ، البحر المحيط (٤٠١/١) .

(٥) راجع ص (٧٧) .

كالمسلمين^(١). قال الشيخ تقى الدين : وهى طريقة جيدة^(٢). قلت : وهى قضية بناء المسألة على الأصل السابق^(٣)؛ لأن اجتناب المناهى لا يتوقف على الإيمان فليس شرطا فيه .
واعلم أن ابن المرحل^(٤) فى كتاب "الأشباه والنظائر" قد انعكس عليه هذا

(١) كذا نقل عنه ابن المرحل والزركشى .

قلت : لكن حكى الرافعى عن الأستاذ أبى اسحاق أن وجوب الضمان على الحرى إذا قتل مسلما أو أتلف عليه مالا مبنى على الخلاف فى مخاطبة الكفار بالفروع ، فهذان النقلان ظاهرهما التعارض لذا توقف الزركشى فى مناقله الرافعى . والله أعلم .

انظر : ص (٩٩) ، الأشباه والنظائر لابن المرحل (١٨٣/١) ، البحر المحيط (٤٠١،٣٩٩/١) ، تشنيف المسامع (٢٧٨/١) ، الإبهاج (١٨٠/١) .

(٢) المراد به الشيخ تقى الدين السبكى وقد نقله عنه ولده فى الإبهاج ، وقد استحسن هذه الطريقة أيضا البندنجي فى تعليقه .

انظر : الإبهاج (١٧٦/١) ، البحر المحيط (٤٠١/١) .

(٣) وهو حصول الشرط الشرعى هل هو شرط لصحة التكليف ؟

(٤) محمد بن عمر بن مكى صدر الدين بن المرحل ، اشتهر أيضا بابن الوكيل ، ولد عام (٥٦٦هـ) بدمياط ونشأ بدمشق ، تفقه على والده وعلى شرف الدين المقدسى ، وأخذ الأصلين عن الصفى الهندى والنحو عن ابن مالك ، أفتى وهو ابن عشرين سنة وناظر بن تيمية ، كان إماما بارعا فى المذهب والأصلين ، فارسا فى البحث ، نظارا ، مفرط الذكاء عجيب الحافظة ، مليح النظم ، كثير الصدقة ، اشتهر بالدعاة ، درس بدمشق والقاهرة ، وكان تقى الدين السبكى يعظمه ويتنى عليه ، قال ابن حجر : كان فيه لعب ولهو ، من مؤلفاته :

"الأشباه والنظائر" ، مات ولم يجره لذلك ربما وقعت فيه مواضع على وجه الغلط ، شرح الأحكام "لعبد الحق" ، "طراز الدار" وهو مجموعة من الموشحات .

توفى بالقاهرة عام (٥٧٦هـ) وحينما بلغ ابن تيمية ذلك قال : أحسن الله عزاء المسلمين فىك يا صدر الدين .

انظر : طبقات ابن السبكى (٢٥٣/٩) ، الدرر الكامنة (٢٣٤/٤) ، طبقات ابن شهبة (٢٣٣/٢) ، فوات الوفيات (٥٠٠/٢) ، معجم المؤلفين (٩٤/١١) ، شذرات الذهب (٤٠/٦) ، ذبول العير (٩٠) ، البدر الطالع (٢٣٤/٢) .

المذهب ، فحكى أنهم مخاطبون بالأوامر دون النواهي^(١) ، ويرده حكاية الأستاذ الإجماع كما سبق^(٢) .

الرابع : تعلق الخطاب بالمرتد دون الأصلي .

حكاه القاضي عبد الوهاب في "الملخص"^(٣) ، والطرطوشي^(٤) في

(١) قلت : كلام المؤلف لا يخلو من نظر وقد اعتمد فيه على كلام شيخه إلا أن الزركشى لم يجزم بانعكاس المذهب .

والذي في الأشباه أن أبا حامد قال تتناولهم الأوامر دون النواهي قال ابن المرحل ومن أصحابنا من عكس . ا. هـ .

فادعاء انعكاس المذهب فيه نظر ، نعم ماعزاه لأبي حامد غريب مخالف لما نقله عنه جمع كما سبق أنه يمنع بكليتهم مطلقا . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٤٠٢/١) ، تصنيف المسامع (٢٧٥/١) ، الأشباه لابن المرحل (١٨٣/١) ، وراجع ص (٢٧٦) .

(٢) كذا قال الزركشى في البحر (٤٠٢/١) وسبق قبل أسطر كلام الأستاذ .

قلت : ودعوى الاجماع فيها نظر لمخالفة ابن خوزيمنداد وغيره في ذلك . والله أعلم .

(٣) نقله عن الملخص القرافي في تنقيح الفصول (١٦٢) ، والاسنوي في التمهيد (١٢٧) ، والزركشى في البحر المحيط (٤٠٢/١) ، وراجع ما قبل في الكتاب في ترجمة القاضي

ص

(٤) محمد بن الوليد أبو بكر الطرطوشي - بضم الطاء ، وقد تفتح - نسبة إلى مدينة على

ساحل الأندلس ، أصولي ، فقيه ، محدث ، شيخ المالكية ، ولد عام (٤٥١هـ) تقريبا ، لازم أبا الوليد الباجي وتفقه على أبي بكر الشاشي ، قال ابن بشكوال : كان

إماما ، عالما ، زاهدا ، ورعا ، دينيا ، متواضعا ، راضيا باليسير ، رحل إلى المشرق سنة (٤٧٦هـ) وحج ثم دخل بغداد والبصرة واستقر مدة بالشام ، قال المقرئ : عبر

عنه ابن الحاجب في مختصره الفقهي في باب العتق بالأستاذ ، من مؤلفاته :

"العمد" في أصول الفقه ، "الخلاف" ، "شرح رسالة أبي زيد" ، "بر الوالدين" ، "سراج الملوك" ، توفي عام (٥٢٠هـ) .

انظر : سير النبلاء (٤٩٠/١٩) ، الديباج (٢٤٤/٢) ، شجرة النور (١٢٤) ، نفتح

الطيب (٨٥/٢) ، بغية الملتبس (١٣٥) ، الصلة (٥٧٥) ، وفيات الأعيان (٢٦٢/٤) العبر (٤٨/٤) ، شذرات الذهب (٦٢/٤) ، معجم المؤلفين (٩٦/١٢) ، الأعلام (١٣٣/٧) .

"العمد"^(١)، وربما يفهم هذا من كلام الفقهاء كالشيخ في "التنبيه" وغيره في كتاب الصلاة وغيرها ؛ أن الكافر إن كان أصليا لم تجب عليه، أو مرتدا فلا^(٢)، إلا أن يؤول ذلك بالإجبار على الفعل كما سيأتي^(٤).

نعم هو مقتضى مافي "المحصول" إلا أنه علله^(٥) بأن أحكام الاسلام منسحبة على المرتد اتفاقا^(٦)، فاقترضى أن ذلك تنقيح لمحل الخلاف ، لامذهب مفصل .

(١) ذكره الذهبي والزركشى ولم أقف عليه في كشف الظنون ولاذيله . والله أعلم .
انظر سير النبلاء (٤٩٤/١٩) .

(٢) نقله الزركشى عن العمدة .

لكن ضعف ابن السبكي هذا المذهب وقال أن هذه التفرقة لامعنى لها لأن مأخذ المنع فيهما سواء وهو جهله بالله تعالى ، قال الزركشى : ومقتضى هذا أن الخلاف يطرق المرتد كالأصلى ، قال وهو الأشبه ، لهذا نقل عن الحنفية أن الردة تمنع الوجوب في الحال ولا يقضى المرتد صلاة أيام رده .

انظر : الابهاج (١٧٦/١) ، البحر المحيط (٤٠٢/١) .

(٣) هذا سهو والصواب : أو مرتدا وجبت عليه .

انظر التنبيه (٢٥) ، وسيذكر المؤلف العبارة على وجه الصواب ص (٢٩٢) .

(٤) انظر ص (٢٩٢) .

والمراد : أن الكافر إن كان أصليا لا يجب عليه الفرض أما إن كان مرتدا فإنه يجب .

قلت : لكن الصحيح أن هذه التفرقة مؤولة بأن المرتد يجبر على الصلاة ويقتل إذا لم يتب بخلاف الأصلى لا يجبر عليها مع كونه أهلا للوجوب . وعلى هذا لافرق بين المرتد والأصلى في توجه الخطاب إليهما وهذا مارجحه الرازى . والله أعلم .

(٥) في د : علقه .

(٦) أى ظاهر مافي المحصول عدم التفرقة بين الأصلى والمرتد في تعلق الخطاب ، قال الرازى :

قوله : جاز أن يكون المراد منه قوما ارتدوا بعد اسلامهم .

قلنا : إن قوله سبحانه وتعالى {قالوا لم نك من المصلين} المدثر (٤٣) هو جواب المجرمين المذكورين في قوله {يتساءلون عن المجرمين} المدثر (٤١، ٤٠) وذلك عام في حق الكل) . اهـ أى سواء كان المجرمين كفارا أصليين أم مرتدين فهم معاقبون على ترك الصلاة والزكاة وهذا دليل على عدم الفرق بينهما . والله أعلم .

المحصول (٤٠٨/٢/١) ، وانظر البحر المحيط (٤٠٢/١) .

لكن الأول أظهر^(١)، فقد نقل الأصحاب عن الحنفية أن الردة تسقط الأعمال السابقة^(٢)، وتمنع^(٣) الوجود في الحال^(٤)؛ حتى قالوا : إن المرتد لا يقضى صلاته^(٥) أيام رده^(٦)، فكيف يسوغ حكاية الإجماع^(٧).
الخامس : تكليفهم بما عدا الجهاد .

وهو ما لوحث به في النظم قبل التلويح بالذى قبله ، وقال القرافي : إن هذا المذهب مر بى في بعض الكتب التي لأستحضرها الآن^(٨).
قيل^(٩) : قد صرح به إمام الحرمين في "النهاية"^(١٠)، فقال : والذمى ليس مخاطبا بقتال الكفار ، وكذلك الرافعى في (كتاب السير)^(١١)، إذ قال :

-
- (١) وهو أن الخلاف في هذه المسألة يطرق المرتد والأصلى .
 - (٢) هل الردة تسقط الأعمال السابقة أم يشترط الموت عليها؟ سيأتى تفصيل الخلاف في هذه المسألة هـ (١) ص (٢٩٢) .
 - (٣) في أ : ومنع .
 - (٤) هذا خاص بالعبادات كما هو مذهب الحنفية ، قال الكاسانى :
(لردة أحكام كثيرة منها لا يجب عليه شىء من العبادات عندنا لأن الكفار غير مخاطبين بشرائع هى عبادات عندنا) . انظر بدائع الصنائع (١٣٦/٧) .
 - (٥) في ج : صلاة .
 - (٦) انظر : أصول السرخسى (٧٥/١) ، التوضيح (٢١٥/١) ، تيسير التحرير (١٤٩/٢) ،
تخريج الفروع (١٠٠) .
 - (٧) أقول : لم أر في عبارة الرازى ما يفيد بأنه ادعى الاتفاق أو الاجماع على جريان أحكام الاسلام على المرتد ، وإنما أشار إلى عدم الفرق بين المرتد والأصلى في جريان أحكام الاسلام عليهما وهو الراجح . والله أعلم .
 - (٨) انظر تنقيح الفصول (١٦٦) ، وانظر تعلييل هذا القول والرد عليه في : الابهاج (١٧٦/١) ، حاشية العطار (٢٧٧/١) .
 - (٩) قائله الزركشى .
 - (١٠) ويسمى نهاية المطلب في دراية المذهب ، قال ابن السبكى : فيما أجزم به لم يصنف في المذهب مثله ، وذكر الزركلى أنه مخطوط في اثني عشر مجلدا .
انظر : طبقات ابن السبكى (١٧١/٥) ، الأعلام (١٦٠/٤) ، تبين كذب المفتري (٢٧٨) .
 - (١١) الجزء المطبوع من فتح العزيز لا يوجد فيه كتاب السير وانظر حكم استئجار الذمى في روضة الطالبين (٢٣٩/١٠) .

والذمي ليس من أهل فرض الجهاد ، ولهذا إذا استأجره الإمام على الجهاد لا يبلغ به سهم راجل على أحد الوجهين كالصبي والمرأة .

نعم يجوز للإمام استئجاره عليه في الأصح ، وهذا يدل على أنه غير فرض عليه ، وإلا لما جاز كما لا يجوز استئجار المسلم^(١).

فإن قيل : يحتمل أن صحة استئجار الذمي إنما هو لكونه لا يجبر على العبادات في الدنيا بل يعاقب عليها في الآخرة .

قلت : لكنه إذا وقع لا يقع إلا عن نفسه لكونه واجبا عليه ، وإن لم يجبر "عليه"^(٢) كالمستأجر للحج تلك السنة وعليه فرضه^(٣) ، وكم ممن لا يجبر على شيء وإذا وقع لا يقع إلا واجبا مسقطا لفرضه كغير المستطيع في الحج ، إذا تكلف وحج والأعمى إذا لم يجد قائدا في الجمعة ، وتكلف وحضر^(٤) .

والسادس : الوقف لتعارض الأدلة .

حكاه سليم في "التقريب"^(٥) عن بعض الأشاعرة وأبو حامد الاسفراييني

(١) انتهى كلام الزركشى ومانقله عن الامام والرافعي ينصه تقريبا في البحر (٤٠٢/١) ، وانظر : الوجيز (١٨٩/٢) ، الغاية القصوى (٩٤٧/٢) ، الأم (١٧٧/٤) ، التمهيد للاسنوي (١٢٩) .

(٢) ساقطة من أ ، ج ، د .

(٣) إن حج فإنه يقع عنه لاعمن استأجره ، وقول المؤلف تلك السنة فيه إشارة إلى أنه يشترط للإجارة أن تكون في وقت يمكن الاشتغال به في الحال فلا يجوز الإضافة إلى السنة القابلة إلا إذا كانت المسافة لاتقطع في سنة .
انظر الغاية القصوى (٤٣٣/١) .

(٤) إذا تكلف من لم يجب عليه الحج كالعاجز أو الفقير وحج فإنه يقع مسقطا لفرضه . يقول الرملي : (وإنما يقع عن حجة الاسلام إذا باشره المسلم المكلف ، وإن لم يكلف بالحج فيجزىء حج الفقير وكل عاجز إذا اجتمعت فيه الحرية والتكليف كما لو تكلف المريض حضور الجمعة والغنى خطر الطريق وحج) .

انظر : نهاية المحتاج (٢٣٩/٣) ، مغنى المحتاج (٤٦٢/١) ، الأم (١٠٥/٢) ، الايضاح في مناسك الحج مع حاشية الهيثمي (٩٥) .

(٥) في أ : الغريب والصواب المثبت .

قلت : ذكره الزركشى ضمن المؤلفات التي اعتمد عليها في البحر واسمه "التقريب في الأصول" ولم أقف عليه ، وإنما ذكر ابن السبكي وغيره أن التقريب في الفقه ، قال وله كتاب في أصول الفقه ووقتت عليه ولم يصرح باسمه . والله أعلم . =

عن الأشعري نفسه^(١)، وفي "المدارك"^(٢) لإمام الحرمين يعزى للشافعي ترديد القول في خطاب الكفار بالفروع ، ونصه في "الرسالة" أنهم مخاطبون بها^(٣). فيحتمل أنه أشار بالترديد إلى الوقف ، ويحتمل أنه أشار إلى أن له قولين وقد سبق نقلهما عنه^(٤).

تنبيهات :

الأول :

ماسبق من تصدير المسألة بأن حصول الشرط الشرعي ليس شرطا في التكليف وأنه مفروض في خطاب الكفار بالفروع مشكل من وجوه :

أحدها : إن كان فرضها في الكافر حيث فقد^(٥) شرط الإيمان لأمر يخص هذا الشرط فينبغي أن يذكر وجه الخصوص فيه ، ويجعل محل النزاع ، ولا يطلق الشرط الشرعي .

= انظر : البحر المحيط (٧/١) ، طبقات ابن السبكي (٣٩٠/٤) ، كشف الظنون (٤٦٦/١) .

(١) هذين التقلين أوردهما الزركشي في البحر (٤٠٢/١) .

(٢) مدارك العقول ذكره ابن السبكي ونقل عنه ، قال الزركشي وهو من أنفس كتبه ، وأظنه مفقود . والله أعلم .

انظر : طبقات ابن السبكي (٢١٩،١٧٢/٥) ، البحر المحيط (١٢/١) ، كشف الظنون (١٦٤١/٢) .

(٣) انتهى مقاله الإمام في المدارك وقد نقله الزركشي في البحر (٤٠٣/١) .

وماعزاه للرسالة لم أقف عليه بعد البحث لكن معناه موجود حيث قال الشافعي : (وكل ماسن فقد ألزمتنا الله اتباعه ، وجعل في اتباعه طاعته ، وفي العنود عن اتباعه معصيته التي لم يعذر بها خلقا ، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجا) . الرسالة (٨٨) ، وانظر البحر المحيط (٤٠٢/١) .

(٤) راجع ص (٢٧٧) ص (٢٨١)

(٥) في أ : يفقد .

وإن كان لكونه شرطا شرعيا ليس إلا ، فلم فرضت في الكافر فقط؟(١)
ولذلك جعل الآمدى مسألة الكافر مثالا للقاعدة لافرضا فيها كما(*)

(١) أقول جعل الحنفية المسألة تمام محل النزاع ومعناه أن لاختلاف في الجزئيات الأخرى للقاعدة فلا يشترط للتكليف بها حصول الشرط الشرعي ، قال ابن الهمام : بل الخلاف واقع ابتداء في جواز التكليف بما شرط في صحته الإيمان حال عدمه . وقد شنع شارح مسلم الثبوت على من جعل هذه المسألة من جزئيات محل النزاع وقال : لا يليق بحال من يدعى الاسلام أن يتفوه بمنافاة فقدان الشرط الشرعي للتكليف ، فإنه يلزم أن لا يكون المحدث مكلفا بالصلاة وكذا الجنب ، ولا يكون أحد مكلفا بالحج إلا بعد الاحرام .

قلت : لكن نقل عن أبي هاشم وابن خوزيمنداد وأبي حامد وعبد الجبار أنه يشترط لصحة التكليف حصول الشرط الشرعي ، كما نقل عن أبي هاشم وابن خوزيمنداد أن المحدث لا يخاطب بالصلاة ، قال الزركشى وهذا كله وإن كان خلافا واهيا لكن شمول الترجمة له أولى .

ومن الأصوليين من جعل محل النزاع القاعدة ككل فالخلاف فيها جار في جميع جزئياتها فيدخل تحت هذه القاعدة مسألة تكليف الكافر بالفروع والمحدث بالصلاة . قالوا : وفرض الكلام في بعض جزئيات القاعدة إنما هو تقريبا للفهم وتسهيلا للمناظرة .

قال العضد : لأنه إذا ثبت في جزئى ثبت في جميع الجزئيات لعدم القائل بالفصل فإذا ثبت تكليف الكافر بالفروع ثبت أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطا للتكليف فيصح تكليف المحدث بالصلاة ، ويصح التكليف بالصلاة قبل حصول النية وهكذا في باقي الجزئيات ولم يتعرض بعض الأصوليين كانشيرازى والقاضى أبى يعلى والكلوذاني لهذه القاعدة وترجموا للمسألة بدخول الكفار في الخطاب بالشرعيات أو لا .

قلت : وهذا هو المختار ، وياحبذا لو أعرض المؤلف رحمه الله عن هذه الاشكالات التي لاثرة لها في الفقه . والله أعلم .

انظر : تيسير التحرير (١٤٨/٢) ، التقرير والتحرير (٨٨/٢) ، التلويح (٢١٣/١) ، فواتح الرحموت (١٢٩/١) ، حاشية العطار (٢٧٥/١) ، حاشية البناني (٢١١/١) ، مناهج العقول (١٥٢/١) ، نهاية السؤل (١٥٥/١) ، الإحكام للآمدى (١٩١/١) ، حاشية التفاتزاني (١٣/٢) ، العدة لأبى يعلى (٣٥٨/٢) ، التمهيد للكلوذاني (٢٩٨/١) ، شرح اللمع (٢٧٤/١) .

فعل ابن الحاجب^(١)، واقتضى كلامه أن المحدث متفق عليه ولكن قد طرد^(*) أبو هاشم اعتبار حصول الشرط في المحدث ، فالتزم أنه غير مخاطب بالصلاة ولو في سائر دهره^(٢)، وواقفه ابن خويزمندان ، وعزاه لمالك من حيث أنه قال في الحائض :

إذا طهرت قبل الغروب لا يلزمها صلاة العصر حتى يبقى من الوقت قدر ما تغتسل فيه ، وتفترغ من الأمر اللازم وتدرك ركعتين ، قال : فوقف^(٣) تعلق الوجوب بها على حصول الطهارة^(٤).

قلت : وقد يمنع ذلك ، [فمالك]^(٥) لم يوقفه إلا على زمن إمكان الطهارة لأعلى نفس الطهارة ، وهو أحد الأقوال عند الشافعي^(٦).

(١) فعبارة الآمدى : وذلك كتكليف الكفار... الخ .

وعبارة ابن الحاجب : وهى مفروضة فى تكليف الكفار... الخ .

ومعنى جعل المسألة فرضاً فى القاعدة أى أن محل النزاع أمر كل وهو صحة التكليف بالمشروط ووقوعه حال عدم الشرط ، لكن فرض العلماء ذلك فى أمر جزئى وهو تكليف الكافر بالفروع تقريبا للفهم .

ومعنى جعلها مثالا أى جعلها تام محل النزاع وقد ذهب إلى ذلك الحنفية .

انظر : الإحكام للآمدى (١٩١/١) ، مختصر ابن الحاجب (١٢/٢) ، حاشية البناني (٢١١/١) .

(*) ٢١ ج

(٢) نقل عن أبى هاشم قوله : ليس المحدث مخاطبا بالصلاة ، ولو استمر حدثه دهره لقى الله تعالى غير مخاطب بصلاة فى عمره .

انظر : البرهان (١٠٩/١) ، البحر المحيط (٤١٣/١) ، تقريرات الشريبي (٢١١/١) ، حاشية العطار (٢٧٦/١) .

(٣) فى د : فوقت .

(٤) نقل الزركشى كلام ابن خويزمندان وتوجيهه فى البحر المحيط (٤١٣/١) .

(٥) هذه إضافة اقترحها ناسخ ب ، وهى ضرورية لتوضيح المعنى . والله أعلم .

(٦) أقول : المراد أن الإمام مالك لم يوقف الوجوب على نفس الطهارة بمعنى أنه إذا لم تطهر لا تجب عليها الصلاة فهذا لا يقول به الإمام ، وإنما هو أراد أن الفرض لا يجب على الحائض إلا إذا طهرت فى الوقت وبقي قدر يمكن أن تغتسل فيه وتدرك ركعة . يقول ابن عبد البر :

ومن كان مضطرا أو معذورا كالكافر يسلم والحائض تطهر فإن كل واحد من هؤلاء إن أدرك قبل المغرب مقدار ركعة صلى العصر ، وراعى مالك للحائض فراغها من غسلها إذا لم يكن معها تفريط ثم أدركت ركعة على حسب ما وصفنا . =

وبالجملة فمن حكى الإجماع كالصفي الهندي وغيره لم يلتفت إلى هذا الخلاف^(١)، أو أوله كما أشار إليه إمام الحرمين في إزالة الإشكال عن المسألة حيث قال :

التحقيق أن الكافر يستحيل أن يخاطب بإنشاء فرع على الصحة وكذا كل ما يقع آخرًا من العقائد في حق من لا يصح عقده^(٢) في الأوائل ، وكذا المحدث يستحيل أن يخاطب بإنشاء الصلاة الصحيحة مع بقاء الحدث ولكن هؤلاء مخاطبون بالتوصل إلى ما يقع آخرًا^(٣) ولا ينتجز الأمر عليهم بإيقاع المشروط قبل وجود الشرط .

= وهذا هو أحد قولى الإمام الشافعى يقول النووى :
إذا زال الحيض أو النفاس في آخر الوقت فإن بقي من الوقت قدر ركعة وجبت تلك الصلاة وهل يشترط معها زمن إمكان الطهارة قولان :
أصحهما : لا يشترط ، والثاني يشترط لتتمكن من فعل الركعة .
انظر : الكافي لابن عبد البر (١٩٢/١) ، المجموع (٦٥/٣) ، القوانين الفقهية (٦٠)
أقرب المسالك مع بلغة السالك (٨٢/١) ، الغاية القصوى (٢٦٩) ، البحر المحيط (٤١٣/١) ، فتح العزيز (٦٤/٣) .
(١) يقول العطار :

تكليف المحدث بالصلاة فيه النزاع كما نقله البرماوى ، وإن نازع الصفى الهندي وغيره في ذلك وقالوا بأن المحدث مكلف بالصلاة بالإجماع بمعنى وجوب الاتيان بها وبالطهارة قبلها ، وكأنهم لم يعتبروا الخلاف السابق في ذلك ، وماقالوه هو الموافق لما في العصد وغيره .

انظر : حاشية العطار (٢٧٥/١) ، النهاية (قسم ٩٣٥/١) ، البحر المحيط (٤١٣/١) ، تقارير الشريبنى (٢١١/١) .

(٢) هكذا في البرهان ، والمراد أن ما يقع آخرًا من العقائد لا يكلف به من لا يصح اعتقاده في الأوائل ، فمثلا لا يكلف بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم قبل الإيمان بالله والله أعلم .

(٣) قال ابن برهان : (والكافر يعقل الخطاب وهو متمكن من التوصل إليه فجاز خطابه) .

وقال الغزالي : (ولا يمتنع أن يقول الشارع بنى الاسلام على خمس وأنتم مأمورون بجمعها وبتقديم الاسلام من جملتها) .

الوصول (٩٢/١) ، المستصفى (٩١/١) ، وانظر الأحكام للآمدى (١٩١/١) ، روضة الناظر (١٤٦/١) .

قال : ولكن إذا مضى من الزمان مايسع الشرط والمشروط والأوائل والأواخر ، فلايمتنع أن يعاقب الممتنع على حكم التكليف معاقبة من يخالف أمرا توجه عليه ناجزا ، ومن جوز تنجيز الخطاب بإيقاع المشروط قبل وقوع الشرط فقد سوغ^(١) تكليف ما لا يطاق .

ثم قال فإن أراد أبو هاشم ذلك فحق لاختفاء به^(٢) ، وإن أراد أنه لا يعاقب على ترك الصلاة مثلا بتركه التوصل إليها فخرق للإجماع^(٣) . انتهى .

وجرى على هذا التقرير الكيا الطبرى^(٤) وابن برهان^(٥) ، وبه يزول الإشكال عن ابن خويزمندان وغيره ، وغايته أن الأصحاب يقولون المعاقبة بترك الفعل ، وهو يقول بترك التوصل^(٦) إليه وهو خلف لفظي ، فإذا مضى الزمان الأول يعصى عند الإمام بالكفر وعندهم به وبالفروع ؛ لأنه يقول لو أتم بالفروع والفرص أنها غير ممكنة كان تكليفا بما لا يطاق^(٧) .

وثانيها : أن الحائض والنفساء فاقدتان للشرط الشرعي وهو الطهارة ، ولا يكلفان بالصلاة اتفاقا حتى أن بعضهم استثنى ذلك من القاعدة^(٨) .

قلت : إن أريد بالطهارة زوال الحيض والنفاس فليس مقدورا لهما ، والكلام في الشرط المقدور ، وإن أريد التطهر^(٩) بعد الانتقاع فهي المسألة بعينها التي فيها كلام أبي هاشم والإمام .

(١) في ج ، د : شرع والمثبت يوافق البرهان .

(٢) في ب : فيه والمثبت يوافق البرهان .

(٣) انظر : البرهان (١٠٨/١-١١٠) ، البحر المحيط (٤٠٣/١) .

(٤) بل ولم يسوغ اطلاق القول بتكليفهم قال : والصواب أن نقول مكلفون بالتوصل إلى الفروع به وتقديم الأصل ، كذا نقله عنه الزركشى في البحر (٤٠٤/١) .

(٥) انظر : الوصول (٩٢/١) ، البحر المحيط (٤١٣/١) .

(٦) في د : الموصل .

(٧) انظر البحر المحيط (٤١٣/١) .

(٨) انظر المصدر نفسه .

(٩) في أ ، ج ، د : التطهير .

وثالثها : مقتضى تفريع المسألة على هذه القاعدة أن خطاب الوضع لاختلاف في تعلقه بهم ؛ لأن الاسلام ليس شرطا فيه ، وستأتى المسألة مبسطة (١).

التنبيه الثانى :

إذا جرينا على ماقاله الإمام أن المكلف به التوصل استقام مايتكرر فى الفقه كما سبق أن الكافر فى الصلاة والصيام والزكاة والحج إن كان أصليا لم يجب عليه أو مرتدا وجب (٢).

قلت : لكن المرتد فى هذا المعنى كالأصلى ، فما وجه الفرق؟ (*)

نعم هو ينفع فى الجمع بين قولهم فى الأصول إنه مكلف وفى الفقه إنه غير مكلف (٣)، وهو أحسن من (٤) جمع الإمام الرازى والنووى (**) وغيرهما بأن مراد الفقهاء عدم المطالبة بها فى الدنيا ، ومراد الأصوليين العقاب عليها فى الآخرة (٥) وهو يقتضى أن لافائدة على القول بتكليفهم إلا مضاعفة العذاب فى الآخرة (٦)، وقد صرح بذلك الشيخ أبو حامد الاسفرايينى ، والشيخ فى

(١) انظر ص (٢٩٧) .

(٢) انظر ص (٢٨٤) .

(*) ٢٣٣

(٣) فيكون مرادهم فى الأصول أنه مكلف بالتوصل إليها بالاسلام ، ومرادهم فى الفقه أنه غير مكلف بالأداء حال كفره . والله أعلم .

(٤) فى أ : وجمع .

(**) ١٩٩

(٥) انظر : المحصول (٣٩٩/٢/١) ، المجموع (٤/٣) ، الأشباه والنظائر للسيوطى (١٦٠) .

(٦) أقول : ذكر الزركشى جمع الرازى والنووى وقال طريقته فاسدة لأن الأصوليين لا يريدون أنه لا تظهر فائدة الخلاف إلا فى الآخرة ، بل ذلك خاص فى بعض المسائل ولا يستلزم من ذلك عدم الفائدة مطلقا .

ويظهر أن المؤلف قد تبع شيخه فى ذلك .

وماقاله الزركشى فيه نظر لأن عبارة الرازى فى المحصول والنووى فى المجموع تدل على أن المقصود بهذا الجمع هو العبادات المحضة فقط كالصلاة والزكاة ، والخلاف فيها لا أثر له إلا فى الآخرة بلانزاع ، ولم يتعرضوا لما سواها من الفروع .

"شرح اللمع" ، وإمام الحرمين في (كتاب السير) من "النهاية" ، ووالده في "الفروق" ، والقاضي عبد الوهاب في "الملخص" ، والإمام الرازي في "المحصول" وغيرهم (١).

ولكن قد ذكر له فوائد كثيرة :

منها : تيسير الاسلام ، فإنه إذا علم أنه مخاطب وهو منشرح النفس بفعل الخيرات كان سببا في تيسير اسلامه (٢).

ومنها : إذا غم الكفار مال المسلم لا يملكونه خلافا لأبي حنيفة (٣).

= يقول الرازي : (ولاعني لقولنا أنهم مأمورون بهذه العبادات إلا أنهم كما يعاقبون على ترك الإيمان يعاقبون أيضا بعقاب زائد على ترك هذه العبادات . ومن أنكر ذلك قال إنهم لا يعاقبون إلا على ترك الإيمان وهذه دقيقة لا بد من معرفتها) .

فجمع الإمامين لا غبار عليه . والله أعلم .

المحصول (٤٠٠/٢/١) ، وانظر البحر المحيط (٤٠٤/١) .

(١) نقله عن جميع من سبق الزركشى في البحر (٤٠٥/١) ، وانظر شرح اللمع (٢٧٤/١) ، المحصول (٤٠٠/٢/١) .

قلت : والذي يقصده هؤلاء الأعلام هو العبادات المحضة فإنه لا تظهر فائدة على القول بتكليفهم بها إلا مضاعفة العذاب في الآخرة ، ومر نص الرازي في الهامش السابق ، أما الشيرازي فقال : إذا أمر الله أو رسوله بعبادة بخطاب مطلق ولفظ جامع اختلف أصحابنا ...

فهذا يدل على أن مرادهم العبادات فقط فاستدراك المؤلف عليهم بوجود فوائد أخرى ليس في موضعه . والله أعلم .

(٢) ذكرها القرافي وقال : لم يرد دليل على أنها لا تكون سببا لتيسير الاسلام فبقى استنباطه لا مانع منه .

انظر : تنقيح الفصول (١٦٥) ، النفائس (١٥٨٠/٤) ، القواعد والفوائد (٥٠) ، البحر المحيط (٤٠٥/١) .

(٣) ذكرها الزنجاني في تخريج الفروع .

قلت : ولا يصح بناء الخلاف في هذه المسألة على القاعدة ، لأن خلاف الحنفية منحصر في العبادات فقط ، وما سواها فهم مع الجمهور ، وقد نقل ابن اللحام موافقة الكلوداني والقاضي للحنفية في أنهم يملكونها مع قولهما بأن الكفار مخاطبون ثم ذكر ابن اللحام أن بناء الخلاف على هذه القاعدة ليس بجيد لأنه يقتضي أنهم لا يملكونها ، ولعل هذا مادفع الاستوى يعرض عن ذكرها في التمهيد . والله أعلم . =

ومنها : إحباط العمل بالردة^(١).

ومنها : إذا أسلم هل يصلى على قبر من مات من المسلمين في كفره؟
إذا قلنا لا يصلى عليه إلا من كان من أهل الفرض ، قاله القاضى
مجلى^(٢) فى "الذخائر"^(٣)،

= انظر : تخريج الفروع (١٠٠) ، القواعد والفوائد (٥٣) ، التمهيد للأسنوى (١٢٧)
البحر المحيط (٤١١/١) ، التمهيد للكلوذانى (٢٩٨/١) ، العدة لأبى يعلى (٣٥٨/٢)
روضة الطالبين (٢٩٣/١٠) .

(١) ذكرها القاضى حسين فى تعليقه حيث قال : يمكن بناء الخلاف فى احباط الردة
الأعمال على أن الكفار مخاطبون بالشرائع أم لا ؟ نقلا عن البحر المحيط (٤٠٢/١) .
أقول : ولاخلاف أن الردة تحبط ثواب الأعمال مطلقا سواء مات عليها أم لا
ولأعلم فى ذلك خلافا ، وهى تحبط العمل أيضا ، لكن هل تحبط بذاتها أم يشترط
الموت عليها .

ذهب الحنفية والمالكية إلى : أن الردة تحبط العمل بذاتها .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى : أنه يشترط الموت عليها .

وفائدة الخلاف تظهر فىمن حج ثم ارتد ثم أسلم فعلى الرأى الأول يعيد الحج وعلى
الثانى لا .

ولعل توجيه البناء : أنه على القول بتكليف الكفار لا تحبط الردة العمل لعدم
انقطاع التكليف بها ، فهو لا يزال مكلفا ، وعلى القول الآخر تحبط العمل .
انظر : بدائع الصنائع (١٣٦/٧) ، الحرشى على خليل (٦٨/٨) ، حاشيتان
(١٧٤/٤) الانصاف للمرداوى (٣٣٨/١٠) ، شرح المنتهى (٣٨٦/٣) ، أحكام
المرتد (٢٦٨) .

(٢) مجلى بن جميع بن نجا أبو المعالى القرشى ، شيخ الشافعية بمصر ، تفقه على سلطان
المقدسى وغيره ، كان جيد الحفظ ، حسن التعليق ، برع وصار من أئمة الأصحاب
وكبار الفقهاء ، تولى قضاء مصر فترة ثم عزل ، صنف "الذخائر" ، "العمدة" ،
"المسألة السريجية" ، توفى فى مصر عام (٥٥٠هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكى (٢٧٧/٧) ، طبقات ابن شهية (٣٢١/١) ، وفيات
الأعيان (١٥٤/٤) ، سير النبلاء (٣٢٥/٢٠) ، شذرات الذهب (١٥٧/٤) ، العبر
(١٤١/١) ، الأعلام (٢٨٠/٥) .

(٣) الذخائر فى فروع الشافعية وهو كتاب مبسوط جمع من المذاهب الكثير وفيه نقل
غريب ربما لا يوجد فى غيره ويعد من الكتب المعتمدة . قال الأسنوى : ترتيبه غير
معهود متعب لمن يريد استخراج المسائل وفيه أوهام ، وقال ابن السبكى : رتبته
على سلك لم يسبق إليه ثم أورد بعضا من مسائله .

انظر : كشف الظنون (٨٢٢/١) ، وفيات الأعيان (١٥٤/٤) ، سير النبلاء
(٣٢٥/٢٠) ، الأعلام (٢٨٠/٥) ، طبقات ابن السبكى (٢٧٨/٧) .

قال : وكذا صحة نذر الكافر^(١)، لكن قضية قوله أن يصح نذره ، ولكن الأصح المنع^(٢).

ومنها : إيجاب الضمان على الحرى ، كما قاله الأستاذ ، وسيأتى^(٣).
ومنها : لو مر الكافر بالميقات وهو مريد للنسك فجاوزه ثم أسلم وأحرم ، ولم يعد إليه عليه دم ، وقال أبو حنيفة والمزنى^(٤) لا دم عليه^(٥).

(١) نقله عن الذخائر الزركشى فى البحر (٤٠٦/١) ، وكذا الاسنوى فى التمهيد (١٢٩) إلا أنه لم يذكر مسألة النذر . والله أعلم .

(٢) كذا قال الزركشى بعد نقل كلام صاحب الذخائر .

وبيان العبارة : أن القاضى مجلى بنى صحة نذر الكافر على القاعدة ، فيقتضى صحة نذر الكافر عند الشافعية لأنه مخاطب بالفروع عندهم ، لكن المعتمد عند الشافعية عدم صحة نذر الكافر كما صرح بذلك الغزالى وغيره ، وبين الزركشى السبب بأن النذر تغلب فيه شائبة العبادة فكان كون الناذر مسلماً أقرب إلى الركنية .

وصحح الحنابلة نذر الكافر وأوجبوا عليه الكفارة جرياً على القاعدة .

انظر : المنشور (١٠٠/٣) ، البحر المحيط (٤٠٦/١) ، التمهيد للأسنوى (١٢٨) ، القواعد والفوائد (٥٧) ، تكليف الكفار (١٦٢) .

(٣) وهو أبو اسحاق الاسفرايينى ، وسيأتى بيان ذلك ص (٢٩٩) .

(٤) اسماعيل بن يحيى أبو ابراهيم المزنى نسبة إلى مزينة وهى قبيلة مشهورة ، ولد عام (١٧٥هـ) تلميذ الشافعى وحدث عنه وعن غيره ، وهو الذى غسله ، قال الشافعى :

المزنى ناصر مذهبه وقال صاحب الجرح سمعت منه وهو صدوق ، كان عالماً زاهداً

متقلداً من الدنيا ، مجاب الدعوة معظماً للعلم كثير العبادة ، صنّف كتباً كثيرة فى

المذهب من أعظمها المختصر ، قال ابن سريج : وهو أصل الكتب المصنفة فى مذهب

الشافعى وعلى مثاله رتبوا ولكلامه فسروا وشرحوا ، ومنها "الجامع الكبير" ،

و"الصغير" ، "المنثور" ، "الوثائق" ، توفى رحمه الله فى مصر عام (٢٦٤هـ) .

انظر : سير النبلاء (٤٩٢/١٢) ، وفيات الأعيان (٢١٧/١) ، طبقات ابن السككى

(٩٣/٢) ، شذرات الذهب (١٤٨/٢) ، الجرح والتعديل (٢٠٤/٢) ، العبر (٢٨/٢)

طبقات الحسينى (٢٠) ، طبقات الشيرازى (١٠٩) .

(٥) قال المزنى : (فالكافر أحق أن لا يكون عليه دم ، لأن إحرامه مع الكفر ليس

باحرام ، والاسلام يجب ما قبله) . وهذا هو مذهب الحنابلة .

مختصر المزنى (١٠١/٢) ، وانظر : المجموع (٦٠/٧) ، التمهيد للأسنوى (١٣١) ،

القواعد والفوائد (٥٢) ، البحر المحيط (٤٠٧/١) .

ومنها تحريم نظر الذميمة إلى المسلمة على الأضحى^(١)، وغير ذلك مما يطول ذكره^(٢).

[التنبيه] الثالث :

هذه المسألة من فروع الفقه ، وإنما تذكر في الأصول لتمهيد أصل ، وهو أن الإمكان في الفعل هل يشترط أن يكون ناجزا مع الخطاب أو لا؟^(٣) واختلف أيضا هل هي من المسائل القطعية أو الظنية . قال الإمام بالأول ، وإن كان القاضي أبو بكر قائلًا بالثاني^(٤).

(١) هناك خلاف في جواز كشف المرأة المسلمة على الكافرة ، وهو مبني على تفسير قوله تعالى في سورة النور (٣١) {أَوْ نَسَائِهِمْ} ، قال الرازي وفيه قولان : الأول : أن المراد والنساء اللاتي على دينهن ، فلاتبدى المسلمة للكافرة إلا ماتبديه للأجانب . وهذا قول ابن عباس وأكثر السلف . الثاني : المراد جميع النساء ، وهذا هو المذهب ، وقول السلف محمول على الاستحباب .

فعلى القول الأول يجرم على الذميمة النظر إلى المسلمة بناء على القاعدة ، وقد صحح المؤلف هذا القول تبعاً لشيخه الزركشي وهو مخالف للمعتمد في المذهب كما ذكر الرازي . والله أعلم .

انظر : تفسير الرازي (٢٠٨/٢٣) ، أحكام القرآن لابن العربي (١٣٧٢/٣) ، الجامع لأحكام القرآن (٢٣٣/١٢) ، البحر المحيط (٤٠٧/١) .

(٢) قد أوردت كثيراً من هذه الفروع في كتابي تكليف الكفار . انظر ص (١٤٢) .
(٣) قال الكيا : (مأخذ هذه المسألة أنه ليس في ترتب الثواني على الأوائل ما يخرجها عن أن تكون ممكنة ، فترتب التكليف على اشتراط تقديم الإيمان ليس ممنوعاً) . نقله عنه الزركشي في البحر المحيط (٤١٤/١) .

(٤) اختلف في وقوع مخاطبة الكفار هل هو مقطوع به أم لا؟ قطع إمام الحرمين بذلك ، وقال نحن نقطع بتكليفهم بالشرع جملة والقيام بمآله تفصيلاً وأنهم معاقبون في الآخرة على ترك فروع الشرع . ونقل عن القاضي أبي بكر أن الوقوع مظنون ومطلوب من مسالك الظنون . واختار الغزالي في المنحول قول الإمام لكنه عزا إلى القاضي أبي بكر التردد في أنه مقطوع أو مظنون .

انظر : البرهان (١١٠/١) ، المنحول (٣١) ، البحر المحيط (٤١٤/١) .

وقولى (لكن ذا فى فائت مرعى) الإشارفة إلى الكافر الأصفلى أى أنه مخالف للمرتد^(١) برعايته^(٢) إذا أسلم لا يقضى مافات فى زمن الكفر من صلاة وصيام وزكاة ونحوها ، لقوله تعالى إقل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف^(٣) ، وحديث (الاسلام يجب ماقبله)^(٤) .
 وأيضاً فلو ألزم بذلك^(٥) لشق عليه ، وكان تنفيرا له عن الاسلام ، والله أعلم .

[تعلق الخطاب الوضعى بالكفار] :

بكافر فباتفاق الجمع	أما تعلق الخطاب الوضعى
فإنه فى الشرع ليس ضامنا	أى لا الذى ^(٦) لم يلتزم أحكامنا
فإنه بالخلف والتزييف	لكن مايعود للتكليف
فإنه يفعل ^(٧) تعلقا	كحرمة التى لها قد طلقا

الشرح :

لما أطلقت فيما سبق أن الكافر مخاطب بالفروع ، وكان ذلك شاملا لخطاب التكليف والوضع ، بينت هنا ماقاله الشيخ تقى الدين السبكى : إن الوضعى باتفاق^(٨) وإن^(٩) الخلاف الذى أومأنا^(١٠) إليه فى النظم وبسطناه فى الشرح ، إنما هو فى التكليفى .

(١) فى ب ، د : للمرتدين .

(٢) فى ب : فى أنه ، وفى د : غايته .

(٣) الأنفال (٣٨) .

(٤) رواه الإمام أحمد فى مسنده (٢٠٤/٤) .

(٥) فى ج : ذلك .

(٦) فى ج : إلا الذى .

(٧) هكذا فى أ ، ج ، وغير منقوطة فى ب ، د ، ولعل الصواب يفعل . والله أعلم .

(٨) يتعلق بالكافر .

(٩) فى ب : فإن .

(١٠) فى د : أوماً .

فمن الوضعى كون إتلافهم سببا فى ضمانهم ، وكذا جنباياتهم ، بل هم أولى من الصبى بذلك^(١)، واشتراط الشروط فى معاملاتهم والموانع كذلك ، والحكم بصحتها وفسادها ، وترتب آثار كل عليه من بيع ونكاح وطلاق وغيرها .

قال : والخلاف فى مثل ذلك لاوجه له ، ويشهد له أن أبا حنيفة قال بصحة أنكحتهم مع قوله بعدم تكليفهم بالفروع^(٢).

قال : ولايخرج من هذا إلا ماكان من خطاب الوضع راجعا إلى خطاب التكليف ، ككون الطلاق تحرم به الزوجة عليه ، فإن مثل هذا يجرى فيه الخلاف السابق ، ويكون التعلق أرجح ، ومقابله مزيف وهو معنى قولى (بالخلف والتزييف) والباء للمصاحبة ، فإنه مصاحب لجريان الخلاف فيه ولتزييف ماسوى الأرجح^(٣) فى خطاب التكليف هذا معنى كلام الشيخ^(٤)، ولكن مراده بالكافر هنا الملتزم لأحكام^(*) شرعنا كالذمى ونحوه إذا كان ذلك فى ضمان ونحوه لافى الصحة ونحوها ، لامن لم يلتزم كالحربى ، فلذلك بينته فى النظم باستثناء ذلك .

(١) قلت : وقد اعترض بأن الإتلاف سبب لوجوب الضمان ، وبهذا يرجع إلى خطاب التكليف كالنوع الذى قبله فيكون الخلاف فيه جار .

والجواب : بأن الإتلاف سبب للضمان من حيث هو فيؤخذ من مال المتلف قهرا ولايتخاطب بالوجوب ، يدل على ذلك أن من لايتوجه إليه الايجاب يضمن كالصبى .
انظر : حاشية البناني (٢١٢/١) ، حاشية العطار (٢٧٨/١) .

(٢) أقول : هذا الاستشهاد فيه نظر من وجهين :

الأول : سبق أنه لم يرد نص عن الإمام أبى حنيفة فى المسألة .

الثانى : أن خلاف الحنفية خاص بالعبادات ، وماسواها من المعاملات والأنكحة والعقوبات فهم مع الجمهور فى تكليف الكفار بها ، ولهذا صححوا نكاح الكفار .
انظر : هـ (٤) ص (٢٦٧) ، هـ (٣) ص (٢٨٠) ، تكلف الكفار (١٩٣) .

(٣) فى أ ، ج ، د : الرجح ، والمثبت هو الأصوب فقد سبق قول المؤلف : (ويكون التعلق أرجح) . والله أعلم .

(٤) نقله ولده فى الابهاج (١٧٨/١) ، وفى جمع الجوامع مع التشنيف (٢٧٧/١) ، وانظر شرح الكوكب (٥٠٤/١) .

(*) ٢٢ ج

نعم اعترض على الشيخ في دعوى الإجماع في نحو الإلتلاف والجنايات بأن الخلاف فيها موجود^(١).

فقد حكى الرافعى عن الأستاذ أبى إسحق أن الحربى إذا قتل مسلما ، أو أتلّف عليه مالا ثم أسلم يجب الضمان ، إذا قلنا مخاطبون^(٢) بالفروع ، وحكاه العبادى عنه في "طبقاته" فيما إذا صار ذميا ، وإن كان الجمهور قائلين بعدم الضمان^(٣).

وقد نقلوا وجهين فيما لو دخل الكافر الحرم^(٤) وقتل صيدا هل يضمّنه؟ أصحابهما نعم^(٥).

(١) المعترض هو الزركشى ، وقد أيد اعتراضه بعدة نقول سردها المؤلف هنا بتمامها ثم رد عليها .

انظر : البحر المحيط (٤١١/١) ، تشنيف المسامع (٢٧٨/١) .

(٢) في ج : مخاطبون .

(٣) ما حكاه الرافعى والعبادى أورده الاسنوى في التمهيد (١٣٠) ، والزركشى في التشنيف (٢٧٨/١) ، والكمال في الدرر اللوامع (٣١٨/١) .

وانظر : البحر المحيط (٤١١،٤١٠،٤٠١/١) ، الإبهاج (١٨٤/١) ، حاشية العطار (٢٧٨/١) .

ويتلخص من هذين النقلين عن الأستاذ أن الضمان يجب على الحربى إذا أسلم أو عقدت له الذمة وهما بخلاف رأى الجمهور . والله أعلم .

(٤) الأصل أن الكافر يمنع من دخول الحرم على الصحيح من الأقوال ، قال الرازى :

(الحرم حرام على المشركين ، ولو كان الإمام بمكة فجاء رسول المشركين فليخرج إلى الحل لاستماع الرسالة ، وإن دخل مشرك الحرم متواريا فمرض فيه أخرجناه مريضا وإن مات ودفن نبشناه وأخرجناه عظامه إن أمكن) .

انظر تفسير الرازى (٢٧/٨) .

(٥) قال الشيرازى : (ويحتمل عندى أنه لا ضمان عليه لأنه غير ملتزم حرمة الحرم فلم

يضمن صيده) وعقب عليه النووى بقوله : وهو غريب انفرد به المصنف ، بل المذهب وجوب الضمان وبه قطع الأصحاب ، قال : ولا يفارق الكافر المسلم في ضمان صيد الحرم وشجره سائر نباته إلا في الصوم فلا يجوز الجزاء به بل يتخير بين المثل والطعام .

وقال ابن اللحام : إن الحربى لا يضمن جزم به الجمهور ، وإن كان ذميا يضمن .

المهذب (٢٢٥/١) ، وانظر : المجموع (٤٤٦/٧) ، التمهيد للأسنوى (١٣١) ، القواعد والفوائد (٥٥) ، البحر المحيط (٤١١/١) ، الإبهاج (١٨٥/١) .

قال صاحب "الوافي"^(١): وهما شبيهان^(٢) بالوجهين في ثمكيته من اللبث في المسجد إذا كان جنباً ، أى نظراً لعقيدته^(٣).
بل قال إمام الحرمين في "الأساليب"^(٤) في (كتاب السير) : إن الكفار إذا استولوا على مال المسلمين فلاحكم لاستيلائهم ، وأعيان الأموال لأربابها ، قال : وبني بعضهم المسألة على الخلاف في تكليفهم بالفروع وقال : هم^(٥) منهيون عن استيلائهم^(٦).

(١) المراد غالباً أبو بكر بن حسين العثماني المراغي ، مؤرخ ، فقيه ، ولد بالقاهرة عام (٧٢٧هـ) وأخذ عن السبكي ولازم الاسنوى تحول إلى المدينة واستوطنها خمسين عاماً وبها توفي عام (٨١٦هـ) ، من مؤلفاته :
"تحقيق النصره بتلخيص معالم دار الهجرة" ، "الوافي بتكملة الكافي" للاسنوى وهو شرح على منهاج النوى .

قلت ذكر الزركشى صاحب الوافي في موضع من البحر وعزى إليه شرح المذهب ولم أجد من ذكره وأيضاً هو معاصر للزركشى والمؤلف ولهذا لم أقطع أنه هو المراد . والله أعلم .

انظر : طبقات ابن شعبة (٧/٤) ، أنباء الغمر (١٢٨/٧) ، الضوء اللامع (٢٨/١١) الشذرات (١٢٠/٧) ، الأعلام (٦٣/٢) ، معجم المؤلفين (٦٠/٣) ، ذيل كشف الظنون (٧٠٠/٤) ، البحر المحيط (٣١٦/٣) .

(٢) في ج ، د : مشبهان .

(٣) كذا قال الزركشى في البحر والتنشيف بعد أن نقل كلام صاحب الوافي .

وقد أشار ابن السبكي وابن اللحام إلى هذين الوجهين ، لكن الزركشى استثنى هذه الصورة من القاعدة فلايجرى على الكافر حكم الاسلام فيها فيحل له اللبث في المسجد جنباً لأنه لايعتقد حرمة فجاج له ألا يؤاخذ به كما أنه لايجد على شرب الخمر لأنه لايعتقد تحريمه والمسلم يحذ .

قال : وقد كان الكفار يدخلون مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويطيئون الجلوس ولاشك أنهم كانوا يجنبون .

انظر : البحر المحيط (٤٠٩،٤٠٨،٤١١/١) ، تشنيف المسامع (٢٧٩/١) ، الإبهاج (١٨٥/١) ، القواعد والفوائد (٥١) ، التمهيد للاسنوى (١٣٢) .

(٤) الأساليب في الخلافيات ، ذكر فيه الخلاف بين الشافعية والحنفية وعند الانتقال إلى دليل آخر أثناء الاستدلال يورده بقوله أسلوب آخر وهو في مجلدين ، والظاهر أنه مفقود . والله أعلم .

انظر كشف الظنون (٧٥/١) .

(٥) في ب : قال وهم .

(٦) نقله عن الأساليب الزركشى في البحر (٤١١/١) ، والتنشيف (٢٧٩/١) .

قلت : الصحيح عدم بناء الخلاف في هذه المسألة على القاعدة وسبق ذلك ص (٢٩٣)

وقول الشيخ^(١): إن ثبوته في حقهم أولى من ثبوته في حق الصبي ممنوع ؛ لانسحاب حكم الاسلام على الصبي بخلافهم^(٢).

قلت : لا يرد شيء من ذلك على الشيخ ؛ لأن سقوط الضمان عند الجمهور في الصورة المذكورة في الحربى ، إنما هو لكونه غير ملتزم ، وقد قررنا^(٣) أن مراده الملتزم إذ لا يظن بالشيخ القول بتضمينه في "حال" (٤) (*) الحراية ، "بل" (٥) ولاموافقة الوجه الضعيف فيما إذا أسلم أو عقدت له ذمة^(٦) فما ذكر في غير الملتزم لا يطابق ما حكاه من الاتفاق ، فلم يبق فيه إلا قول من قال يخرج على الخلاف في تكليفهم ، وليس فيه ما يدفع حكاية الإجماع على التعلق^(٧).

ومنازعته في أنهم أولى من الصبي ممنوعة ؛ لأن انسحاب حكم الاسلام لا يقتضى الضمان مع رفع القلم إلا من حيث خطاب الوضع ، وأيضا فالصغر^(٨) لا يختص بالمسلم^(٩) ، وكذا المجنون^(١٠).

(١) أى الشيخ تقي الدين السبكي ، وهذا الاعتراض الثانى للزركشى .

(٢) بالنص من تشنيف المسامع (٢٧٩/١) .

(٣) فى أ : قرره .

(٤) ساقطة من ب .

(*) ١٩٩

(٥) ساقطة من أ .

(٦) وقد نقل هذان الوجهان عن أبى اسحاق ومر قريبا .

(٧) والمراد : أن ما حكاه السبكي من الاتفاق على تعلق الخطاب الوضعى لفعل الكافر

المراد به الملتزم فلا يرد عليه الخلاف فى الحربى .

والقول بأن عدم وجوب الضمان مبنى على الخلاف فى تكليفهم لا يدفع حكاية

الإجماع على تعلق الخطاب الوضعى بهم . والله أعلم .

(٨) فى ب ، ج ، د : الصغير .

(٩) فى ب ، د : المسلمة .

(١٠) لعلها الجنون فيكون المعنى أن الصغر والجنون لا يختصان بالمسلم ، وقد يكون المراد

أن الصغر لا يختص بالمسلم ولا بالجنون وهذا محتمل . والله أعلم .

فمن أجل ذلك جريت على ماقاله الشيخ في النظم ؛ لحسنه وزدته بيانا باستثناء^(١) غير الملتزم ؛ لأن عدم تضمينه إنما هو لمنع ، وهو عدم الالتزام ، لالكونه كافرا^(٢).

وكذلك لا يقدح في تعلق الخطاب بهم تصحيح أنكحتهم مع عدم وقوعها على أوضاع الصحيح في الشرع ؛ لأن ذلك من باب التخفيف والعفو حتى لا ينفروا من الاسلام إذا علموا أنه يفرق بينهما بمقتضى ذلك ، كما أوضحه الماوردى وغيره^(٣). والله أعلم .

(١) في د : باستيفاء .

(٢) قال الشيخ زكريا الأنصارى :

ما نقله ابن السبكي عن والده تبعه عليه الرموى واستحسنه لكن رده شيخه الزركشى .

قلت : أجاب المؤلف على اعتراض شيخه بما يشفى ولكن هو المعتمد . والله أعلم .
انظر : حاشية العطار (٢٧٧/١) ، حاشية البناني (٢١٢/١) ، حاشية الجوهرى (٣٢) غاية الوصول (٣٢) .

(٣) قال عميرة : والتحقيق أن أنكحتهم إن وافقت الشرع فصحيحة ، وإلا فمحكوم لها بالصحة رخصة وترغيبا في الاسلام .

ثم نقل قول إمام الحرمين في النهاية :

خرج الشافعى هنا عن قياس مذهبه من تكليف الكفار بالفروع للأخبار وترغيبا في الاسلام . اهـ .

قلت : لكن يلاحظ أن الحكم بالصحة لا يتأق إلا إذا كانت الزوجة تحل للزوج عند اسلامهما ، أما إذا كانت تحرم بأن كانت خامسة أو ذات محرم فإنه يفرق بينهما ، قال الماوردى .

نص الشافعى على جواز مناكحتهم ، وقال في بعض كتبه باطله وقال في موضع آخر معفو عنها فغلط بعض الأصحاب وخرجه على ثلاثة أفاويل وجمهورهم على خلافه بل قاله لاختلاف مناكحتهم .

فالصحيح منها ما كان بلفظ النكاح وبولى وشاهدين .

والمعفو عنه ما كان بغير ذلك .

والباطل : ما إذا كانت الزوجة تحرم على الزوج فلا يقران عليه بعد الاسلام . هذا ملخص ما ذكره الماوردى وهو دقيق . والله أعلم .

انظر : حاشية عميرة (٢٥٥/٣) ، تشنيف المسامع (٢٧٩/١) ، تكليف الكفار (١٩٣) ، الحاوى (٢٥٥/٩) .

فصل في ضرب الحكم الشرعي^(١)

[الضرب الأول : مافيه اقتضاء أو تخيير] .

[أقسام الضرب الأول] :

(أ) باعتبار ذاته :

والاقتضاء إن يكن لفعل	جزما فيجيب له بالأصل
ودون جزم ندبه وإن يكن	للتترك جزما فهو تحريم فصن
أو دونه لكن ينهى يقصد	فهو كراهة وقد تقيد ^(٢)
بنسبة التحريم أو تطلق ^(٣) له	تحاشيا من لفظة مستقلة
وإن يكن في ضمن أمر يولى	فالمنع من شراء خلاف الأولى
وما انتفى اقتضاؤه وخيرا	فهو إباحة لمن قد خيرا

الشرح :

هذا راجع إلى تقسيم الخطاب في تعريف الحكم^(٤) إلى اقتضاء وتخيير^(*)،

(١) اختلفت أقوال الأصوليين في أقسام الحكم الشرعي :

فمنهم : من جعله قسمين تكليفي ووضعي .

ومنهم : من جعل الوضعي داخلا تحت التكليفي .

ويظهر من كلام الآمدي أن الحكم الشرعي له ثلاثة أقسام : تكليفي وتخييري

ووضعي وهو المختار لأنه لا تكليف في المباح وقد رجح ذلك الأستاذ محمد مذكور .

والمؤلف جعل الحكم الشرعي ضربين : مافيه اقتضاء أو تخيير ، وماليس فيه ذلك

وهو الوضعي ، وضعف جعل الإباحة من التكليف .

انظر : ص (١٨٦) (١٣٦) ، التلويح (١٣/١) ، شرح العنود (٢٢٢/١) ، المحصول

(١٠٩/١) ، نهاية السؤل (٣٠/١) ، غاية الوصول (٧) ، حاشية العطار (٧٥/١)

الإحكام للآمدي (١٣٦/١) ، نظرية الإباحة (١٩-٢٢) .

(٢) في ج : يقيد .

(٣) في د : يطلق .

(٤) تبع المؤلف البيضاوي حيث عرف الحكم ثم شرع في بيان أقسام الخطاب ، وتقسيم

الخطاب هو تقسيم للحكم يقول الاستوى :

(لما تقدم أن الحكم خطاب الله تعالى ... الخ صح التقسيم في الخطاب وأن كلامه في

تقسيم الحكم) . نهاية السؤل (٤٠/١) .

(*) ٢٤ب

فهو بيان لما دخل تحت الاقتضاء والتخيير من الأقسام مفصلا ، والفاعل في الاقتضاء هو الحاكم ، وهو الله تعالى فهو أحسن من قول البيضاوي "الخطاب إن اقتضى الفعل"^(١) إلى آخره ؛ لأن إسناد الاقتضاء إلى الخطاب مجاز ، فإن المقتضى للشئ أى الطالب له حقيقة ، وإنما هو المخاطب لا الخطاب ولكنه مجاز شائع ، وربما يقع في هذا النظم استعماله أيضا ، كما في قولي (*) في حد الحكم (اقتضى أو خيرا)^(٢) وقولي هنا بعد ذلك (وما انتفى اقتضاؤه وخيرا) .

على أنه قد سبق احتمال أن يعاد الضمير إلى الله تعالى في قولي : خطاب الله وأنه الأحسن^(٣) ، فينبغي أن يكون في قولي (اقتضاؤه وخيرا) كذلك .

فالاقتضاء إما لفعل أو لترك .

فإن كان لفعل - والمراد به الوجودى لمقابلته^(٤) بالترك ، وإلا فالترك كف النفس ، وهو فعل كما سبق بيانه^(٥) - فلا يجلو : إما أن يكون مع الجزم ، أى ليس مجوزا فيه فخالفه ، أى لم يقم على ذلك قرينة أو لا مع الجزم^(٦) .

فالأول : الإيجاب : وهو مصدر أوجب يوجب ، ومعنى الوجوب لغة السقوط ، نحو : { فإذا وجبت جنوبها }^(٧) ، والثبوت ومنه (نسألك موجبات

(١) انظر منهاج الوصول (٤٠/١) .

(*) ٢٢

(٢) في ب ، د ، وخيرا ، والمثبت هو الصواب كما في النظم .

(٣) راجع ص (١٨٥) .

(٤) في د : لمقابلته .

(٥) راجع مسألة لا تكليف إلا بفعل ص (٢٢٠) .

(٦) أى يكون اقتضاء الفعل اقتضاء غير جازم .

(٧) قال تعالى : { فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر } . الحج (٣٦) .

والمقصود الإبل إذا سقطت على الأرض بعد الذبح .

انظر : تفسير الرازى (٣٦/٢٣) ، المفردات (٥١٢) .

رحمتك^(١) أى مثبتات فعلم أن الإيجاب هو : الطلب القائم بالنفس على الوجه المذكور^(٢).

والواجب هو : متعلق الإيجاب من الفعل كما سيأتى^(٣)، فإنه لما أوجبه وجب وجوبا فهو واجب ، فتسمية الحكم وجوبا مجاز ، وإنما هو إيجاب^(٤).
والثاني : الندب وهو لغة : الطلب ، ومنه حديث (انتدب الله لمن يخرج في سبيله)^(٥) أى أجاب له طلب مغفرة ذنوبه ، يقال ندبته

(١) هذا جزء من حديث أخرجه الحاكم عن ابن مسعود وقال صحيح على شرط مسلم . قال القاضي عياض : وموجبات رحمتك أى ما أوجب الله عليه الجنة ، وقال المناوى : هى الكلمة التى أوجبت لفائلها الرحمة ، والموجبات : هى المثبتات . المستدرک (٥٢٥/١) ، الجامع الصغير مع فيض القدير (١٢١/٢) ، مشارق الأنوار (٢٧٩/٢) ، النهاية لابن الأثير (١٥٢/٥) ، لسان العرب (وجب) (٧٩٣/١) ، الصحاح (وجب) (٢٣١/١) ، القاموس المحيط (وجب) (١٨٠) .

(٢) أقول : تبع المؤلف شيخه الزركشى فى هذا التعريف ، وهو مبنى على رأى الأشاعرة القائلين بالكلام النفسى ، وأن الله جل وعلا لا يتكلم بصوت وحرف ، وإنما هو معنى قائم بذاته .

فالإيجاب عندهم : هو ذلك الطلب القائم بالنفس للفعل طلبا جازما . وقد سبق بيان مذهب الأشاعرة والرد عليه ، فالصحيح أن الله جل وعلا يتكلم بصوت وحرف كلاما يليق بجلاله سبحانه ، وعلى ذلك يكون الإيجاب هو نفس الخطاب الطالب للفعل طلبا جازما . والله أعلم .
البحر المحيط (١٧٦/١) ، وراجع ص (٢٠٢) .

(٣) انظر ص (٣٢٢) .

(٤) الخطاب باعتبار تعلقه بفعل المكلف يسمى واجبا ، وقد يطلق الأصوليون الواجب ويريدون الايجاب وهذا من قبيل المجاز . يقول العضد :

وههنا نكتة وهى أن الحكم كما علمت نفس خطاب الله تعالى فالإيجاب هو نفس قوله أفعال ، وهو إذا نسب إلى الحاكم سمي إيجابا ، وإذا نسب إلى مافيه الحكم وهو الفعل سمي وجوبا فلذلك تراهم يجعلون أقسام الحكم الوجوب والحرمة مرة واليجاب والتحرير أخرى . اهـ باختصار .
انظر شرح العضد (٢٢٥/١) .

(٥) رواه البخارى ، ورواه الإمام أحمد والبيهقى بنحوه .

انظر : صحيح البخارى (كتاب الإيمان) (١٤/١) ، مسند الإمام أحمد (٢٣١/٢) ، السنن الكبرى (كتاب السير) (١٥٧/٩) .

فانتدب^(١)، ويطلق أيضا على التأثير ، ومنه حديث موسى عليه السلام (وإن بالحجر ندبا ستة أو سبعة من ضربه إياه)^(٢) وهو بفتح الدال ، وأصله أثر الجرح^(٣).

وإن كان لترك شيء^(٤) - أى لإعدام حقيقته ، وكف النفس عن إيجادها - فإما أن يكون مع الجزم أو لا .

والأول التحريم أى لذلك الفعل الإيجادى ، أما بالنظر لتعلقه بالكف عنه فإيجاب له ، وإن كان فى تعبيرهم بأن ما يقتضى الترك تحريم إيهام أنه تحريم له من حيث اللفظ ، وإن كان المراد ظاهرا .

وأصله من حرمة أى منعه ومنه (وحرمتنا عليه المراضع)^(٦) أى منعناه من رضعهن^(٧) وقولى (وهو تحريم فصن) أى فصن نفسك عن الوقوع فى متعلقه .

والثانى : وهو غير الجازم ، إما أن يكون :

(١) هذا مقاله ابن الأثير ، وقال القاضى عياض سارع بثوابه وحسن جزائه ، وقيل بمعنى أوجب إلى المراد ، وقيل معناه تكفل قال ابن حجر لوروده بهذا اللفظ فى رواية أخرى .

قلت : والمعنى الأخير هو أقربها لسياق الحديث . والله أعلم .
انظر : النهاية لابن الأثير (٣٤/٥) ، مشارق الأنوار (٧/٢) ، فتح البارى (٩٣/١) عمدة القارى (٢٢٩/١) .

(٢) انظر صحيح البخارى (الغسل) (٧٣/١) .

(٣) انظر : النهاية لابن الأثير (٣٤/٥) ، مشارق الأنوار (٧/٢) ، لسان العرب (ندب) (٧٥٣/١) ، القاموس المحيط (الندبة) (١٧٥) .

(٤) أى الاقتضاء إن كان لتترك شيء .

(٥) فى د : لهن .

(٦) القصص (١٢) ، والمقصود بالآية هو موسى عليه السلام .

(٧) انظر : تحفة الأريب (١٠٤) ، المفردات (١١٤) ، لسان العرب (حرم) (١١٩/١٢) ، القاموس المحيط (الحرم) (١٤١١) .

ينهى مقصود - أى مستقل - فكراهة ، وأصلها لغة خلاف الإرادة^(١) ، فمعنى كراهة الشرع "لشيء"^(٢) ، إما عدم إرادته ، أو إرادة ضده ، كما فى قوله تعالى {ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم}^(٣) .

أو ينهى غير مقصود : فخلاف الأول كما عبر به كثير هنا ، وذلك بأن يكون النهى فى ضمن الأمر بضده فسبأى أن الأمر بالشيء نهى عن ضده ، أو يستلزمه على الخلاف ، وقيل لا ولا^(٤) وهو اختيار إمام الحرمين والغزالي كما سبأى^(٥) ، فعلى هذا لاتأتى هذه التفرقة ، وأعجب من ذلك عزوها لإمام الحرمين^(٦) .

(١) قال إمام الحرمين : وهذا المعنى ليس مرادا فى هذا الفن ، بل هى لفظة مصطلح عليها عند الأصوليين يراد بها المنهى عنه مرادا كان للرب أو مكروها .

انظر : البرهان (٣١٣/١) ، التحقيق والبيان (٤٠٥/٢) ، القاموس المحيط (الكره) (١٦١٦) ، لسان العرب (كره) (٥٣٤/١٣) ، الصحاح (كره) (٢٢٤٧/٦) .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) التوبة (٤٦) ، والمقصود فى الآيه هم المنافقون . قال الرازى :

(قال أصحابنا معنى كره الله أراد عدم ذلك الشيء) .

تفسير الرازى (٨١/١٦) ، وانظر : تفسير الطبرى (١٤٤/١٠) ، البحر المحيط (٢٩٦/١) ، التحقيق والبيان (٤٠٥/٢) .

(٤) فى أ ، د ، وقيل لا ، والصواب المثبت والمراد لا يكون نهيا عن ضده ولا يستلزمه . والله أعلم .

(٥) انظر ص (٤١٠٧) .

(٦) فرق الأصوليون بين المكروه وخلاف الأولى بأن المكروه ماورد فيه نهى مقصود نحو لاتفعلوا ، أما خلاف الأولى فالنهى فيه غير مقصود فهو فى ضمن الأوامر التديبية فتركها خلاف الأولى لأن الأمر بالشيء نهى عن ضده .

وقد أورد المؤلف إشكالا ملخصه :

أن إمام الحرمين يرى أن الأمر بالشيء ليس نهيا عن ضده ولا يستلزمه ، وعلى هذا لاتأتى هذه التفرقة فكيف تعزى إليه ؟

قلت : الذى عواها إليه الزركشى فى التشنيف ونقل عبارته فى البحر فقال قال الإمام فى كتاب الشهادات من النهاية :

التعرض للفصل بين الكراهة وخلاف الأولى مما أحدثه المتأخرون ، وفرقوا بينهما بأن ماورد فيه نهى مقصود يقال فيه مكروه ومالا فهو خلاف الأولى ولا يقال مكروه .

بل سيأتى أن الخلاف إنما هو فى الأمر النفسى وأما اللفظى فليس عين النهى قطعاً ولا يتضمنه على الأصح^(١)، ومرادهم هنا إنما هو اللفظى ، فأين الفرق؟^(٢)

والتعبير هنا بخلاف الأولى غير صواب ، وإن عير به صاحب "جمع الجوامع" وغيره^(٣). والصواب ما عيرت به فى النظم من قولى (أنه منع من خلاف الأولى) ولا أريد بالمنع إلا منع التنزيه كما فى المكروه وذلك لأن المنع هو الحكم ، وأما خلاف الأولى فهو الفعل الذى تعلق به المنع ، وسيأتى^(*)

= المراد بالنهى المقصود أن يكون مصرحاً به كقوله لاتفعلوا ، بخلاف إذا أمر بمستحب فإن تركه لا يكون مكرهاً وإن كان الأمر بالشىء نهياً عن ضده لأننا استفدناه باللازم وليس بمقصود . اهـ

والذى يترجح عندى أنه لافرق بين المكروه وخلاف الأولى عند الإمام يدل على ذلك قوله أن ترك غسل الجمعة مكره مع أنه لانهى فيه وقوله : إن كل فعل مسنون صح الأمر به مقصوداً فتركه مكره فهذا نص صريح فى عدم التفرقة بينهما وقد نص العطار أن الإمام لم يفرق بينهما فى كتابه الشامل .

أما نقله التفرقة عن المتأخرين وإن قال العبادى وغيره أن هذا يعد كقوله بها فهذا يسلم إذا لم يصرح بخلافه ، أما وقد صرح بخلافه فلا يعد قائلًا به ، وبهذا يزول الإشكال ، ويرتفع التعارض فى النقل عن الإمام ، ويكون تعجب المؤلف فى محله . والله أعلم .

انظر : نشر البنود (٢٩/١) ، تشنيف المسامع (٩٧/١) ، البحر المحيط (٣٠٢/١) ، الآيات البينات (١٣٨/١) ، حاشية العطار (٢١٧، ١١٥/١) ، حاشية البناتى (٨٢/١) ، الابهاج (٤٠/١) .

(١) انظر ص (٢٠٧) .

(٢) قلت : لكن التفرقة قد تأتى أيضاً باعتبار آخر وهو إذا فسر خلاف الأولى بأنه ترك ما فعله راجح ولو لم يته عنه كما صرح بذلك الآمدى وابن النجار ، وعلى هذا يكون ترك المندوب خلاف الأولى وإن كان الأمر بالشىء ليس نهياً عن ضده . والله أعلم .

انظر : الإحكام للآمدى (١٦٦/١) ، شرح الكوكب (٤٢٠/١) .

(٣) انظر : جمع الجوامع (١٢٥) ، البحر المحيط (٣٠٢/١) .

(*) ج ٢٣

الفرق بين الحكم ومتعلقه من الأفعال^(١).

واعلم أن هذا القسم قد أهمله كثير من الأصوليين ، ولكنه موجود منتشر في الفقه مفرق^(٢) بينه وبين المكروه بما تضمنه الفرق السابق ، كما في صوم يوم عرفة للحاج ، فالأصح أنه خلاف الأولى ، وقيل مكروه ، وقد يرجح هذا مجدith أبي هريرة^(٣) (نهى صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم عرفة [بعرفة]) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه^(٤) ، وفيه ضعف ، وإن كان الحاكم صححه وقال على شرط البخاري^(٥) ، والحجامة للصائم خلاف الأولى

(١) أقول هذه لطيفة من دقائق المؤلف رحمه الله ، وإن كان العبادي قد أوجد لذلك مخرجا فذكر أن اطلاق اسم خلاف الأولى على الخطاب هو على حذف المضاف أى ذو خلاف الأولى ، أو أنه مجاز من باب اطلاق المتعلق - بالكسر - على المتعلق - بالفتح - وهذا ما يستعمله الأصوليون أحيانا فيطلقون على الإيجاب واجبا . والله أعلم .

انظر : الآيات البيّنات (١٣٧/١) ، حاشية البناني (٨٢/١) ، ص (٣٤١) .

(٢) في ب ، د : يفرق .

(٣) عبد الرحمن بن صخر الدوسي هذا أشهر ما قيل في اسمه واسم أبيه ، جاء يوما إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وفي كفه هرة فكانه الرسول صلى الله عليه وسلم بأبي هريرة ، أسلم عام خيبر وشهداها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم لزمه وواظب عليه فكانت يده مع يد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يحضر ما لا يحضره سائر المهاجرين والأنصار حتى أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثا ، شهد له الرسول بالحرص على العلم ، ودعا له بالحفظ ، توفي بالمدينة عام (٥٥٧) وعمره ٧٨ سنة .

انظر : الاستيعاب (١٦٧/١٢) ، الإصابة (٢٨٨/٦) ، (٦٣/١٢) ، أسد الغابة

(٤٦١/٣) ، (٣١٨/٦) ، تهذيب الأسماء (٢٧٠/٢) ، درة السحابة (٤٣٨) ، الملحق

(٦٦٩) ، شذرات الذهب (٦٣/١) ، سير النبلاء (٥٧٨/٢) . (٥) مبنية سم لـ هـ

(٤) سنن أبي داود (الصوم) (٧٤١/١) ، سنن النسائي الكبرى (إصم) (١٥٥/٢) ، سنن

ابن ماجه (الصوم) (٥٥١/١) .

(٥) انظر المستدرک (٤٣٤/١) .

وتصحیح المؤلف لكون صيام يوم عرفة خلاف الأولى بناء على أن الافطار سنة فقد

ثبت ذلك في الصحيحين ، وحديث النهي عن الصيام ضعيف . =

على مارجحه النووي ، وقال : لأنه لم يثبت فيه نهى مقصود ، وقيل : مكروه^(١) ، وكذا النفس والتنشيف في الوضوء فيهما خلاف ، وغير ذلك وهو كثير^(٢).

قال الشيخ تقى الدين السبكي : أول من علمناه^(٣) ذكر هذا القسم إمام الحرمين^(٤) ، ومراده أظهره ونشره ، وإلا فقد نقله هو^(٥) عن غيره فقال في كتاب الشهادات من "النهاية" : التعرض للفصل بين الكراهة وخلاف الأولى مما أحدثه المتأخرون ، ثم فرق بما سبق^(٦).

لكن كلام^(٧) السرافعى في (باب الزكاة) في كراهة الصلاة على غير الأنبياء يقتضى أن الإمام أراد بالمقصود الخصوص^(٨) ، وبغير المقصود

= يقول العطار : خلاف الأولى رجح على القول بالكراهة لأن النهى فيه غير مخصوص لأنه إما استفيد من دليل سنية أظاره وهو فعله صلى الله عليه وسلم ، فإنه أفطر فيه وليس النهى مستفادا من حديث أبى داود والنسائى وابن ماجه وغيرهم لضعفه .
انظر : حاشية العطار (١١٥/١) ، نشر البنود (٢٩/١) .

(١) جزم النووي في الروضة أن الحجامه للصائم مكروهه ، وذكر في المجموع أنها خلاف الأولى قال : وهو المنصوص وعليه الجمهور ، قال الرملى وظاهر أنه لا يخالف ما في الروضة ، قال الشيراملسى لأن المكروه قد يطلق ويراد به خلاف الأولى بل هما بمعنى واحد عند أكثر الفقهاء .

نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملسى (١٧٤/٣) ، وانظر : المجموع (٣٤٩/٦) ، روضة الطالبين (٣٥٧/٢) ، الأم (٩٢/٢) .

(٢) قال الشيرازى : (ويستحب ألا ينشف أعضاء من بلل الوضوء لأنه أثر عبادة فكان تركه أولى) . قال النووي : (ويقال يباح التنشيف ويقال يندب) . التحقيق (٦٦) وانظر : المهذب (٢٦/١) ، البحر المحيط (٣٠٢/١) .

(٣) في ب : علمنا .

(٤) قاله الشيخ في بعض مؤلفاته كذا نقل الزركشى ولم يصرح بالكتاب . والله أعلم .
انظر تشنيف المسامع (٩٧/١) .

(٥) أى إمام الحرمين .

(٦) سبق نقل نص الإمام بكامله ص (٣٠٧) هـ (٦) .

(٧) في ب : وكلام ، وفي د : ومن كلام .

(٨) في ب ، د : المخصوص .

العموم^(١)، فيزول الإشكال السابق^(٢).

قلت : وسيأتى في كلام الإمام ما يقتضى أن خلاف الأولى والمكروه بمعنى واحد والجواب عنه^(٣)، وقوى بعضهم ذلك ، وأن المراد أن الكراهة لها مرتبتان أدونهما خلاف الأولى^(٤).

(١) ماقاله المؤلف بأن مراد إمام الحرمين بالنهى المقصود هو الخصوص مخالف لما ذهب إليه شيخه الزركشى الذى قال :

وحكى الرافعى عن إمام الحرمين - فى كراهة الصلاة على غير الأنبياء - ما يبين أن المراد بالنهى المقصود تعميم النهى لخصوصه إذ قال : ووجهه إمام الحرمين بأن قال المكروه يتميز عن خلاف الأولى بأن يفرض فيه نهى مقصود وقد ثبت نهى مقصود عن التشبه بأهل البدع واطهار شعائرهم والصلاة على غير الأنبياء مما اشتهر بالفئة الملقبة بالرفض . هـ .

والمراد بالنهى العام : هو النهى الذى ورد فى ضمن الأوامر التديبية . يقول العطار : وغير المخصوص أى العام نظرا إلى دليل يعم الأوامر التديبية وهو أن الأمر بالشئ نهى عن ضده ، فالنهى فيه لم يستفاد من نهى مخصوص بمنعقله بل من الأمر التديبى بواسطة هذا الدليل العام ، ولما توقف ثبوت هذا النهى على ثبوت هذا العام وصف بأنه عام .

انظر : البحر المحيط (٣٠٢/١) ، فتح العزيز (٥٣٠/٥) ، حاشية العطار (١١٦/١) ، حاشية البناتى (٨٢/١) ، نشر البنود (٢٩/١) .

(٢) وهو عزو هذه التفرقة إلى إمام الحرمين ، راجع ص (٣٠٧) هـ (٦) .

(٣) انظر ص (٣١٥) .

(٤) مراده شيخه الزركشى حيث قال :

والتحقيق : أن خلاف الأولى قسم من المكروه ، ودرجات المكروه تتفاوت كما فى السنة ، ولا ينبغي أن يعد قسما آخر وإلا لكانت الأحكام ستة وهو خلاف المعروف أو كان خلاف الأولى خارجا عن الشريعة وليس كذلك .

قلت : ويشهد لكلام الزركشى أن المندوب يقابل المكروه ومن أسماء المندوب الأولى ويقابله خلاف الأولى فيكون مع المكروه قسما واحدا يقابل المندوب . والله أعلم .

وظاهر كلام المؤلف هنا أن خلاف الأولى قسم مستقل ، وقد صرح بذلك فى مبحث الرخصة حيث جعل الأحكام ستة ونقله عنه أيضا شيخ الاسلام الأنصارى . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣٠٣/١) ، غاية الوصول (١٩) ، نشر البنود (٣٠/١) .

وإن لم يكن في الخطاب اقتضاء بل فيه تحييز بين فعل الشيء وتركه فهو الإباحة ، مأخوذة^(١) من مادة الاتساع ، ومنه باحة الدار أى ساحتها^(٢) .
واعلم أن الإباحة تطلق أيضا على رفع الحرج ، فيدخل في المباح ما كان من فعل الله وفعل غير المكلف^(٣) ، لكن لا يكون^(٤) من الحكم إلا مافيه الإذن^(٥) .

ولأجل هذا اختلف في أن الإباحة حكم شرعى أو لا ؟ فقال بعض المعتزلة بالثاني لتفسيره بنفى الحرج ، فالخلاف إذن لفظي^(٦) .

(١) في ب : مأخوذة .

(٢) انظر : الصحاح (بوح) (٣٥٦/١) ، لسان العرب (بوح) (٤١٦/٢) ، القاموس المحيط (البوح) (٢٧٣) .

(٣) قال الزركشى :

إن تفسير المباح بنفى الحرج عن الفعل والترك يدخل فيه فعل الله جل وعلا وفعل السامى والنائم والصبي ونحوهم لأنه لا حرج فيها ولا استحالة تعلق المنع الشرعى بها .

قلت : لكن يفهم من كلام الآمدي أنه يمتنع اطلاق لفظ الإباحة على أفعال الله تعالى حيث يقول :

القائلون بالإباحة إن فسروها بنفى الحرج عن الفعل والترك فلانزاع في هذا المعنى وإنما النزاع في صحة اطلاق لفظ الإباحة بإزاء هذا المعنى ولهذا فإنه يمتنع اطلاق لفظ الإباحة على أفعال الله تعالى مع تحقق ذلك المعنى فيها .

انظر : البحر المحيط (٢٧٥/١) ، الإحكام للآمدي (١٣٢/١) .

(٤) في ب ، د : لا يلزم .

(٥) أى أن الإباحة بمعنى رفع الحرج عن فعل شيء وتركه لا تكون من الحكم الشرعى إلا إذا ورد الإذن بفعلها .

(٦) قال الأصفهاني :

(والحق أن التواضع فيه لفظي ، فإن أريد بالإباحة عدم الحرج عن الفعل فليست حكما شرعيا لأنه قبل الشرع متحقق ولا حكم قبل الشرع .

وإن أريد به الخطاب الوارد من الشرع بانتفاء الحرج عن الطرفين فهى من الأحكام الشرعية) .

بيان المختصر (٣٩٨/١) ، وانظر : تيسير التحرير (٢٢٥/٢) ، الإحكام للآمدي

(١٦٨/١) ، شرح العضد (٦/٢) ، شرح الروضة (٢٦٨/٢) ، البحر المحيط

(٢٧٧/١) ، شرح الكوكب (٤٢٨/١) .

واختلف أيضا في أن الإباحة تكليف ، والقول به منقول عن الأستاذ أبي إسحق^(١)، لكن على معنى التكليف باعتقاد إباحته ، ولا يخفى مافيه ، فإن الاعتقاد واجب ، فهو غير الإباحة^(٢).

واختلف أيضا في المباح ، هل هو مأمور به بناء على أن الأمر حقيقة في الإذن لافي الوجوب ولا في الندب ، وستأتى المسألة^(٣).

وقولى (وقد يقيد) إلى آخره إشارة إلى أن الكراهة تطلق على التحريم أيضا ، إما مع الإضافة إليه ، فيقال كراهة تحريم ، وإما على الإطلاق كما في قوله تعالى إكل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها^(٤).

ويقع هذا في كلام الشافعى ومالك والأقدمين كثيرا :

كقول الشافعى : وأكره آنية العاج^(٥).

"وقوله"^(٦)، وأكره ممر الحائض في المسجد^(٧) إذا حمل على حالة

(١) نقله الغزالي عنه في المنحول ثم ضعفه .

انظر المنحول (٢١) .

(٢) سأتى تفصيل هذه المسألة والترجيح فيها في هـ (ص) .

(٣) انظر ص () .

(٤) الإسراء (٣٨) .

والإشارة بذلك في الآية تعود إلى ما سبق من قوله تعالى [وقضى ربك] ...

فيشمل التأفف من الوالدين ونهرهما والتنذير والبخل وقتل الأولاد والزنا وقتل النفس المحرمة وأكل مال اليتيم والتكلم بغير علم والمشى على الأرض مرحا وكل هذه أمور محرمة .

وقيل الإشارة تعود إلى الأخيرين فقط .

انظر : تفسير الرازى (٢٠/٢١٣) ، تفسير ابن كثير (٣/٤١) .

(٥) العاج : هو أُنْيَاب الفيل ولا يسمى غير الناب عاجا .

وقد ذكر الزركشى أن هذه العبارة قالها الشافعى في باب الآنية ، ولم أجد لها في الأم فلعلها في غيره .

لكن صرح الشافعى في الأم أنه لا يتوضأ ولا يشرب في عظم ميتة ولا عظم الفيل . انظر : لسان العرب (عوج) (٢/٣٣٤) ، الصحاح (عوج) (١/٣٣٢) ، البحر المحيط (١/٢٩٦) ، الأم (١/٨) .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) انظر الأم (١/٤٦) .

خوف^(١) التلويث .

وقوله في باب السلم : وأكره اشتراط الأعجف^(٢) والمشوى والمطبوخ ؛ لأن الأعجف معيب وشرط العيب^(٣) مفسد^(٤) ، إلى غير ذلك^(٥) .

(١) في أ : تخويف .

(٢) وهو الهزيل ، والأعجف غلظ العظام وعراؤها من اللحم .

انظر : لسان العرب (عجف) (٢٣٣/٩) ، الصحاح (عجف) (١٣٩٩/٤) .

(٣) في ب : المعيب .

(٤) قال الشافعي في صفة اللحم وما يجوز فيه وما لا يجوز :

(وأكره أن يشتربه أعجف مجال ، وذلك أن الأعجف يتباين ، والزيادة في العجف نقص على المشتري) .

ولم أجد ذكرا للمشوى والمطبوخ وإنما ذكره الزركشي في نقله عن الشافعي . والله أعلم .

الأم (٩٧/٣) ، البحر المحيط (٢٩٦/١) .

(٥) كقول الشافعي : (إلا آتية الذهب والفضة فإن أكره الوضوء فيهما) .

قال ابن النجار : ومن كلام الإمام أحمد (أكره المتعة والصلاة في المقابر) وهما محرمان . اهـ والمراد نكاح المتعة .

وقال ابن بدران : (وأطلق بعض أصحابنا المكروه على الحرام فقد قال الخرق في مختصره : ويكره أن يتوضأ في آتية الذهب والفضة . اهـ مع أن التوضؤ فيهما حرام بلاخلاف في المذهب .

وسبب اطلاق الكراهة على التحريم هو التورع والتحرز عن قوله تعالى {ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام} النحل (١١٦) .

يقول الإمام مالك :

لم يكن من أمر الناس ولا من مضي من سلفنا ولا أدركت أحدا أقتدى به يقول في شيء هذا حلال وهذا حرام ، وما كانوا يجترئون على ذلك ، وإنما يقولون نكره كذا ونرى هذا حسنا ، فينبغي هذا ولا نرى هذا ولا يقولون حلال ولا حرام . قال ابن القيم :

وقد غلط كثير من المتأخرين من أتباع الأئمة بسبب ذلك فنفسوا التحريم عما أطلق عليه الأئمة الكراهة .

الأم (٨/١) ، شرح الكوكب (٤١٩/١) ، المدخل لابن بدران (٦٣) ، مختصر الخرق (١٦) .

وانظر : اعلام الموقعين (٣٩/١) ، الاعتصام (٥٥/٢) ، الإنصاف للمرداوي

(٢٤٧/١٢) ، الإبهاج (٦٠/١) ، البحر المحيط (٢٩٦/١) ، شرح العضد (٥/٢) ،

شرح الروضة (٤٠٣/٣) ، المستصفي (٦٧/١) .

وربما أطلق المكروه أيضا على خلاف الأولى إن جعل غيره ، كقول
 إمام الحرمين في "النهاية" في باب الجمعة : إن ترك غسل الجمعة مكروه ، مع
 أنه لانهى فيه ، قال : وهذا عندي جار في كل مسنون صح الأمر به
 مقصودا^(١) . انتهى .

قيل^(٢) : ويؤيده نص الشافعي في "الأم" على أن ترك غسل الإحرام
 مكروه^(٣) .

وقال الإمام في موضع آخر من "النهاية" : إنما يقال ترك الأولى مكروه
 إذا كان منضبطا كالضحى وقيام الليل ومالاتحديد له ولاضابط من (*)
 المندوبات لايسمى تركه مكروها ، وإلا لكان الإنسان في كل وقت (**)
 ملابسا للمكروهات الكثيرة من حيث أنه لم يقم يصلى ركعتين ، أو يعود
 مريضا ونحوه . انتهى^(٤) .

فإذا حمل على أنه أراد أنه يطلق عليه إطلاقا ، وإن كانت حقيقتهما^(٥)
 متغايرة^(٦) استقام مع ما سبق نقله عنه ، وإلا فظاهره التعارض^(٧) .

(١) نقله الزركشى عن النهاية .

انظر البحر المحيط (٢٩٧/١) .

(٢) قائله الزركشى .

(٣) انظر البحر المحيط (٢٩٧/١) وعبارة الشافعي :

وإن كنت أكره ذلك له وأختار له الغسل ، وماتركت الغسل للاهلال قط ، ولقد
 كنت أعتسل له مريضا في السفر وإنى أخاف ضرر الماء ، وماصحبت أحدا أقتدى
 به فرأيتته تركه ، ولارأيت منهم أحدا عدا به أن رأه اختيارا . الأم (١٢٤/٢) .

(*) ٢٠

(**) ٢٥ ب

(٤) نقله عنه الزركشى في البحر (٣٠٣/١) .

(٥) في ب ، د : حقيقته .

(٦) كاطلاق المكروه على الحرام مثلا .

(٧) أى وإلا إن أراد أن حقيقتهما متفقهما فظاهره التعارض .

وقد سبق إزالة هذا التعارض في هـ (٦) ص (٣٠٧) .

وقد يطلق المكروه أيضا على ما وقعت الشبهة في تحريمه ، كالحم السبع^(١)، ويسير النبيذ^(٢) ونحو ذلك من المسائل المختلف في تحريمها ، كما هو مصرح بذلك في الفقه .

وذكره الغزالي في "المستصفى" ، واستشكله بأن معتقد^(٣) التحريم مجرم عليه وغيره يحل له ، فلاوجه للكرهية^(٤) .
وقد قال الأبيارى في "شرح البرهان" : ليس في الفقه مسألة أصعب من القول بالكرهية في ذلك فإنه مخالف للفريقين ولد ليليهما^(٥)، فهو خرق للإجماع^(٦) .

(١) السبع من الحيوان : هو ماله ناب ويعدوا على الناس والدواب فيفترسها كالأسد والنمر والفهد ، وقال أبو حنيفة : كل ما أكل اللحم فهو سبع .

وسباع الطير : هى الجارحة ذات المخلب كالصقر والنسر .

فالجماهور متفق على تحريم لحم السبع واختلافهم في بعض الحيوانات مبنى على الخلاف السابق في تفسير السبع .

وذهب المالكية إلى كراهة ذلك .

انظر : لسان العرب (سبع) (١٤٧/٨) ، القاموس المحيط (سبع) (٩٣٨) ، الاختيار (١٣/٥) ، بداية المجتهد (٤٦٧/١) ، المهذب (٢٥٥/١) ، معنى المحتاج (٣٠٠/٤) ، شرح المنتهى (٣٩٦/٣) ، الفقه الاسلامى وأدلته (٥٠٧/٥) .

(٢) انظر أقوال العلماء في حكم شرب قليل النبيذ الذى لا يسكر في :

بداية المجتهد (٤٧/١) ، بدائع الصنائع (١١٦/٥) .

(٣) في د : يعتقد .

(٤) انظر : المستصفى (٦٧/١) ، البحر المحيط (٢٩٧/١) .

(٥) في ب : ودليلهما .

(٦) نقل المؤلف هذه العبارة عن البحر المحيط باختصار فيه إخلال ، ونص العبارة كما في شرح البرهان :

(ليس في مسائل الفقه مسألة أصعب من القضاء بالكرهية لأجل مخالفة الخصم ولاسيما إذا كان المجتهد يرى الحل وغيره يرى التحريم .

فإذا ذهب إلى الكراهة فقد خالف الدليلين جميعا .

وإن كان القولان متفقا عليهما كان المصير إلى الكراهة خرقا للإجماع .

والذى يتأتى في هذا المكان التوقف عن الفعل وإن كان يغلب على ظنه الحل لاحتمال التحريم ، أما حمل غيره عليه أو الفتوى بالكرهية فلاوجه له عندى .

التحقيق والبيان (٤٠٦/١) ، وانظر البحر المحيط (٢٩٧/١) .

قلت : قد^(١) يجاب بأن الخلاف أورث في القلب ريبة فكره ككراهة أكل مال من في ماله حرام وكراهة الماء المشمس^(٢) وغير ذلك مما ليس فيه دليل صريح بالكراهة^(٣)(*) .

واعلم أن في إطلاق الكراهة على هذه الأمور الأربعة خلافا في أنه حقيقة في التنزيه^(٤)، مجاز في غيره أو مشترك .
وجهان لأصحابنا حكاهما ابن سرامة^(٥)، لكن في [كراهة]^(٦) التنزيه والتحريم^(٧) .

(١) في د : وقد .

(٢) الماء الموضوع في الأواني والمسخن بالشمس يكره استعماله لأنه قد يورث البرص ، أما المشمس في الحياض والبرك فلا يكره ، وتزول الكراهة بتبريده ، وقد رجح النووي عدم الكراهة مطلقا لأنه ليس لها دليل يعتمد .
انظر : روضة الطالبين (١٠/١) ، نهاية المحتاج (٦٩/١) .

(٣) قال الايبارى : (من قال المصيب واحد فقد يقول بالكراهية إذا بقي في نفسه حزازة من كلام الخصم) . التحقيق والبيان (٤٠٦/١) .

(*) ١٢٣

(٤) في ج : النديبة .

(٥) محمد بن يحيى بن سرامة أبو الحسن البصرى ، فرضى ، فقيه ، محدث ، رحل في طلب الحديث وتنقل بين المدن وأقام بآمد مدة ، كانت له عناية ومعرفة بعلم الفرائض والضعفاء من الرجال ، له مصنفات منها :
"الاعداد" وفيه غرائب ، "الحليل" ، "أدب الشاهد" ، "الكشف عن أصول الفرائض"
قال ابن السبكي أراه توفي في حدود سنة عشر وأربعمائة .
انظر : سير النبلاء (٢٨١/١٧) ، طبقات ابن السبكي (٢١١/٤) ، طبقات الحسيني (١٣٠) ، طبقات ابن شهبة (١٩٦/١) ، طبقات الاسنوى (٢٧/٢) ، الأعلام (١٣٦/٧) .

(٦) إضافة ضرورية من نقل البحر .

(٧) نقله عن ابن سرامة الزركشى في البحر (٢٩٨/١) ، أما كون النهى حقيقة في التحريم مجاز في التنزيه فهي مسألة أخرى ستأتى ص (١٣٧) .

وفي "المستصفى" إطلاق اشتراكه بين الأربعة^(١)، ولكن نازعه العبدري^(٢) في شرحه .

تبيينان :

أحدهما : ماسبق في أن خلاف الأولى بنهى غير مقصود فيه غير ماسبق أمران آخران :

أحدهما : أن في كونه منهيًا عنه خلاف^(٣) مثل الخلاف في أن المندوب مأمور به^(٤) أو لا ؟ ؛ لأنه بطريق التبعية له كما سبق^(٥).

ثانيهما : أن أدلة الأحكام لاتتقيد استفادتها من صريح الأمر والنهى ، بل يكون بنص أو إجماع أو قياس .

والنص إما أن يكون أمرا أو نهيا أو إذنا أو خيرا بمعناها^(٦)، أو إخبارا بالحكم ، نحو {كتب عليكم الصيام}^(٧)، {إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى

(١) انظر المستصفى (٦٦/١) .

(٢) لم أهدئ إلى ترجمته لكن ذكر الزركشى أنه أبو عبد الله العبدري وهو مالكي المذهب وقد شرح المستصفى في كتابه المستوفى ، وبعد البحث الطويل لم أجد إلا شخصان مالكيان بهذا اللقب والكنية ، وقد ترجح لدى أنهما غير المعنى حيث لم يذكر أنهما أصوليان أو أن لهما هذا الشرح ، كما لم يذكر صاحب كشف الظنون وذيله اسم هذا الشرح . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٨/١) ، شجرة النور (٢١٨، ٢١٧) ، الديقاج (٣٢٨) ، معجم المؤلفين (٢٨٤، ٢٤٤/١١) ، الدرر الكامنة (٢٣٧/٤) ، كشف الظنون (١٦٧٤-١٦٧٦) ، ذيله (٤٧٧/٤) .

(٣) في ج : خلافا .

(٤) في أ : ماقرته .

(٥) فمن قال النهى للتحريم فليس عنده بمنهى عنه ، ومن قال للتزيه أو مشترك بينه وبين التحريم أو للقدر المشترك بينهما فهو منهى عنه .

انظر : البحر المحيط (٢٩٨/١) ، بيان المختصر (٣٩٦/١) ، أحكام الفصول (٧٨) .

(٦) في د : بمعناها ، والمثبت هو الصواب كما نقلها ابن النجار في شرح الكوكب

(٣٤٣/١) فتكون العبارة أو خيرا بمعنى الأمر أو النهى أو الإذن . والله أعلم .

(٧) البقرة (١٨٣) .

أهلها^(١)، (إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم)^(٢)، {أحل لكم صيد البحر}^(٣).
 أو بذكر خاصة لأحدهما^(٤)، كوعيد على فعل شيء أو على تركه^(٥)،
 ووعد على فعل أو ترك^(٦) أو نحو ذلك^(٧) فإذا لم تتوقف^(٨) الكراهة والمنع من
 خلاف الأولى على صيغة كغيرهما ، فكيف يتأتى هذا الفرق ؟
 إلا أن يقال : إذا ثبت بدليل معنى الأمر به تضمن^(٩) "معنى"^(١٠) النهي
 عن ضده بأى صيغة دلت^(١١) ، فاعلمه .

الثاني : اختلف في أنه تكليف أو لا ، كما اختلف في الندب ،
 والخلاف مفرع على أن التكليف إلزام مافيه كلفه أو طلبه ، وبالثاني قال

(١) النساء (٥٨) .

(٢) رواه البخارى ومسلم ومالك وأحمد .

انظر : صحيح البخارى (الأيمان والنذور) (٢٢١/٧) ، صحيح مسلم (الإيمان)

(٨٠/٥) ، الموطأ (٤٨٠/٢) ، مسند أحمد (٧/٢) ، فيض القدير (٣١٩/٢) ، شرح

النووى على مسلم (١٠٥/١١) ، فتح البارى (٥٣٠/١١) .

(٣) المائدة (٩٦) .

(٤) أى الأمر والنهى .

(٥) وهذه خاصة للإيجاب والتحریم .

(٦) وهذه خاصة للندب والكراهة .

(٧) انظر شرح الكوكب (٣٤٣/١) .

(٨) فى ج : يتوقف .

(٩) فى ج : يضمن .

(١٠) ساقطة من ب .

(١١) وملخص كلام المؤلف : أن الاستفادة من أدلة الأحكام لاتتقيد بكونها صريحة فى

الأمر والنهى ، بل يستفاد الحكم إما بنص أو اجماع أو قياس .

والنص إما أن يكون : صريحا فى الأمر والنهى والإذن .

أو يكون : خيرا بمعنى الأمر والنهى والإذن .

أو اخبارا بالحكم .

أو يكون بذكر خاصة للأمر والنهى .

ومن هنا يعلم أن الكراهة والمنع من خلاف الأولى لايتوقفان على صيغة فكيف يتأتى

الفرق بينهما إذا كان الدليل ليس صريحا فى الأمر بل جاء لمعنى الأمر .

والجواب : أن الدليل إذا ورد بمعنى الأمر فإنه يتضمن أيضا معنى النهى عن ضده .

والله أعلم .

القاضى^(١) . والله أعلم .

(١) أقول : اختلفت آراء الأصوليين في تعريف التكليف وبناء عليه اختلف في دخول المندوب والمكروه والمباح في التكليف .

فذهب إمام الحرمين إلى أن التكليف (إلزام مافيه كلفة) ، وعليه لا تدخل الأحكام الثلاثة في التكليف .

وعرفه القاضى الباقلاني بأنه : الأمر بما فيه كلفه والنهي عما في الامتناع عنه كلفه قال : وإن جمعتهما قلت الدعاء إلى مافيه كلفة وعد الأمر على الندب والنهي على الكراهة من التكليف . اهـ

وعرفه ابن النجار بأنه الزام مقتضى خطاب الشرع فأدخل المباح ضمن التكليف وبذلك قال أبو اسحاق الاسفرايينى وعد التكليف في المباح من جهة اعتقاد إباحته . والراجح - والله أعلم - ماذهب إليه الباقلاني لأن التعريف الأول يلزم عليه اخراج كثير من الأحكام الشرعية عن دائرة التكليف ، والثالث يدخل المباح وظاهره أنه لا تكليف فيه .

وعلى التعريف المختار يدخل المندوب والمكروه ضمن التكليف وهما وإن لم يكن فيهما الزام من جهة عدم ترتب الذم على الترك أو الفعل ، إلا أن فيهما معنى الالزام من حيث أن فعل المندوب مطلوب في الشريعة وكون تاركه لا يذم لايعنى التساهل في تركه ، بل قد ذكر الحنفية أن سنن الهدى تتعلق بتركها كراهية واساءة وقال محمد بن الحسن في بعضها أنه يأثم وفي بعضها يجب القضاء وهى سنة الفجر ولكن لايعاقب بتركها وهذا فيه معنى الالزام لأن المكلف لو ترك أكثر السنن سيكون ملاما لأن ذلك ذريعة إلى ترك الواجب ، وإتيان المكروه طريق للدخول في الحرام .

يقول الشاطبي في هذا الشأن :

فالإخلال بالمندوب مطلقا يشبه الإخلال بالركن ، والمجتزئ على الأخف بالإخلال به معرض نفسه للتجرؤ على ماسواه ولذلك لو اقتصر المصلى على ماهو فرض في الصلاة لم يكن في صلاته مايستحسن وكانت إلى اللعب أقرب . اهـ باختصار ومن هنايترجح دخول المكروه والمندوب ضمن التكليف لأن فيهما طلب ومعنى الالزام ، أما المباح فليس فيه الزام ولاطلب ولامعناها باعتبار ذاته فلايدخل ضمن التكليف ، وادخاله من حيث وجوب اعتقاد إباحته ضعيف لأنه يرد على الأحكام الحتمية ، فالواجب يجب اعتقاد كونه واجبا... الخ . والله أعلم . =

[أقسام الحكم التكليفي باعتبار الفعل الذى تعلق به] :

ومابيه تعلق الأحكام	يصاغ منه ^(١) اسم به الإعلام ^(٢)
فالفعل ذو الإيجاب واجب فرض	ولازم حتم ومكتوب ومض
ورسمه ماذم فيه التارك	وانفه بذى النذب فلا يشارك ^(٣)

الشرح :

لما كان كثير يتساحون بإطلاق اسم نوع الحكم على متعلقه من الفعل وعكسه ، فيقولون : مثلاً الحكم إما واجب أو مندوب إلى آخره ، ويقولون فى الفعل إنه إيجاب أو نذب إلى آخره ؛ تعرضت للفرق بينهما بحسب الحقيقة ، وأن الواجب ماتعلق به الإيجاب ، والمندوب ماتعلق به النذب إلى آخره ، فيصاغ لكل فعل من الحكم الذى تعلق به اسم يحصل به الإعلام ^(*) والتمييز عن بقية الأفعال ، فبينت ذلك ، وضمنت لكل واحد مايسمى به من الأسماء بوفاق وخلاف وتسرى هذه الأسماء إلى نفس الأحكام المتعلقة ، فيصاغ منها اسم لها ، وذكرت رسم ^(٤) كل نوع من هذه الأفعال للإيضاح ، كما فعل البيضاوى ^(٥) ، وإن علمت حدودها من حدود الأحكام المتعلقة بها .

= تنبيه :

التعريف المنقول عن الباقلاى نقله إمام الحرمين والذى فى التقريب أنه الزام مافيه كلفة ومن هنا قال الزركشى لعل له قولان وسبق الإشارة إلى ذلك . والله أعلم ^(٥) .
انظر : البرهان (١٠١/١) ، المنحول (٢١) ، بيان المختصر (٤٠٣، ٣٩٦/١) ، شرح العضد (٦/١) ، الفروق للقرافى (١٦١/١) ، تهذيب الفروق (١٧٦/١) ، الإحكام للآمدى (١٧٠/١) ، شرح الكوكب (٤٨٣/١) ، روضة الناظر (١٣٣/١) ، راجع ص () .

- (١) فى ج : منها .
(٢) فى ب : اسم له اعلام ، وفى د : له علام .
(٣) فى ب : تشارك ، ولعل المثبت يوافق سياق مابعد فى النظم . والله أعلم .
(*) ٢٤
(٤) فى ب ، د : اسم .
(٥) انظر منهاج الوصول (٤١/١) .

[الواجب] :

فالقسم الأول الفعل الذى تعلق به الإيجاب :
 موجب (بالفتح) اسم مفعوله ، وواجب لأنه مطاوع أوجب كما سبقت
 الإشارة إليه^(١)، ويسمى بأسماء آخر منها :
 الفرض : من فرض بمعنى قدر ، فإن أطلقته^(٢)على الإيجاب كان حقيقة ،
 أو على الواجب فهو من إطلاق المصدر على المفعول ، لأنه مفروض^(٣).
 وفي ترادف هذين الاسمين خلاف^(٤)بعد الاتفاق على أن معناهما اللزوم :
 فالجمهور على الترادف .
 وقالت الحنفية : الفرض : ماثبت بدليل قطعى كالكتاب والسنة المتواترة
 مثل الصلوات الخمس وصوم رمضان .

والواجب : ماثبت بدليل ظنى ، كالوتر ، وزكاة الفطر^(٥).

وزعموا أن ذلك مراعاة للمعنى اللغوى لأن الفرض لغة التقدير ، فلا بد
 من علم أن الله قدره ، والوجوب السقوط ، فيعلم أنه ساقط علينا ، ولكن

(١) سبق عند تعريف الإيجاب ص (٣٠٤).

(٢) فى أ : أطلقه .

(٣) أقول الفرض فى اللغة التقدير فإن أطلق على نفس الخطاب وهو الإيجاب كان

حقيقة وإن أطلق على الفعل المتعلق بالإيجاب وهو الواجب كان مجازاً من باب
 إطلاق المصدر على اسم المفعول . والله أعلم .

انظر معنى الفرض فى لسان العرب (فرض) (٢٠٢/٧) ، وسيأتى تفصيل أنواع
 علاقات المجاز ص (١٥٦٩) .

(٤) انظره فى : كشف الأسرار للبخارى (٣٠٢/٢) ، أصول السرخسى (١١٣/١) ،

التلويح (١٢٤/٢) ، شرح العضد (٢٢٩/١) ، بيان المختصر (٣٣٧/١) ، المستصفى

(٦٦٠،٢٧/١) ، المحصول (١١٩/١/١) ، البحر المحيط (١٨١/١) ، حاشية البناني

(٨٨/١) ، الابهاج (٥٥/١) ، شرح اللمع (٢٨٥/١) ، نزهة المشتاق (١١٥) ، غاية

الوصول (١١) ، نزهة الخاطر (٩١/١) ، الحكم الوضعى (٤٤-٥٢) .

(٥) قلت : وهذه التفرقة مروية أيضاً عن الإمام أحمد واختارها ابن شاقلا ونصرها

الحلوانى وبها قال ابن الباقلاق .

انظر : المسودة (٥٠) ، القواعد والفوائد (٦٣) ، شرح الكوكب (٣٥٢/١) ، شرح

الروضة (٢٨٧/٢) ، نزهة الخاطر (٩١/١) ، العدة لأبى يعلى (١٦٢/١) .

لأنعلم أن الله قدرة^(١).

لنا : أن الفرض المقدر أعم أن يكون علما أو ظنا ، والواجب الساقط أعم منهما أيضا فلم يظهر مناسبة^(٢).

بل قال الشيخ أبو حامد وغيره من أصحابنا لو عكسوا الاصطلاح لكان أولى ؛ لأن لفظ الوجوب لا يمتثل غيره بخلاف الفرض فإنه يمتثل معنى التقدير^(٣).

على أنهم قد خالفوا ذلك في نحو جعل القعدة في الصلاة فرضا^(٤)، ومسح ربع الرأس فرضا^(٥)،

(١) انظر : لسان العرب (وجب) (٧٩٣/١) ، (فرض) (٢٠٢/٧) ، الصحاح (وجب) (٢٣١/١) ، (فرض) (١٠٩٧/٣) ، القاموس المحيط (وجب) (١٨٠) ، (الفرض) (٨٣٨) ، أصول السرخسى (١١٣/١) ، التلويح (١٢٤/٢) .

(٢) قال الرازي :

(وهذا الفرق ضعيف لأن الفرض هو : المقدر ، لأنه ثبت كونه مقدرا علما أو ظنا كما أن الواجب هو : الساقط ، لأنه الذى ثبت كونه ساقطا علما أو ظنا ، وإذا كان كذلك كان تخصيص كل واحد من هذين اللفظين بأحد القسمين تحكما محضا).
المحصول (١٢١/١) ، وانظر : البحر المحيط (١٨٢/١) ، الابهاج (٥٥/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٨٩/١) .

(٣) انظر البحر المحيط (١٨٢/١) .

(٤) يراد بها الجلسة الأخيرة في الصلاة وهى فرض عند الحنفية مقدار التشهد فلو لم يجلس هذا القدر فسدت صلاته .

انظر : بدائع الصنائع (١١٣/١) ، اللباب شرح الكتاب (٦٦/١) ، فتح القدير لابن الهمام (٢٧٥/١) .

(٥) هذا قول أبي حنيفة ، وقال الكرخى والطحاوى أنه مقدار الناصية ، وقال محمد بن الحسن مقدار ثلاثة أصابع .

ووجه الاعتراض على الحنفية أن المسح وإن ثبت بدليل قطعى إلا أن تحديده ليس فيه دليل قطعى - وإلا لما اختلف فيه - ومع ذلك عدوه من فروع الوضوء . والله أعلم .

انظر : بدائع الصنائع (٤/١) ، تبيين الحقائق (٣/١) ، البحر الرائق (١٤/١) ، فتح المعين (٣٣/١) .

والوضوء من الفصد فرضاً^(١)، والصلاة على من بلغ في الوقت بعدما أداها فرضاً^(٢)، والعسر في الأقوات وفيما دون خمسة أوسق^(٣)، وشبه ذلك ،

(١) الفصد : شق العرق ، وافتصد فلان أى قطع عرقه ، وتفصد دمه سال في قلة ، ويرى الحنفية أن الفصد ينقض الوضوء ، وذهب المالكية والشافعية إلى أن خروج الدم لا ينقض الوضوء سواء خرج بنفسه أو بالفصد والحجامة .
وحسب اطلاعى لم أجد في كلام الحنفية ما يفيد أن الوضوء من الفصد فرض . والله أعلم .

انظر : تهذيب اللغة (فصد) (١٤٧/١٢) ، لسان العرب (فصد) (٣٣٦/٣) ، الصحاح (فصد) (٥١٩/٢) ، القاموس المحيط (فصد) (٣٩١) ، أساس البلاغة (فصد) (٤٧٤) ، تبيين الحقائق (٩/١) ، البحر الرائق (٣٣/١) ، فتح المعين (٤٢/١) ، بلغة السالك مع الشرح الصغير (٤٩/١) ، المهذب (٣١/١) .

(٢) لم أجد بعد البحث نصاً للحنفية في هذه المسألة ، وقد عزاها إليهم القاضى الباقلانى كذا نقل الزركشى في البحر ، وهى توافق ظاهر عباراتهم حيث قالوا أن سبب وجوب الصلاة هو الجزء الأول من الوقت لكن يعتبر حال المكلف في الجزء الأخير منه يقول ابن الهمام :

(فتبث بالأول من أجزاء الوقت أصل الوجوب فيعتبر حال المكلف في الجزء الأخير من الوقت من الحيض والبلوغ) .

وقال العراقيون : أن سبب الوجوب هو الجزء الأخير من الوقت ، وعلى كلا القولين يكون أداء الصبي قبل البلوغ أداء قبل الوجوب فيلزمه الأداء بعد الوجوب .

انظر : البحر المحيط (١٨٣/١) ، تيسير التحرير (١٩٤/٢) ، التقرير والتحبير (١٢٠/٢) ، أصول السرخسى (٦٧،٣٤/١) ، كشف الأسرار للبخارى (٢١٩/١) .
(٣) القوت : هو ما يؤكل ليمسك الرمق ، ويطلق أيضاً على الشيء الذى يحفظ نفسه . والوسق : ستون صاعاً نوبياً ، وتعدل الخمسة الأوسق (٦٥٣) كغ .

ذهب أبو حنيفة إلى وجوب العشر في جميع الخارج من الأرض مما يقصد بزراعته غناء الأرض ولا يشترط بلوغ النصاب .

وذهب الصحاح والجمهور إلى عدم وجوب الزكاة في الخضروات والفواكه وفيما دون خمسة أوسق .

انظر : تهذيب اللغة (قوت) (٢٥٤/٩) ، لسان العرب (قوت) (٧٤/٢) ، المصباح المنير (القوت) (٥١٨) ، بدائع الصنائع (٥٨/٢) ، اللباب شرح الكتاب (١٥٠/١) ، الشرح الصغير مع بلغة السالك (١٩٩/١) ، المهذب (١٦٠/١) ، شرح المنتهى (٣٨٨/١) ، الفقه الاسلامى (٨٠٤/٢) .

وليس في شيء منها قطع^(١).

وربما فرقوا بينهما^(٢) كما قاله الشيخ أبو حامد وابن برهان :

بأن الفرض مالاخلاف فيه .

والواجب ماختلف فيه^(٣).

وحكى القاضى فى "التقريب" ، وابن القشيرى تفرقة أخرى أن الفرض

بنص القرآن ، والواجب ماثبت بغير وحى مصرح به^(٤).

وألزهم القاضى بأن لا يكون الثابت بالسنة فرضا ، كنية الصلاة ودبة

الأصابع والعاقلة ، وأن يكون الإشهاد عند التبائع ونحوه من المندوب^(٥)

الثابت [بالقرآن]^(٦) فرضا .

(١) قال الكمال : وقد شاع فى استعمال الحنفية ما يخالفه فأطلقوا الفرض على ماثبت

بظنى كقولهم الوتر فرض ، وأطلقوا الواجب على ماثبت بقطعى كقولهم الصلاة

واجبة .

قلت : ولعل هذا يؤكد ما ذكره جمع من الأصوليين بأن الخلاف لفظى قال الطوفى :

(لانزاع فى انقسام الواجب إلى قطعى وظنى فليسموا هم القطعى ماشاءوا) . ا.هـ

والصحيح أيضا أن بعض الواجبات أكد من بعض وثوابها يختلف كالسنن . والله

أعلم .

الصدر للوامع (١١٣/١) ، وانظر : البحر المحيط (١٨٣/١) ، الابهاج

(٥٦-٥٥/١) ، غاية الوصول (١٢) ، حاشية العطار (١٢٥/١) ، مختصر الطوفى (١٩)

شرح الروضة (٢٨٤/٢) ، شرح الكوكب (٣٥٣/١) ، المسودة (٥٨،٥٠) ، القواعد

والفوائد (٦٣) .

(٢) فى أ : بينها .

(٣) نقله عنهما الزركشى ورده ابن برهان بأنه باطل لأنه ليس بأولى من تقدير ضده بأن

يقال : الفرض ماختلف فيه والواجب مالاختلاف فيه . ا.هـ

انظر : البحر المحيط (١٨٣/١) ، الوصول لابن برهان (٧٨/١) .

(٤) وهذا القول رواية ثالثة عن الإمام أحمد ، قال ابن تيمية : وهى ظاهر كلام أحمد

فى أكثر نصوصه .

انظر : المسودة (٥٠) ، القواعد والفوائد (٦٤) .

(٥) فى د : المندوبات ، وفى الابهاج (٥٦/١) : المندوبات الثابتة .

(٦) فى جميع النسخ : بالسنة ، والمثبت من نقل الابهاج والبحر ويشهد له عبارة

التقريب . والله أعلم .

انظر : الابهاج (٥٦/١) ، البحر المحيط (١٨٣/١) ، التقريب والارشاد (٢٩٨/١) .

قلت : إلا أن يراد ماثبت وجوبه فلا يرد هذا الأخير .
أما مقاله أصحابتنا في باب الحج ، إن الواجب ماجير بدم ، والركن ما لم
يجير ، فتفرقة بين الركن والواجب ، لابين الفرض والواجب^(١).

(١) قلت : ونحوه يقال أيضا في الصلاة فالركن لا يجير بخلاف الواجب ، لكن ذكر
البهوتي أن هناك من يسمى أركان الصلاة فروضا ، وقال الطوفي : الذي نصره
أكثر الأصوليين مرادفة الفرض للواجب ، لكن الأحكام في الفروع بنيت على
الفرق بينهما ، ثم مثل لذلك بالحج والصلاة .
وسلم ابن اللحام اطلاق الفرض على الركن في الحج والصلاة وعده من الفروق بين
الفرض والواجب عند الحنفية .
وهذا عندي فيه نظر لأن جميع المذاهب تقول بهذا الفرق فيهما ، والذي يظهر أن
اطلاق الفرض على الواجب عند الأصوليين ليس كاطلاقه في الفروع .
فالفرض والواجب عند الأصوليين : ما يذم تاركه ... الخ وهو بخلاف ذلك عند
الفقهاء إذ لا يمكن أن يقال ذلك في الفروع .
فالنافلة مثلا تشتمل على فروض (أركان) كتكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة ونحو ذلك
فليس مراد الفقهاء هنا هو ما يذم تاركه فهو لو ترك الصلاة أصلا لا يذم بل المراد
أن الهيئة لا تقوم إلا به .

فالحلصة :

أن قول الأصوليين بترادف الفرض والواجب لا يرد عليه تفرقة الفقهاء بين الفرض
(الركن) والواجب يدل على ذلك اتفاق فقهاء الجمهور مع الحنفية على التفرقة
بينهما في الفروع .

ثم وجدت ما يؤيد ذلك حيث ذكر شيخ الاسلام الأنصاري :

أن الفرض في الاصطلاح له اطلاقان :

الأول : ما يمدح فاعله ويذم تاركه . وهذا يرادف الواجب .

الثاني : ما لا يذم منه أي لا يجير . وهذا يقابل الواجب .

وأن الواجب له اطلاقان :

الأول : يرادف الفرض .

الثاني : يراد به ما يقابل الركن .

ولعل هذا ما يريده المؤلف من قوله : فتفرقة بين الركن والواجب ، لابين الفرض
والواجب . والله أعلم .

انظر : شرح المنتهى (٢٠٤/١) ، شرح الروضة (٢٨٧/٢) ، القواعد والفوائد (٦٤)
غاية الوصول (١١) ، حاشية الجوهرى (١١) ، نزهة المشتاق (١١٥) ، نشر البنود
(٣٤/١) .

وكذلك ما حكى الرافعي عن العبادي فيمن قال : الطلاق واجب على تطلق أو فرض لا تطلق ، ليس لعدم ترادفهما بل لاقتضاء العرف ذلك ، ونقل عن البوشنجي^(١) أن الجميع كنايات إلا لازم لي فإنه صريح عند الأكثر فلا إشكال فيه حينئذ^(٢).

[تتمة أسماء الواجب] :

ومنها أيضا اللازم من اللزوم ، وهو لغة : عدم الانكفak عن الشيء^(٣) ، فيقال للواجب : لازم وملزوم به ، ونحو ذلك ، كما في حديث الصدقة^(*) ،

(١) في ج : البوشنجي وكلاهما صحيح .

وهو محمد بن ابراهيم أبو عبد الله البوشنجي ، نسبة إلى بوشنج بلدة قريبة من هراة ، قال الذهبي وبعضهم يقولها بسين مهملة ، الإمام ، العلامة ، شيخ أهل الحديث بنيسابور ، ققيه ، حافظ ، ولد عام (٢٠٤هـ) ارتحل شرقا وغربا ولقى الكبار جمع وصنف وسار ذكره وبعد صيته سمع أحمد بن حنبل ويحيى بن بكير ، وروى عنه البخاري والصاغاني وهما أكبر منه ، كان جوادا سخيا ، توفي عام (٢٩٠هـ) . قلت : وقد ذكره الحلال في جملة أصحاب الإمام أحمد ، وترجم له ابن السبكي في طبقاته ، ونقل الذهبي أنه أحد أئمة أصحاب مالك . والله أعلم .
انظر : سير النبلاء (٥٨١/١٣) ، طبقات الحنابلة (٢٦٤/١) ، طبقات ابن السبكي (١٨٩/٢) ، طبقات الحفاظ (٢٨٦) ، شذرات الذهب (٢٠٥/٢) ، العبر (٩٠/٢) ، الجرح والتعديل (١٨٧/٧) .

(٢) لا يوجد كتاب الطلاق في الجزء المطبوع من فتح العزيز ، لكن ذكر الزركشي هذا النص في البحر وذكره الاسنوي في التمهيد تفريعا على الخلاف في الفرق بين الفرض والواجب .

ومراد المؤلف : أن وقوع الطلاق بقوله واجب على دون قوله فرض على ليس لأن هناك فرقا بين الفرض والواجب بل لاقتضاء العرف ذلك ، على أن البوشنجي جعل القولين من الكنايات فلا يقع الطلاق فيهما إلا بالنية فلا يكون هناك فرق بين الفرض والواجب . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٨٤/١) ، التمهيد للاسنوي (٥٨) ، غاية الوصول (١١) ، حاشية العطار (١٢٥/١) .

(٣) انظر : لسان العرب (لزم) (٥٤١/١٢) ، القاموس المحيط (لزمه) (١٤٩٤) ، المصباح المنير (لزم) (٥٥٢) .

(*) ٢٦

(ومن لزمه بنت مخاض وليست^(١) عنده أخذ منه ابن لبون)^(٢) أى وجب عليه ذلك ، وهو شائع كثير .

ومنها المحتوم : من حتمت الشيء أحتمه حتما إذا قضيته وأحكمته ، وحتمته أيضا أوجبته قاله الجوهري^(٣) ، قال تعالى : إكان على ربك حتما مقضيا^(٤) أى واجب الوقوع بوعده الصادق وإلا فهو تعالى لا يجب عليه شيء^(٥) ، فيقال فى الواجب حتم ومحتوم ومختم ونحو ذلك .

ومنها المكتوب من كتب الشيء إذا حتمه وألزم به^(٦) ، وتسمى الصلوات المكتوبات لذلك ، ومنه حديث (خمس صلوات كتبهن الله)^(٧) ، وقال تعالى : {كتب عليكم الصيام^(٨) ، {كتب عليكم القتال^(٩) .

(١) فى ب ، ج ، د ، وليس ، والمثبت يوافق الحديث .

(٢) لم أقف عليه بلفظ (لزمه) وهى موضع الشاهد والذى فى صحيح البخارى وغيره من بلغت صدقته بنت مخاض ... الخ . والله أعلم .

صحيح البخارى (زكاة الإبل) (١٢٣/٢) ، مسند أحمد (١٢/١) ، السنن الكبرى (فرض الصدقة) (٨٦/٤) ، سنن أبى داود (زكاة السائمة) (٤٨٩/١) .

(٣) انظر : الصحاح (حتم) (١٨٩٢/٥) ، لسان العرب (حتم) (١١٣/١٢) ، تهذيب اللغة (حتم) (٤٥٠/٤) .

(٤) مريم (٧١) .

(٥) انظر : فتح القدير للشوكانى (٣٤٤/٣) ، تفسير الرازى (٢٤٤/٢١) ، تفسير الطبرى (١١٤/١٦) .

(٦) لم تذكر معاجم اللغة - حسب اطلاعى - أن كتب بمعنى حتم وألزم ، بل ذكرت أنه بمعنى فرض ثم أوردت ما ذكره المؤلف من الآيات ، لكن من المعلوم أن فرض يأق بمعنى ألزم .

ولعل المؤلف نقل هذان المعنيان من قول الشيرازى الواجب والمكتوب واللازم والحتم معناه واحد . والله أعلم .

انظر : شرح اللمع (٢٨٥،١٠٦/١) ، العدة لأبى يعلى (١٦٢/١) ، تهذيب اللغة (كتب) (١٥٠/١٠) ، القاموس المحيط (كتبه) (١٦٥) ، لسان العرب (كتب)

(١٦٩٨/١) ، أساس البلاغة (كتب) (٥٣٥) ، مجمل اللغة (كتب) (٧٧٨/٣) ، المصباح المنير (كتب) (٥٢٤) ، المفردات (٤٢٤) ، النهاية لابن الأثير (١٤٧/٤) .

(٧) سنن النسائى (الصلاة) (٢٣٠/١) ، مسند أحمد (٣١٩/٥) ، فيض القدير (٤٥٣/٣) .

(٨) البقرة (١٨٣) .

(٩) البقرة (٢١٦) .

أما {كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية} ^(١) الآية .
 فقيل المراد وجب ، وكانت الوصية فرضا ونسخت .
 وقيل : يجب أن يوصى بما يحتاج للوصية من ذكر الدين والوديعة
 ونحو ذلك .
 وقيل : المراد كتب في اللوح المحفوظ ، فلا يكون مما نحن فيه ^(٢) .
 وقولى (ومض) أى لمع وظهر ، من قولهم ومض البرق أى لمع ^(٣) ،
 والمراد أن الواجب ظهر بهذه الأسماء .

[تعريف الواجب فى الاصطلاح] :

وأما رسم الفعل الواجب فهو : ما يذم تاركة ^(٤) .

فما : جنس يشمل الأفعال كلها .

ويذم : خاصة خرج بها المباح فإنه لازم فى فعله ولا فى تركه .

وتاركة : خاصة أخرى تخرج الحرام ، فإنه يذم فاعله ، ويخرج
 المنذوب والمكروه وخلاف الأولى فإنه لازم فى تركها ، بل يمدح فى
 الأخيرين ^(٥) .

(١) البقرة (١٨٠) .

(٢) انظر : أحكام القرآن لابن العربي (٧٠/١) ، الجامع لأحكام القرآن (٢٥٩/٢) ،
 تفسير الرازى (٦٦٠/٥) .

(٣) انظر : الصحاح (ومض) (١١١٣/٣) ، لسان العرب (ومض) (٢٥٢/٧) ، المصباح
 المنير (أومض) (٦٧٣) .

(٤) انظر : فواتح الرحموت (٦١/١) ، نشر البنود (٢٨/١) ، تنقيح الفصول (٧١) ،
 المستصفى (٦٥،٢٧/١) ، المحصول (١١٧/١/١) ، العدة لأبى يعلى (١٥٩/١) ،
 المسودة (٥٧٥) ، شرح الكوكب (٣٤٥/١) ، المدخل لابن بدران (٦٢) ، الحدود
 (٥٣) .

(٥) فى ب : الآخرين .

والتعبير بما يذم أولى من تعبير القدماء بما يعاقب ، أو بما يتنوعد (*)
 بالعقاب ، لجواز العفو^(١)، ولأن المندوب قد يعاقب فيه مثل القتال لتارك^(٢)
 الجماعة أو الأذان على رأى^(٣).

وقد يجاب : بأن المراد الذى من شأنه أن يعاقب على تركه لمجىء
 ما يدل على ذلك شرعا ، ولا يلزم فى كل تارك لجواز العفو فى البعض ، فلم
 يدخل^(٤).

(*) ١٢٤ أ

(١) انظر : المستصفي (٢٧/١) ، البحر المحيط (١٧٦/١/١) .
 (٢) هكذا فى جميع النسخ ، والمراد تاركى الجماعة أو الأذان لأن الترك من الفرد
 لا يوجب قتاله ، كما أن تعبيره بلفظ (القتال) يدل على ارادته جمع التاركين .
 والله أعلم .

(٣) هناك وجهان للشافعية فى حكم الأذان وصلاة الجماعة :

الأول : أنهما سنة مؤكدة .

الثانى : أنهما فرض كفاية .

قلت : قول المؤلف : ولأن المندوب قد يعاقب ... الخ هذا اعتراض نقله الرازى
 وفيه نظر من وجهين :

الأول : أكثر الفائلين بأن الأذان والجماعة مندوبان قالوا : بعدم قتال أهل البلد
 على تركهما والقائلين بقتالهم بنوا ذلك على أنه من الاستهانة بالدين وهى محرمة ،
 لا على أنه ترك للسنة .

فلترد هذه الصورة على من عرف الواجب بما يعاقب تاركة .

الثانى : لو قلنا إن قتالهم بسبب تركهم للسنة لورد ذلك على تعريف المندوب إذ
 أنه لعقاب ولا ذم على تركه . والله أعلم .

انظر : نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملسى (٤٠١/١) ، (١٣٧/٢) ، المجموع
 (٨١/٣) ، مغنى المحتاج (١٣٣/١) ، الابهاج (٥٤/١) ، المحصول (١٢٩، ١١٩/١/١)
 البحر المحيط (١٧١/١) .

(٤) أى لم يدخل هذا البعض من التاركين فى التعريف .

قلت : وقد جسد الشيرازى هذا الجواب فى تعريفه حيث قال :

(الواجب : ما يتعلق العقاب بتركه ، قال ومعناه جواز أن يعاقبه عليه إن شاء دون
 استحقاق ذلك) ، فهذا التعريف سالم من الاعتراضات وهو أدق من تعريف الواجب
 بأنه ما يذم تاركة لأن الذم أعم من العقاب فكل معاقب مذموم وليس كل مذموم
 معاقب ، وقريب منه تعريف الغزالي : ما أشعر بأنه يعاقب على تركه . والله أعلم .
 انظر : شرح اللمع (١٠٦/١) ، المستصفي (٦٥، ٢٧/١) ، نزهة المشتاق (٢٧) ، شرح
 الروضة (٢٨٢/٢) .

وهذا أحسن من الجواب : بأن الخلف في الوعيد كرم ؛ لأن خلف الوعيد من الله تعالى محال^(١).

ومن جواب ابن دقيق العيد^(٢) بأن المراد يعاقب على جنسه ، ولو (*).
بعض التاركين ، فإنه لا بد من عقاب بعض العصاة .

(١) قال الاستوى : وهو خير من قولنا يعاقب تاركه لجواز العفو ، ومن قولنا : يتوعد بالعقاب على تركه لأن الخلف في خبره محال فيلزم ألا يوجد العفو .
لكن قال الطوفي :

وهذا ليس بوارد على أصل أهل السنة وبيان عدم وروده من وجهين :
الأول : جواز تعليق الوعيد بالمشيئة وقد دل على ذلك قوله تعالى : {ويغفر مادون ذلك لمن يشاء} النساء (٤٨ وأيضاً ١١٦) ، فإن أوقع العقاب فيعده وإن عفا فيفضله وإذا جاز تعليق الوعيد بالمشيئة لم يلزم من عدم وقوع العقاب خلف الوعيد لأنه علقه بالمشيئة وهنا لم يشأ إيقاعه .

الثاني : أن خلف الوعيد من الكرم في الشاهد فلا يقيح في حق الله تعالى ، وكونه من الكرم لاجتماع العقلاء على حسن العفو وهو مستلزم لإخلاف الوعيد .
فترك انفاذ الوعيد حسن مجمع عليه فجاز في حق الله تعالى وهو من الكرم لامن باب الكذب .

وما ذكره المؤلف في رد هذا الجواب تبع فيه شيخه الزركشى الذى قال : وهو فاسد لأن كلام الله تعالى يستحيل الخلف فيه لذاته .

قلت : والعفو عمن يستحق العقاب لا يعد من خلف الوعيد لأن التوعد بالعقاب في الشريعة مقيد بعدم العفو لقوله تعالى {ويغفر مادون ذلك لمن يشاء} النساء (٤٨، ١١٦) ، فالعاصي تحت مشيئة الله إن شاء عذبه بعدله وإن شاء عفا عنه باحسانه وكرمه وهو سبحانه أهل المغفرة ، وقد ذكر شارح الطحاوية أن فاعل السيئات تسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب عرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة وذكر آخرها عفو أرحم الراحمين من غير شفاعة .

أما القول بانفاذ الوعيد فهو أحد أصول المعتزلة حيث قالوا : إذا أوعد الله بعض عبيده فلا يجوز ألا يعذبهم ويخلف وعيده لأنه لا يخلف الميعاد فلا يعفو عمن يشاء ولا يغفر لمن يريد تعالى عما يقولون علواً كبيراً . والله أعلم .

انظر : نهاية السؤل (٤٤/١) ، مختصر الطوفي (١٩) ، شرح الروضة (٢٧٧/٢) ،
نزهة الخاطر (١٧٦/١) ، المحصول (١١٨/١/١) ، المستقصى (٦٥/١) ، الزهران (٣٠٨/١) ، شرح الكوكب (٣٤٦/١) ، بيان المختصر (٣٣٤/١) ، شرح العضد (٢٢٨/١) ، شرح الطحاوية (٥٨٩، ٣٦٧) .

(٢) أى وأحسن من جواب ابن دقيق العيد وقد نقله الزركشى في البحر (١٧٦/١) .

لأننا نقول تاركه عام ، بالإضافة ، فحمله على البعض مجاز .
ومن جواب العبدري^(١) في شرح المستصفي بأنه ليس في الشريعة توعده
بالعقاب مطلق بل مقيد بشرط أن لا يتوب المكلف وأن لا يعفى عنه .
لأننا نقول هذا يحتاج إلى صحة استقراء وبيان في كل وعيد^(٢) .
وهو أيضا أولى من التعبير بما يخاف على تاركه ، فقد زيفه إمام الحرمين
بما يظن وجوبه وليس بواجب^(٣) .
واعلم أني لم أقيد ذلك كالبيضاوي : بكونه (شرعا)^(٤) .
لما سبق أن العقل لاحكم له بل للشرع^(٥) .
ولابكونه (قصدا) ليخرج المتزك بلا قصد ، كترك النائم والساهي
والمكره .

لأننا نقول لانسلم أن هذا ترك لأن التارك من خطر بباله الشيء وكف
عنه ، فالموجود من هؤلاء انتفاء الفعل وهو أعم من الترك ، والذم^(٦) إنما هو
للترك ، فمن نام حتى خرج الوقت يقال فيه لم يصل ، ولا يقال ترك ،
ولذلك لم يتعرض القاضى ولا غيره لذلك^(٧) .

-
- (١) أى وأحسن من جواب العبدري وقد نقله الزركشى في البحر (١٧٦/١) .
٢ (٢) قلت : وقوله تعالى : {ويغفر مادون ذلك لمن يشاء} النساء (٤٨) ، يغنيننا عن
الاستقراء فما قاله العبدري وجبه . والله أعلم .
٣ (٣) فإنه يخاف العقاب على تركه مع انتفاء الوجوب .
انظر : البرهان (٣٠٩/١) ، المستصفي (٦٥/١) ، البحر المحيط (١٧٧/١) .
٥ (٤) انظر منهاج الوصول (٤١/١) .
٦ (٥) انظر ص (١٩٠) .
٧ (٦) في ج : والزجر .
٨ (٧) أقول هذه التفرقة بين انتفاء الفعل والترك ذكرها السبكي في الإبهاج وتبعه المؤلف
لكن فيها نظر لأن من نام ولم يصل يطلق عليه - وإن لم يقصد - أنه تارك للصلاة
باعتبار عدم وجود حقيقتها في الخارج .
ثم على التسليم بأن التارك : من خطر بباله الشيء وكف عنه يكون المكره مذموما
لأنه خطر بباله فعل الواجب وكف عنه الاكراه . =

ولم أقيده كالبيضاضى أيضا (بمطلقا) استظهارا على دخول فرض الكفاية والمخير والموسع ، وترك المريض والمسافر الصوم ، فإنهم تركوه مع كونه واجبا "عليهم"^(١) إلا أنهم لم يتركوا مطلقا ، بل الترك فى فرض الكفاية لظن أن الغير فعل ، وفى المخير لفعل خصلة أخرى ، وفى الموسع للفعل فى ثانى الحال ، وفى المريض والمسافر لفعلهما بعد زوال العذر حتى قال الإمام الرازى : إن الواجب عليهما أحد الشهرين ، وأما ترك الحائض فليس من هذا ؛ لأنه لم يجب عليها ، بل يقطع بذلك ، وسيأتى بيان ذلك كله (٢).

= والأولى فى الجواب عن ترك هذا القيد ما ذكره الطوفى بأن الوجوب والذم من لواحق التكليف والنائم والناسى ونحوهما غير مكلفين حال العذر ، وإنما يتوجه الخطاب بعد زوال العذر ، وإذا كان هؤلاء غير مكلفين فلا ينتقض الحد بهم كما لا ينتقض بالصبي والمجنون وقد خص السبكي هذا الجواب فى الناسى حيث قال : إن الذم يقع إذا كان الفعل واجبا حال الترك والناسى حال نسيانه لم يكن الفعل واجبا عليه فالترك والوجوب لم يجتمعا فى زمن واحد .

هذا وإن لم يتعرض القاضى الباقلانى لهذا القيد فى تعريفه إلا أنه لم يسلم من الاعتراض . والله أعلم .

انظر : الابهاج (٥٢/١) ، شرح الروضة (٢٨٣/٢) ، شرح العضد وحواشيه (٢٣٠/١) ، بيان المختصر (٣٣٥/١) ، التقريب والارشاد (٢٩٣/١) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) أقول : نقل الزركشى عن بعض الأشاعرة أنه يجب على المسافر صوم أحد الشهرين إما شهر الأمر أو شهر القضاء ، وأى ما صام كان أصلا كالأصناف فى كفارة اليمين ، وهو اختيار الرازى حيث قال :

وعندنا أنه لا يجب على الحائض والمريض البتة ، أما المسافر فيجب عليه صوم أحد الشهرين إما الشهر الحاضر أو شهر آخر وأيهما أتى به كان هو الواجب كما قلنا فى الكفارات . اهـ .

ومنه يعلم أن المؤلف وهم فى النقل عن الرازى حيث جعل المريض كالمسافر . والله أعلم .

وسياتى إن شاء الله مزيد بيان فى المسألة الرابعة عند الحديث عن القضاء ص (٤٤) ٥ . انظر : البحر المحيط (٢٣٩/١) ، المحصول (٣٥٠/٢/١) ، جمع الجوامع (١٢٧) ، حاشية البناني (١٦٩/١) .

لأنى أقول : إن من فعل ، لا يقال أنه ترك فلا يحتاج إلى مطلقا ، وفرض الكفاية وإن لم يفعل أصلا ، فلتبين أن الوجوب قد سقط عنه^(١).

[القسم الثانى : المندوب] :

[تعريف المندوب فى الاصطلاح]^(٢):

وقولى (وانفه بذى الندب فلا يشارك) شروع فى الفعل الذى تعلق به الندب ، وبدأت هنا برسمه ، فذكرت أنه ينفى فيه هذا القيد ، وهو الذم لتاركة ويؤتى معه بأنه يمدح فاعله ، وذلك معنى قولى :

مندوبا أولى سنة بها يتم	بل يمدح الفاعل فيه وليس
مرغبا نفلا لمن أحبه	مستجبا ^(٣) طاعة وقربة

الشرح :

فيقال المندوب : ما يمدح فاعله ولا يذم تاركة^(٤).

فخرج بقيد المدح : المباح .

(١) ما ذكره المؤلف بأنه لا يحتاج إلى قيد مطلقا لاجرا تارك الواجب المخير والموسع شديد لأن من أدى احدى خصال الكفارة أو صلى آخر الوقت لا يقال إنه تارك للواجب فلا ينتقض الحد بهما .

أما قوله : وفرض الكفاية ... الخ فيشكل بما ذكره العلماء أن من صلى على الجنازة بعد الصلاة عليها يكون مؤديا للفرض ، فلو سقط عنه الوجوب كيف يكون مؤديا للفرض وقد نقل الزركشى عن الغزالي وغيره أن صلاة الجنازة لاتقع نافلة ، وصرح أيضا بأن الذى يسقط هو الحرج والإثم .

ومن هنا يترجح وضع هذا القيد فى التعريف ليخرج الترك فى الواجب الكفائى فلا يذم عليه إلا إذا كان مطلقا من جميع المكلفين . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٥٣/١) ، مناهج العقول (٤١/١) ، بيان المختصر (٣٣٥/١) شرح العضد (٢٣١/١) .

(٢) سبق تعريف المندوب لغة عند تعريف الندب ص (٣٠٥)

(٣) فى أ : لمستجبا ، وفى ب ، د : لمستحب .

(٤) انظر : فواتح الرحموت (٥٧/١) ، نشر البنود (٢٨/١) ، تنقيح الفصول (٧١) ،

الرهان (٣١٠/١) ، المستصطفى (٦٦،٢٧/١) ، المحصول (١٢٨/١) ، العدة (١٦٧/١) .

وبإضافته للفاعل : الحرام والمكروه وخلاف الأولى ، فإن المدح لتاركها .
 وبنفى ذم تاركه : الواجب ، فإن المندوب لا يشاركه في ذم التارك .
 واعلم أن المراد بكونه يمدح فاعله ، ولا يذم تاركه الذى من شأنه ذلك .
 وكذا لو غير لفظ يمدح بيشاب وقصد ذلك ، سواء في الواجب
 والمندوب ؛ لأنهما قد لا يثاب فاعلهما لعرض ، كالصلاة في الدار المغصوبة ؛
 فإن المرجح أنها تصح ولا يثاب "فاعلها" ^(١)أفرضا كانت ^(٢)أو ندبا خلافا لما بحته
 صاحب "المطلب" ^(٣)(٤) كما سيأتى في موضعه ^(٥)، وكترك الزنا وغيره من
 المحرمات من غير استحضاره وكف النفس عنه بالقصد ؛ فإنه واجب
 ولا ثواب فيه ، وكذا ترك المكروهات .

(١) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٢) في ب ، د : كان .

(٣) أحمد بن محمد نجم الدين ابن الرفعة المصرى ، ولد عام (٥٦٤٥هـ) ، سمع الحديث
 عن ابن الصواف والدميرى وتفقه على الشيخين السديد والظهير ، وتفقه عليه
 السبكي وقال : هو أفقه من الروياني ، قال الاسنوى : كان شافعى زمانه وإمام
 أوانه ، دينا خيرا محسنا إلى الطلبة ، مد في الفقه باعا وذراعا ، وتوغل في مسالكه
 علما وطباعا ، كان أعجوبة في استحضار كلام الأصحاب ومعرفة نصوص الشافعى
 وقوة التخريج ، صنف التصنيفين العظيمين شرح التنبيه المسمى بـ(الكفاية) جمع
 فيه فأوعى ، و"المطلب" وهذين المصنفين أكثر بكثير مما صنفه النووى ، وله
 تصنيف في "الموازن" ، "هدم الكنائس" ، سئل ابن تيمية عنه بعد أن ناظره فأثنى
 عليه وقال تتقاطر فروع الشافعية من لحيته ، وقد ذكر له ابن السبكي ترجمة طنانة
 توفى في مصر عام (٥٧١٠هـ) .

انظر : طبقات الاسنوى (٢٩٦/١) ، طبقات ابن السبكي (٢٤/٩) ، طبقات ابن
 شهبه (٢١١/٢) ، شذرات الذهب (٢٢/٦) ، الدرر الكامنة (٢٨٤/١) ، البدر الطالع
 (١١٥/١) ، معجم المؤلفين (١٣٥/٢) ، الأعلام (٢٢٢/١) .

(٤) واسمه مطلب المعالى في شرح وسيط الغزالي أوله الحمد لله الذى جعل للأمة أئمة
 بهم مقتدون... الخ وهو بالغ الجودة والاتقان أعجوبة في كثرة النصوص والمباحث
 إلا أنه لم يكمله بل بقى عليه من باب صلاة الجماعة إلى البيع وقد ذكر ابن
 السبكي بعض مسائله ويوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية .

انظر : شذرات الذهب (٢٢/٦) ، ذيل كشف الظنون (٤٩٩/٤) ، كشف الظنون
 (٢٠٠٨/٢) ، فهارس البحر المحقق (٣٠٥) .

(٥) في مسألة هل يكون الفعل واجبا حراما في آن واحد ص (٣٦٤)

ولهذا قال القرافي : ليس كل واجب يثاب على فعله ، ولاكل محرم يشاب على تركه ، قال : فالأول كنفقة الزوج^(١) والقريب ، ورد المغصوب والوديعة ، لاثواب فيها حتى تستحضر ويقصد الامتثال ، والثاني كترك الزنا وشرب الخمر^(٢). انتهى .

قلت : ووزان ذلك من المندوبات إبراء المعسر وإقراض المحتاج ، ونحو ذلك .

تنبيهان :

أحدهما : يؤخذ من كون المندوب لادم في تركه أنه إذا شرع فيه وتركه لا يذم فلا يكون إتمامه واجبا ، وأنه لافرق في تركه بين أن يكون ابتداء أو بعد الشروع .

وخالف في ذلك أبو حنيفة ومالك ، فأوجبا إتمامه بالشروع^(٣) لقوله

(١) في ب ، ج ، د : الزوجة .

والمبني هو الأفصح قال تعالى : {وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج النساء (٢٠) ، وقال أيضا : {أسكن أنت وزوجك} البقرة (٣٥) وغير ذلك من الآيات . وقد أرى الأصمعي الهاء وقال زوج لاغير ، والصحيح جوازها فيقال هي زوجته . انظر : تهذيب اللغة (زاج) (١٥١/١١) ، الصحاح (زوج) (٣٢٠/١) ، لسان العرب (زوج) (٢٩٢/٢) .

(٢) قلت : وقد تعقبه الطوفي في شرح الروضة بما لا جديد فيه . والله أعلم .

انظر : تنقيح الفصول (٧١) ، شرح الروضة (٢٦٩/٢) .

(٣) أقول : ذهب الإمام الشافعي وأحمد إلى أن المندوب لا يلزم بالشروع فلا يكون إتمامه ولاقضاؤه واجبا .

وقال أبو حنيفة ومالك يلزم بالشروع ويجب القضاء بالافساد ، وهناك رواية ثانية عن الإمام أحمد بلزوم إتمام الصوم وثالثة بلزوم إتمام الصلاة دون الصوم . وتجدر الإشارة إلى أن النقل عن أبي حنيفة في هذه المسألة فيه اضطراب يأتي بيانه قريبا . أما النقل عن الإمام مالك فيحتاج إلى تحرير حيث صرح صاحب نشر البتود أن النقل لا يجب بالشروع إلا في سبع مسائل حيث قال :

والنفل ليس بالشروع يجب في غير ما نظمه مقرب
قف واستمع مسائلًا قد حكموا بأنها بالابتداء تلزم

تعالى : {ولا تبطلوا أعمالكم} (١).

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أحيانا ينوى صوم التطوع ثم يفطر ، أخرجه مسلم (٢) وغيره .
فيحمل النهى في الآية على التنزيه جمعا بين الدليلين ، هذا إن لم يفسر

= صلاتنا وصومنا وحجنا
طوافنا مع ائتمام المقتدى
واعتكافنا
فيلزم القضا بقطع عامد
وأشار ابن التجار إلى أن الخلاف خاص بالصلاة والصيام وماعدهما كصدقة
التطوع والقراءة والأذكار لا يلزم إتمامها بالشروع .
وقال الشريبي : إن الذى قالوا بوجوب اتمامه إنما هو ماتوقف صحة ماوقع منه على
الباقى دون ما ليس كذلك كالقراءة ونحوها ، وقال بعضهم : النزاع فى الصلاة
والصوم والطواف والاعتكاف والجماعة .
فيظهر مما سبق أن الخلاف ليس عاما فى كل مندوب بل خاص فى بعض المسائل .
أما التطوع بالحج والعمرة فيجب إتمامهما بلاخلاف ، وسيأتى بيان المؤلف لذلك .
انظر : كشف الأسرار للبخارى (٣١١/٢) ، شرح المنار (٥٩١) ، التلويح (١٢٥/١) ،
أصول السرخسى (١١٥/١) ، فواتح الرحموت (١١٤/١) ، نشر البنود (٣٩/١) ،
الجامع لأحكام القرآن (٢٥٥/١٦) ، المنتقى للبايى (٦٦/٢) ، تقريرات الشريبي
(٩٠/١) ، حاشية البناتى (٩٠/١) ، المحصول (٣٥٥/٢/١) ، حاشية العطار (١٢٧/١)
غاية الوصول (١٢) ، شرح الكوكب (٤٠٧/١) ، شرح الروضة (٣٦٧/٢) ،
المنثور فى القواعد (٢٤٢/٢) .

(١) حمد (٣٣) .

(٢) فى أ : النسائى وكلاهما صواب فقد ورد الحديث بهذا المعنى فى :

صحيح مسلم (الصيام) (٨٠٨/٢) ، سنن النسائى (الصيام) (١٩٤/٤) ، سنن الترمذى
(الصيام) (١١١/٣) ، فتح البارى (١٠٧/١) .

وفى رواية للإمام أحمد : (الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء
أفطر) .

مسند الإمام أحمد (٣٤١/٦) ، سنن الترمذى (الصوم) (١٠٩/٣) ، فيض القدير
(٢٣١/٤) .

{ولاتبتلوا} بأنكم تحبطوها بالردة^(١)، بدليل الآية التي قبلها^(٢).
 أو أن المراد : لاتبتلوه^(٣) بالرياء ، نقله ابن عبد البر عن أهل السنة ،
 ونقل عن المعتزلة تفسيرها بمعنى لاتبتلوه^(٤) بالكبائر^(٥)، لكن الظاهر تفسيره بما
 تقدم .

(١) في ج : بأنكم تخلصوها و لاتبتلوه بالردة .

والأولى وضعها في العبارة التالية فتكون : تخلصوها و لاتبتلوه بالرياء .

(٢) قلت : ولها أيضا علاقة بما بعدها كما أشار إلى ذلك ابن كثير ، قال تعالى :

{إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله و شاقوا الرسول من بعد ما تبين لهم
 الهدى لن يضروا الله شيئا وسيحيط أعمالهم . يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله
 و أطيعوا الرسول و لاتبتلوا أعمالكم . إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم
 ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم} . محمد (٣٢، ٣٣، ٣٤) .

قضى الآية الأولى : بين سبحانه أن الكفر والعصيان سبب لاجباط العمل .

وفي الثانية : أمر جل و علا المؤمنين بطاعته و نهامهم عن مشابهة الكفار بارتكاب
 ما يؤدي إلى اجباط العمل وهي الردة .

وفي الثالثة : بين أن مات على الكفر لن يغفر له ، قال الرازي حتى لا يظن ظان
 أن الله سيغفر لهم بفضله و إن أحبط أعمالهم .

انظر : تفسير ابن كثير (١٨٢/٤) ، تفسير الرازي (٧٢/٢٨) ، تفسير الطبري
 (٦٢/٢٦) ، صفوة التفاسير (٢١٣/٣) .

(٣) في ب ، د : و لاتبتلوه .

(٤) نقل الزركشى عن ابن عبد البر قوله : من احتج على المنع بقوله تعالى {ولاتبتلوا
 أعمالكم} فإنه جاهل بأقوال العلماء فإنهم اختلفوا فيها على قولين . ثم ذكر قول
 أهل السنة و المعتزلة .

و ممن قال بالرأى الأول حبر الأمة ابن عباس و ابن جريج و الكلبي .

و بالثاني قال الزحشرى وهو مبني على قاعدتهم أن الكبيرة تحبط الحسنات ولو كانت
 مثل زيد البحر ، ولهذا قطعوا مجلود الفاسق في النار .

وقد رد عليه ابن المنير في الانصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال و بين مذهب
 أهل السنة و دليلهم .

انظر : البحر المحيط (٢٨٩/١) ، الجامع لأحكام القرآن (٢٥٤/١٦) ، فتح القدير
 للشوكاني (٤١/٥) ، الكشاف و معه الانصاف (٥٣٨/٣) .

واحتج له أيضا بحديث الأعرابي (قال : هل على غيرها ، قال صلى الله عليه وسلم لا إلا أن تطوع)^(١) أى فيلزمك التطوع ، وإن كان تطوعا في أصله وعندنا الاستثناء منقطع ، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أبطل تطوعه كما سبق^(٢).

(١) رواه البخارى فى صحيحه (كتاب الإيمان) (١٧/١) ، ورواه مسلم ومالك وأحمد بلفظ (هل على غيرهن) .

انظر : صحيح مسلم (كتاب الإيمان) (٤١/١) ، الموطأ (قصر الصلاة فى السفر) (١٧٥/١) ، مسند أحمد (١٦٢/١) .

(٢) أقول : وجهة نظر القائلين بأن النفل يجب بالشروع أن الاستثناء فى الحديث متصل فالرسول صلى الله عليه وسلم نفسى وجوب شىء آخر إلا أن يتطوع المسلم به ، والاستثناء من النفى إثبات وحيث لا قائل بوجود التطوع فيتعين أن المراد إلا أن تشرع فى تطوع فيلزمك إقامه .

قال ابن حجر :

وحرف المسألة دائر على الاستثناء ، فمن قال إنه منقطع إحتاج إلى دليل ، والدليل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أحيانا يتوى صوم التطوع ثم يفطر ، فدل أن الشروع فى التطوع لا يلزم الإتمام بهذا النص فى الصيام وبالباقي فى غيره . لكن رد العيني هذا وقال :

ومن العجب أنه لم يذكر الأحاديث الدالة على استلزام الشروع فى العبادة بالإتمام وعلى القضاء بالافساد ، وقد روى الإمام أحمد فى مسنده عن عائشة رضى الله عنها قالت :

أصبحت أنا وحفصة صائمتين فأهديت لنا شاة فأكلنا منها فدخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرنا فقال صوما يوما مكانه .

قلت : وقد رواه الإمام مالك والموطأ بلفظ (أقضيما مكانه يوما آخر) .

لكن رد الشافعى هذا الحديث وقال : إنما حدثه الزهرى عن رجل لانعرفه ولو كان ثابتا كان محتتمل أن يكون أمنا أمرهما على معنى إن شاءتا .

والذى يترجح عندى - والله أعلم - هو الجمع بين الأدلة فنقول :

لا يجب إتمام النفل بالشروع لحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقطر فى صيام التطوع ، وهذا الحديث لا ينفى وجوب القضاء فنقول بوجوده لحديث عائشة رضى الله عنها ، وقد قال الباجي فى المنتقى وظاهر الحديث يفيد الوجوب .

كما أن وجوب القضاء يترجح أيضا بأمرين ذكرهما العيني وهما : =

وقال ابن المنير^(١):

وقع لى^(٢) ذلك بمأخذ^(٣) لطيف ، وهو أن الصوم والصلاة وغوهما^(*) عبادة لا تقبل التجزئة ، فقطعها تجزئة أى إيقاع بعض عبادة ، وذلك حرام ؛ لأنه تعبد^(٤) فاسد ، قال : ونظيره عتق البعض يسرى للباقي مع اليسار ومع الإعسار لا يسرى لإمكان التجزئة ، قال : أما التنقل على الراحة وإن كان فيه ترك بعض الأركان فللضرورة^(٥).

= ١ - أن أحاديثهم مثبتة لوجوب القضاء وأحاديث الحضم نافية والمثبت يقدم على النافي .

٢ - أنها عبادة والأولى فيها الاحتياط .

والذى ينبغى عمله الأخذ بالأحوط دائماً تربة للذمة . والله أعلم .

انظر : فتح البارى (١٠٧/١) ، عمدة القارى (٢٦٨/١) ، الموطأ (الصوم) (٣٠٦/١) سنن الترمذى (الصوم) (١١٢/٣) ، مسلم الثبوت (١١٥/١) ، الأم (٨٨/٢) ، المنتقى للبايجى (٣١٣/١) ، (٦٨/٢) .

(١) أحمد بن محمد أبو العباس ناصر الدين ابن المنير - بكسر الياء وتشديدها - ولد عام (٦٢٠هـ) ، تفقه على ابن الحاجب حتى أجازته بالافتاء ، وسمع من أبيه ، كان إماما بارعا فى الفقه والأصول والعربية ، متبحرا فى العلوم موقفا فيها ، وكانت له اليد الطولى فى علم البلاغة والانشاء والنظر ، وله الباع الطويل فى علم التفسير والقراءات ، ولى قضاء الاسكندرية وخطبته ثم عزل ، وكان خطيبا مفوها ، قال : إنه لم يجتمع باين الحاجب حتى حفظ مختصره فى الفقه والأصول ، قال العز بن عبد السلام : تفخر الديار المصرية به ، له تأليف حسنة مفيدة منها :

"البحر الكبير" فى التفسير ، "الانتصاف" من الكشاف ، وقد أثنى عليه العز بن عبد السلام والحسروشاى وغيرهما ، "اختصار التهذيب" ، "الملقى فى آيات الاسراء" ، "ديوان خطب" ، و"شعر" ، توفى - قيل مسموما - عام (٦٨٣هـ) بالثغر .

انظر : الديباج (٢٤٣/١) ، شجرة النور (١٨٨) ، شذرات الذهب (٣٨١/٥) ، بغية الوعاة (٣٨٤/١) ، فوات الوفيات (١٣٢/١) ، معجم المؤلفين (١٦١/٢) .

(٢) فى أ : فى .

(٣) فى أ : مأخذ ، والعبارة فى البحر : (وقع لى مأخذ لطيف لملك) وهو يقصد توجيه مذهبه . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٢٨٩/١) .

(*) ٢٧ب

(٤) فى ج : يعبد .

(٥) نقله عن ابن المنير الزركشى فى البحر (٢٨٩/١) .

قلت : فقد اضطربت المناسبة التي أبداهها لوجود التجزئة مرة مع الصحة ومرة مع البطلان ، فلا يلتفت إليها .
وأيضاً ففرق بين أن يقصد تجزئة العبادة ابتداء وبين أن تبطل ، وتجعل كأن لم تكن^(١) .

ومما استشكل على أبي حنيفة في ذلك تجويزه للمتفضل بعد أن شرع^(٢) أن يصلى قاعداً ؛ فلذلك خالفه أصحابه ، فمنعوا القعود طرداً للقياس^(٣) .
على أن أبا نصر العراقي^(٤) نقل عن أبي حنيفة في (كتاب الصداق) أن له

(١) أقول : نقل المؤلف لكلام ابن المنبر ورده يحتاج إلى توضيح وبيان :
أن الصوم والصلاة ونحوهما عبادات لا تقبل التجزئة فإذا شرع فيما لا يتجزأ وجب عليه الإتمام قال : ويكون التقويم على معتق البعض أصلاً في هذا .
ومراد أن الشروع في العبادة يوجبها قياساً على عتق الموسر نصيبه في العبد فإن الجزء الباقي يقوم عليه ويعتق العبد بكامله .
أما المعسر فلا يقوم عليه الجزء الباقي للضرورة ونظير ذلك في العبادات التنفل على الرحلة فإنه يقتصر على بعض الأركان وينتقل من الإتمام إلى الإيماء لضرورة السفر .
وقد رد المؤلف هذه المناسبة لاضطرابها فالتجزئة وقعت مرة باطلة وذلك في اعتناق الموسر إذ يقوم عليه الجزء الباقي ويعتق العبد بكامله ، ومرة وقعت صحيحة وذلك في اعتناق المعسر إذ لا يقوم عليه الجزء الباقي ويبقى العبد مبعوضاً .
ثم إن هذا قياس مع الفارق لأن الذي يعتق نصيبه قصد التجزئة ابتداء بخلاف من شرع في الصلاة أو الصوم ثم أبطلها . والله أعلم .

(٢) في ج : يشرع .

(٣) ودليلهما : أن الشروع في التطوع يلزم إتمامه كالمندور في أصله ليس بواجب ويجب بالنذر .

وقال أبو حنيفة : إن فوات القيام لا يبطل التطوع ابتداء فكذا بقاء .
لكن قال البخاري : أما الشروع في النفل قائماً وإتمامه قاعداً فيفارق النذر لأن صفة القيام ليست بشرط لبقاء المؤدى عبادة .

انظر : الاختيار (٦٧/١) ، كشف الأسرار للبخاري (٣١٥/٢) ، شرح المنار (٥٩٢) تشنيف المسامع (١١٢/١) .

(٤) أحمد بن عمرو البخاري المعروف بأبي نصر العراقي ، كان أحد أئمة أصحاب أبي حنيفة في الفقه حدث عن أبي نعم بن عدى ومحمد بن يوسف البخاري ، ولي قضاء سمرقند مدة ، ثم انصرف إلى بخارى ، عاش إلى سنة (٥٣٩٦هـ) ، ومات ببخارى .
انظر : الفوائد البهية (٢٩) ، الجواهر المضية (٢٢٩/١) ، الطبقات السنوية (٤١٩/١) .

الخروج من صوم التطوع ، إلا أنه يجب القضاء . نعم أبو نصر أوله كما نقل ذلك أبو علي السنجى^(١) من أصحابنا في "شرح الفروع"^(٢) (٣).
فإن قيل : ما^(٤) وجه الوجوب في "إتمام"^(٥) حج التطوع لمن شرع فيه عندكم ؟

(١) الحسين بن شعيب أبو علي السنجى نسبة إلى سنج أكبر قرى مرو ، الإمام الجليل ، كبير القدر ، عظيم الشأن ، صاحب تحقيق واتقان ، قال الشيرازى : كان إمام زمانه في الفقه ، تفقه على الغفال والشيخ أبي حامد فجمع بين طريقة الخراسانيين والعراقيين وهو أول من جمع بينهما ، من مؤلفاته :
"شرح الفروع" ، "شرح المختصر" وسماه إمام الحرمين المذهب الكبير ، "شرح التلخيص" لابن القاص ، توفي عام (٥٤٢٧هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (٣٤٤/٤) ، طبقات الحسيني (١٤٢) ، طبقات ابن شهبة (٢٠٧/١) ، طبقات الشيرازى (٢٢٧) ، تهذيب الأسماء (٢٦١/٢) ، وفيات الأعيان (١٣٥/٢) ، معجم البلدان (٢٦٤/٣) ، الأعلام (٢٣٩/٢) .

(٢) هذا وهم وإنما ذكره في شرح التلخيص وسبب الوهم أن الزركشى أورد نقلا عن شرح الفروع وآخر عن شرح التلخيص فالتبس ذلك على المؤلف . والله أعلم . قال النووي : شرح فروع ابن الحداد والتلخيص لابن القاص فأتى في شرحيهما بما هو لائق بتحقيقه واتقانه وعلو منصبه وعظم شأنه .

وقال خليفة شرح الفروع شرحا بسيطا لم يقارنه أحد مع كثرة شروحه ووصف شرح التلخيص بأنه كبير قليل الوجود ، والظاهر أنهما مفقودان . والله أعلم . انظر : تهذيب الأسماء (٢٦١/٢) ، كشف الظنون (١٢٥٧/٢) ، (٤٧٩/١) .

(٣) قال الزركشى : خلاف أبي حنيفة في المسألة هو المشهور لكن رأيت في شرح التلخيص للسنجى قبيل كتاب الزكاة أن هذا محكى عنه في نوادر ابن سماعه ولم نزل نعمتمده هكذا حتى قدم علينا أبو نصر العراقي وقال : لأبي حنيفة في كتاب الصداق أن له الخروج من صوم التطوع إلا أنه يجب القضاء ، وذلك أنه قال في الحلوة توجب كمال المهر ولو خلى بها صائما أو هى صائما صوم فرض لا يكمل المهر لفساد الحلوة ، ولو خلا بها بصوم تطوع يكمل فدل أنه جعل له الخروج من صوم التطوع حتى جعله كالمفطر يكمل المهر بخلوته ، قال : ثم كان أبو نصر العراقي يجمع بين الروايين فيقول إن خرج بنية أن يقضيه فله ذلك ، وإلا فلا يجوز أما وجوب القضاء فلا يختلفون فيه .

انظر : تشنيف المسامع (١١٢/١) ، حاشية الجوهري (١٢) .

(٤) في ب ، د ، فما .

(٥) ساقطة من ج .

قلت : ذكر الماوردي جوابين :

أحدهما : لأن نفله^(١) في غالب الأحكام كفرضه فإنهما متساويان في النية فيقول في كل منهما : لبيك بالحج ، من غير أن يعين فرضا أو نفلا ، أو يجرم مطلقا ثم يصرفه لما شاء ، سواء ذلك في الفرض أو في التطوع ، ولو لبي بلانية لم ينعقد بخلاف العكس .

ومتساويان أيضا في الكفارة بإفساد "أحدهما"^(٢) بجماع ، وفي لزوم الفدية في الإلتلافات والاستمتاعات فوجب أن يتساويا في لزوم الإتمام^(٣).

الثاني : أجودهما وبه أجاب الشافعي في "الأم" أنه يجب المضى في فاسد التطوع كواجبه ، فإتمام صحيح التطوع أولى^(٤)(٥).

على أن هذا السؤال قد أفسد من أصله بأن الحج لا يمكن وقوعه تطوعا فإن إقامته شعار البيت ، فهو من فروض الكفايات ، وهى تلزم بالشروع

(١) في د : فعله .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) انظر : تشنيف المسامع (١١٣/١) ، المحل على جمع الجوامع وحاشية البناني (٩٣/١) حاشية العطار (١٣١/١) ، شرح الكوكب (٤١٠/١) ، الدرر اللوامع (١٢٠/١/١) .

(٤) قال الشافعي :

لا يشبه الحج والعمرة الصوم ولا الصلاة ولا ما سواهما .

ألا ترى أنه لا يختلف أحد أنه يمضى في الحج والعمرة على الفساد كما يمضى فيهما قبل الفساد ويكفر ويعود فيهما ، ولا يختلف أحد في أنه إذا أفسد الصلاة لم يمض فيها ولم يجز له أن يصلّيها فاسدة ... وهكذا الصوم ، أو لا ترى أنه يكفر في الحج والعمرة متطوعا كان أو واجبا ، ولا يكفر في الصلاة على كل حال ولا في نافلة الصيام) . اهـ باختصار بسيط .

انظر : الأم (٨٨/٢) ، تشنيف المسامع (١٥/١) ، المنثور في القواعد (٢٤٢/٢) ، حاشية الجوهري (١٣) ، المصدر نفسه .

(٥) قلت : لم أقف على هذين الجوابين في الحاوي على هذا النحو والذي يظهر أنهما من تصرف المؤلف بناء على كلام شيخه الذي نقل جواب الشافعي في الأم قال وهو أحسن من جواب المصنف بأن وجوب الإتمام لأن النفل كالنفل في النية والكفارة . قال وذكر الماوردي في الحاوي الفرقين . اهـ

انظر تشنيف المسامع (١١٥/١) .

(٦) في ب : فإنه .

على الأصح^(١).

نعم قال الرافعي : ينبغي أن تكون العمرة كالحج ، بل الاعتكاف والصلاة في المسجد الحرام كذلك ، فإن إحياء البقعة يحصل^(٢) به ، وإن كان في "الروضة" قد تعقبه بما لا يلاقيه فليتأمل^(٣) ، والعمرة كالحج في كل ما تقدم كما أشار إليه الرافعي فيما ذكره مما سبق .

(١) قال الزركشي :

والذي يظهر أنه لاجابة لاستثناء الحج لأنه لا يتصور أن يكون نفلا بل هو في حق من لم يحج فرض عين وفي حق من حج فرض كفاية فإن إقامة شعائر الحج من فروض الكفايات ، فلا إشكال في امتناع الخروج منه إلا على قولنا أن فرض الكفاية لا يلزم بالشروع .

قلت : جزم الزركشي في المنشور أن الحج لا يقع إلا فرض كفاية ، وبهذا صرح الغزالي والرافعي والنووي ورجح أن فرض الكفاية لا يلزم بالشروع إلا في الجهاد والجنابة والحج .

وعليه فلا إشكال إلا على القول بعدم اللزوم مطلقا .

وستأتي هذه المسألة في مباحث فرض الكفاية .

انظر : تشنيف المسامع (١١٣/١) ، المنشور في القواعد (٣٨/٣) ، حاشية العطار (١٣١/١) ، تقريرات الشريبي (٩٣/١) ، مغنى المحتاج (٢١٢/٤) .

(٢) في ب : تحصل .

(٣) أقول : ذكر الغزالي في الوجيز أن إحياء الكعبة بالحج كل عام من فروض الكفايات .

قال الرافعي : كذا أطلقوه وينبغي أن تكون العمرة كالحج بل الاعتكاف والصلاة في المسجد الحرام أيضا لأن التعظيم وإحياء البقعة يحصل به ، كذا عبارته في الروضة .

وتعقبه النووي بأن مقصود الحج لا يحصل بما ذكر فإنه مشتمل على الوقوف والرمي والمبيت بمزدلفة ومنى وإحياء تلك البقاع بالطاعات وغير ذلك .

قال الزركشي : وفهم النووي من كلام الرافعي الاكتفاء بهذه الأمور عن الحج وجعل الحج متعينا وإنما أراد الرافعي إحياء هذه الأمور مع الحج .

هذا ما قاله الزركشي وتبعه المؤلف والأمر محتمل ، فإن عبارة الرافعي تفيد بأنه يكتفى بالعمرة والصلاة والاعتكاف في المسجد الحرام عن الحج لأنه يحصل بهذه الأمور إحياء البقعة .

نعم قيل^(١): لنا مسائل يجب فيها إتمام التطوع عندنا غير الحج والعمرة ، منها ما قال بعضهم : الأضحية سنة وتلزم بالشروع ، وذكره الساجي^(٢) في نصوص الشافعي^(٣).

قلت : إن أريد بلزوم الإتمام وجوب التصديق بشيء منها ، وهو الظاهر فهذا إنما هو خارج مخرج الشرط^(٤) لاتتميم حقيقة ، ونظيره استقبال القبلة

= ولعل مافهمه النووي صحيح ، وتعقبه في محله ولهذا ذكر الرملي أن من فروض الكفايات احياء الكعبة كل سنة بحج وعمرة قال : ولا يغني أحدهما عن الآخر ولا الصلاة ولا الاعتكاف ولا الطواف عن أحدهما ، لأنهما المقصد الأعظم من بناء البيت وفي الأول احياء تلك المشاعر .

ورحم الله المؤلف إذ أنه لم يبين تعقب النووي ثم يطلب التأمل وكأن القارىء متضلع في كتب شيخه وكتب المتقدمين ، وقد تركت المسألة بعد تعقب في البحث ثم وجدتها بفضل الله بعد عدة أشهر أثناء البحث في فرض الكفاية ، فله الحمد أولاً وأخيراً .

انظر : الوجيز (١٨٧/١) ، روضة الطالبين (٢٢١/١٠) ، المنشور في القواعد (٣٦/٣) نهاية المحتاج (٤٩/٨) ، مغنى المحتاج (٢١٢/٤) .

(١) قائله الزركشى .

(٢) زكريا بن يحيى أبو يحيى الساجي نسبة إلى الساج نوع جيد من الخشب ، إمام ، حافظ ، أخذ عن المزني والربيع المرادي وسمع من ابن عباد ، قال الذهبي : كان من أئمة الحديث ، وقال الشيرازي : كان أحد الأئمة الفقهاء والحفاظ الثقات ، من مؤلفاته :

"أصول الفقه" وهو في الخلافات والفقه ، "اختلاف الفقهاء" ، "علل الحديث" ، قال الذهبي : هذا يدل على حفظه وتبحره ، توفي بالبصرة عام (٥٣٠٧هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (٢٩٩/٣) ، طبقات الشيرازي (١٩٨) ، طبقات الاسنوى (٣١٦/١) ، طبقات ابن شهبة (٩٤/١) ، شذرات الذهب (٢٥٠/٢) ، سير النبلاء (١٩٧/١٤) ، طبقات الحفاظ (٣٠٦) ، الجرح والتعديل (٦٠١/٣) ، الفتح المبين (١٧٧/١) .

(٣) انظر : تشنيف المسامع (١١٥/١) ، المنشور في القواعد (٢٤٣/٢) ، حاشية العطار (١٣١/١) ، حاشية الجوهري (١٣) .

(٤) في ج : الشروط .

والستر في صلاة التطوع^(١).

ومنها في "شرح الفروع" لأبي على السنجى أن أبا زيد المروزى^(٢) وبعض الأصحاب أوجبوا إتمام الطواف المندوب على من شرع فيه وغلطهما^(٣)، وحمله بعضهم على الطواف الواجب في الحج والعمرة المتطوع بهما^(٤)، فرجع ذلك إلى مسألة إتمام الحج والعمرة التطوعين .
[التنبيه] الثانى : يؤخذ من كونه يمدح فاعله ، أن المدح لا ينفك بخوف اعتقاد العامة وجوبه فيترك كما قاله مالك^(٥)،

(١) من المعلوم أن الأضحية تقسم أثلاثا ، فلو أكلها إلا جزءا تصدق به صحت فإخراج هذا الجزء خارج مخرج الشرط لصحة الأضحية كستر العورة واستقبال القبلة لصحة النافلة . والله أعلم .
انظر روضة الطالبين (٢٢٢/٣) .

(٢) محمد بن أحمد أبو زيد المروزى القاشانى نسبة إلى قاشان إحدى قرى مرو ، الإمام المقتدى ، القدوة الزاهد ، شيخ الشافعية ولد عام (٥٣٠هـ) تفقه على أبى اسحاق المروزى وعنه أخذ أبو بكر القفال ، سمع منه الدارقطنى والحاكم ، جاور بمكة سبع سنين ثم عاد إلى خراسان ، قال الحاكم : كان أحد أئمة المسلمين ومن أحفظ الناس للمذهب وأحسنهم نظرا ، وقال ابن السبكى : كان ممن أجمع الناس على زهده وورعه وكثرة علمه وجلالته فى العلم والدين ، توفى بمرور عام (٥٣٧هـ) .
انظر : طبقات ابن السبكى (٧١/٣) ، طبقات ابن شهبة (١٤٤/١) ، طبقات الشيرازى (٢١١) ، شذرات الذهب (٧٦/٣) ، وفيات الأعيان (٢٠٨/٤) ، سير النبلاء (٣١٣/١٦) .

(٣) ومراده أن السنجى غلط المروزى والأصحاب القائلين بوجوب اتمام طواف النافلة . قال ابن السبكى :
(نقل الشيخ أبو على قبيل كتاب الصلاة من شرح الفروع أن بعض أصحابنا قال : ان الطواف وإن كان نفلا يلزم بالشروع فيه ، ثم ذكر ما حاصله أن الشيخ أبا زيد موافق على ذلك وهذا غريب) .

طبقات ابن السبكى (٧٦/٣) ، وانظر تصنيف المسامع (١١٠/١) .

(٤) كذا نقله الزركشى عن بعضهم ولم يصرح به . انظر تصنيف المسامع (١١١/١) .

(٥) نقل عن الإمام مالك كراهية صوم ست من شوال وذلك خشية أن يظن وجوبها . قال الشاطبى : إن الذى خشى منه مالك قد وقع بالعجم فصاروا يتركون المسحرين وشعائر رمضان إلى آخر الستة ثم حينئذ يظهرون شعائر العيد .

وكذلك شاع عند عامة مصر أن الصبح ركعتان إلا فى يوم الجمعة فإنه ثلاث ركعات لمواظبة إمامهم على قراءة السجدة فيعتقدون أن تلك ركعة أخرى واجبة . انظر : الاعتصام (٢١١/١) ، سد الذرائع (٦٣٢) .

وتقله الدارمى^(١) فى "استذكاره"^(٢) عن أبى إسحق المروزى^(٣) من أن السنة قد يكون تركها أفضل لذلك ، كقراءة الجمعة ونحو ذلك^(٤).

(١) محمد بن عبد الواحد أبو الفرج الدارمى نسبة إلى دارم بن مالك ، ولد عام (٥٣٥٨هـ) ، تفقه على الشيخ أبى حامد الإسفرايينى والأردبيلى ، وسمع من الدارقطنى كان إماما بارعا مدققا ، حاد النظر ، قال الشيرازى : كان فقيها شاعرا مارأيت أفصح منه لجهة ، وصف بالذكاء وحسن الفقه والكلام فى دقائق المسائل ، من مؤلفاته :

"الاستذكار" ، "جامع الجوامع" ، "الدور الحكيمى" . توفى بدمشق عام (٤٤٤٨هـ) .
انظر : طبقات ابن السبكى (١٨٢/٤) ، طبقات ابن شهبة (٢٣٤/١) ، طبقات الشيرازى (٢٢٩) ، طبقات الاسنوى (٢٤٦/١) ، سير النبلاء (٥٢/١٨) ، الأعلام (٢٥٤/٦) .

(٢) الاستذكار فى فقه الشافعى ، قال ابن الصلاح كتاب نفيس فى ثلاث مجلدات فيه من الفوائد والنوادر والوجوه الغريبة ما لا يعلم اجتمع فى مثله فى مثل حجمه وفيه من البلاغة ما لا يوجد فى غيره ولا يصلح لمطالعه إلا العارف بالمذهب بشدة اختصاره ، قال ابن السبكى رأيت بخطه أنه ألفه فى صباه ثم نقل بعض فوائده .
انظر : كشف الظنون (٧٨/١) ، طبقات ابن السبكى (١٨٤/٤) ، الأعلام (٢٥٤/٦) .

(٣) إبراهيم بن أحمد أبو اسحاق المروزى نسبة إلى مرو بخراسان ، الإمام الكبير وأحد أئمة المذهب ، تفقه على ابن سريج والاصطخرى ، قال الشيرازى : كان إماما جليلا غواصا على المعانى ورعا زاهدا ، وانتهت إليه رئاسة العلم ببغداد أفنى ودرس وتخرج به الأئمة كأبى زيد المروزى وابن أبى هريرة وغيرهم ، من مؤلفاته :
"الفصول فى معرفة الأصول" ، "شرح المختصر" للمزى ، انتقل آخر عمره إلى مصر وتوفى فيها عام (٥٣٤٠هـ) .

انظر : طبقات ابن شهبة (١٠٥/١) ، طبقات الشيرازى (٢٠٣) ، وفيات الأعيان (٢٦/١) ، سير النبلاء (٤٢٩/١٥) ، شذرات الذهب (٣٥٥/٢) ، معجم المؤلفين (٣/١) .

(٤) ليس فى كلام المروزى أن السنة قد يكون تركها أفضل وإنما قال :
لا أحب أن يداوم الإمام على مثل أن يقرأ كل يوم جمعة بالجمعة ونحوه لثلا يعتقد العامة وجوبه .

كذا أورد الزركشى مناقله الدارمى . والله أعلم . انظر البحر المحيط (٢٩١/١) .

ولا يخالف هذا ماسبق من كونه قد لا يثاب عليه لعارض لقيام الدليل هناك دون هذا^(١).

[أسماء المندوب] :

وقولى (وليسم) إلى آخره إشارة إلى أسماء الفعل المندوب .
منها : ذلك "مأخوذ"^(٢) من لفظ الندب المتعلق^(٣) به والأصل مندوب إليه ، فحذفت الصلة اختصارا ، لكن هذا إنما يحتاج إليه إذا لم يسلط الندب أى الطلب على الفعل نفسه^(٤).

ومنها : السنة والأولى والمستحب والطاعة ونحوه كالتطوع ، وفى الحديث ("قال"^(٥) : هل على غيرها قال : لا إلا أن تطوع)^(٦) .
والقربة : وإن كانت "قد"^(٧) تطلق على الواجب أيضا ، كما فى حديث (ولن يتقرب إلى المتقربون بمثل ما افترضت عليهم)^(٨) .

(١) والمراد أن قوله بأن المدح لا ينفك عن المندوب لخوف اعتقاد العامة وجوبه ، لا يخالف ماسبق من أن المندوب قد لا يثاب عليه كالتنفل فى الأرض المغصوبة لورود النهى فى الثانى دون الأول .
وسياتى تفصيل حكم الصلاة فى الأرض المغصوبة فى مسألة هل يكون الفعل واجبا حراما فى آن واحد .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) فى ب ، د : المعلق ، والمراد أن الفعل المتعلق بالندب هو المندوب .

(٤) سبق تعريف المندوب فى اللغة عند تعريف الندب .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) سبق تخريج الحديث ص (٣٣٩) .

(٧) ساقطة من أ .

(٨) لم أقف عليه بهذا اللفظ وفى البخارى قريب منه (وماتقرب إلى عبدى بشئ أحب إلى مما افترضته عليه) .

صحيح البخارى (الرقاق) (١٩٠/٧) ، وانظر فتح البارى (٣٤٠/١١) ، شرح الأربعين لابن دقيق العيد (٩٤) .

والرغبة والمرغب فيه والنفل^(١) مأخوذ من معنى الزيادة ؛ لأنه زائد على
 الفرض ، وفسر به قوله تعالى {إنفاضة لك} ^(٢) إن قلنا نسخ التهجد في حقه ^(*) ،
 كما قاله النووي في الخصائص في النكاح ^(٣) ، بل يكون هذا دليلا له ، ^(**)
 وقيل المراد زيادة في الوجوب ^(٤) عليك على ما هو واجب على الأمة ^(٥) .
 وقولى (لمن أحبه) متعلق بقولى (يتم) أى يتم ^(٦) تعريفه بهذه الأسماء ^(٧)
 وما بعدها لمن أحب أن يتعرف أسماء هذا النوع .
 واعلم أن ما ذكرنا إنما هو على تقدير أن معنى هذه الأسماء كلها
 واحد ^(٨) ، وأنها مترادفة وهو الأصح .
 وذهب بعض أصحابنا إلى التغاير في بعضها ؛ فقال القاضى حسين
 والبعغوى :

السنة : ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم .
 والمستحب : ما فعله ^(٩) مرة أو مرتين ، وألحق بذلك بعضهم ما أمر به ولم
 ينقل أنه فعله .

-
- (١) ومنه حديث (ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه) وهو تنمة الحديث
 السابق .
 (٢) الاسراء (٧٩) .
 (*) ج ٢٦
 (٣) المراد خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم وهى تذكر غالبا فى كتاب النكاح ،
 وقد جرى على ذلك النووي فى روضة الطالبين (٣/٧) . وسيأتى ذكر خصائصه
 صلى الله عليه وسلم ص (١٧٨) .
 (***) د ٢٢
 (٤) فى د : الوجود .
 (٥) انظر الخلاف فى هذه المسألة فى : روضة الطالبين (٣/٧) ، الجامع لأحكام القرآن
 (٣٠٨/١٠) ، أحكام القرآن لابن العربى (١٢٢٢/٣) .
 (٦) فى ب : تتم .
 (٧) فى أ : يتم هذه الأربعة بهذه الأسماء .
 (٨) فى ج : واحدة .
 (٩) فى ج : ما فعل .

والتطوع ما لم يرد فيه بخصوصه نقل^(١).
ورده القاضي أبو الطيب في "منهاجه"^(٢) بأن النبي صلى الله عليه وسلم حج مرة ، وفي أفعاله "فيه"^(٣) ما هو سنة ، وكذا لم يصل للاستسقاء ويخطب إلا مرة ، وهما سنة^(٤).
وقال الحلبي : السنة ما استحب فعله وكره تركه ، والمستحب ما لم يكره تركه .

وقيل : النفل والتطوع واحد ، وهو ما سوى الفرض ، والسنة والمستحب "من أنواعهما"^(٥).
وقيل السنة ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، والمستحب ما أمر به سواء فعله أو لا ، أو فعله ولم يداوم عليه ، نقله في "المطلب" في باب الوضوء ، كأنه لحظ في السنة معنى الدوام^(٦).

-
- (١) هذا الفرق ذكره القاضي حسين وتبعه تلميذه البغوي في التهذيب وتبعه تلميذه الخوارزمي في الكافي .
انظر : الدرر اللوامع (١١٤/١/١) ، البحر المحيط (٢٨٤/١) ، تشنيف المسامع (١٠٧/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٨٩/١) ، حاشية العطار (١٢٦/١) ، غاية الوصول (١١) ، الابهاج (٥٧/١) .
(٢) ذكر في بعض مصادر الترجمة أنه المنهاج في الخلافات .
ولم أقف عليه في كشف الظنون ولاذيله ولا تتمته . والله أعلم .
راجع مصادر الترجمة ص () .
(٣) ساقطة من أ .
(٤) نقله عن المنهاج الزركشي في البحر (٢٨٤/١) .
ومراد القاضي أن في أفعاله صلى الله عليه وسلم في الحج ما هو سنة ولم يعملها الرسول صلى الله عليه وسلم إلا مرة واحدة في حجة الوداع ، وكذلك لم يصل للاستسقاء ويخطب إلا مرة واحدة وهما سنة .
فينتقض قول القاضي الحسين بأن السنة ما واطب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم والله أعلم .
(٥) ساقطة من ج ، والمراد أنهما من أنواع النفل والتطوع .
(٦) نقل الزركشي هذه الأقوال جميعها في البحر المحيط انظر (٢٨٤/١) .

وقيل السنة ماترتبت كالراتبة مع الفريضة ، والنفل والندب مازاد على ذلك ، حكاه الشيخ أبو إسحق في "اللمع"^(١) .
وللمالكية تفرقة أخرى ، أن ماأمر به الشرع وبالغ فيه سنة ، وأول المراتب تطوع ونافلة ، وبينهما فضيلة ومرغب فيه^(٢) .

(١) لكن رده بقوله :

وهذا لا يصح لأن كل ماورد الشرع باستحبابه فهو سنة سواء كان راتبا أو غير راتب فلامعنى لهذا الفرق .

انظر : اللمع (٢٣) ، شرح اللمع (٢٨٨/١) ، نزهة المشتاق (١١٧) ، البحر المحيط (٢٨٥/١) .

(٢) والمراد أن الفضيلة بين السنة والتطوع ، لابن التطوع والنافلة كما هو المتبادر ، فالسنة لها أعلى المراتب عند المالكية ثم تليها الفضيلة .

وقد عرف صاحب نشر البنود هذه المراتب عند المالكية فقال :

فضيلة والندب الذى استحب	ترادفت ثم التطوع انتخب
رغبة ما فيه رغب النبي	بذكر ما فيه من الأجر جي
أو دام فعله بوصف النفل	والنفل من تلك القيود أخل
والأمر بل أعلم بالثواب	فيه نبي الرشد والصواب
وسنة ماأحمد قد واظبا	عليه والظهور فيه وجبا
وبعضهم سمى الذى آكدا	منها بواجب فخذ ماقيدا

وقد نقل ابن النجار نحو هذا التقسيم عن أئمة الحنابلة حيث قال :

١ - مايعظم أجره فيسمى سنة .

٢ - مايقل أجره يسمى نافلة .

٣ - متوسط في الأجر بينهما ويسمى فضيلة ورغبة .

أما الحنفية فهم يقسمون السنة إلى :

١ - سنن هدى وهى التى فى تركها اساءة وكراهية كالأذان والجماعة .

٢ - سنن زوائد لاتوجب ذلك كسنن النبي صلى الله عليه وسلم فى قيامه وقعوده ونحو ذلك .

٣ - نوافل .

انظر : نشر البنود (٣٨/١) ، المقدمات لابن رشد (١١٦) ، الابهاج للسيكى (٥٧/١)

البحر المحيط (٢٨٥/١) ، شرح الكوكب (٤٠٤/١) ، المدخل لابن بدران (٦٢) ،

كشف الأسرار للبخارى (٣١٠/٢) ، التوضيح (١٢٤/٢) .

وربما سميت السنة هيئة ، كما قاله أصحابنا في الصلاة فيما^(١) لا يجير بسجود السهو ، وكما قاله أبو حامد فيما يتهياً به للوضوء^(٢) ، كالتسمية وغسل الكفين ، لكن^(٣) في الحقيقة ليست^(٤) هذه التسمية له من حيث هو ، بل في هذا المحل الخاص لمناسبة تخصه^(٥) .

وفي "زوائد"^(٦) الروضة أول باب صلاة التطوع تسمية السنة حسناً ، عند من يجعلها أسماء مترادفة^(٧) ، وإنما لم أذكره لما سيأتى أن الحسن إنما سمي به من حيث كونه مأذوناً شرعاً^(٨) .

فائدة :

قال ابن العربي^(٩) :

-
- (١) في أ ، ج ، د : ما .
 - (٢) في ب ، د : الوضوء .
 - (٣) في د : هي .
 - (٤) في د : ليس .
 - (٥) انظر البحر المحيط (١/٢٨٥) .
 - (٦) ساقطة من د .
 - (٧) انظر روضة الطالبين (١/٣٢٧) .
 - (٨) سيأتى قريباً في مسألة حسن وقبح الفعل الذي تعلق به الخطاب .
 - (٩) محمد بن عبد الله المعافري أبو بكر بن العربي ، فقيه ، أصولي ، محدث ، أديب ، قال ابن يشكوال : الإمام ، العالم ، الحافظ ، ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها سألته عن مولده فقال سنة (٤٦٨هـ) ، لقيته في مدينة اشبيلية سنة (٥١٦هـ) فأخبرني أنه رحل مع أبيه إلى الشام ولقى بها الطرطوشي وتفقه عنده ، ودخل بغداد وسمع بها ثم رحل إلى الحجاز وحج ثم عاد إلى بغداد وصحب أبا بكر الشاشي والغزالي ثم عاد إلى الأندلس ، قرأت عليه وسمعت كثيراً من تواليه ورواياته ، وقد كان من أهل التفنن في العلوم ، ثاقب الذهن يجمع إلى ذلك كله آداب الأخلاق مع حسن المعاشرة وكثرة الاحتمال وكرم النفس ، قال الداودي : أحد من بلغ رتبة الاجتهاد وانفرد بالأندلس بعلو الاسناد ، من مؤلفاته : "عارضة المحصول" في الأصول ، "أحكام القرآن" ، "العواصم من القواصم" ، "عارضة الأهودى" ، توفي بالقرب من فاس عام (٥٤٣هـ) .

أخبرنا الشيخ أبو تمام^(١) بمكة أنه سأل الشيخ أبا إسحق ببغداد عن قول الفقهاء سنة وفضيلة ونفل وهيئة ، فقال : هذا عامته في الفقه^(٢) ، ولا يقال إلا فرض وسنة لا غير .

وأما أنا فسألت أبا العباس الجرجاني^(٣) بالبصرة ، فقال : هذه ألقاب

= انظر : الصلة (٥٩٠) ، بغية الملتبس (٩٢) ، نفع الطيب (٢٥/٢) ، الديقاج (٢٥٢/٢) ، شجرة النور (١٣٦) ، طبقات الداودي (١٦٢/٢) ، وفيات الأعيان (٢٩٦/٤) ، شذرات الذهب (١٤١/٤) ، العبر (١٢٥/٤) .

(١) لم أهند لترجمته حيث لم أجد في كتب التراجم إلا أبو تمام الشاعر وأبو تمام على بن محمد المعتزلي المتوفى سنة (٤٥٩هـ) ويستبعد أن يكون المراد لأنه معتزلي ولوفاته قبل ولادة ابن العربي ، ولم أجد في ترجمة ابن العربي ذكرا لهذا الاسم وقد ذكره ابن النجار في شرح الكوكب ولم يترجم له المحقق ولعل ذلك لنفس السبب . الجدير بالذكر أن الباجي في أحكام الفصول ذكر الشيخ أبا تمام في أكثر من موضع وأشار المحقق أنه :

أبو تمام على بن محمد البصرى من تلاميذ الأبهري كان جيد النظر حسن الكلام حاذقا بالأصول ، من مؤلفاته : كتاب في أصول الفقه ، "نكت الأدلة" .

كذا ترجم له القاضى عياض ولم يذكر له تاريخ وفاة ، لكن بالنظر إلى وفاة شبحه الأبهري (٣٩٥هـ) على قول وفاة الشيخ أبى اسحاق (٤٧٦هـ) ، ووفاته ابن العربي (٥٤٣هـ) يبعد أن يكون هو المراد . والله أعلم .

انظر : سير النبلاء (٢١٢/١٨) ، شرح الكوكب (٤٠٣/١) ، أحكام الفصول (٧٩) ترتيب المدارك (٦٠٥/٣) .

وانظر ترجمة الأبهري ص () .

(٢) في نقل البحر : عامية في الفقه وما يجوز أن يقال... الخ ، قال شيخنا الدكتور حسن مرعى : ولعلها الصحيحة وفي نقل شرح الكوكب : عامية في الفقهاء .

(٣) أحمد بن محمد أبو العباس الجرجاني ، إمام في الفقه والأدب ، وأحد أجلاء الزمان سمع الحديث عن القاضيين أبى الطيب والماوردي وغيرهما ، وتفقه على أبى اسحاق الرازى ، كان قاضيا بالبصرة ومدرسا بها ، قدم بغداد آخر عمره ، قال ابن السبكي : كان في الفقه إماما ماهرا وفارسا مقداما وتصانيفه تنبئ عن ذلك ، من مؤلفاته :

"المعايا" ، "الشافى" ، "التحرير" في الفقه ، "كنايات الأدياء" في الأدب ، توفى عام (٤٨٢هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (٧٤/٤) ، طبقات الحسيني (١٧٨) ، طبقات الاسنوى (١٦٧/١) ، طبقات ابن شهبة (٢٦٠/١) .

لأصل لها ، ولانعرفها في الشرع^(١) . والله أعلم . (*)

[القسم الثالث : الحرام] :

فهو الذى فاعله مذموم	ومابه قد علق التحريم
والإثم والمزجور والفاحشة	وهو الحرام التحظر والمعصية
وخرج عقوبة تجريح	والذنب والسيئة القبيح

الشرح :

أى ماتعلق به التحريم هو : الذى يذم فاعله^(٢) .

فيخرج بقيد الذم : ماسوى الحرام والواجب .

وبإضافة الذم للفاعل : الواجب .

والمراد الذى من شأنه أن يذم فاعله وإن تخلف^(٣) ، كمن وطىء أجنبية

يظنها زوجته كما سيأتى^(٤) .

ولم أقيده بكونه قصدا ولاشرعا لما سبق فى الواجب ولابمطلقا ، وإن

كان فى التحريم ماهو مخير كما سيأتى^(٥) ؛ لأن الفعل متى وجد فى المخير كان

(١) انتهى كلام ابن اعرى ولم أقف عليه فى كتابه المحصول وقد أورد هذا النقل

الزركشى فى البحر (٢٨٥/١) ، وابن النجار فى شرح الكوكب (٤٠٣/١) .

وقد ذكر الرازى بيانا وجيها لمعانى هذه الأسماء فانظر المحصول (١٢٩/١/١) .

(*) ٢٨ ب

(٢) انظر : أصول السرخسى (١١٣/١) ، التوضيح (١٢٣/٢) ، نشر البنود (٢٩/١) ،

تنقيح الفصول (٧١) ، المحصول (١٢٧/١/١) ، البحر المحيط (٢٥٥/١) ، نهاية

السؤل (٤٧/١) ، الإبهاج (٥٩/١) ، المستصفى (٧٦/١) ، الإحكام للآمدى

(١٥٦/١) ، شرح الكوكب (٣٨٦/١) ، المدخل لابن بدران (٦٢) .

(٣) فى ب ، د : ولو تخلف .

(٤) انظر ص (٣٧٠) .

(٥) انظر ص (٤٧٨) .

مذموما حراما^(١).

ولم أقل : ويشاب تاركه ؛ لأن المكروه يشاركه في ذلك ، وخلاف الأولى ، وقد خرجا بقيد ذم الفاعل وأيضا فقد لايشاب لعدم استحضاره كما سبق^(٢).

ويسمى محرما : اسم مفعول من حرمه تحريما .
وحراما : وصف فاعل من حرم يجرم ؛ لأنه مطاوع حرم المضعف كما سبق تقرير نظيره في الواجب^(٣).

ويسمى محظورا : من الحظر وهو المنع ، فسمى الفعل بالحكم المتعلق به .
ويسمى أيضا معصية وإثما وحرجا ومزجورا وزجرا وفاحشة وذنبا وسيئة وقبيحا وعقوبة وتجريحا وجرحا ، لأنها تترتب على فعله ، فبهذا التقدير^(٤) تصح تسميته بذلك^(٥) . والله أعلم .

(١) قال الطوفي : ولا حاجة بنا إلى التقييد بقولنا مطلقا لأن الحرام ليس فيه موسع ومضيق ولاعلى التعيين والكفاية .

ثم قال : أما الحرام المخير فيجوز وروده كالواجب المخير لأن المفسدة قد تتعلق بأحد الشيئين أو الأشياء . اهـ

والصحيح عدم الحاجة إلى هذا القيد كما قال المؤلف . والله أعلم .

انظر شرح الروضة (٣/٣٧٨) .

(٢) أى لعدم استحضار المنهى عنه وقصد كف النفس عنه ، كمن لم يخطر بباله شرب الخمر ولم يقصد الكف عنه . راجع ص (٣٣٥)

(٣) راجع ص (٣٢٩) .

(٤) في د : التقرير .

(٥) انظر : القاموس المحيط (الحرم) (١٤١١) ، (حظر) (٤٨٢) ، الصحاح (حرم)

(١٨٩٥/٥) ، (حظر) (٦٣٤/٢) ، لسان العرب (حرم) (١١٩/١٢) ، (حظر)

(٢٠٢/٤) ، المحصول (١٢٧/١/١) ، الإحكام للآدمي (١٥٦/١) ، شرح الكوكب

(٣٨٧/١) ، المدخل لابن بدران (٦٢) ، ارشاد الفحول (٦) .

[القسم الرابع : المكروه] :

وماله كراهة مكروه تاركه يمدح لايعروه
 فى الفعل ذم وخلاف الأولى مثل ولكن من عكزه أولى^(١)

الشرح :

أى مايتعلق به الكراهة يسمى مكروها ، ورسمه : مايمدح تاركه ،
 ولايذم فاعله^(٢).

فخرج بـ(يمدح) المباح .

وتقييده بالتارك : الواجب والمندوب ، فإن المدح فيهما^(٣)على الفعل .
 وخرج بعدم ذم فاعله : الحرام ، لأنه وإن شارك المكروه فى مدح
 التارك لكن يفارقه فى ذم الفاعل .

وأما خلاف الأولى فسمى بذلك ؛ لأنه خلاف المندوب الذى من
 أسمائه الأولى كما سبق ، وهو مشارك "له"^(٤)فى رسمه ، إلا أن هذا مقيد
 بكونه بنهى غير مقصود ؛ ليخرج المكروه وحينئذ فالمنع فى المكروه أقوى من
 المنع فى خلاف الأولى ، وهو معنى قولى (ولكن منع^(٥)كره أولى) أى أقوى

(١) فى أ : ولكن كره منع أولى .

(٢) انظر : نشر البنود (٢٩/١) ، منتهى السؤل (٣٩) ، تنقيح الفصول (٧١) ، البحر
 المحيط (٢٩٦/١) ، البرهان (٣١٣/١) ، نهاية السؤل مع مناهج العقول (٤٨/١) ،
 المحصول (١٣١/١/١) ، الإحكام للآمدي (١٦٦/١) ، الابهاج (٦٠/١) ، المدخل
 لابن بدران (٦٣) ، شرح الروضة (٤٠١/٣) ، ارشاد الفحول (٦) .

هذا وللحتمية اصطلاح يخالف الجمهور فالمكروه عندهم نوعان :

مكروه تنزيها : وهو إلى الحل أقرب بمعنى لايعاقب فاعله أصلا .

ومكروه تحريما : وهو إلى الحرمة أقرب بمعنى لايجب استحقاق العقوبة لكن يتعلق
 بفعله محذور كالحرامان من الشفاعة ، هذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف .

وروى عن محمد بن الحسن أن المكروه تحريما هو الحرام الذى ثبت بدليل ظنى ،
 والحرام بدليل قطعى نظير الفرق بين الفرض والواجب . والله أعلم .

انظر : التلويح (١٢٦/٢) ، شرح المنار (٢٦٣) ، تكملة فتح القدير (٤/١٠) .

(٣) فى د : فيها .

(٤) ساقطة من د .

(٥) فى ج ، د : مع .

باعتبار كونه بنهى مقصود ، فإن هذا يدل على الاعتناء بالمنع فيه ، وقد يطلق المكروه على خلاف الأولى كما سبق^(١). والله أعلم .

[القسم الخامس : المباح] :

وذو الإباحة مباح جوائز موسع ومطلق وجائز (*)
وحلا خلا من مدحة^(٢) وذم وقد يجيء اسما لغير الحرم

الشرح :

المراد أن متعلق^(٣) الإباحة من الفعل يسمى مباحا اسم مفعول من أباحه ويسمى جائزا وموسعا أى فيه ، ومطلقا وحلالا ، ومافى معناه من المحل والمحلل بالفتح ، وهو معنى قولى (وجائز حلا)^(٤).

وقولى (خلا من مدحة^(٥) وذم) هذا رسم المباح وهو : ماخلا من مدح وذم^(٦)، أى لافى فعل ولافى ترك ، وخروج بقية الأقسام كلها من ذلك واضح ؛ لأن كلا منها لايجلوا من مدح أو ذم ، إما فى الفعل أو فى الترك ، لكن لا بد فيه من الإذن ؛ لأنه متعلق الإباحة ، وقد سبق تفسير الإباحة بذلك

(١) راجع ص (٣١٥) .

(*) ٢٤ أ

(٢) فى ب : مدحه (بالهاء) .

(٣) فى أ : مطلق .

(٤) انظر : الصحاح (بوح) (٣٥٦/١) ، لسان العرب (بوح) (٤١٦/٢) ، القاموس المحيط (البوح) (٢٧٣) ، المصباح المنير (باح) (٦٥) .

(٥) فى ب ، د : مدحه (بالهاء) .

(٦) انظر : نشر البنود (٣٠/١) ، تنقيح الفصول (٧١) ، الموافقات (١٠٩/١) ، المحصول (١٢٨/١/١) ، البحر المحيط (٢٧٥/١) ، المستقصى (٦٦/١) ، الإحكام للآمدى (١٦٧/١) ، الابهاج (٦٠/١) ، المدخل لابن بدران (٦٤) ، المسودة (٥٧٧) ، شرح الروضة (٤٠٦/٣) ، العدة (١٦٧/١) ، نهاية السؤل (٤٨/١) ، شرح الكوكب (٤٢٢/١) .

فيخرج حكم الأشياء قبل ورود الشرع ، وفعل غير المكلف (١) .
نعم المراد بكونه لامدح فيه ولاذم الذي شأنه ذلك ، أو يقال لذاته ؛
ليخرج : مالو ترك به حرام فإنه يثاب عليه من تلك الجهة ، ويكون واجبا
على رأى الكعبي (٢) كما سيأتي ، فإن ذلك لا يختص بالمباح ، ومالو ترك به
واجب فإنه يذم أيضا من تلك الجهة (٣) .
والمراد المدح والذم أن يرد ما يدل على ذلك بطريق من الطرق ، كمدح
الفاعل أو ذمه أو وعده ، أو وعيده أو غير ذلك كما سبقت الإشارة إليه (٤)

(١) أقول : سبق أن الإباحة تطلق بمعنى رفع الحرج عن الفعل والترك ، لكن لا يكون
من الحكم الشرعي إلا ماورد الإذن فيه فكذلك المباح لأنه متعلق بالإباحة ، وبهذا
القييد يخرج فعل الأشياء قبل ورود الشرع وفعل غير المكلف فلا تكون من المباح -
الذي هو حكم شرعي - بعدم ورود الإذن بها ، لكن تكون من المباح الذي بمعنى
رفع الحرج عن الفعل والترك . والله أعلم .

راجع مبحث الإباحة وتعريفها ص (٣١٤)

(٢) عبد الله بن أحمد أبو القاسم البلخي المعتزلي المعروف بالكعبي نسبة إلى بني كعب
تلميذ أبي الحسين الخياط ، شيخ الطائفة الكعبية وتسمى أيضا البلخية ، تفرد بآراء
شاذة في علم الكلام والأصول ، قال صاحب الفرق : وكان حاطب ليل يدعى في
أنواع العلوم ولم يحظ في شيء منها بأسراره وخالف البصريين من المعتزلة في
أصول كثيرة . اهـ له تصانيف عديدة منها :
"المقالات" ، "الغرر" ، "الجدل" ، "التفسير الكبير" وغيرها توفي عام (٥٣١٩هـ) على
الصحيح .

انظر : سير النبلاء (٣١٣/١٤) ، شذرات الذهب (٢٨١/٢) ، وفيات الأعيان
(٤٥/٣) ، العبر (١٧٦/٢) ، الفتح المبين (١٨١/١) ، الملل والنحل (٧٧) ، الفرق
بين الفرق (١٨١، ١٧٩) ، وقد ترجم المؤلف له في ص (٦٤١) .

(٣) يقول الشاطبي المباح من حيث هو مباح لا يكون مطلوب الفعل ولا مطلوب
الاجتناب ، أما إذا كان ذريعة إلى أمر آخر كأن كان ذريعة إلى ممنوع صار
ممنوعا لامن جهة كونه مباحا بل من باب سد الذرائع .

وسيأتي إن شاء الله رد الشاطبي على الكعبي في مسألة هل المباح مأمور به .
انظر : الموافقات (١١٣، ١٠٩/١) ، الحدود (٥٦) .

(٤) انظر ص (٣١٨) .

وإن ابن عبد السلام^(١) بسط ذلك في كتاب "دلائل الأحكام"^(٢).
وقولى (وقد يجيء اسما لغير الحرم) معناه أن المباح ربما أطلق على
مقابل الحرام أعم من الواجب والمندوب والمكروه وخلاف الأولى والمخير^(*)
فيه على السواء أى بأسمائه فيقال الجائز كذلك ، والحلال كذلك أيضا ،

(١) لم يشر المؤلف سابقا إلى كتاب دلائل الأحكام فالواو هنا استثنائية .
وابن عبد السلام هو : عبد العزيز بن عبد السلام أبو محمد السلمى ، سلطان
العلماء ، مغربى الأصل ولد بدمشق عام (٥٧٨هـ) ، كان فى أول أمره فقيرا جدا
ولم يطلب العلم إلا على كبر ، فجد واجتهد وحفظ المتون ، أخذ عن ابن عساكر
والآمدى ، تولى التدريس والافتاء والخطابة فى دمشق ثم عزل واعتقل بسبب انكاره
على الصالح اسماعيل تخالفه مع الافرنج ، ثم أفرج عنه فدخل إلى مصر وتولى
الخطابة فيها والقضاء ، له مواقف عظيمة مع أمراء مصر من أبرزها أنه أمر ببيعهم
وصرف ثمنهم فى مصالح المسلمين ، كان رحمه الله يجابه الملوك بقول الحق ، عزل
نفسه عن القضاء بسبب موقف مع وزير الملك ورفض العودة إليه واشتغل
بالتدريس حتى انتقل إلى جوار ربه عام (٦٦٠هـ) بالقاهرة ، من مؤلفاته :
"تفسير القرآن الكريم" ، "مختصر النكت والعيون" ، "قواعد الأحكام" ، "مختصر
نهاية المطلب" .

انظر : طبقات ابن السبكي (٢٠٩/٨) ، فوات الوفيات (٥٩٤/١) ، طبقات الاسنوى
(٨٤/٢) ، طبقات ابن شهبة (١٠٩/٢) ، شذرات الذهب (٣٠١/٥) ، طبقات
الداودى (٣٠٨/١) .

(٢) واسمه الإمام فى بيان أدلة الأحكام قال فيه :

كل فعل كسبى عظمه الشارع أو مدحه أو مدح فاعله لأجله أو فرح به أو أحبه
... فهو مأمور به وقد ذكر ثلاثة وثلاثين نوعا ومثل لها من ذلك :

مدح الفاعل : مثاله : {أولئك هم المفلحون} الأعراف (١٥٧) .

حب الفاعل : ومثاله {إن الله يحب المتوايين} البقرة (٢٢٢) .

مدح الفعل : ومثاله {إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر} العنكبوت (٤٥) .

قال : والنهى عن كل فعل كسبى طلب الشارع تركه أو عتب على فعله أو ذمه أو

ذم فاعله لأجله ثم ذكر سبعة وأربعين نوعا منها :

العتب على الفعل : ومثاله {لم تحرم ما أحل الله لك} التحريم (١) .

ذم الفاعل : ومثاله {وأولئك هم المعتدون} التوبة (١٠) .

انظر الإمام (١٠٥، ٨٧) .

كما قال تعالى : {فجعلتم منه حراما وحلالا} (١) .
والحرم : - بكسر الحاء - هو الحرام ، قال تعالى : {وحرم على قرية
أهلكناها} (٢) على قراءة حمزة (٣) ،

(١) يونس (٥٩) .

أقول : الإباحة والحل في لسان الشرع أعم مما هي عند الأصوليين ، فيطلق الحلال على مايقابل الحرام وهو ما ليس بممنوع فيشمل الواجب والمندوب والمكروه والمباح ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) .

وقد صرح الفقهاء في مواضع كثيرة بالحل مع الكراهة ، قال صاحب البدر : كل مباح حلال لاالعكس كالبيع وقت النداء فإنه حلال غير مباح ، بل مكروه ، وقال البجيرمي : الحلال يشمل الواجب والمندوب والمباح ، ومن كلام صدر الشريعة يفهم أن الجائز عند الحنفية ماسوى الحرام والمكروه تحريما فيشمل الواجب والمندوب والمكروه تنزيها والمباح .

لكن قال الغزالي : إن الوجوب يباين الجواز .

فإن قيل : كل واجب فهو جائز وزيادة ، إذ الجائز مالايعتاب على فعله والواجب كذلك .

قلنا : هذا وهم بل الواجب لايتضمن معنى الجواز فإن حقيقته التخيير بين الفعل والتترك وذلك منفي عن الواجب .

وقال في المنخول : إن عنى بالجواز أنه لاخرج في فعل الواجب فهو مسلم وإن عنى أن الجواز حكم فمحال .

انظر : بدر المتقى (٥٢٤/٢) ، بجيرمي على خطيب (٤٠/١) ، التوضيح (١١/١) ، المستصفي (٧٣/١) ، المنخول (١١٨) ، نشر البنود (٣٠/١) ، تنقيح الفصول (٧٠) الإحكام للأمدى (١٧٠/١) ، شرح الكوكب (٤٢٦/١) ، كشاف اصطلاحات الفنون (١٦١/١) ، الإباحة عند الأصوليين (٨٥-٩١) .

(٢) الأنبياء (٩٥) .

(٣) حمزة بن حبيب أبو عمارة الزيات ، نسبة إلى الزيت لأنه كان يتاجر به ، الفرضى أحد القراء السبعة ، من أصل فارسي ولد سنة (٨٨٠) ، كان إماما حجة ، ثبتا ، صالحا ، ورعا ، ثقة في الحديث ، قال أبو حنيفة والثوري : غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض ، قال الذهبي : كره طائفة من العلماء قراءة حمزة لما فيها من السكت وفرط المد وأشياء ثم استقر اليوم الاتفاق على قبولها ، من مؤلفاته : "قراءة حمزة" ، "كتاب الفرائض" ، توفي رحمه الله في حلوان عام (١٥٦هـ) . انظر : الاقتناع في القراءات (١٢٥/١) ، سير النبلاء (٩٠/٧) ، وفيات الأعيان (٢١٦/٢) ، شذرات الذهب (٢٤٠/١) ، الجرح والتعديل (٢٠٩/٣) ، الفهرست (٤٤) .

والكسائي^(١)، وإن كان المراد هناك ليس الحرام الشرعى بل المنع أو نحوه على اختلاف المفسرين^(٢).

وسلك بعض العلماء ذلك في تقسيم الحكم فقال : هو قسمان تحريم وإباحة ، ووقع في "تعليقة" الشيخ أبى حامد فى (كتاب النكاح) أنها ثلاثة إيجاب وحظر وإباحة^(٤)، ولعله أراد بالإيجاب مطلق الطلب ، وبالحظر مطلق المنع^(٥). والله أعلم .

(١) على بن حمزة أبو الحسن الكسائي نسبة إلى الكساء وقيل إلى قرية باكسايا فى السواد أحد القراء السبعة ، كان إماما متسح العلم فى النحو واللغة والقراءات وهو عمدة نحوى الكوفة ، قال الشافعى : من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائي كان ذا منزلة رفيعة عند الرشيد وأدب ولده الأمين ، من مؤلفاته : كتاب فى "القراءات" ، "النوادر" ، "معانى القرآن" ، "مختصر النحو" ، توفى بقرية أرنوبة سنة (١١٨٩هـ) على الصحيح .

انظر : الاقتناع فى القراءات (٣٨/١) ، سير النبلاء (١٣١/٩) ، شذرات الذهب (٣٢١/١) ، بغية الوعاة (١٦٢/٢) ، طبقات الداودى (٣٩٩/١) ، أنباه الرواة (٢٥٦/٢) ، وفيات الأعيان (٢٩٥/٣) ، الفهرست (٤٤) ، العبر (٣٠٢/١) .
(٢) وهى رواية لشعبة .

انظر : الاقتناع فى القراءات السبع (٧٠٤/٢) ، البذور الزاهرة (٢١٢) .
(٣) اختلف المفسرون فى المراد بهذه الآية :

* فقيل حرم : بمعنى ممتنع وعلى هذا المعنى لها تفسيران :
الأول : ممتنع عدم رجوعهم إلينا للجزاء ، ويكون الغرض إبطال قول منكرو البعث .

الثانى : أن "لا" فى "لا يرجعون" زائدة ، والمعنى ممتنع رجوعهم بعد الهلاك إلى الدنيا ، وقيل إلى التوبة .

* وقيل حرم بمعنى واجب ، قال ابن عباس : واجب أنهم لا يرجعون أى لا يتوبون .
انظر : تفسير الرازى (٢٢٠/٢٢) ، تفسير الطبرى (٨٦/١٧) ، فتح القدير للشوكانى (٤٧٦/٣) ، لسان العرب (حرم) (١١٩/١٢) ، الصحاح (حرم) (٨٩٥/٥) ،
القاموس المحيط (الحرم) (١٤١١) .

(٤) نقله عن تعليقة الشيخ الزركشى فى البحر (١٧٥/١) .

(٥) الظاهر أن المؤلف تبع شيخه الذى قال : ولعله أراد بالواجب الطلب وبالمحظور المتنوع .

ومراد المؤلف بمطلق الطلب أى سواء أكان جازما أم غير جازم فيدخل مع الإيجاب الندب ، ومراده بمطلق المنع أى سواء أكان جازما أم غير جازم فيدخل مع التحريم الكراهة .